

MÂAREF

معارف

Revue académique

مجلة علمية محكمة

تصدر عن جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة (UAMOB)

قسم: العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

partie: Sciences Economiques commerciaux et des sciences de gestion

Numéro : 18

JUIN 2015

10^{EME} Année

العدد: الثامن عشر

شهر: جوان 2015

السنة العاشرة

PRÉSIDENT D' HONNEUR:

Pr. Kamel BADDARI

DIRECTEUR de Publication:

Pr. Rachid BOUKSANI

Rédacteur en chef:

pr. Ahmed DJEMIL

Membres du comité de Rédaction:

Dr.FEREDJ Chabane

Dr.FERRAH Rachid

Dr.ALLAM Athmane

Dr.OUAIL Miloud

Dr.OUKIL Rabah

Secrétaire de rédaction

Dr.BOUSBANE Tassadit

الرئيس الشرفي :

أ.د.كمال بداري

المدير مسؤول النشر :

أ.د. رشيد بوكساني

رئيس التحرير :

أ.د. أحمد جميل

أعضاء هيئة التحرير :

د. فرج شعبان

د.فراح رشيد

د. علام عثمان

د. وعيل ميلود

د. أوكيل رابح

أمانة التحرير :

د. بوسبعين تسعديت

Depot Legal :

1369-2006

الإيداع القانوني :

ISSN :

1112-7007

ر.د.م.د.د :

☎ : 026934222

☎ : 026934222

www.univ-bouira.dz

Revue.eco.maaref@gmail.com

www.facebook.com/revue.maaref

موقع الجامعة على الانترنت :

البريد الإلكتروني لرئيس التحرير :

صفحة المجلة على الفايسبوك :

جامعة أكلي محند أولحاج

البويرة. الجزائر

Université Akli Mohand Oulhadj (UAMOB)

BOUIRA .ALGERIE



معايير النشر في المجلة :

يشترط في البحوث والمقالات التي تنشر في مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية ما يأتي:

- 1- أن يكون البحث مبتكراً أو أصيلاً ، ويشكل إضافة نوعية في الاقتصاد .
- 2- أن تتوفر فيه الأصالة والعمق وصحة الأسلوب .
- 3 - أن يلتزم بالقيم الإنسانية وبمعايير البحث العلمي وبخاصة ما يلي:
 - أ - الابتعاد عن التجريح والتعريض بالآخرين .
 - ب - مراعاة المنهجية العلمية .
 - ج - كتابة الهوامش (بخط حجم 12 بالنسبة للعربية و حجم 10 بالنسبة لللاتينية) إما أسفل النص في نفس الصفحة ، أو في آخر المقال ، مستقلة عن قائمة المصادر والمراجع .
 - د - إعداد قائمة بمصادر البحث ومراجعته.
- 4- أن تكون مكملات البحث من خرائط أو جداول في صورتها الأصلية .
- 5- أن تقدم سيرة ذاتية للباحث في ورقة مستقلة عن البحث .
- 6- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الاقتصادية لكافة الأساتذة و الباحثين من الجزائر و خارجها شريطة أن لا يكون قد سبق نشره.
- 7- عدد كلمات البحوث النظرية بين 3000 و 5000 كلمة حسب المقاييس الدولية ، أي (بين 10-20 صفحة بمعدل 300 كلمة / صفحة) فيرجى التقيد بذلك .
- 8- ترفق بالبحث ملخصات باللغات الثلاث (العربية والفرنسية والانجليزية) بما لا يتجاوز صفحة لكل لغة .
- 9- أن يكون نص المداخلة خالياً من أي خطأ لغوي أو مطبعي ، وأن يكون قد تم إمراره على المدقق اللغوي والنحوي قبل إرساله إلى المجلة.
- 10- تخضع البحوث للتقويم العلمي واللغوي من طرف باحثين من جامعات جزائرية وأجنبية ويعلم الباحث بالنتيجة ، كما أنها تخزن في أرشيف المجلة ، ولا ترجع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 11- تعبر البحوث عن آراء كتابها وحدهم ، فهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها ، و التوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثون لا تلزم سوى أصحابها.
- 12- تكتب المقالات بالWORD على ورق A4 و بخط Traditional Arabic بحجم 16 باللغة العربية ، وبخط Times New Roman بحجم 12 للمداخلات باللغة الأجنبية ، وبالأبعاد 02 سم على كامل الاتجاهات.
- 13- أن يقدم لإدارة المجلة مطبوعاً على الورق ومخزناً في قرص مدمج CD أو في وسيلة من وسائل استقباله في جهاز الحاسوب .
- 14- على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله ، و نبه أنكل مقال يخالف شروط النشر لن يقبل.
- 15- يمكن إرسال البحوث عن طريق بريد رئيس التحرير: Revue.eco.maaref@gmail.com

اللجنة العلمية والاستشارية

أ.د. باشي أحمد (الجزائر)	أ.د. محمد براق (الجزائر)	أ.د. ظاهر شاهر القشي (الأردن)
أ.د. بلقاسم ماضي (عنابة)	أ.د. رابع زبيري (الجزائر)	أ.د. سمير محمد مصطفى (مصر)
أ.د. حميد بوزيدة (بومرداس)	أ.د. منور اوسريير (بومرداس)	أ.د. محمد عواد الزيدات (الأردن)
أ.د. سعدون بوكبوس (الجزائر)	أ.د. أوكيل نسيمة (بومرداس)	أ.د. محمد الزحيلي (سورية)
أ.د. عبد الله بلوناس (بومرداس)	أ.د. كورتل فريد (سكيكدة)	أ.د. بوعلام عليوات (فرنسا)
أ.د. عبد المجيد قدي (الجزائر)	أ.د. بن موسى كمال (الجزائر)	أ.د. باسم يوسف برقواوي (الإمارات)
أ.د. مصطفى بلمقدم (تلمسان)	أ.د. هوارى معراج (غرداية)	أ.د. موسى العرياني (ماليزيا)
أ.د. عبد الرحمان بن عتتر (بومرداس)	أ.د. صالح صالحى (سطيف)	أ.د. الحبيب الدقاق (المغرب)
أ.د. عبد الرحمان ميغاري (بومرداس)	أ.د. دراجي السعيد (قسنطينة)	
أ.د. علي خالفي (الجزائر)	أ.د. كمال رزيق (البلدية)	
أ.د. مسعود كسرى (الجزائر)	أ.د. عبد القادر بريش (الجزائر)	
أ.د. رميدي عبد الوهاب (المدية)	أ.د. صوار يوسف (سعيدة)	
د. حمزة العرابي (البلدية)	د. قرومي حميد (البويرة)	
د. عبد الرزاق حبار (الشلف)	د. خالد قاشي (البلدية)	
د. بختي براهيم (ورقلة)	د. يحيواي سمير (البويرة)	
أ.د. مخلوف عبد السلام (بشار)	أ.د. بلعزوز بن علي (الشلف)	
أ.د. محمد راتول (الشلف)	أ.د. نوري منير (الشلف)	
أ.د. الجوزي جميلة (الجزائر)	أ.د. فرحي محمد (الأغواط)	
أ.د. ميلود زيد الخير (الأغواط)	أ.د. بوكساني رشيد (البويرة)	
أ.د. عماروش احسن (البويرة)	د. ايت محمد مراد (الجزائر)	
د. يحيواي نصيرة (بومرداس)	د. شيخي بلال (بومرداس)	
د. فرحي كريمة (البويرة)	د. علي زيان محند او عمر (البويرة)	
	د. سمير ايت عكاش (البويرة)	



اللجنة العلمية (لجنة القراءة) في الاقتصاد والمال والتجارة والتسيير :

د. علي سنوسي	« أ.م.أ »	(المسيلة)	أ.د. عبدالرحمان بن عنتر	« أ.ت.ع »	(بومرداس)
د. كمال حوشين	« أ.م.أ »	(بومرداس)	أ.د. كمال رزيق	« أ.ت.ع »	(البليدة)
د. دراجي السعيد	« أ.م.أ »	(قسنطينة)	أ.د. مسعود كسرى	« أ.ت.ع »	(الجزائر)
د. مختار معزوز	« أ.م.أ »	(المسيلة)	أ.د. فريد كورتل	« أ.ت.ع »	(سكيكدة)
د. موسى بوكريف	« أ.م.أ »	(بجاية)	أ.د. محمد براق	« أ.ت.ع »	(الجزائر)
د. ميلود زيد الخير	« أ.م.أ »	(الأغواط)	د. ماضي بلقاسم	« أ.م.أ »	(عنابة)
د. نسمة اوكيل	« أ.م.أ »	(بومرداس)	د. شرابي عبد العزيز	« أ.م.أ »	(قسنطينة)
د. نورالدين جليد	« أ.م.أ »	(خميس مليانة)	د. صباح شنايت	« أ.م.أ »	(بومرداس)
د. مخلوف عبد السلام	« أ.م.أ »	(بشار)	د. عبد القادر بريس	« أ.م.أ »	(الجزائر)
د. نصر لدين رعوي	« أ.م.أ »	(عين تيموشنت)	د. عبد الوهاب رميدي	« أ.م.أ »	(المدية)
د. خالد قاشي	« أ.م.أ »	(البويرة)	د. عبدالحميد برحومة	« أ.م.أ »	(المسيلة)

فهرس الموضوعات

- 8..... كلمة هيئة التحرير
دور الجامعة في التنمية البشرية المستدامة .
- 09..... أ.دريس تواتي
دور الحسبة في مكافحة الفساد الاداري والمالي
- 35..... أ.محمد كنوش /أ.عبد الحليم حمزة
الصيرفة الاسلامية ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- 63..... أ.لطيف عبد الكريم
إدارة جود الخدمات المصرفية وتسويقها في ظل التحديات الدولية.
- 87..... أ . قاسمي اسيا
حوكمة تقارير المراجعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- 105..... أ.شكري معمر سعاد
السياسة النقدية في الجزائر
- 123..... أ.رحماني العربي
علاقة أنظمة سعر الصرف بالأزمات المالية.
- 143..... أ.رشام كهينة
تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية.
- 167..... أ . سلمان حسين
الحوكمة كمدخل لتطوير الميزة التنافسية للمصارف.
- 191..... أ . عبد الرزاق حملي
تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية الحديثة.
- 205..... أ. بلور شويرب
دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة.
- 223..... أ.مصباح بلقاسم
دور تمكين العاملين في تحسين أداء العاملين.
- 243..... أ . كرمية التوفيق
انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر.
- 263..... أ . قميري حجيبة
الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر.
- 281..... أ.حبيش علي
تحليل سلوك انفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الاسلامي.
- 293..... أ . سمير معوشي
أهمية شبكة الانترنت في تفعيل اليقظة الاستراتيجية.
- 329..... أ . وقنوني باية

- تخطيط القوى العاملة الجزائرية بين النظرية والتخطيط.
 أ. شلالى فارس 343
- دراسة كمية لفعالية قناة القرض في نقل اثار السياسة النقدية في ظل تجربة
 استقلالية البنك المركزي.
 أبو شة محمد 373
- عولوم العالم العربي بين الوهو والحقيقة.
 أ. حوحي عبد الرحمان 400
- استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر بين الواقع والمأمول.
 أ. قاشي يوسف 436
- Les réseaux socionumériques (rsn) : quel intérêt
 pour l'entreprise ?**
 ELAIHAR Fella 3
- La connaissance : un concept a redécouvrir.**
 Ilyes MANCER / Mokhtar KHELADI 33

كلمة التحرير

يصدر هذا العدد من مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والأمة الإسلامية تحتفل بشهر رمضان الكريم وبمناسبة عيد الفطر المبارك. وبهذه المناسبة يتقدم كل من رئيس الجامعة وعميد الكلية وهيئة التحرير بتقديم أسمى التهاني وأطيب التمنيات لمتبعي مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وللأمة الإسلامية مزيدا من التقدم والرفاهية وأن يعيده الله علينا بالخير واليمن والبركات. كما لا يسعنا أن نشكر كل من قدم وساهم في إثراء هذا العدد بمختلف المواضيع سواء منها الاقتصادية والتجارية، كما لا يفوتنا أن نشكر مجهودات كل الأساتذة والخبراء وهيئة الاستشارية الذين لم يتوانوا في تعاونهم بتقديم نصائحهم وآرائهم في صدور هذا العدد.

هيئة التحرير

دور الجامعة في التنمية البشرية المستدامة

أ/ ادريس تواتي¹

الملخص:

من خلال هذا المقال العلمي سنحاول دراسة موضوع من المواضيع الحساسة والهامة في المجتمعات والدول والذي يتعلق بدور الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية ودورها في العملية التنموية المستدامة وتنمية الرأس المال البشري؛ فلا أحد اليوم ينكر أهمية ومكانة الجامعة في المجتمعات الحديثة ولا الدور الذي يمكن أن تلعبه فيها؛ حيث تعتبر من أهم مؤسساتها التعليمية التي تساهم في التنمية المستدامة وتنمية رأس المال البشري؛ الذي يعتبر الركيزة الأساسية لهذه التنمية ومدخلا مهما في تحقيق هذه التنمية المستدامة؛ ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف أكثر على الدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية المستدامة بصفة عامة وتنمية الموارد البشرية المستدامة بصفة خاصة؛ كما سنحاول تقييم واقع الجامعة الجزائرية ومكانتها في تحقيق التنمية المستدامة.

Résumé

A travers cet article scientifique, nous allons essayer d'étudier un sujet sensible et important dans les communautés et les nations ; qui concerne le Rôle de l'université en tant qu'institution de l'éducation et de la recherche et de son rôle dans le processus du développement durable et le développement du capital humain; importants dans les communautés et les nations; personne aujourd'hui ne conteste l'importance et le prestige de l'université dans les sociétés modernes et le rôle qu'elle peut jouer dans cet sociétés; elle est considéré comme l'un des établissements d'enseignement les plus importants qui contribuent au développement durable et le développement du capital humain, ce qui est la base fondamentale de ce développement,

elle Est considéré comme une approche importante dans la réalisation de ce développement durable; et à travers cette étude, nous allons essayer d'en apprendre davantage sur le rôle que l'université joue dans le développement durable en général et notamment le développement des ressources humaines durable ; et nous allons aussi essayer d'évaluer la réalité de l'université algérienne et sa position dans la réalisation du développement durable.

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة:

لقد اتسم النصف الثاني من القرن السابق إلى يومنا هذا بزيادة وتنامي الاهتمام بالعنصر البشري كوسيلة وهدف للعملية التنموية في مجالاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ فبعد ما كان في السابق يهتم بالبعد المادي في تحقيق هذه التنمية؛ أصبح يراهن أكثر على البعد الإنساني من خلال التنمية البشرية كمدخل أساسي لتحقيق هذه التنمية؛ وهو ما جعل الدول والحكومات تخصص موارد متزايدة لتحقيق ذلك؛ وجعلها تولي أيضا اهتماما متزايدا للجامعة بل وتراهن عليها في تحقيق التنمية البشرية؛ ومن خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبرها المحرك الأساسي والضروري في ذلك.

ومن المعلوم أن الجامعة تمثل اليوم أحد المراكز والهيئات الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية في مختلف المجتمعات؛ وهي تقوم على تقديم الخدمة لهذا للمجتمع؛ وفي الوقت ذاته تشارك في نشاطاته وتتفاعل معها بإعتبارها تؤثر فيه وتتأثر به؛ وهو ما يفرض عليها ضرورة تحقيق إلتحام أكبر بالمجتمع؛ لكي تستطيع أن تتعامل مع متطلباته وشروطه؛ حيث يسمح لها ذلك من معرفة المشاكل التي يعاني منها المجتمع؛ ويعطيها فرصة أحسن للقيام بالدراسات والبحوث لحل هذه المشاكل - بإعتباره مخبرا لها - سواء كانت حالية أو مرتقبة؛ وهو ما يساهم في النهوض بالمجتمع وتطويره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية... وبالتالي يجب أن ننظر للجامعة على أنها أساس النهضة والتنمية وأساس بناء الدولة العصرية المتطورة وتحقيق التنمية البشرية لها؛ ولعل المتتبع لدور الجامعة في الدول المتقدمة؛ منها الأمريكية والأوروبية خاصة يدرك الأثر التنموي البارز الذي أحدثته في هذه المجتمعات في مختلف المجالات؛ ولعل هذا الوضع يؤدي بنا أيضا إلى التساؤل عن واقع ومكانة الجامعة الجزائرية؛ وهل حققت الغاية من وجودها؟ وهل هي تساهم في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة؟ وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤلات التالية:

ما هي الجامعة؟ ما هي أهميتها وأهدافها؟ وما هو دورها ووظيفتها؟ وماذا يجب أن تفعل لتحقيق التنمية المنتظرة منها؟

الهدف من الدراسة: لقد جاءت هذه الدراسة من منطلق ما تعيشه الجامعة الجزائرية من وضع أقل ما يقال عنه أنه غير مقبول؛ ويجب البحث عن آليات

لتفعيل الجامعة حتى تحقق نتائج أفضل في المجتمع؛ وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز مكانة الجامعة في التنمية البشرية المستدامة.
- محاولة الوقوف عند واقع الجامعة الجزائرية؛ والإجابة عن ما يجب عليها القيام به لتحقيق الغرض من وجودها.

أهمية الدراسة:

- تتحدد أهمية هذه الدراسة في كونها:
- تتناول موضوع من المواضيع التي تشكل مجال إهتمام الكثير من أفراد المجتمع من دارسين وباحثين وأصحاب القرار وغيرهم؛ نظرا لما له من أهمية في بعده التنموي بالنسبة لمختلف هؤلاء الأفراد وخاصة في المجتمعات الحديثة.
- تتناول موضوع ذو بعد إجتماعي وتنموي هام في المجتمع.
- هيكلية البحث:** يتوزع هذا البحث على محاور أربعة هي: المحور الأول: مفهوم الجامعة و وظائفها المحور الثاني: الجامعة والبحث العلمي؛ المحور الثالث: التنمية البشرية المستدامة؛ المحور الرابع: دور ومكانة الجامعة في التنمية البشرية وواقع الجامعة الجزائرية في ذلك.

المحور الأول: مفهوم الجامعة ووظائفها

1) مفهوم الجامعة: من المعلوم أن الجامعة تأتي في رأس منظومة التعليم في أي المجتمع، نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية رأس المال البشري؛ وفي يومنا هذا ونظرا لما يتميز به عالمنا اليوم من تغير سريع في بيئته وفي متطلباته وشروطه؛ لم يعد دورها يقتصر على تكوين رأس المال البشري، بل أصبح يتعدى ذلك لتساهم وبصورة مؤثرة ومباشرة في مسيرة التنمية المستدامة، فهي اليوم تشارك في صنع وإعداد هذه التنمية وتسايرها؛ بنشرها للمعرفة والعلوم وقيامها بالبحوث والدراسات العلمية التي تعمل من خلالها على الإجابة عن التساؤلات التي تواجه هذه التنمية؛ فنذلل بذلك عقباتها؛ وتساهم في تحقق التقدم في مختلف المجالات؛ كما تساهم في تلبية احتياجات هذا المجتمع؛ الذي باتت تتحمل فيه مسؤولية اجتماعية كبيرة وهامة.

فيما يلي سنحاول التطرق - بإيجاز - لبعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالجامعة ومنها:

الجامعة لغة هي: مؤنث الجامع؛ وهي أسم يطلق على المؤسسة الثقافية

التي تشتمل على معاهد التعليم العالي وأهم فروعها؛ كالأدب؛ الفلسفة؛ الطب؛ الحقوق؛ الهندسة والآداب¹.

التعريف الأول: يعرف رابح تركي الجامعة فيقول: "الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثاً؛ فهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي" ²؛ ويعتبر هذا التعريف هدف الجامعة هو طلب العلم والبحث العلمي، وأهمل بذلك بعدها الاجتماعي الذي تقوم به من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي قد يعاني منها المجتمع؛ كما أهمل الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات التنموية.

التعريف الثاني: عرفها أحمد أبو ملحم أنها: "تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها" ³؛ ويركز هذا التعريف على مهام وأدوار الجامعة اتجاه المجتمع؛ والمتمثلة في البحث العلمي والتعليم وخدمة المجتمع. وأهمل البعد التكويني والتأسيسي للجامعة؛ كما أهمل مكانتها التنموية والإستراتيجية.

التعريف الثالث: حسب تعريف ألان توارن "هي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين" ⁴. يركز هذا التعريف على دور الجامعة في تحقيق التنمية المعرفية وخدمة هدف التعليم وإعداد رأس المال البشري من الخريجين؛ الذين ينتظر منهم خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته؛ وأهمل هو الآخر البعد التأسيسي لها والإبتكاري والإبداعي؛ كما أهمل مكانتها الإستراتيجية في المجتمع والأدوار الأخرى التي تلعبها فيه.

التعريف الرابع: عرفها رامون ماسيا مانسو بأنها: "مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين وتستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطرق ما إلى المعرفة العليا." ⁵ وبذلك فإن مانسو يعرفها على أساس أنها تتكون من ثلاث عناصر هي: العنصر البشري؛ والعنصر المادي؛ والعنصر القانوني التنظيمي أي على أساس طبيعتها، ثم يحدد لها هدف يتمثل في الوصول إلى المعرفة العليا بشتى الطرق.

¹ محمد منير مرسي "الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر عالم الكتاب" القاهرة؛ ط 1؛ 2002؛ ص 9.

² رابح تركي "أصول التربية والتعليم" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛ 1992، ص 73.

³ أحمد أبو ملحم "أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار" معهد الإنماء لعربي، دار الفكر العربي، بيروت، العدد، 1999؛ ص 21.

⁴ سامي سلطي عريفج "الجامعة والبحث العلمي" دار الفكر، الأردن، الطبعة الثانية؛ 2001، ص 15.

⁵ فضيل دليو وآخرون "إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" مخبر التطبيقات النفسية والتربوية؛ جامعة منتوري؛ قسنطينة؛ 2006؛ ص 228.

التعريف الخامس: عرفها "ابراهيم فلكرس بأنها: "مركز للتعليم ومكسب للحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية".¹ ولقد ركز هذا التعريف هو الآخر على الجانب المعرفي واعتبر الجامعة مجرد مكان ومكسب للمعرفة لمجموعة من الطلبة يفوق مستواهم المرحلة الثانوية، وهو تعريف ناقص حيث أهمل جوانب هامة للجامعة كمكوناتها ومكانتها في المجتمع واكتفى بجزء من أهميتها.

وأما من المنظور الاقتصادي فيمكننا أن نعرف الجامعة على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد وتكوين رأس مال بشري ضروري في إطار احتياجات البلد؛ بالكمية والنوعية المطلوبة وبأقل تكاليف ممكنة؛ بما يسمح من المساهمة الفعالة في تنمية الدولة؛ فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تعمل على تحقيق التوازن في المجتمع؛ فهي تنطلق من المجتمع باعتبار أن أهدافها ومدخلاتها ترتبط بهذا المجتمع.

وأما المشرع الجزائري فقد عرف الجامعة في المادة 31 من القانون التوجيهي للتعليم العالي المؤرخ في أفريل سنة 1999 بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع ثقافي علمي ومهني"²؛ وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول ما مدى صحة ومصداقية هذا التعريف مقارنة بما ينتظر من الجامعة في الوقت الراهن؛ وإن كنا نلحظ للجامعة بهذا المعنى فكيف ننتظر منها بأن تقوم بأدوار تنموية وأدوار الطليعة في المجتمع.

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تعريف محدد متفق عليه للجامعة؛ حيث يقول في هذا الصدد أبو القاسم سعد الله أنه: "لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة وذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية تعنى بالتعليم العالي؛ وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة؛ فالجامعة إذا هي مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية أساسا، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشُد الاستقلالية، لتحقيق أهدافها في

¹ محمد عبد الرحمن عبد الله "علم اجتماع التربية الحديث" دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ دار المعرفة الجامعية، 1998؛ ص 174.

² القانون التوجيهي الجزائري للتعليم العالي 05/99 المؤرخ في 4 أفريل 1999.

إنتاج¹ ومنهم من عرفها على أساس العناصر المكون لها أو على أساس طبيعة وظيفتها، ومن هم من يعرفها أيضا على أساس علاقتها بالمجتمع؛ فالجامعة لا تحدد أهدافها بمفردها وتوجهها بل تتلقها من المجتمع الذي يعطيها معنى ووجودا. وبالتالي فإن التعريف الذي يليق بالجامعة هو التعريف المركب الذي يجمع بين هذه التعاريف؛ فهي مكان للبحث العلمي المنظم؛ وتهدف إلى خدمة المجتمع في بعده الترموي الشامل المادي والمعنوي.

2) وظائف الجامعة: من المسلم به في الاقتصاديات الحديثة على الأقل من الناحية النظرية أن الجامعة تقع على رأس هرم النظام التعليمي للمجتمع في كافة أنحاء العالم، وينظر لها أنها تشكل ركيزة أساسية في التنمية البشرية المستدامة، حيث تعد إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية الهامة؛ وهي مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات العلمية المختلفة، كما تشكل أيضا مجال إهتمام أصحاب القرار في المجتمع؛ نظرا لما يمكن أن تؤديه في المجتمع؛ وخاصة في ما يتعلق بتكوين الرأس مال البشري العالمي التميز؛ الذي يوظفه المجتمع في مختلف قطاعاته ونشاطاته الترموية؛ وهي الوظيفة التي تعتبر حكرا عليها وعلى المؤسسات التي في مصفئها؛ كالمعاهد والمدارس العليا المتخصصة؛ ومن شأن نتائجها الإيجابية أن تساهم إيجابا في خدمة وبناء المجتمع؛ ويتحقق ذلك من خلال قيام الجامعة بوظائف رئيسية ثلاثة وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتميمته؛ وهذه الوظائف الثلاثة هي وظائف مترابطة ومتشابهة، ويصعب فصلها عن بعضها البعض. فالتكوين الجامعي ينطلق من متطلبات المجتمع ويستخدم البحث العلمي فيتغذى منه ويغذي المجتمع؛ كما أن البحث العلمي ينطلق من متطلبات وانشغالات المجتمع؛ ويعمل على تكوين من تتوفر فيهم القدرات لحلها كما يساهم في حلها؛ وتظهر خدمة المجتمع في هذه الثلاثية من حيث كون المجتمع هو نقطة انطلاق ووصول للبحث والتكوين العلمي الجامعي؛ فالباحث العلمي ينطلق في نشاطه من متطلبات المجتمع ويقدم مخرجات نشاطه لهذا المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذه الوظائف، لابد على الجامعة أن تسير وفق إستراتيجية مبنية على الوضوح والواقعية، فعلى الجامعات أن تستشرف المستقبل وتتنبأ بما سوف يكون عليه، حتى تبقى مسايرة لكل التطورات الاقتصادية

1 أبو القاسم سعد الله "بحوث في التاريخ العربي الإسلامي" دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003؛ ص 163.

والاجتماعية؛ وبالنظر إلى النشاطات المعرفية الثلاثة ومدى التكامل بينها نستطيع معرفة مدى ارتباط الجامعة بالوسط الموجودة فيه، خاصة فيما تعلق بقدرتها على توفير إحتياجات المجتمع من رأس مال بشري يستطيع أن يتحمل ويواجه مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ويعمل على المحافظة على نتائجها ويساهم في إستمرارها وتطورها.

المحور الثاني: البحث العلمي والتكوين الجامعي.

1) مفهوم البحث العلمي: في البداية يجب الإشارة إلى أن هناك إختلاف في المداخل التي تحاول التعريف بمصطلح العلم من حيث كونه معرفة يقينية أو طريقة بحثية أو مادة وطريقة بحثية (المعرفة العلمية زائد منهج علمي)؛ ونرى بضرورة الجمع بين هذه المفاهيم الثلاثة؛ إلا أنه يُعرف في اللغة أنه إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة.¹ وهو ضد الجهل؛ واصطلاحاً هو "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته".² أما البحث العلمي فقد وردت عدة تعريفات حوله تدور في معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً؛ على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق؛ خطوات المنهج العلمي.³ وقد عُرف البحث العلمي أيضاً بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث".⁴ ويمكن إعطاء تعريف شامل للبحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر بطريقة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة.

1 محمد عبد النبي السيد غانم "المنجد في اللغة العربية" دار المشرق العربي؛ 26 طبعة، بيروت، سنة 2000؛ ص 527.

2 كمال المغربي "أساليب البحث العلمي" دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2002؛ ص 15.
3 بدر أحمد "أصول البحث العلمي ومناهجه" وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة؛ 1982؛ ص 20.

4 مهدي زويلف الطراونة "تحسين؛ منهجية البحث العلمي" دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى؛ 1998؛ ص 245.

(2) مفهوم التكوين الجامعي ووظائفه:

(أ) مفهوم التكوين الجامعي: لقد شكل التكوين الجامعي مجال اهتمام أساسي ومتزايد بين مختلف الدول والمجتمعات في مختلف العصور؛ وارتبط بتكوين رأس المال البشري؛ وتحقيق تنمية المجتمع وتطويره؛ كما ارتبط باكتساب وتطوير المعارف العلمية والعملية المتطورة والجديدة في مختلف المجالات؛ كما ارتبط بالوظيفة التعليمية الجامعية التي "تهدف إلى تنمية شخصية أفراد المجتمع (الطلاب) من جميع جوانبها واستعدادا لمواجهة متطلبات الشغل أو البحث المستقبلي؛ من خلال عملها على تحقيق التحصيل المعرفي وتكوين اتجاهات سلوكية إيجابية جيدة؛ يمكن أن تسهم في تحقيق البعد التنموي للمجتمع. وتعد عملية التكوين إحدى الوظائف التي تقوم بها الجامعة للإسهام في تنمية رأس المال البشري تنمية كاملة وشاملة، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للتكوين الجامعي.

ويقصد بالتكوين الجامعي: "تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا."¹ ويعتمد هذا التعريف تأهيل الرأس المال البشري الرفيع المستوى (القوى العاملة الرفيعة المستوى) المعنية بالعملية التكوينية والتي تحقق الترشيد والبحث العلمي؛ وإنتاج المعرفة العلمية بالإضافة إلى المساهمة في تنظيم إدارة المجتمع والدولة (نظام القيادة).

ويعرف مراد بن أشنهو التكوين الجامعي: "بأنه التكوين التدريجي، ويشتمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب؛ ويهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد؛ وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية"²؛ ويركز هذا التعريف على البعد التخصصي للعملية التكوينية؛ التي يتبعها المتكون في مجال معين من التكوين؛ والتي تسمح له من السيطرة الجزئية في قطاع علمي أو تقني معين. ويمكن إعطاء تعريف التالي للتكوين الجامعي بأنه: ذلك النمط من التكوين الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد

1 مذکور أحمد علی "الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية" دار الفكر العربي، القاهرة، 2000؛ ص 47.

2 مراد بن أشنهو "نحو الجامعة الجزائرية" ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1981، ص 8.

الكفاءات والإطارات من مخططين ومسيرين وغيرهم من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع، من أجل مواصلة البحث العلمي في مختلف التخصصات، والمشاركة في تطوير المجتمع وتنميته للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ب) وظائف التكوين الجامعي: يمكن حصر وظائف التكوين الجامعي في ما يلي:¹

أولاً: وظائف إنمائية تكوينية: إن التعليم الجامعي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة، إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم الجامعي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية²؛ وإن المخرجات السليمة للتعليم الجامعي تساهم بشكل أفضل وأحسن في تحقيق التنمية التي يطمح لها المجتمع؛ والمجتمعات الحديثة تعتمد بشكل كبير على هذه المخرجات؛ لذلك تعمل تسهر هذه المجتمعات على توفير متطلبات مؤسساتها الجامعية.

ثانياً: الإعداد الأمثل للمهارات المختصة: حتى تؤدي الجامعة دورها كما يجب، عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري، بعيدة عن واقع واحتياجات المجتمع، هذا الأخير الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

ثالثاً: تطوير البحث العلمي: على التكوين الجامعي تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يعد من المقومات الأساسية للجامعة، فالبحث العلمي ضرورة هامة ووظيفة أساسية للتكوين الجامعي لاستمراره وتطويره ضماناً لتأدية وظائفه وتحقيق أهدافه. حيث تولي الجامعات في الدول المتقدمة للبحث والتطوير اهتماماً خاصاً ومنتزاعاً، وذلك بالعمل على توفير البيئة العلمية المناسبة له؛ من إمكانيات مادية؛ مالية؛ بشرية وتنظيمية وحتى معنوية هائلة لتسهيل وتذليل الصعاب والمعوقات البحثية؛ التي قد يتعرض لها البحث أثناء قيامه بمهامه البحثية؛ كما جعلت من البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر شرطاً أساسياً لترقية الباحثين.

1 نادية إبراهيمي "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) "ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس سطيف 1؛ سنة 2012_2013؛ ص 47

2 علي غربي وآخرون "تنمية الموارد البشرية" دار الهدى، الجزائر؛ 2002؛ ص 218.

ويمكن أن نظيف تصنيفات أخرى لوظائف التكوين الجامعي ومنها:
 _ **الوظيفة الوقائية:** وتعتبر من أهم الوظائف الحديثة للتكوين الجامعي
 باعتبارها تعمل على التنبؤ

والتهيؤ لما يمكن أن يكون عليه المجتمع في المستقبل؛ وإعداد
 السيناريوهات والإجابات القبلية لهذه الوضعيات المستقبلية؛ بإيجاد حلول قبلية
 لها. وترتبط هذه الوظيفة بما يعرف بالوظيفة التوجيهية؛ حيث

يرى محمد قاسم عبد الله "أن التكوين الجامعي يساعد الطالب في تجاوز
 الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر
 جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب"¹

_ **الوظيفة العلاجية:** وترتبط بإيجاد حلول لإنشغالات واقعية يعيشها
 المجتمع؛ كحالات الأزمة غير المرتبقة.

_ **وظيفة تغييرية:** وترتبط بالوظيفة التنموية التي يهدف من خلالها المجتمع
 إلى إحداث تغيير تنموي مستقبلي إيجابي.

(3) أهداف التكوين الجامعي ومتطلباته:

أ) أهداف التكوين العلمي: إن العنصر البشري العالي التكوين والتأهيل
 والمتمتع صحياً وعقلياً وثقافياً لا شك أنه الطاقة الدافعة لأي مشروع اقتصادي أو
 اجتماعي... في أي مجتمع كان؛ ولا شك أنه سيكون قائده وموجهه نحو النجاح؛
 فالمجتمع كلما ما زاد تعلماً كلما زاد تطوراً ورفاهية وإرتقاء بين الشعوب والأمم؛
 ولن يتحقق له ذلك إلا من خلال علمائه و باحثيه ومن خلال المكانة التي يوليها
 للتعليم الفعال؛ وهو ما تعكسه الحضارة الغربية اليوم؛ ويمكن القول أن أهداف
 التكوين الجامعي الأساسية اليوم هي إنتاج ونشر المعرفة العلمية؛ والإجابة عن
 الانشغالات العلمية للمجتمع الحالية والمستقبلية؛ بحسب حاجات وأهداف هذا
 المجتمع؛ ويندرج ضمن هذا مجموعة من النقاط منها:

_ **الإجابة عن إنشغالات المجتمع الحالية والمستقبلية في شتى المجالات؛**
 العلمية والفنية والتكنولوجية....

_ **نشر المعرفة العلمية والعمل على تطويرها.**

¹ محمد قاسم عبد الله " نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته" مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية
 والثقافة، للعلوم، قطر، العدد 1994. 117، ص 196.

المساهمة في تحقيق التنمية في مجالاتها المختلفة.
 المساهمة بصفة خاصة في تحقيق التنمية البشرية للمجتمع؛ والإنسانية
 جميعا.

المساهمة في الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتنميتها.
 تكوين الإطارات وتهيئتهم لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم وفق مقتضيات
 التنمية.

العمل على تحقيق التعاون بين المؤسسات البحثية في المجتمع؛ و باقي
 مؤسسات المجتمع؛ الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية...

ب) متطلبات البحث العلمي: إن الوقوف عند متطلبات البحث العلمي
 يسمح بمعرفة الشروط القاعدية الأساسية والضرورية لتحقيق الغرض من البحث
 العلمي؛ ويسمح من تحقيق نتائج أحسن للبحث العلمي؛ ويمكن حصر هذه
 المتطلبات في:

أولاً: وجود سياسة علمية: تكون بمثابة المرشد والمرجع للقائمين
 والمعنيين بالبحث العلمي؛ والمنظم لعلاقاتهم؛ وهو ما يسمح بتجنيد أفضل
 للطاقات والكفاءات البحثية في المجتمع؛ ويجب أن تنبثق هذه السياسة من
 إستراتيجية تنموية وطنية شاملة ومتكاملة؛ حتى يبتعد البحث العلمي عن
 العشوائية؛ وتبديد الجهود والموارد.

ثانياً: الأفراد العلميون الباحثون: إن ما يقال في عناصر البحث العلمي
 الأخرى ووسائله وتأسيساته، يجب ألا يغطي على الحقيقة الأولى، وهي أن العنصر
 البشري هو أول عناصر البحث، وأول مقوماته.

ثالثاً: المختبرات والأجهزة العلمية: يحتاج الباحث العلمي إلى مختبرات
 مجهزة بأحدث الوسائل والأجهزة والأدوات والمواد التي تتطلبها طبيعة البحث
 ونوعه، فالأجهزة العلمية الحديثة ضرورة من ضرورات البحث العلمي الأصيل،
 ووسيلة من وسائل تعجيل الحصول على النتائج، وأداة ناجحة للاختصار في الوقت
 والجهد.

رابعاً: المكتبة العلمية: يحتاج الباحث العلمي إلى مكتبة تضم أمهات الكتب،
 التي تزخر بالمعرفة العلمية، إلى جانب جميع المجلات الدورية والمستخلصات
 العلمية والمعاجم، التي تنشر ما يستجد من المركبات والاكتشافات.

خامساً: التمويل: إن البحث العلمي يحتاج في غالب الحالات موارد مالية
 تكون كبيرة وهامة؛ نظراً لمتطلباته المادية؛ من أجهزة ومعدات و مواد ومستلزمات

التي يوظفها؛ ونظرا لتعدد الأشخاص والهيئات التي تتعامل معه؛ وتعمل الجامعات المتطورة في الدول المتقدمة على إقامة علاقات مع محيطها الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية العاملة فيه؛ تساعد في تمويل بحوثها العلمية وتشجعها على ذلك؛ وباعتبار الجامعة تساهم في التنمية المستدامة للمجتمع عليها العمل على ضبط مصادر مواردها المالية التي تساعد في تحقيق ذلك.

المحور الثالث: التنمية البشرية المستدامة

1) مفهوم التنمية البشرية المستدامة: قبل التطرق إلى التنمية البشرية المستدامة نشير إلى أنه قد عرفت التنمية المستدامة في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987¹ تحت عنوان مستقبلنا المشترك على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأفراد في الحاضر دون الإضرار بقدره الأجيال على تلبية حاجياتها في المستقبلية"²؛ وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"²

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم عام وشامل يرتبط بمختلف الجوانب التي تمس العملية التنموية للمجتمع والتي تنعكس على أفراد ومؤسساته؛ وتمكنهم من تلبية حاجياتهم المستمرة والمتنوعة؛ في إطار علاقة مستمرة وإيجابية بين المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه هذا المجتمع؛ بما يكفل العيش الكريم لأفراده في إطار العدالة والمساواة ويراعي متطلبات الأجيال القادمة ومن ثمة يمكن القول أيضا أن التنمية المستدامة ترتبط بأبعاد ثلاثة متداخلة ومتراصة ويصعب الفصل بينها وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

- تشكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1983؛ برئاسة رئيسة وزراء النرويج "بروتلاندا" وتحت عضوية 22 شخص سياسي عالمي واقتصادي؛ وكانت تهدف إلى تحقيق مواصلة التنمية والنمو الاقتصادي العالمي بعيدا عن تعديل النظام الاقتصادي العالمي.
- 1 منظمة الأمم المتحدة "تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1989" ص 83.
- 2 منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو) "تقرير سنة 1989" ص 10.

وتشكل التنمية البشرية أحد المرتكزات الهامة والأساسية للتنمية المستدامة؛ وترتبط مباشرة بأهم العناصر المتعامل معها في هذه التنمية؛ وهو العنصر البشري والذي يمكن القول عنه أنه العنصر الفاعل والمحور الأساسي لهذه التنمية؛ وبذلك تشكل التنمية البشرية مدخلا هاما في التنمية المستدامة؛

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 التنمية البشرية بأنها: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس؛ والتي هي (الخيارات) من حيث المبدأ بلا حدود وتغيير بمرور الوقت؛ وتتركز على خيارات أساسية ثلاثة وهي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال"¹ وقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1993 تعريفاً للتنمية البشرية على أنها: "تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس؛ فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في الصحة أو المهارات، حتى يتمكنهم العمل على نحو منتج وخالق؛ والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً واسعاً وعادلاً؛ والتنمية بواسطة الناس، معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها"²؛ وعرفها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1994 التنمية البشرية المستدامة بأنها: "نموذج تنموي يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل"³؛ ويشير هذا التقرير في تعريف آخر للتنمية البشرية المستدامة بأنها "إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان من بناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحة والبيئية والتعليمية وغيرها. مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال المستقبلية على حد سواء"⁴؛ بينما يعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على أنها: "توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم، مع الحرص على عدم المساس

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة؛ 1990" ص 10.
 2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية سنة 2003" ص 3.
 3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية سنة 1994". ص 54.
 4 المرجع السابق ص 14.

بحريات من سيعيشون في المستقبل".¹

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان من بناء قدراته وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً وقادراً على استثمار المنافع التي تهيؤها العولمة ومواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها.²

فالتنمية البشرية ترتبط بزيادة قدرات الأفراد التعليمية والتكوينية والصحية (الجسدية والعقلية) بما يساهم في زيادة إنتاجيتهم وزيادة دخلهم؛ وتحقيق الرفاهية لهم؛ وتحقيق ذلك في إطار مبدأ الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع؛ من حيث استفادتهم من خيارات المجتمع والمساهمة في زيادة دخله؛ سواء بالنسبة لأفراد المجتمع الحاليين أو المستقبلين؛ وذلك في إطار المحافظة على الثروات والخيرات الوطنية؛ أي عدم الإسراف في استهلاكها؛ وهو ما يضمن استمرارية التنمية (التنمية المستدامة)؛ ولاشك أن لمؤسسات التعليم عامة والجامعة منها خاصة دوراً كبيراً في تحقيق هذه التنمية؛ ولاشك أيضاً أن المجتمعات المتعلمة تحقق نسب تنمية أكثر إيجابية من المجتمعات التي تعاني من الأمية والجهل؛ كما أن جهد الدولة يكون أكبر وبنائج أقل في هذه المجتمعات الأخيرة؛ في المقابل يكون هذا الجهد (إعانات مباشرة وغير مباشرة للأسر الفقيرة) أقل وبنائج أكبر في المجتمعات المتعلمة؛ وذلك لإعتبار مساهمة وانعكاسات التكوين في زيادة قدرات وكفاءات ووعي أفراد المجتمع؛ فصحيح أن جهد الدولة ونفقاتها هي أكبر في الدول المتقدمة من الدول المتخلفة؛ لكن في المقابل أيضاً فإن زيادة الإنتاجية والرفاهية هي أكبر في هذه الدول المتقدمة منها في الدول المتخلفة.

2 مؤشرات التنمية البشرية المستدامة: يمكن حصرها في أربعة مؤشرات أساسية كما يلي:

أ) المؤشرات الاقتصادية: وتتمحور حول تنمية وتطوير السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع؛ من خلال زيادة الوعي الإنتاجي والاستهلاكي بالمفهوم

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة 2011" ص 3.

2 سامي عبد الرزاق التميمي "العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" الطبعة الاولى، دار دجلة ، العراق، 2008 ، ص 69.

الواسع لأفراد المجتمع؛ بما يسمح من المساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة للمجتمع؛ ويسمح من تعزيز الموقع التنافسي له.

ب) المؤشرات الاجتماعية: وتتمحور حول توفر الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية؛ من خلال تحسين الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ ومكافحة الفقر؛ تطوير الصحة؛ نشر التعلم العام والوعي الاجتماعي؛ توفير الأمن؛...الخ.

ج) المؤشرات البيئية: وتتمحور حول تطوير وتهذيب السلوك البيئي لأفراد المجتمع؛ من خلال عدم الضرر بالبيئة والحفاظ على الموارد البيئية وعدم الإسراف في استهلاك مواردها؛ والعمل على تطويرها.

د) المؤشرات المؤسساتية للمجتمع: والتي تتضمن مؤشرات حول الحقوق المدنية لأفراد المجتمع؛ والحقوق التي ترتبط بمؤسسات للخدمة العامة للمجتمع وحقوقه؛ مثل الحق في الإعلام؛ الحق في المشاركة في الحكم والتكنولوجيا....

المحور الرابع: دور ومكانة الجامعة في التنمية البشرية وواقع الجامعة الجزائرية في ذلك

1) دور ومكانة الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: يشير تقرير اليونسكو لسنة 2009 أن "للتعليم العالي دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة؛ وتقوم جامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتسهم في تقدم المعارف وإغنائها ونشرها من خلال البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كجزء من الخدمات التي تقدمها لمجتمعاتها المحلية، وتساعد أيضاً على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته بما في ذلك تدريب المعلمين".¹ كما يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 2001 إلى "أهمية التعليم

1 نادية إبراهيمي "مرجع سابق" ص56؛ نقلا عن تقرير اليونسكو سنة 2009 .

بجميع أشكاله بما فيها الوعي العام والتدريب كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة؛ ولم يعد التعليم يعتبر غاية في حد ذاته بل أصبح أداة أساسية لإحداث التغييرات اللازمة في المعارف والقيم والسلوك وأنماط العيش؛ ويعتبر فضلا عن ذلك حقا من حقوق الإنسان الأساسية إذ تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في التعليم¹

ويجب أن يكون للتعليم الجامعي الأثر الإيجابي في المجتمع، فهو "يساعد في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم، فضلا عن كون الجامعة تنتج إطارات تسهم في صنع سياسات الدولة؛ وقراراتها السياسية أو نقدها.

ويمكن القول أن الجامعة تشكل إحدى الحلقات الهامة في هذه التنمية البشرية والتنمية المستدامة بصفة عامة؛ نظرا لما يمكن أن تحققه من آثار إيجابية في سلوكيات أفراد ومؤسسات المجتمع؛ والتي من شأنها أن تنعكس على إنتاجية المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية الخاصة به؛ فالتعليم والتكوين الجامعي يساهم في تكوين الرأس المال البشري العالي التميز الذي يصنع سياسات واستراتيجيات المجتمع ويشرف على تنفيذها مراقبها؛ وباعتبار هذا التكوين يمس مختلف قطاعات ومجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي فهو بذلك يساهم في تكوين الإطارات المسيرة والمتحكمة في هذه القطاعات والمجالات؛ وبذلك يؤثر في نتائج نشاطات هذه القطاعات والمجالات؛ ولم يعد خفي اليوم على المجتمعات أن نمو الناتج المحلي يعتمد على نمو القوى العاملة ومهارتها وكفاءتها التي تعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية؛ وتعمل المؤسسات التعليمية اليوم ومنها الجامعة دورا كبيرا في تحقيق وزيادة هذه الكفاءة؛ وهو ما يستدعي زيادة الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات التعليمية.

ونؤكد في هذا الصدد أن العبرة في التعليم والتكوين لا تتوقف على مقدار الجهد والإنفاق وإن كان ذلك معيار لقياس مساهمته من بين العناصر الأخرى التي تساهم في تحقيق التنمية؛ كالتيكنولوجيا؛ التمويل؛ الصحة؛ الرعاية الاجتماعية وغيرها؛ بقدر ما تتوقف على درجة الكفاءة التي يقوم عليها هذا التعليم والتكوين؛ وعلى الفعالية التي تحققها منخرجاته (نوعية منخرجاته)؛ بإعتبارها مدخالات أساسية للعملية التنموية؛ وهو ما يتطلب من الدول والحكومات

1 الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول "التعليم والتوعية العامة أجل من أجل التنمية المستدامة" سنة 2001.

وخاصة في الدول المتخلفة الإهتمام أكثر بنوعية التعليم والتكوين وليس على حجمه وكميته دون أن تهمل مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. ولعل هذا ما يتطلب من هذه الدول ومنها العربية والجزائر ضرورة تقييم واقعها التعليمي والتكويني بصفة مسؤولة وفعالة؛ لإتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة؛ التي تراعي متطلباتها التنموية وخصوصيتها الاجتماعية والأخلاقية وتراعي في الوقت ذاته إمكانياتها؛ فما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن النظم التكوينية والتعليمية لهذه الدول لا تراعي هذه المتطلبات وهي تجتهد على تطبيق برامج مستوردة تحت غطاء العولمة؛ كما أصبحت تنتج بطالين يزيدون من عبئ هذه الدول؛ وما يفسر هذا الواقع أن هذه الدول لم تعد تراعي احتياجات ومتطلبات المجتمع أو لا تستطيع في الكثير من الأحيان تحقيق ذلك؛ وبالتالي لم يعد بإمكانها ضبط سياسة توجيهية للتكوين والتعليم؛ ولا الربط بين التنمية المنشودة والبعد التكويني المتبع؛ بالرغم من الجهد والموارد المبذولة في الكثير من الأحيان؛ حيث أن نوعية التكوين بها لا يتماشى واحتياجات مجتمعها؛ وفي الكثير من الأحيان تراهن على سياسة الكم على حساب النوع.

2) واقع الجامعة الجزائرية في التنمية البشرية المستدامة: يرى الوزير السابق للتعليم العالي الجزائري أن "المهمة الأساسية للجامعة تكمن في بناء المعرفة وتطوير المهارات والقدرات لبلوغ مستويات أعلا من الأداء؛ وترسيخ ما يعتد به في عالم الأفكار والقيم وبهذا المعنى تعتبر الحاضنة الحقيقية للديمقراطية؛ ويقع على عاتق التعليم العالي مهمة ترقية المجتمع عبر ما يتيح للجزائريين من فرص الحصول على وظائف مؤهلة برواتب أفضل. من خلال التكوين المستمر وإمكانية التعليم في مختلف مراحل العمر"¹.

وفي الوقت الذي ذهب فيه الجامعات العالمية إلى زيادة الإنتاج العلمي المتطور والمساهمة أكثر في التنمية في مجتمعاتها؛ وإتباعها الأساليب العلمية الحديثة في ممارسة مهامها لتحقيق نتائج أفضل كإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتبنيها التعليم الإلكتروني في الكثير من المجالات البحثية وفي معظم ممارساتها البيداغوجية والإدارية؛ تظل العديد من الجامعات الجزائرية تحتل المراتب المتأخرة في تصنيفات المنظمات الدولية سواء من حيث إستخدامها هذه

1 الوزير السابق للتعليم والبحث العلمي رشيد حراوية "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسين سنة في خدمة التنمية 2012/1962" منشور تقييمي للجامعة الجزائرية على مدار 50 سنة. من إعداد وزارة التعليم العالي الجزائر على موقع الأترنات <https://www.mesr>. بتاريخ 2015/3/20 الساعة 14.

الوسائل التكنولوجية المتطورة أو من حيث نتائجها البحثية العلمية؛ وهو ما أوضحته العديد من تقارير الهيئات وسائل الإعلام التي تهتم وتتابع تطور الجامعات عالميا؛ و من بينها جريدة الشروق الجزائرية ليوم 2 مارس 2015 والتي أظهرت أن "أحسن جامعة في الجزائر تحتل المرتبة 6275 عالميا؛ وأن هذه التصنيفات العالمية للجامعات لم ترحم الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات؛ وقالت أن أكبر ثلاث تصنيفات عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم. إذ أسقط تصنيف جامعة " جايو تونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة الصادر في الجامعة الجزائرية، وإن كان هذا المؤشر يعتمد على معايير عالمية منها جائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات، كما لم يتضمنها تصنيف "ذاي أوس" والذي نشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية. فيما ظفرت جامعة فهد السعودية بالمرتبة 338 وجامعة القاهرة بالمركز 407. كما قالت أن المؤشر الأقل مصداقية وهو مؤشر "بيومتركس"، فقد صنف جامعة تلمسان في المرتبة 23 إفريقيا وفي المرتبة 4132 عالميا، وهو ما يعني أن أحسن جامعة جزائرية صنفت وفق هذا التصنيف في المرتبة 4132 عالميا. واحتلت الجامعات الجزائرية ترتيبا متواضعا جدا في التصنيف العربي لأحسن الجامعات العربية حيث جاءت ثلاث جامعة في مؤخرة الترتيب، إذ أقفلت جامعة فرحات عباس بسطيف قائمة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت المرتبة الأخيرة أي 100 عربيا والمرتبة 6993 عالميا، فيما سجلت جامعة أبو بكر بلقايد أحسن تصنيف مقارنة بالجامعات الأخرى، حيث احتلت الرتبة 28 عربيا و 6265 عالميا كأحسن ترتيب، على نقيض الجامعات السعودية التي تمكنت 4 جامعات سعودية من افتكالك المراتب الأولى عربيا، وهو ما يطرح تساؤلا آخر هل أصبحت الجامعات الخليجية أحسن من نظيرتها الجزائرية التي كانت في وقت سابق مفخرة للتعليم العربي.

وحسب التصنيف الإسباني العالمي للجامعات الأخير لعام 2011، فإن الجامعات الجزائرية تأتي في مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة 80 عربيا والرتبة 6275 عالميا، كما أن جامعة منتوري بقسنطينة جاءت في المرتبة 36 عربيا¹

فبالرغم من الجهود الكبيرة والهائلة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية منذ سنوات الإستقلال وسيما في السنوات الأخيرة لتحسين وضع

1 جريدة الشروق 26 فيفري 2012؛ العدد 3577.

الجامعة الجزائرية؛ حيث تحل في غالب الأحيان موازنة التعليم العالي المراتب الأولى في موازنة الدولة ولا تتجاوز المرتبة الخامسة بمبالغ مالية ضخمة؛ والجدول التالي يظهر تطور حجم الإعتمادات المالية المخصص لقطاع التعليم العالي بالجزائر لسنوات الثلاثة الأخيرة:

الجدول (01): تطور حجم الإعتمادات المالية لموازنة التعليم العالي بالجزائر (سنوات 1013 إلى 2015)

السنوات	حجم الإعتماد المخصص لقطاع التعليم العالي بالجزائر	حجم الإعتماد العام (الكلية) لموازنة الدولة	الجيدة الرسمية
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	العدد 72 في 30 ديسمبر 2012
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	العدد 68 في 31 ديسمبر 2013
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	العدد 78 في 31 ديسمبر 2014

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة 2015/2014/2013/2012/2011.

ويظهر هذا الجدول التطور الهائل للإعتمادات المالية بصفة عامة المخصصة للتعليم العالي بالجزائر وقد أكد الوزير السابق للتعليم العالي والبحث العلمي الجزائري (رشيد حراوية) في تقسيمه للجامعة الجزائرية أن "الدولة الجزائرية سخرت استثمارات معتبرة كان لقطاعه نصيبا وافرا منها؛ وأنه إذ يذكر هذه الحقيقة ليس من باب الرضا ولا من قبل أن الأمور جميعها على ما يرام؛ كما ذكر بأنه مدرك تمام الإدراك حجم ما يجب انجازه في المستقبل؛ وأضاف إلى أن الشبكة الجامعية الجزائرية تغطي كل التراب الوطني؛ لتشمل كل الولايات ب 92 مؤسسة للتعليم العالي وأكثر من 1.000 مخبر بحث و 30 مركز بحث و 47.000 أستاذ و 1.300.00 طالب؛ ومنذ الإستقلال تمكنت من تكوين ما يزيد عن مليونين متخرج. واذكر بأن هذا التقييم هو من حيث الكم أما من حيث النوع فلم يشر إلى أية معلومة.

كما يشير هذا التصريح إلى التطور الهائل في أعداد الطلبة منذ الإستقلال؛ وهو ما يمكن إظهار ذلك في ما يلي:

الجدول (02): تزايد عدد الطلبة المسجلين بالجامعة الجزائرية

وزير التعليم والبحث العلمي الجزائري السابق رشيد حراوية مرجع <https://www.mesrs.dz> 16/03/2015 الساعة 16

11/1010	10/2009	80/1999	90/1989	80/1979	70/1969	63/1962	
1077945	1034313	407995	181350	57445	12243	2725	عدد الطلبة المسجلين في التدرج
60617	58975	20846	13967	3965	317	156	عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج
1138562	1093288	428841	195317	61410	12560	2881	الإجمالي

المصدر: وزارة التعليم العالي خمسين سنة في خدمة التنمية 2012/1962 مرجع سابق. <https://www.mesrs>

وإن هذا التصريح يسمح لنا بالقول أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا متزايدة للجامعة كقطاع هام في المجتمع ومع ذلك الجامعة الجزائرية مازالت تحتل مراتب متأخرة في التصنيفات العالمية؛ ولم تستطع أن تواكب الجامعات العالمية المتطورة؛ بل ومازالت في الكثير من الأحيان تعتمد الأسلوب الكلاسيكي في نشاطها؛ وتعيش جملة من الإشغالات التي إنعكست عليها وعلى أدائها سلبا؛ كما أن هذا الإهتمام المتزايد ارتبط بالجانب الكمي وابتعد عن الجانب النوعي؛ وقد يرجع ذلك إلى:

ـ غياب رؤية واضحة لمستقبل الجامعة؛ إذ ما زالت تقوم على مبدأ وظيفي كلاسيكي في هيكلتها وفي تفكيرها وطريقة نشاطها.

ـ غياب وتهميش الجامعة عن مناقشة القضايا الهامة في المجتمع؛ سيما التي تتعلق بالتنمية وتطوير المجتمع أو بقضايا الإستراتيجية؛ وانحصارها على الدراسة الأكاديمية الكلاسيكية؛ وفي كثير من الأحيان ببرامج غير متحكم فيها ولا ترتبط بواقع المجتمع.

ـ غياب أو عدم وضوح العلاقة بين الجامعة والبيئة التي تحيط بها؛ مما يجعلها تعيش في عزلة؛ أفقدتها المكانة التي يفترض أن تتمتع بها في المجتمع؛ ويرجع ذلك لغياب التنظيم والتشريع الذي يوضح هذه العلاقة ويلزم كل طرف بما يجب عليه اتجاه الآخر واتجاه المجتمع.

ـ غياب التنافس العلمي المبدع الإيجابي؛ وانصراف الباحث في غالب الحالات إلى العمل على تسوية وضعه الإداري؛ المالي والاجتماعي؛ نتيجة لغياب المحفزات العلمية المشجعة لمثل هذا التنافس.

ـ الزيادة المستمرة للجانب الكمي للطلبة؛ وفي مقابل انخفاض في نوعيتهم؛ وانصراف الإدارة لصب معظم جهدها على تسيير هذا الكم على حساب النوع والمهام البيداغوجية الأخرى؛ كما انعكس هذا الوضع على المهام البيداغوجية

للأستاذ الذي بات هو الآخر يفكر في كيفية مواجهة هذا الكم؛ وصعب عليه في الكثير من الأحيان أن يصب جهده نحو العمل البيداغوجي النوعي.

كما عرفت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تدني المستوي التكويني؛ تنامي ظواهر سلوكية سلبية من طرف العديد من الطلبة؛ ومنها غياب الروح العلمية وعدم الجدية والإجتهاد في الدراسة؛ والغش العلمي وخاصة باستخدام تكنولوجيا الإتصال الحديثة؛ بالإضافة إلى سلوك انفعالي عدواني اتجاه الإدارة والأساتذة والزملاء؛ والذي أصبح يعرف تنامي متزايد إلى درجة تثير القلق والتخوف؛ نهيك عن ظاهرة الإحتجاجات والإضرابات المتكررة خلال السنة الواحدة وغلق أبواب الكليات والجامعة؛ والتي أصبحت تعرف هي الأخرى شيئا من التنامي والتوسع في ظل سكوت الجهات المعنية في بعض الأحيان؛ مما يجعلنا نتخوف عن مستقبل الجامعة والمجتمع ونسأل عن الجامعة الجزائرية إلى أين؟ كما تعرف الجامعة الجزائرية علاقة غير متجانسة بمحيطها تمثلت خاصة في:

— عدم تماشي (ملائمة) مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق الشغل؛ غياب العلاقة بين الجامعة وسوق العمل؛ حيث "لا تلقى المخرجات التعليمية الجامعية الطلب الفعال في سوق الشغل، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج، حيث تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم العالي"¹

— قلة المناصب المالية التي يعرضها سوق العمل؛ وقد يرجع ذلك لقلة المشاريع الإستثمارية التي يمكنها امتصاص هذه الفئة من الراغبين في العمل؛ وهو ما يبرهن على زيادة الطلب على العمل نسبة إلى العرض عليه؛ غير أن السؤال يبقى مطروحا كيف يتحقق ذلك بنجاحة وفعالية والجزائر تتوجه نحو إقتصاد السوق؟

— توجه سوق العمل في السنوات الأخيرة إلى التوظيف بالتعاقد؛ التي يعطي فرصة عمل مؤقتة وليست دائمة؛ حيث بمجرد نهاية العقد سرعان ما يعاني الأفراد مرة أخرى من البطالة؛ كما عرف هذا السوق أشكال جديدة من التوظيف، كعقود ما قبل التوظيف؛ والتي يمكن القول عنها أنها تعطي حلول مؤقتة؛ سرعان ما تظهر هي الأخرى نتائجها السلبية؛ مثل سوء التحفيز الناتج عن الإستغلال السلبي

¹ خالد لكاص، مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص 71.

للعامل وعن الأجور الغير عادلة التي تعطى للموظفين؛

— زيادة وتيرة النمو السكاني بدرجة أكبر من زيادة ونمو الإستثمارات؛

— تطور البطالة ب 1.151.000 بطل في أفريل سنة 2014 أي نسبة 9.8 من البطالة وطنيا؛

— زيادة إستخدام التكنولوجيا المتطورة في المشاريع الإستثمارية على قلتها؛
على حساب امتصاص اليد العاملة؛

— سوق عمل غير منظم؛ تحكمه في الكثير من الأحيان المحسوية والعلاقات الخاصة في القطاع العام؛ والإستغلال السلبي في القطاع الخاص؛

— مشكلة هجرة الأدمغة التي تعرفها الجزائر كغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث؛ بحثا عن المناخ المناسب للعمل وخاصة العمل الإبداعي؛ وخاصة مع غياب التحفيز المناسب؛ فمثلا "مبلغ الأجر الذي يتقاضاه الباحث في الجزائر 500 حوالي أورو في حين يتجاوز في مثل هذه البلدان 6000 أورو في الشهر".

وقد كشفت "خديجة هني" الخبيرة الجزائرية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الأليكسو"، إنّ البلدان العربية تفقد 50 بالمائة من أدمغتها كل عام، ويتعلق الأمر بحسبها، بخيرة الكوادر العربية يتقدمهم الأطباء والمهندسين الذين يختارون الهجرة إلى ما وراء البحار سيما أوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي الجزائر في صدارة الدول العربية المعانية من نزيف الهجرة، إذ تفتقد خدمات 45 ألف كادر على الأقل يتوزعون عبر القارات الخمس. وقالت هني في مقابلة مع "إيلاف"، إنّ مصيبة الأمة في نخبة باحثيها العلميين من ذوي "المؤهلات الفكرية البارعة" الذين اختار 23 بالمائة منهم مغادرة الديار دوريا ومباشرة بعد إنهاءهم الدراسة، ويشكل هذا المعطى بحسبها مؤشرا على معدلات هجرة غير مسبوقه للكفاءات العربية التي بات الأوروبيون والأميريكيون يستفيدون من طاقاتهم.²

إن ما ذكر سابقا جعل من منخرجات الجامعة الجزائرية دون ما هو منتظر منه؛ مقارنة بما تم إنفاقه عليه كجهد وكتكلفة؛ وجعل الجامعة الجزائرية تعرف في السنوات الأخيرة مجموعة من الانتقادات وتعت بأنها مصنع البطالين،

20 a 14H 2015/03/le <http://www.ons.dz> Ons 1

2هجرة الأدمغة الجزائرية" 18مايو 2008، نقلا عن: <http://fares.akbarmontada.com/t154-topic>؛ تاريخ الاطلاع: 2011/08/22 الساعة 18

وذلك لزيادة البطالين الجامعيين بأعداد كبيرة؛ وهو ما أعطها صورة سلبية؛ من قبل العديد من أفراد المجتمع وخاصة الجامعيين أنفسهم؛

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر أولت إهتماما متزايدا بالجامعة؛ وظهر ذلك في المنجزات التي حققتها وفي تطور عدد الطلبة المسجلين به وكذلك في تطور عدد الأساتذة الجامعيين؛ إلى أن ثمة عملا كبيرا ينتظر المسؤولين عن الجامعة؛ وخاصة من حيث الجانب النوعي للتكوين الجامعي والذي يتعلق خاصة بمناهج التكوين وأساليبه وجانب التأطير وغيرها؛ وكذا من حيث ربط الجامعة بالبيئة التي تشتغل فيها بصورة أوضح وأفيد؛ وخاصة من حيث تحديد طريقة ودرجة مساهمتها في العملية التنموية؛ التي لا تبدو واضحة؛ وتحتاج العمل الكبير للوصول إلى ذلك؛ وقد أظهر لنا هذه الدراسة أن جهد الدولة الجزائرية انصب أكثر على الجانب الكمي وأغفل الجانب النوعي؛ فحسب الكثير من الباحثين والمختصين الجزائريين أن "هذه النسب العالية في النجاح سواء لحاملي البكالوريا أو المتخرجين من الجامعات الجزائرية لا تعكس حقيقة الوضع. وأن الجامعات أصبحت تقوم بدور محو الأمية لا غير"¹.

كما أظهرت لنا أن ثمة غياب في متابعة وتقييم نتائج البعد التنموي لمخرجات الجامعة؛ حيث لا توجد دراسات دقيقة في هذا المجال؛ سواء من طرف وزارة التعليم العالي المسؤولة عن السياسة العامة للتعليم العالي أو الجامعات المعنية بتطبيق هذه السياسة؛ ولعل ذلك يرجع لغياب إستراتيجية واضحة تربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والإقتصادي؛ أو لإنفصال الجامعة عن هذا المحيط.

توصيات لتحسين التعليم الجامعي في الجزائر:

إن أراد المسؤولون عن الجامعة الجزائرية أن تخرج الجامعة من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل عليهم الإجابة عن جملة من التساؤلات ترتبط بالجامعة والعمل على تطبيقها؛ وذلك في إطار إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة؛ تأخذ بعين الإعتبار متطلبات وحاجيات أفراد المجتمع الحالية والمستقبلية؛ في إطار البعد التنموي له في مختلف المجالات؛ الإقتصادية والإجتماعية... ومن ثمة تحديد دور الجامعة وما ينبغي عليها القيام به وكيفية تحقيق ذلك؛ ومن جملة التساؤلات التي يجب عليهم ضبطها:

¹ أعمار بوحوش، نظريات الإدارة في القرن الواحد والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، ص 142

_ ماذا نقصد بالجامعة؟ ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به؟ ما هي الإمكانيات التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعة لتحقيق هذا الدور؟ ما هي العلاقة التي يجب أن تقوم بين الجامعة ومحيطها؟ وكيف يمكن أن نضمن تحقيق هذه العلاقة؟ ما هو البعد التنظيمي الذي يجب أن تقوم عليه الجامعة؟ ما هو النمط التكويني المناسب لقيامها بدورها؟ ما هي الإمكانيات التي يمكن توفيرها لها؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها يسمح من معرفة وضبط مكانة ودور الجامعة في العملية التنموية؛ وفي الوقت ذاته يسمح من معرفة مدخلاتها والإمكانيات التي تساعدها في ذلك والمخرجات المنتظرة منها؛ ويسمح من تحديد موقع الجامعة في العملية التنموية للمجتمع؛ والتي يجب أن تنطلق من هويته الوطنية؛ كما يسمح من معرفة الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية التي تحكم نشاطاتها؛ وفي كيفية ممارستها لذلك؛ بالإضافة إلى معرفة الأسلوب التكويني المناسب؛ ومن جهة أخرى على هؤلاء المسؤولين العمل تحقيق العناصر التالية:

_ ربط التكوين الجامعي بالإنتاج والمحيط الاقتصادي،

_ استخدام الأساليب والأدوات التكوينية والتعليمية المتطورة كالتكوين عن بعد؛ التعليم الإلكتروني....

_ التوجه نحو تكوين الطلبة لوظائف متعددة؛ كإستجابة ضرورية لمتطلبات سوق العمل وبيئة العمل؛

_ ربط الجامعة بالتحول والتطور المعرفي عموماً والتقني خصوصاً؛

_ ضرورة ربط التكوين في الدكتوراه بالإقتصاد المعرفي المحلي والعالمي؛ بما يمكن من إعداد باحثين يمكنهم من حل المشكلات التي تواجه المجتمع في مختلف قطاعاته التنموية الحالية والمستقبلية؛

_ ربط الجامعة بشبكات التكوين العالمي المتطور سيما الجامعي منه؛

_ ضرورة توفير الإمكانيات وتطوير أكثر وأحسن لمواهب وقدرات وكفاءات الأساتذة والطلبة وتحفيزهم لضمان التعليم المستمر وتحقيق نتائج أفضل.

الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن للجامعة دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة؛

باعتبار أن تنمية الموارد البشرية هي مدخل أساسي وحيوي في التنمية البشرية؛ بل ويشكل نقطة إنطلاقها و وصولها في الوقت ذاته؛ و بإعتبار أن الجامعة هي المسؤولة والمتعاملة مع نخبة أفراد المجتمع الذين يقع عليهم الدور الأكبر في صنع ومتابعة إستراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع.

وقد تبين لنا أيضا أن مفهوم وبعد التنمية البشرية المستدامة يرتبط بمتطلبات البيئة والمجتمع وذلك وفق أولويات وإمكانيات المجتمع سواء المحلي أو الدولي؛

وعليه على الدول والحكومات وخاصة منها في الدول العلم الثالث ومنها الجزائر إن رغبت في تحقيق تطور ونمو أحسن وسريع لأفراد مجتمعها وإقتصادها في قطاعاته المختلفة أن تتعامل وتتفاعل أكثر مع جامعاتها؛ وتفاعلها بما يخدم أفراد مجتمعها وتنميه؛ وعليها أن تضع الجامعة كقاطرة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة؛ فلا أحد ينكر الجهد المبذول والإمكانيات التي وضعت للجامعة الجزائرية غير أنه لا أحد ينكر أيضا غيابها عن البعد التنموي الذي تلعبه مثلتها في الدول المتقدمة؛ مما يتعين ضرورة الإسراع بإعادة التقييم الحقيقي والموضوعي لنتائجها وتحديد دورها وموقعها في المجتمع؛ أي تحديد فلسفة وجودها؛ ومنهج وقواعد عملها؛ بما يمكنها من القيام بما ينتظر منها وفق مقتضيات المجتمع والعصر؛ والأکید أنه حين تقوم الجامعة الجزائرية بالدور الذي تلعبه الجامعات العالمية ستختصر الوقت في الرقي بالمجتمع في مختلف المجالات وستسهم في جعل المجتمع تلبية حاجياته المتزايدة؛ وتعطيه دفعا تنمويا أحسن.

قائمة المراجع

(أ) الكتب:

- أبو القاسم سعد الله "بحوث في التاريخ العربي الإسلامي" دار الغرب الإسلامي، بيروت؛ سنة 2003.
- أحمد أبو ملحم "أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأططار" معهد الإنماء العربي، بيروت، 1999.
- بدر أحمد "أصول البحث العلمي ومناهجه" وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة السادسة؛ 1982.
- محمد منير مرسي "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر" عالم الكتاب؛ القاهرة؛ ط 1؛ سنة 2002.
- محمد قاسم عبد الله "نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته" مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة، للعلوم، قطر، العدد 1994. 117.
- محمد عبد الرحمن عبد الله "علم اجتماع التربية الحديث" دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية، سنة 1998.
- بيروت سنة 2000. — محمد عبد النبي السيد غانم "المنجد في اللغة العربية" دار المشرق العربي؛
- مراد بن اشتهو "نحو الجامعة الجزائرية" ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1981.

- مذكور أحمد علي "الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية" دار الفكر العربي، القاهرة. 2000.
- عمار بوحوش "نظريات الإدارة في القرن الواحد والعشرين" دار الغرب الإسلامي؛ بيروت، 2006.
- رابح تركي "أصول التربية والتعليم ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛ 1992.
- سامي سلطي عريفج "الجامعة والبحث العلمي" دار الفكر، الأردن، الطبعة الثانية؛ 2001.
- سامي عبد الرزاق التميمي "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، 2008.
- علي غربي وآخرون "تنمية الموارد البشرية" دار الهدى، الجزائر؛ 2002.
- كمال المغربي "أساليب البحث العلمي" دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ عمان؛ سنة 2002.
- مهدي زويلف الطراونة "تحسين؛ منهجية البحث العلمي" دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى؛ 1998.
- (ب) المذكرات:
- خالد لكاص "مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.
- نادية إبراهيمي "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)" ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس سطيف 1؛ سنة 2012_2013.
- (ج) المقالات:
- فضيل دلبو وآخرون "إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" مخبر التطبيقات النفسية والتربوية؛ جامعة منتوري؛ قسنطينة؛ 2006.
- ساجد شرق "دور الجامعة في تطوير وتنمية المجتمع" مجلة مركز الدراسات الإيرانية؛ جامعة البصرة العدد 10 سنة 2007.

(د) المنظمات:

- الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير "التعليم والتوعية العامة أجل من أجل التنمية المستدامة" 2001.
- منظمة الأمم المتحدة "تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1989".
- منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو) "تقرير سنة 1989".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية سنة؛ 1990".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية سنة 1994".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية سنة 2003".
- تقرير التنمية البشرية سنة 2011. _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "

(هـ) أخرى:

- قوانين المالية لسنوات الدراسة 2011/2012/2013/2014/2015.
- القانون التوجيهي الجزائري للتعليم العالي 05/99 المؤرخ في 4 أفيل 1999
- جريدة الشروق 26 فيفري 2012؛ العدد 3577. _
- مواقع الأترنت:
- الوزير السابق للتعليم والبحث العلمي رشيد حراوية "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسين سنة في خدمة التنمية 1962/2012" منشور تقييمي للجامعة الجزائرية على مدار 50 سنة. من إعداد وزارة التعليم العالي الجزائر على موقع الأترنت <https://www.mesr.dz> بتاريخ 2015/3/20 الساعة 14.
- _Ons: <http://www.ons.dz> le 2015/03/20 a 14H
- هجرة الأدمغة الجزائرية" نقلا عن : <http://fares.akbarmontada.com/t154-topic> بتاريخ 2011/08/22 الساعة 17

دور الحسبة في مكافحة الفساد المالي والإداري من منظور الاقتصاد

الإسلامي

أ/ محمد كنوش¹

أ/ عبد الحلیم الحمزة²

ملخص:

تعتبر الحسبة بمثابة الوظيفة المؤسسية الرقابية التي تشرف على انسجام الأنشطة المجتمعية مع المبادئ المذهبية والضوابط الشرعية للمنهج الإسلامي وهي من الوظائف الخاصة بهذا المنهج والمنبثقة عن تطبيقه في الواقع، فهي أشمل من الوظائف الرقابية الجزئية في النظم الوضعية، لأنها تجسد النظرة المتكاملة لأهمية التأثيرات المتبادلة بين مختلف ميادين الحياة ونواحيها المادية والمعنوية، وانعكاساتها على العملية التنموية، هذا ونجد المولى عز وجل قد حث على هذه الوظيفة الدينية في المجتمع الإسلامي في آيات كثيرة من كتاب الله العزيز، فنحن نرى بأن كثيرا من القيم الأخلاقية الإيجابية في الحياة المجتمعية لا يمكن تفعيلها في الواقع الاقتصادي بدون الاعتماد على جهاز مؤسسي رقابي يبحث عن الانحرافات السلبية سواء كان مصدرها أخلاقيا أم لا، ثم يقوم بالتوجيه المتواصل والتقويم الدائم الذي يحد من تطور آليات الفساد المالي والإداري في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ونستطيع أن نستشف أهمية الحسبة من حجم مهامها وطبيعة اختصاصاتها ومكانتها الوظيفية في الاقتصاديات الإسلامية لمكافحة مختلف أشكال وآليات الفساد المالي والإداري، ونمو الانحرافات السلبية، وذلك بالكيفية التي تؤدي إلى ترقية الأداء الاقتصادي والمجتمعي، وعليه فإن استفحال الفساد المالي والإداري وانتشار الانحرافات والمنكرات المرتبطة به أضحت من أخطر المظاهر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتعيق مسيرة التحولات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي ضرورة بعث مؤسسة الحسبة لتعمل على مكافحة كل أشكال الفساد المالي والإداري، وتعيد الوجه الحضاري الذي يميز المجتمع الإسلامي، وعليه فقد أصبح من الضرورة بمكان استكمال مؤسسة الحسبة كإحدى المؤسسات التي تشكل المنظومة المؤسسية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي.

¹ جامعة تركيا.

² كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة.

Abstract:

The Hasba is as a function of institutional control, which oversees the harmony of community activities with the principles and sectarian Shariah Islamic approach, one of the functions of this curriculum and arising from the application, in fact, they are more comprehensive than the regulatory functions of partial systems, situation, because it embodies the vision of integrated importance of interactions between different fields of life and its aspects of physical and moral, and their impact on the development process, that we find God Almighty has urged this function of religion in the Muslim community in many verses of the Book of Allah, the Mighty, we see that a lot of positive moral values in community life can not be activated in the economic reality without relying on the institutional supervisory looking for deviations negative whether it's the morally or not, then the guidance and continuous Perpetual Calendar, which limits the development of mechanisms for financial and administrative corruption in the realms of political, economic, social, cultural, media, and we can discern the importance of Hasba of the volume of its functions and the nature of its terms of reference and its functionality in Islamic Economics to combat the various forms and mechanisms of financial and administrative corruption, and the growth of deviations negative, in the manner that lead to the promotion of economic performance and community, and therefore the exacerbation of financial and administrative corruption and the spread of deviations and the evils associated with it has become the most dangerous phenomena that threaten the economic stability, social, political, and hinder process of economic transformation, which calls for the need to sent a Foundation Hasba is working to combat all forms of financial and administrative corruption, and restore the face of civilization that characterizes the Muslim community, and it has become necessary to complete the Foundation Holland as one of the institutions that constitute the system of institutional characteristic of Islamic economics.

مقدمة:

يعد الفساد المالي والإداري من أهم العوامل المعيقة لحركة التنمية في الاقتصاديات العربية والإسلامية، ويتفق هذا مع العديد من المراقبين والناشطين في المنطقة الذين يؤكدون أن الفساد المالي والإداري اتخذ طابعا منهجيا في العديد من دول المنطقة، بل إن البعض يذهب إلى أن الفساد المالي والإداري أصبح أداة من أدوات الحكم والإدارة في العديد من دول المنطقة كما تؤكد إحصائيات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وهذا على الرغم من سبق الاقتصاد الإسلامي إلى مكافحة هذه الظاهرة بإيجاد الوسائل الملائمة، وتعتبر مؤسسة الحسبة من بين أهم مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التي اثبتت عن تطبيق المذهبية الاقتصادية للمنهج

التموي الإسلامي وتجسيد منظومته المؤسسية في واقع الحياة الإنسانية، وتبع أهمية هذه المؤسسة من كونها الوسيلة الفعالة لرفع مستويات الأداء التي تتطلبها عمليات التغيير الجذري والإصلاح الشامل لتحقيق أهداف التنمية وتجسيد أولوياتها وربط حركية النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالضوابط الشرعية والأخلاقية والعقائدية الإسلامية بصورة تساعد على أسلمة الحياة الاقتصادية وأخلاقها والارتقاء بمستويات الأداء الاقتصادي لتجاوز أوضاع التخلف الحالية وأشكال الفساد المالي والإداري المرتبطة بها، وقد تم معالجة هذا الموضوع ضمن النقاط التالية:

أولاً : ماهية الفساد ، أنواعه وأقسامه ؛

ثانياً : أسباب الفساد وآثاره ؛

ثالثاً : الإطار المفاهيمي للحسبة ؛

رابعا : نشأة الحسبة وتطورها في التاريخ الاقتصادي الإسلامي ؛

خامساً : الدور الوظيفي للحسبة في مكافحة الفساد المالي والإداري ؛

سادساً : المكانة التنظيمية لمؤسسة الحسبة ودورها في القضاء على الفساد المالي والإداري ؛

سابعاً : نحو هيكل تنظيمي لمؤسسة الحسبة لترقية دورها ورفع كفاءتها الحسبوية في مكافحة الفساد المالي والإداري.

أولاً : ماهية الفساد ، أنواعه وأقسامه

1- ماهية الفساد: أعطيت عدة تعاريف للفساد تختلف في طابعها وفلسفتها، فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليده ونظم عقائدية وسياسية وبيئية، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسبب والفوضى أو استجابة للحاجة أو العوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو اجتماعية محددة، ومن تعريفات الفساد ما يلي¹:

- هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة للتأثير على سير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

- هو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير

1. عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية: الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص: 9 - 11.

شرعية. - هو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر الحصول عليها بطرق مشروعة.
- هو سوء استخدام السلطة أو المنصب من أجل تحقيق مصالح أو مكاسب خاصة.

وبالرغم من تعريف الفساد بهذه الأشكال، إلا أنها تسلط الضوء على أداء المسؤولين السياسيين وموظفي الدولة والقطاع العام دونما فساد الشركات الخاصة ورجال الأعمال مما أدى ببعض المراقبين إلى انتقاد تعريف الفساد بهذا الشكل، وقدموا تعريفات للفساد كما يلي¹:

- يعرف Lamberdroff الفساد بأنه: "مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون ويمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف".

وتعني كلمة الفساد سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة².

كما وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي³:

- إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

وقد أوضحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت إلى حيز التنفيذ عام 2005 أن الفساد يقصد به تلك الأفعال الواردة في الفصل الثالث منه في

1. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص13.
2. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص32.
3. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص80.

المواد 19 و ما يليها سواء كان الفساد في القطاع العام أو الخاص وأية أفعال أخرى تجرمها القوانين الداخلية الحالية باعتبارها أفعال فساد أو تجرمها في المستقبل باعتبارها كذلك وتتمثل جرائم الفساد التي نصت عليها الاتفاقية في الجرائم التالية: رشوة الموظفين العموميين المواطنين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المؤسسات الدولية، المتاجرة بالنفوذ، اختلاس الممتلكات أو تسريبها بشكل أو بآخر أو إساءة استعمالها من جانب الموظف العمومي، إساءة استغلال الوظائف أو السلطة، الإثراء الغير المشروع، استخدام المعلومات السرية، المنافع غير المشروعة، الأفعال الإجرامية الأخرى وتشمل: عدم الإفصاح عمداً أو بإهمال عن الأموال أو الممتلكات بغرض التدليس على الحكومة فيما يتعلق بالتزامات مثل الضرائب أو خداع السلطات المختصة فيما يتعلق بأنشطته وعائده غير المشروعة، وعد أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحها إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الشخص بفعل أو يمتنع عن فعل ما على نحو يخل بواجباته فيما يتعلق بمعاملة اقتصادية أو مالية أو تجارية مما ينجم عنه إلحاق الضرر بذلك الكيان التابع للقطاع الخاص، قيام المسؤولين في القطاع الخاص بارتكاب أفعال متعلقة بنشاط مالي أو أفعال تؤثر على ملامح اقتصادية عامة مثل المصارف والمؤسسات المالية الخاصة التي تعمل في اقتراض الأموال والموجودات أو الصكوك التي تخص أفرادا واستخدامها، أفعال عائدات الفساد تشمل تحويل الممتلكات أو تغيير طبيعتها¹.

2- أنواع الفساد: يمكن تقسيم الفساد إلى أنواع منها:

2- 1- **الفساد الإداري:** ويقصد به إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات الحاكمة، وتنقسم مظاهر الفساد الإداري إلى: الرشوة، الاختلاس، استغلال السلطة أو النفوذ، الابتزاز، الغش، التزوير، الاحتيال الضريبي².

2- 2- **الفساد المالي:** يتمثل الفساد المالي في الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، وتتجسد مظاهر الفساد المالي

1. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 13-15.

2. طاهر محسن منصور الغالبي وطالع مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 351-352.

بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية¹.

2- 3- الفساد التجاري: ويقصد به السلوك الإجرامي المتعلق بعمليات بيع وشراء محليا أو دوليا بهدف الحصول على أرباح كبيرة دون وجه حق، ومثال ذلك بيع سلع مخالفة للمواصفات القياسية أو المعايير الدولية².

2- 4- الفساد السياسي: ويقصد به فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة والبرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم، أي أن يتعلق بجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي تنتهج أنظمتها السياسية الحكم الشمولي والديكتاتوري، لكن العوامل مشتركة لانتشار الفساد في كلا من النوعين من الأنظمة، وتتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير خاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم)، فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية³.

3- أقسام الفساد: صنف الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما⁴:

3- 1- فساد القطاع العام: يعتبر القطاع العام مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص، فلا يهم أن تريح الشركات أو تخسر ما دامت الدولة الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحيانا.

3- 1- فساد القطاع الخاص: أشار تقرير لمنظمة الشفافية العالمية إلى

1. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 13.
2. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 38.
3. محمد خالد المهالي، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 26.
4. نفس المرجع السابق، ص: 27- 28.

أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار التقرير أيضاً إلى عدد كبير من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، ويشير تقرير آخر لمنظمة الشفافية العالمية إلى أنه تم اكتشاف قرابة 30 مليار دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من 60 عقداً للشركات الأمريكية في الخارج.

ثانياً : أسباب الفساد وآثاره

1- أسباب الفساد: يمكن ذكر أهم أسباب الفساد فيما يلي:

1- 1- الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية للفساد في الدوافع المادية أو المالية التي تدفع من يقوم بارتكاب جريمة الفساد هي¹:

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التلذذ لدرجة يعجز معها عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية فليجأ إلى الرشوة أو الاحتلاس أو الاتجار في المخدرات أو تهريب السلع أو الغش التجاري أو الجوسسة أو النصب والاحتيال للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة؛

- تعتبر البطالة والفقر من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد؛

- ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة السيطرة لهذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل إلى الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية؛

- وعلى النقيض من الرأي السابق يرى البعض أن التوجه من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر وتقليل من القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين أو رجال الأعمال يجعل هناك شعور عام بضعف دور الدولة في الرقابة والضوابط التي تحمي المجتمع من الممارسات الفاسدة من جانب المحترفين وزيادة ضغوط التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية وزيادة حجم الصفقات التجارية والمالية ومن ثم ارتفاع قيمة عائدات الفساد الأمر الذي يؤثر كثيراً على استعداد المواطنين للانحراف نحو الفساد؛

1. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 53- 56.

- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة يؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة حيث يقدر خبراء الأمن في ألمانيا أن الجوسسة الأمريكية قد كلفت التجارة والصناعة خسائر سنوية لا تقل عن 10مليار دولار من سرقة مخترعات ومشروعات تطوير عام 2000؛
- سوء توزيع الثروة في المجتمع حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل بينما نجد الغالبية العظمى من المواطنين في العديد من الدول النامية عند خط الفقر وفئة أخرى تحت الخط واختفاء الطبقة الوسطى.

1- 2- الأسباب الاجتماعية: تتمثل الأسباب الاجتماعية للفساد فيما يلي¹:

- أصبحت الكثير من الأعمال والسلوكيات التي تدخل تحت مسمى الرشوة سلوكا عاديا ومن هنا انخفضت معدلات الإبلاغ عن وقائع الفساد وهو ما أدى إلى زيادة عرضه وقبوله؛
- شيوع الوساطة وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة؛
- الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة؛
- التمسك الخاطئ من قبل المواطنين ببعض الأمثال الشعبية التي تخيل للعامة وكأنها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك مع أنها تتنافى مع القيم الدينية وتتسبب في التستر على المفسدين.

1- 3- الأسباب السياسية: تتمثل الأسباب السياسية للفساد فيما يلي²:

- ضعف مكونات الحكم الراشد أو الصالح الذي يقوم على المشاركة وضمنان الحقوق السياسية للمواطن وحرية التعبير والمساءلة؛
- ارتباط الإدارة بالأحزاب الحاكمة ووجود تداخل بينها بما يضر بحسن سير دواليب الإدارة التي ولاؤها للحزب أعلى بكثير من ولائها للإدارة مع ما يترتب من تعيينات في مراكز دون اعتبار الكفاءة والخبرة؛

1. فتحى بن حسن السكري، دراسة حول أسس وأساليب مقاومة الفساد الإداري، مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 156.

2. نفس المرجع السابق، ص 157.

- خلق فجوة بين الإدارة والمواطن الذي بات يعتقد أن الإدارة ليست في خدمته بل في خدمة النظام الحاكم؛

- عدم فعالية السلطة التشريعية وغياب دور الإعلام؛

- غياب إرادة سياسية لتفعيل الشفافية والرقابة والمساءلة.

2- آثار الفساد: يمكن ذكر أهم آثار الفساد فيما يلي:

2- 1- الآثار الاقتصادية للفساد: يؤدي الفساد إلى آثار اقتصادية تتمثل

فيما يلي:

- التأثير السلبي على معدل نمو الدخل القومي نظرا لأن الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي سنويا؛

- خروج الأموال من الدولة إلى الخارج سواء بدفع ثمن المخدرات أو السلع المهربة أو هروب أموال البنوك إلى الخارج أو لسداد مقابل استيراد سلع فاسدة أو غير ذلك مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم حدوث زيادة في المديونية الخارجية ؛

- انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب والجمارك التي يؤدي الفساد إلى التهرب من دفعها ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المديونية المحلية وإلى زيادة معدل التضخم في الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقية للمواطنين؛

- يؤثر الفساد سلبا على البنوك الوطنية عندما يقصدها عصابات غسل الأموال وتنهار إدارتها الأمر الذي يهددها بالتعثر المالي والإفلاس؛

- يؤدي الفساد إلى تدهور أسواق الأوراق المالية واحتمالات انهيار البورصات وضياع المدخرات لصغار المتعاملين في البورصة مما يؤدي بدورها إلى فقدان الثقة في البورصة وعدم فعاليتها في جذب المدخرات وتنمية الاستثمار المباشر وغير المباشر؛

- يترتب على الفساد ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة عندما يتوجه الدخل إلى إنفاق على أشياء ضارة مثل المخدرات وزراعتها بدل من الحبوب الغذائية مثلا أو الإنفاق على أنشطة اقتصادية مشروعة؛

- يساهم الفساد في زيادة معدلات التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف أداء العمل لتعويض ما يدفع من رشاوى للفساسدين ونتيجة ارتفاع معدلات إنفاقهم

على السلع الاستهلاكية والعقارات وغيرها؛

- ضعف قدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة على منافسة الأنشطة المماثلة غير المشروعة (غش العلامات التجارية، براءات الاختراع وغيرها)؛

- نهب أموال المساعدات والمعونات الاقتصادية الأجنبية التي تقدمها الدول المانحة للدول الفقيرة حيث تتسرب هذه الإعانات والمساعدات إلى الأفراد لتودع في حساباتهم الشخصية خارج البلاد؛

- يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار وازدياد تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في بيئة يتحكم فيها الفساد ولا تخضع لقوانين وتشريعات واضحة وشفافة وفعالة.

2- 2- الآثار الاجتماعية: يؤدي الفساد إلى آثار اجتماعية تتمثل فيما يلي:

- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية؛

- التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي، حيث يؤدي الفساد إلى وجود طبقة اجتماعية بصعود فئات جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول أو عائدات غير مشروعة؛

- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية؛

- تبيد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء.

2- 3- الآثار السياسية: يؤدي الفساد إلى آثار سياسية تتمثل فيما يلي:

- تخريب المؤسسات السياسية وإفساد الأنشطة السياسية اللازمة لإدارة المجتمع المدني وقيام مؤسساته وفي هذه الحالة تسيطر النخب الفاسدة على مختلف مقدرات البلد وتحرف المحتوى الحقيقي للنشاط السياسي الفعال والنزيه والذي يمكن أن يطور المجتمع من خلال الحياة السياسية والممارسات الحزبية النزيهة؛

- تدمير مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وغيرها وتحويلها لمجرد واجهات سياسية؛

- تشويه المعاني والأهداف السامية للممارسات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمسؤوليات والحقوق والواجبات؛

- إساءة سمعة الدولة وانخفاض مكانتها بين دول العالم وعدم تعاون

مؤسسات المجتمع الدولي معها مثل البنك الدولي أو المنظمات الأخرى في حالة حاجتها إلى مساعدات مادية أو فنية؛

- ارتفاع الخطر السياسي الذي يعكس سلبا على جذب الاستثمارات والشركات الدولية الكبرى وما يصاحب ذلك من هدر لإمكانات الاستفادة من هذه الاستثمارات للقضاء على البطالة وحل المشكلات الاقتصادية الأخرى؛

- ظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية سواء كانت أحزاب أو أفراد وانتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة مثل الانقلابات العسكرية؛

- فقدان الشرعية السياسية للحكومات، بزوال شرعية النظام الحاكم وإيراز فضائحه والتخلص منه خاصة في النظم السياسية الديمقراطية الحرة؛

- تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع مثلا استخدام عائدات الفساد في شراء أصوات الناخبين والنجاح في دخول البرلمان للحصول على الحصانة السياسية واستمرار ممارسة التصرفات الاحتالية لثراء غير مشروع؛

- شيوع الفوضى والاضطرابات السياسية والإرهابية.
ثالثا: الإطار المفاهيمي للحسبة

1- تعريف الحسبة: لقد تعددت التعريفات المعطاة للحسبة في كتابات المتخصصين، لكن يغلب عليها الجانب اللغوي للحسبة، وهذا ما استدعى ضرورة البحث عن تعريف شامل يبرز فيه العمق التحليلي للمفهوم الشرعي في واقع الاقتصاد المعاصر، ولذلك سيتم تقديم التعريف الشرعي، ثم صياغة تعريف ملائم ينسجم مع التنظير الاقتصادي الإسلامي.

1- 1- التعريف الشرعي للحسبة: من بين الباحثين الذين عكفوا على دراسة هذا المفهوم، نورد لهم بعض التعريفات كما يلي:

- عرف القاضي أبو يعلى الحسبة على أنها: "أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"¹؛

- عرفها ابن خلدون بأنها: "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين، يعين لذلك من يراه أهلا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المنكرات، ويعزز

1. القاضي أبو يعلى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983، ص 284.

ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة¹؛

- **عَرَفَ جَمْهُورَ الْفُقَهَاءِ الْحِسْبَةَ بِأَنَّهَا:** "الأمر بالمعروف الذي ظهر تركته والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله"².

والمعروف عند الناس هو ما تعارف عليه العقلاء من أفعال نافعة وأعمال صالحة بالمعايير العلمية والنقلية، والمنكر على النقيض من ذلك أي هو سائر الأفعال والممارسات الضارة بالحياة الفردية والجماعية.

إن التعاريف السابقة للحسبة واسعة وغير محددة ذلك أن هناك مؤسسات أخرى تشترك في صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلا عن ذلك ينبغي تقديم مفهوم يترجم ذلك المعنى مستعملا المصطلحات المتداولة في لغة الاقتصاد المعاصر والإدارة الحديثة، وهذا ما تفتن إليه محمد المبارك مقداً بذلك تعريفاً للحسبة على أنها: "مؤسسة رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد أي في المجال الاجتماعي بوجه عام تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً للمبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية والأعراف المألوفة في كل بيئة وزمان"³.

هذا ونجد المولى عز وجل قد حث على هذه الوظيفة الدينية في المجتمع الإسلامي في آيات كثيرة من كتاب الله العزيز، منها قوله تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾" سورة آل عمران الآية 110 ، وقوله تعالى:

"وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكِنٍ طَيِّبٍ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ وَّرِضْوَانٍ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾"

"سورة التوبة الآية 72.

1- 2- نحو تعريف شرعي معاصر للحسبة: يمكن تعريف الحسبة بأنها

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتجسد ذلك في العمل الرقابي التوجيهي

1. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، مجلد 1، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1979، ص 398.
2. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1993، ص 120.
3. محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1970، ص 73.

الترشيدي للنشاط المجتمعي العام والخاص في المجتمع الإسلامي لينسجم مع الأصول المذهبية والقيم الأخلاقية من أجل رفع كفاءة الأداء وترشيد السلوك الذي يعظم المصلحة المجتمعة الفردية والجماعية الحالية والمستقبلية، الدينية والدنيوية، وهي مكملة للنشاط الأمني والقضائي في المجتمع الإسلامي.

ومؤسسة الحسبة إذن هي ذلك الجهاز المؤسسي الرقابي المعاصر الذي يشرف على انسجام الأنشطة المجتمعية مع المبادئ المذهبية والضوابط الشرعية للمنهج الإسلامي وهي من المؤسسات الخاصة بهذا المنهج والمنبثقة عن تطبيقه في الواقع، فهي أشمل من المؤسسات الرقابية الجزئية في النظم الوضعية، لأنها تجسد النظرة المتكاملة لأهمية التأثيرات المتبادلة بين مختلف ميادين الحياة ونواحيها المادية والمعنوية، وانعكاساتها على العملية التنموية، وكما هو ملاحظ في آراء المحللين الاقتصادي ينأه من المستحيل للإمام بجوانب متعددة من الواقع الاقتصادي الذي توسعت فيه الأنشطة الخفية المرتبطة بتطور آليات الفساد المالي والإداري التي ساهمت في زيادة الربح الاستغلالي غير المنتج، ولهذا أصبح من الضروري التأكيد على أهمية الدراسات العلمية التحليلية لاقتصاديات الفساد المالي والإداري التي لا تتوقف عند التفسير الأخلاقي للسلوك الإنساني المنحرف، فنحن نرى بأن كثيراً من القيم الأخلاقية الإيجابية في الحياة المجتمعية لا يمكن تفعيلها في الواقع الاقتصادي بدون الاعتماد على جهاز مؤسسي رقابي يبحث عن الانحرافات السلبية سواء كان مصدرها أخلاقياً أم لا، ثم يقوم بالتوجيه المتواصل والتقييم الدائم الذي يحد من تطور آليات الفساد المالي والإداري في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وغيرها¹.

ومما يلاحظ هو السبق التنظيري والعملي للنظام الاقتصادي الإسلامي في إدراك الارتباط الوثيق بين مختلف نواحي الحياة، وعدم ترك الحياة الاقتصادية للقوانين الطبيعية والبشرية أو الآليات الخفية للسوق أو الآليات الإجبارية التي تنظمها الأنظمة الوضعية، فكان طبيعياً الاعتماد على مؤسسة الحسبة التي قامت بدور ريادي كبير في توجيه الأنشطة المجتمعية بصورة قللت بشكل مستدام من استفحال الفساد المالي والإداري.

رابعاً: نشأة الحسبة وتطورها في التاريخ الاقتصادي الإسلامي

1- نشأة الحسبة: لقد كانت نشأة الحسبة مرتبطة بانتشار المبادئ العقائدية والتعاليم الأخلاقية التي تجسد الخصائص الحضارية للمجتمع الإسلامي، وكان

1. عبد الرحمان بنخلدون، مرجع سابق، ص 398.

تنظيم الحسبة في صدر الإسلام محدودا وبسيطا بساطة البنية المجتمعية آنذاك، وتمسك أفراد المجتمع الإسلامي الأول بالتشريعات التي تحكمهم.

ونظرا لأهمية الحسبة فقد كانت قيادة المجتمع الإسلامي في بداياته في المدينة المنورة ممثلة في شخص الرسول (ص) وخلفائه الراشدين من بعده، حيث كانوا يقومون بالإشراف المباشر على النشاط الحسبي، وهنا نستشهد بقول أبو الحسن الماوردي: "والحسبة من قواعد الأمور الدينية وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها"¹، ولهذا نرى بعض المؤرخين والفقهاء والباحثين في شؤون الحسبة يرجعون نشأة آلياتها إلى عهد الرسول (ص) وعهد خلفائه الراشدين²، لكن نجد بعض المستشرقين ومن تأثر بهم من المؤرخين المسلمين يؤكدون على الأصل اليوناني الروماني للحسبة، فالمستشرق ديمومبين (Demombynes) يرى بأنه: "ليس ثمة شك في أن الحسبة اقتبست من البيزنطيين ثم صبغها المسلمون بالصبغة الإسلامية"³، وهذا القول على أساس أن المسلمين لم يكن لهم ما يمكن أن يقدموه بديلا عنها يضاف إلى ذلك أنهم شغلوا بالحروب والفتوحات لمدة طويلة، واستمرت هذه الوظيفة اليونانية (حسب زعمهم) التي أصبح المشرف عليها يسمى المحتسب أيام الدولة الأموية ثم العباسية في المشرق العربي، كما عرفت في الأندلس حيث كان المحتسب يسمى صاحب السوق⁴،

وحقيقة الأمر أن هذا الزعم غير صحيح إذ لو كان المسلمون قد اقتبسوا وظيفة الحسبة من اليونان والرومان، "لأبقوها في الشام ومصر حين الفتح كما أبقوا سائر الوظائف الإدارية التي لا تتعارض مع الإسلام"⁵، بل فلا يعقل ولن يخطر بالبال أنهم بموجب التأثير والتفاعل انتحلوا ترتيبها وأنظمتها اليونانية⁶، وبالتالي فإن أصلها من صميم المجتمع وتجسيد الخصوصيته وهويته؛ بل لعل الأمر المؤكد هو انتقال الحسبة من الدولة الإسلامية إلى المملكة الصليبية بيت

1. أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983، ص 223.

2. سهاممصطفى أبوزيد، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص 48.

3. نفس المرجع السابق، ص 49.

4. نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1962، ص 31.

5. سهاممصطفى أبوزيد، مرجع سابق، ص 51.

6. عبد الرحمان الفاسي، خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتدوين، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص 12.

المقدس، وأن الصليبيين استخدموها كما استخدمها المسلمون بذاتها وصفتها¹.

2- تطور الحسبة: بتطور المجتمع الإسلامي واتساع أنشطته وتنوع معاملاته بدت الضرورة ملحة لإنشاء جهاز مستقل يتولى الوظيفة الرقابية الحسبوية التي بموجبها سترتفع كفاءة الأداء الفردي والجماعي عند القيام بالأعمال الأساسية والمهام الضرورية التي يتطلبها تطور المجتمع بصورة مضطردة، وأصبح ذلك الجهاز ديوانا مستقلا أضحى من بين الدواوين المهمة في الدولة الإسلامية، وعن ذلك يقول ابن خلدون: "ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظره عاما في أمور السياسة اندرجت في وظائف الملك وأُفردت بالولاية"².

ومنذ أواخر العهد الأموي بدأت الحسبة تأخذ شكلا تنظيميا وظيفيا مستقلا وكان العصر العباسي في عهد الخليفة المهدي الذي استقرت فيه الدولة العباسية هو العهد الذي ظهرت فيه مؤسسة الحسبة بسلطاتها الواسعة، وامتدت من مدن المشرق العربي ثم مدن المغرب العربي فالأندلس، وأصبح دورها بارزا وحيويا في ضبط وتوجيه وترشيد السلوك الإنساني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولما تزايدت الانحرافات السياسية وانعكست على سائر الولايات والوظائف ومن بينها مؤسسة الحسبة بدأت أهميتها تضعف في معظم المدن المشرقية اعتبارا من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، إلى أن تلاشت في معظمها، وجاءت حركة الاستعمار الحديث فعملت المشروع الحسبوي وقضت على ما تبقى من التنظيمات الحسبوية الرسمية، ثم استمر غياب هذه المؤسسة بعد حصول معظم البلدان الإسلامية على استقلالها في إطار استراتيجيات التغريب لمجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي، وما رافق ذلك من نقل للقوانين والأنظمة والاحتكام إلى غير شريعة الله عز وجل.

خامسا: الدور الوظيفي للحسبة في مكافحة الفساد المالي والإداري

نستطيع أن نستشف أهمية الحسبة من حجم مهامها وطبيعتها اختصاصاتها ومكانتها الوظيفية في الاقتصاديات الإسلامية لمكافحة مختلف أشكال وآليات الفساد المالي والإداري، ونمو الانحرافات السلبية، وذلك بالكيفية التي تؤدي إلى ترقية الأداء الاقتصادي والمجتمعي ورفع مستويات التنافسية وتحسين مستويات الإنتاجية الفردية والجماعية بمختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية

1. نفس المرجع السابق، ص 14.

2. عبد الرحمان بن خلدون، مرجع سابق، ص 399.

والسياسية والثقافية في المجتمع الإسلامي، من خلال مدخل مؤسسي يركز على دور الجوانب العقائدية والأخلاقية، ويبرز الدور الوظيفي للحسبة كوظيفة رقابية في الميادين التالية:

1- مراقبة كفاءة القيام بالوظائف المجتمعة المتنوعة: تمتد الرقابة الحسبوية لتشمل مختلف الوظائف في القطاع الإداري، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من الحسبة اسم الحسبة الإدارية، حيث تقوم مؤسسة الحسبة بالتأكد من سلامة النشاط المجتمعي المهني من المخالفات الشرعية والقانونية، وتسهر على صحة الممارسات والتصرفات وخلوها من الانحرافات ومطابقتها لمبادئ الكفاية وضوابط الفعالية بصورة تضمن التحقيق المضطرد لأهداف العملية التنموية والتجسيد الفعلي لأولوياتها، وغير خاف على أحد ذلك الاضطراب الذي تشهده الوظائف وحجم التدهور في مستويات الأداء، بصورة أضحت تهدد الاستمرار الإيجابي الفعال للمجتمع بصفة عامة، والاقتصاديات الوطنية بصفة خاصة، ومن هنا تنبع أهمية إعادة بعث مؤسسة الحسبة الرقابية لتغطي هذا الفراغ الكبير بما يساعد على إحداث حيوية مهنية وديناميكية ووظائفية تعظمان مصلحة المجتمع في ميادين وقطاعات كثيرة، فالمهن والوظائف المجتمعية بهذه الميادين والقطاعات تستدعي مزيداً من التوجيه والترشيد اللذين يمكنان من رفع كفاءة الأداء المهني وزيادة الفعالية الوظيفية المرتبطة بالالتزام بالضوابط الموضوعية والأخلاقية، ولقد أثبتت التجربة التاريخية في البلاد الإسلامية مكانة مؤسسة الحسبة وأهمية مهامها الرقابية في مجال الوظائف المتعددة في المجتمع، وعن ذلك يقول القاضي أبو يعلى في تحديد نوعية الرقابة ومداهما ما يلي: "ومما يؤخذ ولادة الحسبة لمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف: منهم من يراعي عمله في الوفاء والتقصير، ومنهم من يراعي حاله في الأمانة والخيانة ومنهم من يراعي عمله في الجودة والرداءة"¹.

2- مراقبة وتنظيم السوق النقدية والمالية وتوجيه المعاملات المرتبطة بهما: تمتد سلطة مؤسسة الحسبة الرقابية الحديثة إلى السوق النقدية والمالية لتطهيرها من المعاملات غير المشروعة، والممارسات التي تخالف ضوابط رشادة حركة الاستثمار والتمويل، ونحن نرى بضرورة ممارسة وظيفة الحسبة على السلطات النقدية منعا للممارسات التي تخالف الضوابط المذهبية من جهة، وكذا الحد من السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للنقود، وتساهم في

1. القاضي أبو يعلى، مرجع سابق، ص 302.

توسيع دائرة الفقر، ونحن هنا نستغرب كيف تتعامل الحكومات في بعض البلدان الإسلامية بشكل ازدواجي مع الآثار التي أحدثتها سياساتها النقدية المتعلقة بتخفيض قيمة عملاتها فهي من جهة تسعى لتخفيف آثار ذلك الانخفاض على عنصر رأس المال بمحاولة تعويض الشركات عن خسائر الصرف والتقويم التي أصابها، بينما في تعاملها مع عنصر العمل تتجاهل انعكاسات الخسائر التي أصابت الأجراء بتخفيض قيمة عملاتهم وتدهور قوتهم الشرائية وبالتالي زيادة مستوى فقرهم، بسبب انعكاسات سياسات التخفيض في قيمة العملة وما يرافقه من ارتفاع تدريجي في الأسعار مع ثبات مستويات الأجور في معظم الأحيان أو زيادتها بنسب لا تغطي الارتفاعات في مستويات الأسعار، وبالتالي فلمؤسسة الحسبة دور حيوي في حماية الأطراف المتضررة في السوق النقدية والمالية بصورة تقلل من الانحرافات وتفضي عبر الزمن إلى مزيد من الاستقرار النقدي والمالي الإيجابي، وإذا كانت معظم كتب الحسبة قد أكدت على دور عمال الحسبة في مراقبة أنشطة الصرافة وأنشطة إصدار النقد وغيرها، فإن الأمور قد تطورت في هذا العصر إلى أسواق حديثة ومتطورة مثل السوق النقدية وما تضمنته من مؤسسات كالبنك المركزي والبنوك التجارية وبيوت الصرافة للعملاء الأجنبية وغيرها، وهناك سوق رأس المال وما تتضمنه من مؤسسات مثل مصارف العقارات وبنوك الأعمال وشركات وهيئات التأمين وصناديق الادخار وغيرها، وما تشمله سوق رأس المال من سوق أولية تتولى الإصدارات الجديدة، وسوق ثانوية يجري التعامل فيها على الأوراق المالية التي سبق إصدارها¹. فهناك مجالات جديدة لمؤسسة الحسبة لمراقبة مدى الالتزام بالضوابط الموضوعية والشرعية التي ترشد حركية القوى المتفاعلة داخل هذه الأسواق بما يساعد على تعظيم المصلحة المجتمعية للاقتصاد الوطني، وهذه الأسواق الآن تعاني من حالة فراغ رقابي وتوجيهي خارجي مستقل عن هياكلها.

فإذا أخذنا سوق العملات الأجنبية كمثال فإننا نلاحظ أن الاقتصاد الإسلامي تضمن العديد من الضوابط المرشدة التي تجعل المعاملات تتصف بالمشروعية، و ينأى بها عن شبهة الربا والحرام، ويحول دون استخدامها كأداة للاستغلال، أو المقامرة غير المشروعة أو الكسب غير المشروع، وعدم استعمال أية صيغة للتعامل مع العملات الأجنبية كوسيلة للكسب المرتبط بالزمن أو التأخير الزمني².

1 سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996، ص 65.
2. حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996،

3- مراقبة المالية العامة والمالية المحلية: يمتد النشاط الرقابي لمؤسسة الحسبة ليشمل المالية العامة للدولة وكذا المالية المحلية، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من الحسبة اسم الحسبة المالية والتي تتضمن مجموعة الإجراءات والأجهزة والقواعد والسياسات التي تحكم التصرفات المالية وإدارة كلا من المالية العامة والمالية المحلية (النفقات والإيرادات)، حيث يتخصص ديوان الحسبة بمراقبة الأوضاع والإجراءات والتصرفات المالية للإدارة المالية العامة والمحلية¹.

ولما كانت أوضاع المالية العامة والمالية المحلية تعاني من ممارسات الفساد المالي والإداري التي عجزت الأجهزة الرقابية الحالية عن التخفيف منها والتقليل من انعكاساتها السلبية على المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فإن الضرورة ملحة لإعادة بعث فروع الحسبة المالية لتقوم بدورها الفعال في محاربة الفساد المالي والإداري الذي استفحل في إدارة المالية العامة والمحلية.

4- مراقبة عمليات جباية وتحصيل الأموال: لا تخلو عمليات جباية وتحصيل الإيرادات العامة والمحلية من التجاوزات في حق الممولين سواء كانوا ضمن الأنشطة الاقتصادية الفردية أو المؤسسية، الأمر الذي يؤثر سلبا في مدى إستمراريتهم في القطاع الاقتصادي، وتكون مهمة الحسبة المالية هي التأكد من عدم تعسف الإدارة، والحد من تجاوزاتها في حق أرباب الأعمال وأصحاب الأنشطة الاقتصادية بالسرعة المناسبة التي تحمي حركية النشاط الاقتصادي من التأثير السلبي بتلك الممارسات، ولا غرابة فإننا نلاحظ اليوم ضغطا ضريبيا وجمركيا كبيرا بصورة مضطربة بسبب الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الإدارات القائمة بهذه المهمة وتدهور كفاءتها التحصيلية من جهة، وتنامي السلوك التبذيري للإيرادات العامة من جهة ثانية، كما أن التجاوزات قد تكون في حق المجتمع بسبب تنامي أشكال التهرب من تأدية الفرائض المالية الواجبة بتورط بعض أعوان الإدارة الجبائية وتعطيتها، الأمر الذي يعمق التفاوت وانعدام العدالة الضريبية أثناء عمليات التحصيل والجبائية، ويكون دور الحسبة المالية حاسما في منع هذه الانحرافات بأقل التكاليف لما يترتب عن التدخل الرقابي السريع من تحقيق التوازن والعدالة، وزيادة في الموارد ووفرة في الحصيلة بسبب تقليص حجم الاقتصاد الموازي وانكشاف حجم الثروات الفعلية في الاقتصاد الرسمي نتيجة لانتشار مناخ العدالة الاقتصادية.

ص 45.

1. نائل عبد الحافظ العوالم، الرقابة على المالية العامة بمدخل نظامي مقارن، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1990، ص 57.

5- مراقبة عمليات الصرف والإنفاق: لقد أصبح السلوك التبذيري للموارد العامة السمة المميزة للإنفاق العام بمعظم الإدارات على كافة المستويات، وأضحت الوظيفة العامة وسيلة أساسية لبروز نخبة جديدة من الملاك وأصحاب الامتيازات في معظم البلدان العربية والإسلامية، فتدني الأجور والمرتببات من جهة والضعف المؤسساتي والقانوني والرقابي من جهة أخرى، كل ذلك جعل الإمكانيات متاحة لتحويل الموارد العامة، واستغلال الوظيفة العامة للحصول على ريع إضافي مكمل للأجور، ويتم كل هذا في ظل الفراغ الرقابي، وبالتالي فإن الضرورة ملحة للحد من هذا الهدر المالي بإعادة الاعتبار للحسبة المالية التي تقوم بالمتابعة المباشرة والرقابة الدائمة لعمليات الصرف والإنفاق للموارد المالية العامة والمحلية، حيث أن الرقابة تنبه إلى الاختلال في السلوك الإنفاقي وما يصاحبه من تبذير أو شح أو محاباة، الأمر الذي يؤدي عبر الزمن التي ترشيد الإنفاق العام والمحلي، فترتفع كفاءة استخدام الموارد العامة والمحلية¹.

ونحن إذ نؤكد على ضرورة الرقابة العامة المستقلة للحسبة المالية لأننا نلاحظ في الواقع كيف أضحت الموارد العامة تحصيلًا وإنفاقًا، مجالًا واسعًا للتبذير والاستثمار والاستحواذ في ظل عدم قدرة الهيئات الرقابية الأخرى على الحد من تطور الفساد المالي والإداري، بحكم ضعف سلطاتها وطول عمليات إجراءاتها الرقابية، وتزايد ارتباطها بالفساد المالي والإداري المؤسساتي القائم، في حين نجد بأن استقلالية مؤسسة الحسبة وانكشاف إجراءاتها وشفافية رقابتها وسرعة متابعتها للتطورات الواقعية، وارتباط حركيتها الميدانية بالجوانب المعنوية والعقائدية والأخلاقية، أمور تجعل كفاءة هذه المؤسسة ترتفع في حفظ الموارد العامة والمحلية، فتكمل بذلك الجهود الرقابية القائمة وتسد هذا الفراغ الرقابي الحاصل، والأمر الذي نؤكد عليه أن تكاليف إقامة هذا مؤسسة الحسبة ستكون أقل من تكاليف التبذير الحالية مقارنة مع المكاسب المتوقعة الناتجة عن قدرتها على التخفيض المضطرد من الانحرافات الكبيرة الحالية في استخدام المواد المالية العامة والمحلية.

6- توجيه السلوك الإنساني وضبط الآداب العامة: إننا نلاحظ مدى استفحال الفساد المالي والإداري في أغلب البلدان العربية والإسلامية، وأضحت تكاليف هذه الأوضاع كبيرة، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الحضارية، لما يترتب

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997، ص 114.

عن ذلك من فقدان الهوية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وهدم أسس التماسك، وضياح القيم الإيجابية المجتمعية، وقد عجزت المؤسسات القائمة على التحكم الإيجابي في الحركية التعاملية المجتمعية وذلك لأن الفراغ الناتج عن تغييب مؤسسة الحسبة وإغائها لم تشغله المؤسسات الحديثة، الأمر الذي يتطلب ضرورة بعث مؤسسة الحسبة لتقوم بدورها الحيوي في توجيه السلوك الإنساني الفردي والجماعي وتطويره وأقلمته وضبط الآداب الاجتماعية للارتقاء بمجتمعاتنا إلى أفضل مستويات الأناقة الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بقوله: "وهي عندي ما كان بها كمال الأمة في نظامها حتى تعيش آمنة مطمئنة ولها بهجة منظر المجتمع في مرأى بقية الأمم حتى تكون الأمة الإسلامية مرغوبا في الاندماج فيها أو التقرب منها"¹. وبذلك يكون المجتمع الإسلامي نموذجا للتقدم الاجتماعي الذي يجسد هويته الإسلامية، خلافا للوضع الحالي الذي أضحت فيه مجتمعاتنا ميدانا لنمو الانحرافات المستوطنة وساحة لانتشار الآفات الاجتماعية الوافدة.

فمهمة الحسبة هنا هي مراقبة الحياة الاجتماعية اليومية لتنمية السلوكيات الإيجابية ومنع المنكرات والانحرافات السلبية المتجسدة في ممارسات الفساد المالي والإداري، وقد بينت التجربة الحضارية لتطبيق هذه المؤسسة في الميدان الاجتماعي بأن المحتسب كان يشرف على أخلاق أفراد المجتمع، كما يحرص على توافر الأمانة والأدب بينهم، والمخالفات المفروض أن يمنعها هي على وجه العموم خرق السلوك المستقيم²، فكثير من الأمور تستدعي سرعة الفصل وعدم انتظار إجراءات القضاء أو تحقيقات الأمن حتى لا يعم الفساد المالي والإداري وتنتشر الانحرافات.

سادسا : المكانة التنظيمية لمؤسسة الحسبة ودورها في القضاء على الفساد المالي

والإداري

1- الخصائص المميزة للمكانة التنظيمية لمؤسسة الحسبة: تتميز مؤسسة الحسبة، بمجموعة من الخصائص التي تبرز مكانتها التنظيمية نذكر منها ما يلي:

- طابع الخصوصية الحضارية، فهي من المؤسسات التي نشأت في ظل مسيرة التقدم الحضاري للمجتمعات الإسلامية وهي تجسيد لملامح التميز

¹ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1985، ص 82.

² سهام مصطفى أبو زيد، مرجع سابق، ص 187.

والاستقلالية والخصوصية للمجتمع الإسلامي؛

- الطابع الرسمي العام، فهي إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بتأدية مهام ووظائف متكاملة في رقابة وتوجيه الأنشطة المجتمعية؛

- الطابع الإلزامي لوجودها في المجتمع نظرا لأهمية الوظائف التي تقوم بها في تصويب مسيرة التقدم، وإقامتها فريضة شرعية على الدولة من أجل تأدية مهمة إبراز طبيعة المجتمع الإسلامي وهي كذلك ضرورية للتقليل من مظاهر الفساد المالي والإداري والتفكك الاجتماعي والاعتزاب الثقافي والانحراف المرتبط بالعلمانية السياسية في الواقع الحياتي المعاصر في البلدان الإسلامية؛

- الاستقلالية في تأدية الوظائف الحسبوية الرقابية بعيدا عن الهيمنة السياسية أو الضغوط والتجاوزات البيروقراطية التي تعد كذلك من مجالات الحسبة الرقابية المعاصرة، الأمر الذي يتيح لها مزيدا من الحرية في ترشيد حركية المجتمع التطورية؛

- التنوع والتكامل والشمول، فمن تنوع مهامها وخصائصها ووظائفها، إلى تكاملها مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وشموليتها الأنشطة المجتمعية ومستجداتها؛

- وحدة العمل الرقابي عن طريق جهاز فعال يتولى توجيه ومراقبة حركية الأنشطة المجتمعية المتنوعة، خلافا للوضع القائم حاليا في الاقتصاديات الحديثة المتقدمة والنامية والإسلامية منها على الخصوص، حيث نلاحظ تفكك العمل الرقابي وعدم تكامله، الأمر الذي كرس الازدواجية الرقابية في تغطية بعض الأنشطة، والتعددية لبعضها الآخر والإغفال أحيانا لبعض الميادين، فكان التضارب وعدم الفعالية والفراغ الرقابي مظاهر متجلية في تنامي الأنشطة المنحرفة لاقتصاديات الفساد المالي والإداري، والسلوكيات السلبية المرتبطة بها والتي أصبحت تكاليفها عبئا متزايدا يتحمله المجتمع، ووحدة العمل الرقابي في إطار مؤسسة الحسبة تتجسد في الواقع عن طريق تنظيم الأعمال الرقابية والتنسيق بينها وتوحيد عملية الإشراف عليها من خلال المدخل الأخلاقي والعقائدي المعنوي في المنظور الإسلامي؛

- السرعة في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضاء على المنكرات وأشكال الفساد المالي والإداري والاختلالات بخلاف الهيئات الأخرى التي تتميز بطول مدة تدخلها وتعقد إجراءاتها، فهناك أمور تستدعي سرعة الفصل حتى لا يعم الفساد المالي والإداري وتزداد انعكاساته السلبية، ولهذا تعد مؤسسة الحسبة الأداة الفعالة

للمتابعة الآتية السريعة في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كافة ميادين الحياة الإنسانية الفردية والجماعية فيما لا يتعارض مع غيرها من مؤسسات.

2- الجدوى الحالية لمؤسسة الحسبة في مكافحة الفساد المالي والإداري:

إن استفحال الفساد المالي والإداري وانتشار الانحرافات والمنكرات المرتبطة به أضحى من أخطر المظاهر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتعيق مسيرة التحولات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي ضرورة بعث مؤسسة الحسبة لتعمل على مكافحة كل أشكال الفساد المالي والإداري، وتعيد الوجه الحضاري الذي يميز المجتمع الإسلامي، وعليه فقد أصبح من الضرورة بمكان استكمال مؤسسة الحسبة كإحدى المؤسسات التي تشكل المنظومة المؤسساتية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي، هذه المؤسسة التي تم تغييبها أثناء فترة الاستعمار الحديث الذي اجتاح معظم الدول الإسلامية، واستمر تغييبها بعد الاستقلال فيظل المحاولات الفاشلة لتطبيق مناهج التحديث التغريبي، دون أن يتمسد الفراغ التوجيهي والرقابي الذي ترتب عن تغييبها أو التقليل من التكاليف الكبيرة الناتجة عن الفساد المالي والإداري.

2- 1- الجدوى الاقتصادية لمؤسسة الحسبة: إن قيام مؤسسة الحسبة

بدورها التوجيهي والرقابي سيؤدي حتما إلى تخفيض التكاليف التي تتحملها معظم الاقتصاديات الإسلامية، ومنها ما يلي:

- تخفيض التكاليف المرتبطة بانتشار الفساد المالي والإداري والانحرافات المترتبة عنه وما يرافقها من انعكاسات سلبية لها آثارها على زيادة التكاليف، مثل: تكاليف إضعاف الحافز نحو الاستثمار، تكاليف تأخير إنجاز المشاريع، تكاليف حرمان رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من الانسياب نحو منافذ الاستثمار، تكاليف إضعاف المنافسة وخلق الفرص الاحتكارية للاقتصاد الموازي المرتبط بالأطراف ذات العلاقة بالفساد المالي والإداري، تكاليف الهدر المتعلقة بالإيرادات العامة والمحلية وتكاليف الإسراف والتبذير المرتبطة بالنفقات العامة والمحلية، تكاليف تدهور كفاءة الوظائف وتدهور مستويات الجودة الإدارية، تكاليف الرشوة التي أصبحت من عناصر التكاليف التي يتحملها المتعامل وينقل عبأها للمستهلك؛

- زيادة عوائد الاقتصاد الوطني الناتجة عن رفع كفاءة الأداء، وزيادة إنتاجية

عناصر الإنتاج، وسيادة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري الايجابي المحفز الذي يساعد على إحداث حركية اقتصادية إيجابية، ولذا فإن العوائد التي ستنجم عن إقامة مؤسسة الحسبة ستغلب على التكاليف المتعلقة بتوطين جهازها المؤسسي، ولا غرابة إذا وجدنا بأن إنشاء أجهزة الرقابة المستقلة، ودواوين المظالم وغيرها من الهيئات الخاصة للحد من الفساد المالي والإداري، أصبحت من المطالب التي تؤكد عليها بعض المؤسسات الدولية الكبرى كالبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وبعض منظمات الأمم المتحدة.

2- 2- الجدوى الاجتماعية لمؤسسة الحسبة: إن المنهج الغربي يقوم على أساس عولمة خصوصيته الاجتماعية والحضارية ويسعى إلى تهميش النماذج الحضارية الأخرى بتحطيم قواعدها وأسسها، في ظل منافسة احتكارية غير متكافئة مع دول ضعيفة، ولهذا فإن من مصلحة الإنسانية اليوم أن تشهد ظهور نماذج تنموية اجتماعية حضارية أخرى يكون فيها التعاون و التكافل بديلان عن الصراع والهيمنة، وعليه فهناك ضرورة موضوعية لتنمية الجوانب المادية والمعنوية التي تبرز ملامح خصائص المنهج الإسلامي وصولاً إلى عالم تتطور فيه النماذج المجتمعية بعاداتها وتقاليدها وأنواعها وأذواقها وأنماط حياتها، فتتجسد بذلك روعة الحياة البشرية وتنوعها، وقوفاً في وجه محاولات التثمين الأحادي الذي يهدف إلى عولمة القيم الغربية وعلمنة إيديولوجيته الخدمة أقلية من المستثمرين الذين يتحكمون في أسواق العالم ويستحوذون على ثرواته.

فمهمة مؤسسة الحسبة إذن هامة وضرورية في مجال ضبط السلوك الإنساني وتوجيهه بشكل يقلل من الانحرافات الاجتماعية و يبني نمطا حياتيا يدعم الجوانب التي تظهر خصوصية المجتمع وتساعد على نموه في إطار المحيط الإقليمي والعالمي السائد، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي الآثار الإيجابية الاجتماعية على الحياة الاقتصادية بصورة تعظم المنافع وتقلل من التكاليف التي يتحملها المجتمع في ظل الفراغ الرقابي الناتج عن تغييب مؤسسة الحسبة.

سابعاً: نحو هيكل تنظيمي لمؤسسة الحسبة لترقية دورها ورفع كفاءتها الحاسوبية في مكافحة الفساد المالي والإداري

إن حجم الانحرافات المجتمعية المالية منها والإدارية وطبيعة التحديات التي تواجه عملية التغيير والإصلاح المالي والإداري، كلها أمور تستدعي أن تأخذ مؤسسة الحسبة وزناً تنظيمياً وإدارياً بحجم وزارة دائمة تسمى وزارة الحسبة، حيث

تساعد هذه الوزارة مؤسستان هما:¹

- **المجلس الأعلى للحسبة:** الذي يقترح الخطط الرقابية ومشاريع التوجيه الحسوبي، ويقوم بإعداد برامج تطوير مناهج الرقابة وصيغ الحسبة، كما يقوم بتقييم أداء مختلف أجهزة وزارة الحسبة، ويقترح على ضوء ذلك البرامج التعليمية، ودورات الارتقاء التكويني بالموظفين، ويتكون المجلس الأعلى من مختصين وخبراء من مختلف القطاعات بما يضمن وجود تشكيلة متكاملة من الكفاءات التي تغطي ميادين العملية الحسبوية.

- **المعهد الأعلى للحسبة:** وهو مؤسسة علمية تهتم بتكوين الإطارات القادرة على القيام بوظيفة الحسبة ومهمة الرقابة بمختلف التخصصات وبمستويات متنوعة حسب متطلبات كل وظيفة وحاجات كل تخصص، كما تقوم هذه المؤسسة بمهمة علمية أكاديمية فتساهم في تطوير الأبحاث والدراسات والاجتهادات المتعلقة بالعملية الرقابية الحسبوية.

وتتفرع عن وزارة الحسبة ثلاث مديريات مركزية هي:

1- المديرية الوطنية للحسبة على النشاط المؤسساتي العام: وتقوم هذه المديرية بالعملية الحسبوية على المؤسسات الوطنية وتتكون من الإدارات الفرعية المركزية التالية:

1- 1- مديرية الحسبة الاقتصادية: وتختص بوظيفة الحسبة والرقابة على المؤسسات الاقتصادية في جميع القطاعات (زراعية، صناعية، سياحية، مالية، نقدية وغيرها)، على المستوى الوطني، لتتأكد من سلامة أنشطتها من المخالفات الشرعية والموضوعية، والانحرافات التي تخل بمستويات الأداء، حيث نلاحظ في الوضع الحالي فراغا رقابيا يجعل الكثير من هذه المؤسسات بمعزل عن الرقابة الخارجية المستقلة التي لها صلاحيات ترشيدية وتوجيهية، فهذه المديرية تساهم في رفع فعالية الأداء التنظيمي والإنتاجي والخدماتي لهذه المؤسسات العامة والخاصة، المحلية والأجنبية.

1- 2- مديرية الحسبة التعليمية والتربوية: وتختص بمتابعة العملية التربوية والتكوينية في المؤسسات التعليمية الوطنية، للتأكد من سلامة مناهجها وحدثة برامجها، وقدرة إداراتها على تنشئة الأجيال القادرة على القيام بوظيفتها التغيير التنموي الايجابي، وتأدية رسالتها الحضارية بكفاءة ولا يمكن لأي قطاع

¹ صالح صالح، مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2003، ص ص: 43- 47.

حيوي أن يبقى بعيدا عن التوجيه والترشيد الدائمين، خاصة في بداية الألفية الجديدة التي يتطلب موارد بشرية مدربة وقادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

1- 3- مديرية الحسبة الاجتماعية: وتختص بوظيفة الحسبة والرقابة على المؤسسات الوطنية الاجتماعية منها والصحية والعمرائية وغيرها، لتقوم بدورها بأقصى درجات المهارة والإتقان وبأقل ما يمكن من التكاليف المالية والمادية، وفي الآجال المحددة لمختلف الشرائح والمصالح.

1- 4- مديرية الحسبة الثقافية والإعلامية: وتختص بمراقبة النشاط الثقافي والإعلامي الوطني بمختلف وسائله لتمكينه من تأدية دوره في أجواء الحرية والمسؤولية والمصادقية وتخليصه من مظاهر التبعية لأوساط معينة، وتحفيز الثقافة الايجابية التي تبني الشخصية الفردية والجماعية التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة.

1- 5- مديرية الحسبة البيئية: وتختص بمتابعة المؤسسات الوطنية التي تسهر على حماية البيئة لتمكينها من تأدية دورها في أجواء الشفافية، كما تعنى بمراقبة مختلف الأنشطة والمشاريع والتأكد من التزامها بالمعايير البيئية.

2- المديرية العامة للحسبة على السلطات العامة: يتوسع الجهاز المؤسسي للحسبة ليشمل كذلك الحسبة على السلطات العامة الوطنية التي أصبحت معظم مؤسساتها مجالا خصبا للفساد المالي والإداري، ويمكن تقسيم أنشطة هذه المديرية إلى ما يلي:

2- 1- مديرية الحسبة السياسية: وتختص بمراقبة الهيئات التي تتولى ممارسة الحكم وإدارة شؤون الدولة، وتقوم بمتابعة أنشطتها بغية تحقيق كفاءة الأداء السياسي في ظل مناخ العدل وتكافؤ الفرص منعا للاستبداد، والتعسف في استعمال السلطة وتحقيقا لمصالح المواطنين، وعليه فتخضع للحسبة كلا من السلطة السياسية والمؤسسات التي تشكل الخارطة السياسية لضمان الاختيار المناسب للبرامج والكفاءات بما يجسد إرادة الأغلبية ويصون حقوق الأقليات، كما تعمل الحسبة السياسية على تنبيه الحكام والمسؤولين إلى الانحرافات وإرشادهم إلى المخالفات التي تؤدي إلى إضعاف الثقة في السلطة السياسية، وكل ذلك من أجل بناء الدولة وضمان تماسك جبهتها الداخلية والخارجية.

2- 2- مديرية الحسبة التشريعية: وتقوم بوظيفة الحسبة والرقابة على السلطة التشريعية حتى تنسجم تشريعاتها مع خصوصية المجتمع وأهدافه العامة ومبادئه منعا للمخالفات والتجاوزات التشريعية وضبطا للممارسات الرقابية

للسلطة التشريعية.

2- 3- مديرية الحسبة القضائية: وتهتم بمتابعة نشاطات السلطة القضائية الوطنية ومراقبة رجال القضاء وكذلك حمايتهم من الضغوط لتأدية وظيفتهم بنزاهة وأمانة وإنصاف، وحماية المجتمع وأفراده من انحرافاتهم وممارساتهم السلبية تحقيقا للعدالة والمساواة أمام القانون، من أجل إيجاد المناخ الملائم للارتقاء المجتمعي الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل انتشار الفساد المالي والإداري الذي يعد من أكبر معوقات عملية التغيير التنموي الشامل.

2- 4- مديرية الحسبة الأمنية: تعاني بعض البلدان الإسلامية من هيمنة الأجهزة الخاصة على الحياة السياسية والاقتصادية، وتزايد تسلطها وتجاوزها لصلاحياتها ووظائفها، الأمر الذي أخل بأولويات وأهداف العملية التنموية، وأضحى يشكل مظهرا من مظاهر الانحطاط والتخلف، ولهذا تتوسع مهام الحسبة الرقابية لتشمل إدارة ومتابعة انحرافات الفساد المالي والإداري الذي استفحل داخل المؤسسة الأمنية التي تفلتت من الرقابة المجتمعية في ظل الأنظمة الوضعية الحالية وأصبحت تشارك في توليد الفساد المالي والإداري، ومن شأن نشاط الحسبة أن يعظم الدور الحقيقي للمؤسسة الأمنية والعسكرية في توفير الأمن الوطني والإقليمي والدفاع عن وحدة الوطن وسلامة المجتمع خاصة ونحن في وضع خطير تزايدت فيه التحديات الأمنية الإستراتيجية الخارجية الأمر الذي يضمن تحقق المناخ الضروري لعمليات التنمية الشاملة.

3- المديرية العامة للتسيير: وتشتمل على المديريات الفرعية التالية:

3- 1- مديرية الموظفين: وتختص بتسيير الموظفين وإدارة كافة شؤونهم، وتطوير آليات التعاون بينهم، وتنمية طرق التكامل في القيام بمهام الحسبة، كما تختص بتقييم دور المنظومة المؤسسية للحسبة في القيام بدورها، من أجل رفع كفاءة الأداء الحسوبي، وتعمل باستمرار على تحديد الاحتياجات اللازمة من الموارد البشرية المطلوب تشغيلها، وتقوم بعملية الاختيار والانتقاء بالتنسيق مع المديريات المعنية.

3- 2- مديرية المالية والميزانية: وتختص بتقدير الاحتياجات المالية وتحديد الميزانية التي تتطلبها عمليات تسيير وإدارة مؤسسة الحسبة وتسهيل عمليات تدخلها، وكيفية تدبير مواردها المالية.

3- 3- مديرية الاتصال والعلاقات: وتهتم بتنظيم الاتصالات والعلاقات مع الأجهزة والدواوين المختصة وربط شبكة من العلاقات مع مؤسسات الدولة

بصورة تؤدي إلى تفعيل عمليات الرقابة والتنسيق مع مختلف المصالح والجهات تلافياً للتعارض والازدواجية.

3- 4- مديرية التكوين والتوجيه: وتختص بتنظيم عمليات التكوين المستمر لوظائف الحسبة بما يتماشى مع تطور الأنشطة المجتمعية ومستجدات العصر، وينحدر الهرم التنظيمي لتلك المديرية الوطنية إلى المستوى الجهوي والمحلي في تنسيق وتكامل لتأدية عملية الحسبة الرقابية عن طريق المديرية والمفتشيات المختلفة بصورة تضمن كفاءة الأداء الذي يقلل من حدة الاضطراب والفوضى في تأدية المهام وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات المجتمعية بما يساعد على رفع الإنتاجية القومية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

الخاتمة:

لعبت وظيفة الحسبة دوراً اقتصادياً وحضارياً هاماً في توجيه الأنشطة المجتمعية المتعددة لتتسجم مع منظومة الضوابط الشرعية والقيم الأخلاقية والعقائدية الإسلامية، وتعد من أهم مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وتتأكد مكانتها في الواقع الحالي للاقتصاديات الإسلامية التي استفحل فيها الفساد المالي والإداري وتطورت آلياته وأضحت تقلل من مقدرتها التنافسية في عالم يزداد فيه الانفتاح والعولمة.

ولقد تبين لنا الدور الوظيفي للحسبة بعد تفعيل وظائفها التقليدية وترقية مجالاتها الحديثة لمسايرة مستجدات الحياة الإنسانية في مختلف الميادين لتساهم في أسلمة وأخلاقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح السلوك الاقتصادي للارتقاء بمستويات الأداء الاقتصادي والمجتمعي وتجاوز أوضاع التخلف وحالات الانحطاط التي تعاني منها الاقتصاديات الإسلامية. وأن المكانة الوظيفية للحسبة لا يمكن إعمالها في الواقع الاقتصادي إلا من خلال إعادة بعث مؤسستها في إطار هيكل تنظيمي وإداري متكامل له صلاحياته واستقلاليتها ومكانته ضمن الأجهزة الهامة للدولة في البلدان الإسلامية.

المراجع:

- 1- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983.
- 2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997.
- 3- القاضي أبو يعلى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983.
- 4- حملي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.

- 5- حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
- 6- طاهر محسن منصور الغالبي وطالع مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 7- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 8- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1985.
- 9- محمد خالد المهالي، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
- 10- محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1970.
- 11- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
- 12- نائل عبد الحافظ العوامة، الرقابة على المالية العامة: مدخل نظامي مقارن، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1990.
- 13- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1993.
- 14- نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1962.
- 15- عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية: الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.
- 16- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، مجلد1، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1979.
- 17- عبد الرحمان الفاسي، خطة الحسبة في النظر والتطبيق والتلوين، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1990.
- 18- فتحي بن حسن السكري، دراسة حول أسس وأساليب مقاومة الفساد الإداري، مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.
- 19- سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 20- سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
- 21- سهام مصطفى أبو زيد، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.
- 22- صالح صالح، مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2003.

الصيرفة الإسلامية ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

أ/ الطيف عبد الكريم¹

ملخص

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج و الخدمات في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وفي ظل حاجة هذه الدول لمواجهة البطالة التي تتصاعد حداثها، وإعداد قاعدة إنتاجية مرنة وخلق روح التكامل الاقتصادي، ودعم التبادل التجاري فيما بينها، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، فضلا عن توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، تبدو أهمية الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لدورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الإقرار بدورها وأهميتها، إلا أنها مازالت تعاني العديد من المشاكل والعراقيل و في مقدمتها مشكلة التمويل التي عجزت البنوك الائتمانية التقليدية عن حلها، بسبب طبيعة عملها و المعايير التي تتبناها في منح التمويلات، وفي هذا الإطار تأتي دراستنا التي تسعى إلى تحليل جوانب المشكلة، ومحاولة إبراز دور الصيرفة الإسلامية كصيغ تمويلية حديثة يمكنها معالجة مشكل تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: الصناعات الصغيرة و المتوسطة، التمويل، البنوك الائتمانية التقليدية، صيغ التمويل الإسلامي.

RÉSUMÉ

La problématique de financement des PME/PMI est liée à des obstacles tels que le peu de fiabilité des documents financiers, la faiblesse du management, la non-maîtrise des cash-flows, insuffisance des garanties. La prépondérance du financement bancaire classique n'a pas empêché l'apparition de plusieurs nouveaux circuits de financement qui émergent dans l'environnement financier national et international, tel que les opérations de la finance islamique et leur institutions spécialisées, qui viennent renforcées la diversification des sources de financement.

Mots clés : petites et moyennes entreprise, financement bancaire, sources de financement hiérarchisées, risque financier, finance islamique, les principes de la banque islamique.

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة:

مع تطور النشاط الاقتصادي، وتنوعه، مثلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام، حال الفكر الاقتصادي. واضع السياسات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الساعة، لملامح مكانة هذه، في تحققة التنمية والنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة البطالة ورفع مستوى المعيشة للفرد، إلى جانب قدرتها على فتح فرص لتتوسط الاستثمارات الخاصة وتحفز روح الإبداع والابتكار للبلد، صغارا، ممالكا، وهذه الأمور، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم كدأنا أصبحت تمثل نسبة هامة من احمال الصناعات في الدول النامية والمتقدمة حيث لا يحدف كندا حوال 2.6 ملين، مئة ستة في المغرب أكثر من ملين، مئة ستة صنعة ومتوسطة كما تمثل النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني حيث تصال 99% من احمال عدد المة مسات 99.5% من احمال المة مسات العاملة في مجال التصنيع، وفي الصين تشد الاحصائيات الة حود 8.5 مليون شركة ومصنع 99% منها تعتبر صناعات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة.

رغم دورها الفعال في النشاط الاقتصادي، إلا أنها واقع تنميتها تواجه الكثير من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها وتطورها، ومن أبرزها مشكل تأمين مصادر التمويل اللازمة لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، وعدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل اللازم لها في شكل قروض مقابل فوائد متفق عليها، والتي تشكل تكلفة إضافية تؤثر سلبا على ميزتها التنافسية، كما أن البعض الآخر من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من يتفادى التعامل بالفائدة البنكية.

أصبح من الضروري البحث عن تفعيل بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملائمة وفي متناول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التمويلية الحديثة نجد بعض مصادر التمويل التي توفرها المصارف أو البنوك الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد، والتي أثبتت نجاحها في النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية.

إشكالية البحث:

يقوم البحث على محاولة معالجة موضوع دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح الإشكالية التالية:
ما هو الدور الذي يمكن أن تساهم به البنوك الإسلامية في إيجاد بدائل

وصيغ حديثة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟.

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث نطلق من الفرضية التالية:

تطرح المصارف الإسلامية العديد من صيغ التمويل التي تقوم على تفادي المعاملات الربوية و المشاركة في تحمل المخاطرة مع العميل مما يجعل منها بديلا مناسباً و فرصة حقيقية لأصحاب الصناعات الصغيرة و المتوسطة لتمويل مشاريعهم .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من المقاصد أهمها:

يهدف البحث إلى التعريف بأهم صيغ التمويل الإسلامي للصناعات الصغيرة و المتوسطة خصائصها و مميزاتها و أهميتها و مساهمتها في تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة، بإضافة إلى الوقوف عند أهم العراقيل التي تقف عثرة أمام نجاح و انتشار التعامل بصيغ التمويل الإسلامي.

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يتفق مع طبيعة موضوع البحث، وكذلك مع هدفه، لذا فقد اعتمد البحث على أسلوب البحث المكتبي لدراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة عن موضوع البحث وعلى ذلك سوف ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي :

خطة البحث :

قسم البحث إلى ثلاث محاور أساسية و هي:

- **المحور الأول: مفاهيم عامة حول تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **المحور الثاني: إشكالية التمويل الائتماني للصناعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التقليدية؛**
- **المحور الثالث: بدائل التمويل الإسلامي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.**

1- مفاهيم عامة حول تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

قبل التعرف على مفهوم تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الأمر يتطلب منا معرفة مفهوم تلك الصناعات أساسا دون الفصل فيه كثيرا لأن موضوع بحثنا يركز أساسا على دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

اختلفت مفاهيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولا يوجد تعريف محدد لها حيث يرتبط التعريف بعدة معايير منها حجم العمالة المستخدمة وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، وحجم الإنتاج، ومدى تطور التقنية المستخدمة... الخ

اعتمد البنك الدولي في تعريفه للصناعات الصغيرة على عدد العمالة، فالمشروع الصغير هو الذي يتراوح عدد العمال فيه ما بين 1-25 عامل،¹ كما أخذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في تعريفها للصناعات الصغيرة بمعيار عدد العمال أيضا فالصناعة الصغيرة هي التي توظف من 15-19 عاملا، والمتوسطة هي التي توظف من 20-99 عاملا، والكبيرة التي توظف أكثر من 100 عامل.²

أما في مصر فقد حدد قانون تنمية الصناعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 م الصناعات الصغيرة بمعياري رأس المال وعدد العمال، فكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل تعتبر منشأة صغيرة، وإذا قل رأسمالها عن خمسين ألف جنيه تعتبر متناهية الصغر وتعتبر المؤسسة متوسطة إذا زاد رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه ولا يجاوز خمسة مليون جنيه و يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل ولا يزيد على 250 عامل.

عرف المشرع الجزائري الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 وفقا للمادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية

¹ خالد السهلاوي، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميبتها، الرياض 2002.

² سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35-38.

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (02) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.

لمواجهة الصعوبات في المقارنة بين الصناعات درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف

منظمة العمل الدولية والتي تعرف الصناعات الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة.¹

1-1 مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مباشر، كما قد يدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل، وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعني إمداد تلك الصناعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي.

1-2 مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد مصادر التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاثة أنواع أساسية:

أ/ التمويل الرسمي: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال... الخ.
ب/ التمويل غير الرسمي: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، ومدينو المرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... الخ.

¹فتحى السيد عبده أبو سيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 85.

يغطي التمويل الغير الرسمي غالبا معظم الخدمات و الاحتياجات المالية للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

ج / التمويل شبه الرسمي: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية .. الخ.¹

1- 3- أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تأتي أهمية التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فهي من البداية أساس الإنتاج و أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص وزيادة الصادرات، والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ويساهم في استقرار سعر الصرف، ويحجم ارتفاع الأسعار وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.² هذا ما يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك الصناعات لتنميتها، خاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.

2- إشكالية التمويل الائتماني للصناعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التقليدية:

يعتبر الحصول على التمويل أهم أحد المعوقات التي تواجه تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة و النامية، وهو ما أكده استطلاع اجري في دول OCED حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك

¹ محمد بصل، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 2002.

² يوسف قريشي : سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛ دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005، جامعة الجزائر ص36 .

المشروعات هناك، كما أجريت دراسات مماثلة في وسط أوروبا أكدت نفس النتائج.

وقد أخذت غالبية الدول تنفيذ ما يلزم من إجراءات لسد فجوة التمويل التي تواجه تلك الصناعات ورغم ذلك فإن مشاكل التمويل تتعاضد، نظرا لطبيعة عمل المؤسسات المالية و المصرفية، والذي يتسم بالتكلفة المرتفعة والقصور، وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول أن مشاكل التمويل ترجع في الأساس إلى الأسباب الآتية:

أ/ ضيق نطاق التمويل المتاح:

تعاني الصناعات الصغيرة والمتوسطة فجوة تمويلية، مما يحول نوها وتطورها، وهو ما يحرم الاقتصاد من مزايا تلك الصناعات، ويعتمد تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالبا علي ما تقدمه المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية والحكومات الأجنبية من منح جنبا إلى جنب مع ما تخصصه الدولة لتمويل تلك الصناعات. تشير بعض التوقعات إلى أن برامج التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفضل الأحوال لا تغطي سوي 10% من احتياجات تلك الصناعات في العديد من الدول.¹

وما ساعد أيضا على تنامي الفجوة التمويلية المتاحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية الاعتماد على المانحين والدعم والتمويل الخارجي وتركز أفرع البنوك في المناطق الحضرية وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى الحد من الوصول إلى المناطق النائية والريفية، وكذلك تجاهل البنوك وعدم استجابتها لاحتياجات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتقد البنوك غالبا أنها المصدر الأوحده للتمويل، وأن تمويلها للمشروعات الكبيرة أفضل من تجزئة التمويل وبذل مزيد من الجهد وتحمل درجات مخاطر عالية في تمويل مشروعات صغيرة أو متوسطة، كما أن البنوك لا تنظر لمنح القروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن على أنه عملية بنكية مربحة. كما أن غالبية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ليس لديها حسابات بنكية لذلك فإن المصدر الرئيسي لتمويل بدء نشاطها ورأسمالها هو آليات الادخار الغير الرسمي وهذه المدخرات ليست جزء من حجم الودائع المتوافر لدى البنوك و المؤسسات المصرفية، إضافة إلى أن ضيق نطاق التمويل الرسمي المتاح أمام الصناعات

¹ قرياقص رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 338.

الصغيرة و المتوسطة نتيجة لعدم توفر متطلبات الائتمان من المؤسسات الرسمية لديها يدفع أصحاب تلك المشروعات نحو التمويل الغير الرسمي وما يتضمنه من شروط مجحفة مثل سعر الفائدة المرتفع، وانخفاض حجم التمويل الذي يمكن الحصول عليه، وقصر أجله مما يحول بينها وبين تمويل رأس المال الثابت.

ب/ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى:

يعكس واقع مؤسسات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ضعف اهتمامها بدراسات الجدوى الخاصة بتلك المشروعات، حيث ينظر لتلك الدراسات في غالب الأحيان على أنها شرطا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل.

وتركز تلك الدراسات على الربحية التجارية دون الاهتمام الكافي بالربحية الاجتماعية، ويقوم صاحب المشروع بدوره بتقديم تلك الدراسة للبنك، وفي الواقع لا يولي البنك اهتماما بها وينظر إليها كمستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المشروع على التمويل، وتتجه نظرة البنك في تقييم صاحب المشروع ائتمانيا نحو معيار الملاءة المالية للمشروع وفق المعايير المطبقة على كبار العملاء وهذا يعني ضعف فرص حصول أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتهم التمويلية والذين في حقيقتهم أشد حاجة للتمويل لصالح كبار العملاء أصحاب الملاءة المالية.

ج/التركيز على الضمانات:

تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لكون غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، مما يعني ضآلة فرص حصول تلك المشروعات على التمويل اللازم لها.

اتجهت مؤسسات التمويل لتفادي عدم وجود عقارات مسجلة إلى الحصول على ضمانات في أشكال أخرى مثل تحويل عدد من الموظفين لرواتبهم إلى البنك ضمانا للتمويل الممنوح للمشروع، ولكن لوحظ أن هذا الشرط أيضا حال بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحصول على احتياجاتها التمويلية، كما اتجهت مؤسسات التمويل لغرض التخفيف من مشكلة الضمانات إلى إلزام المشروعات بالتأمين على القروض من خلال مؤسسات التأمين، ولكن لم يكن ذلك حلا للمشكلة فقد ترتب على ذلك زيادة أعباء القروض بقيمة نسبة ضمان

المخاطر التي تحصل عليها مؤسسات التأمين، مما مثل عبئا إضافيا على المشروع، فضلا عن وجود سلسلة متلاحقة من التعقيدات لحصول مؤسسة التمويل على مستحقاتها من مؤسسات التأمين تظهر في التطبيق العملي عند تعثر العميل في السداد.

د/طول مدة الإجراءات:

تعاني الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إضاعة جزء كبير من وقتها في الحصول على التمويل اللازم لها، فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، و الالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المشروعات من الناحية العملية، هذا فضلا عما يطلبه البنك الممول من مستندات لحصول المشروع على التمويل تتساوى فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة.

ه/انتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني الصناعات الصغيرة والمتوسطة من افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرة التمويلية المتعلقة بتلك المشروعات، حيث تعتبر التكاليف الثابتة للبنوك مرتفعة بالنسبة لقيمة القرض، لذلك فإنه في ظل النظام الحالي قد لا يكون هناك حافز للإقراض نتيجة انخفاض الأرباح أو انعدامها، إضافة إلى حداثة خبرة المقرضين وضعفها بالنسبة للتعامل مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق والتقييم والإشراف، وكذلك قلة أو انعدام حوافز الأداء بالنسبة لمسئولي القروض بالبنوك التي تشجعهم على التعامل مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن مسئول القروض لا تتوفر لديهم الخبرة لتقييم الطلبات المقدمة من أصحاب الأعمال بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الذين يطرقون سوقا غير مستغلة محليا أو عالميا أو يقيموا مشروعات تتسم بالديناميكية والنمو السريع.

و/سياسة سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل المؤسسات المالية و خاصة بالنسبة لطالبي القروض من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من أن سوق الإقراض غير الرسمي يمكن الوصول إليه ويتسم بالمرونة إلا أنه يعتبر

مرتفع التكاليف كما أن موارده محدودة¹.

كما أن هناك الكثير من برامج الإقراض للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترعاها جهات محلية ودولية تقدم قروضا بسعر فائدة أقل من سعر السوق، ورغم أنها في بداية الأمر تعتبر محفزة لهذه الصناعات إلا أنها لا تتصف بالاستمرارية وسرعان ما يستنزف التمويل المدعم الذي تتيحه هذه البرامج، فضلا عن استغلال مؤسسات التمويل تلك القروض بصورة غير رشيدة وذلك بمنحها للمقترضين بسعر فائدة أعلى كثيرا من سعر الفائدة الممنوحة به. كما أن هناك قضية جوهرية أخرى تتعلق بالبعد النفسي والديني للعديد من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرما، وهو ما حال دون استفادتهم من تلك القروض. ويمكن القول أن سعر الفائدة يعتبر معوقا أساسيا لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ي/ ضعف نظام المراقبة والمتابعة:

يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدار للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على السداد حال استحقاقه. ك/ افتقار الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم: تتسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض الكفاءة الإدارية، والخبرة العملية، فليس لدى صغار المنظمين عند بدء نشاطهم تاريخ ائتماني يمكن على أساسه تقييم جدارتهم الائتمانية.

كما أنه من الصعب على أصحاب هذه الصناعات جذب العمالة الماهرة الضرورية، والحصول على التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتسويق ومدخلات الإنتاج والمساحات اللازمة لإقامة مشاريعهم كما أنها ذات قدرة محدودة على إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل. يكشف الواقع التمويلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، و ما به من معوقات أمام تلك الصناعات مدى حاجة

¹ نفس المرجع السابق ص 400.

الدول للوقوف على تلك المعوقات، وعلاجها بما يحقق للنظام التمويلي دوره في تنمية تلك الصناعات، وتبدو هنا أهمية التمويل الإسلامي لتحقيق ذلك، فهو يملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مثل هذه المعوقات، بما يتضمنه من مزايا لا توجد في غيره من أنظمة التمويل الائتماني التقليدية.

-3- صيغ التمويل الإسلامي للصناعات الصغيرة و المتوسطة:

3-1 - مفهوم التمويل في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

للمويل الإسلامي تعاريف متعددة نعرض أهمها علي النحو التالي :

هو الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه، وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه.¹

حدد التعريف الائتمان المصرفي الإسلامي فقط في مجرد إتاحة مبلغ من المال للاستخدام وهو ما يتتافى مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي يمكن لها أن تمتلك بضائع ثم تعيد بيعها للعميل (مرابحة) أو القيام بإنشاء وتصنيع منتج (استصناع) أو تملك وتأجير أصل للعميل عن طريق الإجارة.

يعرف أيضا علي أنه "تملك موضوع التمويل ثم إعادة تملكه إلى المستفيد حالاً أو مؤجلاً بعوض معلوم وشروط معينة تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

حدد التعريف التمويل الإسلامي فقط في عمليات الشراء والبيع عن طريق تملك المصارف الإسلامية لسعة ثم إعادة بيعها للعميل بربحية حالاً أو مؤجلاً ، أي ركز علي صيغة المربحة لأجل للأمر بالشراء ، وقد أهمل هذا التعريف باقي صيغ التمويل الإسلامية مثل المشاركة والسلم والاستصناع والإجارة.

يعرف التمويل الإسلامي أيضا على أنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الربح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.²

هذا التعريف اقتصر فقط على مجرد تقديم المال بغرض الربح الشرعي دون النظر إلى الجوانب التنموية أو إلى أسلوب تقديم هذا التمويل.

¹ عثمان باكر أحمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية (تجربة بعض المصارف الإسلامية)،

البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 47

² نفس المرجع السابق ص 55.

من التعاريف السابقة يمكننا أن نحدد مفهوم التمويل الإسلامي في أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلي المؤسسات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

3- 2- ضوابط استثمار المال في الشريعة:1

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها:

1. ضابط المشروعية الحلال:

أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيباً ودليل ذلك من القرآن قول الله عز وجل "يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحِزْبٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾" النساء آية 29 و قوله تبارك وتعالى يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ" البقرة 276.

2. ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:

المقاصد الشرعية هي "المعاني والحكم التي أَرادها المشرع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة، ولقد حدد أبو حامد الغزالي مقاصد الشريعة في خمس هي: أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم" وهي المسماة بالضروريات، ويعني ذلك أن ترتبط المشروعات الصغيرة بهذه المقاصد .

3. ضابط المحافظة علي المال وحمايته من المخاطر :

أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء، فقال تبارك وتعالى: " وَلَا تُوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٥﴾" النساء آية 5. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات دون ماله فهو شهيد". كما أمرنا بأن نستثمر المال

¹ رياض الخليلي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، 2004 ، ص 17 .

ونميه حتى مال اليتيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من ولى يتما فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه البيهقي.

4. ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية:

لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشافعي في ثلاث مراتب هي "الضروريات والحاجيات والتحسينات"، لذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات.

5. ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز:

لقد أمرنا الله عز وجل بتجنب اكتناز المال، فقال تبارك وتعالى " * ... وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ " التوبة آية 34، وكان لنظام زكاة المال دور هام في منع الاكتناز، وأمر الوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة على النحو السابق بيانه.

6. ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق:

لقد أمرنا الله عز وجل بتدوين المعاملات فقال تبارك وتعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ... " البقرة آية 282. كما اهتم فقهاء الإسلام بفقهاء الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي علي قرائن لإثبات ذلك.

7. ضابط التوثيق لحفظ الحقوق:

لقد أمرنا الله عز وجل بتوثيق العقود والإشهاد عليها، فقال عز وجل " ... وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ... " البقرة آية 282 ، وقال تعالى " وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة" البقرة آية 282.

8. ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة:

تعد زكاة المال فريضة شرعية، ومن أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ " النور آية 56 ، وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الهادف الذي يحقق التنمية الشاملة، كما أنها من أساسيات نجاح الصناعات الصغيرة.

3-3- المعايير المعتمدة في قبول تمويل الصناعات الصغير والمتوسطة

من قبل المصارف الإسلامية :

تتبنى المصارف الإسلامية مجموعة من المعايير يتم على أساسها قبول

تمويل المشاريع الاستثمارية وفق الصيغ الإسلامية السالفة، نذكر منها:

- **المشروعية:** بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالاً طيباً يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- **الربحية:** بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحاً حتى يمكن العميل من سداد الالتزامات عليه حسب الوارد بدراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية؛
- **المخاطر:** أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدوثها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة؛
- **الضمان ضد التقصير والإهمال:** بمعنى أن يقوم العميل بعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال؛
- **حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع:** يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة؛
- **الكفاءة الفنية:** بمدلول أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل؛
- **الأهداف الاستثمارية:** أن يتفق المشروع مع أهداف المصرف الإسلامي الاستراتيجية في الاستثمار ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية؛
- **المعيار القانوني:** أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد.

3-4- الصيغ المعتمدة لتمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال المصارف الإسلامية :

يعد المصرف الإسلامي مصرفاً استثمارياً يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الوساطة المالية الفعالة بين أصحاب الأموال والمستثمرين، ومنهم أصحاب الصناعات الصغيرة و المتوسطة، وفق معاملات وصيغ تمويل تبعد عن الائتمان التقليدي بما يتوافق و قواعد الشريعة الإسلامية ولكل صيغة من تلك الصيغ طبيعة تختلف عن الصيغ الأخرى، لذلك سنستعرض هذه الصيغ ونبين دور المصرف الإسلامي في تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1- المضاربة : هي عقد بين طرفين يقوم بمقتضاه رب المال المالك

المستفيد بإعطاء مبلغ من المال للطرف الآخر المضارب أو المشروع الصغير من أجل استخدامه بطريقة متفق عليها يتم بعدها رد رأس المال إليه بالإضافة إلى حصة من الأرباح متفق عليها سلفاً ويحتفظ لنفسه بباقي الأرباح.

و وفق عقد المضاربة بين الطرفين، لا يتحمل المستثمر خسارة تتجاوز رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته ولكنه يلتزم بأي خسائر ناجمة عن الإهمال أو إساءة استخدام التمويل ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاتفاق على نسبة معينة في الأرباح.

والمضاربة نوعان :

المضاربة المطلقة: هي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، في المضاربة المطلقة يكون للمضارب حرية التصرف دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة¹.

المضاربة المقيدة: هي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله. ويلزم أن تتوفر في المضاربة باعتبارها من العقود، على الأركان العامة للعقد من حيث توافر أهلية التعاقد للطرفين والرضا الصحيح، علاوة على أهمية تنفيذ المضاربة بمجرد حصول الاتفاق عليها مع التزام مقدم المال بعدم التدخل في عمل المضارب وعدم استخدام المال في المحرمات الشرعية واشتراط أن تتم المضاربة في أعمال التجارة فقط، كما يجب أن يكون المال المقدم نقداً معلوم المقدار وذلك حتى يتسنى احتساب الربح والخسارة بين الطرفين، كما يتعين أن يقوم مقدم المال بتسليمه إلى المضارب، وبالعمل، ويذهب الفقه الإسلامي في مجموعه إلى منع اشتراط الضمان على المضارب إذا هلك رأس المال المقدم للمضارب، كما يتعين أن ينص عقد المضاربة على تحديد نسبة كل من طرفي العقد في الأرباح بنسبة شائعة، فلا يجوز أن تكون الأرباح في شكل مبلغ ثابت معين في العقد، كما يحظر على مقدم المال أن يشترط على المضارب بالعمل أن يضمن له ربحاً معيناً، كما لا يجوز ربط حصة أي طرف من الأرباح بنسبة من رأس المال، وإن جاز أن تكون النسبة في الأرباح

¹ محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2000، ص 09.

² سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 63، جدة، السعودية، 1988، ص 46.

كما يجوز في رأى بعض الفقهاء.

كما ينقضي عقد المضاربة بين الطرفين في كل الأحوال بانتهاء العمل أو بهلاك المال أو بحلول الأجل إذا كانت مؤقتة أو تنتهي المضاربة بإتمام العمل واستعداد مقدم المال ما قدمه مع الأرباح، كما يحصل المضارب على نسبة من الأرباح طبقاً للعقد المتفق عليه بين الطرفين.

تتنوع المضاربة تبعاً لأنواع الشروط المقترنة بالعقد، وتنقسم من حيث طبيعة المشروع إلى المضاربة التجارية وإلى المضاربة الإنتاجية في المجالين الزراعي والصناعي، وحسب الفقهاء فإن المجال التجاري هو أساس العمل في المضاربات وهم يحددون عمل المضارب بالتجارة في رأس المال، ولذا فليس له الحق في التصرف في رأس المال إلا ما تتطلبه التجارة عرفاً، وليس هناك من قواعد تمنع إجراء المضاربة في المشاريع الصناعية، فيجوز تمويل المضاربة لمشروعات صناعية محددة ورائجة فالمضاربة بما تتيحه من توزيع عادل للمخاطر على رب المال والعامل من شأنها أن تشجع الراغبين في العمل على إقامة صناعات صغيرة وتقدم إطاراً قانونياً ملائماً للأنشطة الإنتاجية المحدودة لهذه الصناعات، ومن خلال المضاربة يتم توفير كافة الموارد

التمويلية المطلوبة لهذه المشروعات، سواء في شكل رأس مال ثابت أو رأس مال عامل، فهي توفر تمويلاً لكافة نفقات المشروع الاستثمارية والإدارية، وبالتالي تغطية مختلف احتياجات المستثمر، كما تتميز المضاربة بصلاحياتها الكاملة لتمويل الأنشطة ذات المخاطر الأعلى، وهى الأنشطة التي عادة ما تسود السوق وتحقق التنمية ممثلة في المشروعات الجديدة التي تستهدف توفير منتج جديد أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو تطبيق فكرة مستحدثة أو غزو أسواق جديدة..الخ.

المضاربة تفتح المجال واسعاً أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دون عوائق من أصحاب الأموال، وفي هذا الإطار نرى قيام هذا العامل ببذل أقصى جهده مع حرصه على النجاح في المشروع والارتقاء به لأنه شريك في الربح الناتج منه وبذلك فالمضاربة تمثل آلية جيدة لتخصيص الموارد على أساس الكفاءة والمهارة والأمانة وليس على أساس الملاءة المالية.¹

2- صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك :

يعرف التأجير بأنه بيع منفعة لمدة معلومة بعوض معلوم، مع جواز التأجير

¹ سامي حسن حمود، نفس المرجع السابق، ص 49.

بصيغة التأجير مع الوعد بالتملك، وتعد هذه الصيغة من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة للعديد من الأسباب من أهمها:

- المصرف يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المؤسسات وتملكها ثم يعيد تأجيرها إلى تلك

المؤسسات مع احتفاظه بملكيتها وفي حالة التأخر عن السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية، ويعد تملك المصرف للوحدة الإنتاجية أحد أشكال الضمانات الهامة له، وهو ما يعد تغلب علي أهم معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتوافر لديها الضمانات الكافية.

- يمكن للمصرف أن يقوم بالتأمين التعاوني على تلك الوحدات الإنتاجية ضد المخاطر الجسيمة.

- يمثل القسط الإيجاري لتلك الوحدات الإنتاجية بالنسبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة، مصروفاً دورياً يمكن للوحدة تحمله شهرياً.

- يمكن للمصرف أن يستأجر تلك المعدات ثم يعيد تأجيرها للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

وتناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المؤسسات الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج إلى خطوط إنتاج أو لأجهزة الإنتاج والمعدات مثل المعامل و الورش الصغيرة.¹

3- صيغة بيع السلم:

تعد صيغة بيع السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة من خلال نظام الجاري المدين بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً ، ويكون الاستلام فيما بعد لأجل معلوم، مما يجعل هذه الصيغة توافق المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين حيث تقوم بشراء المحصول مقدماً، كما تلائم المؤسسات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع النهائية أو الوسيطة التي تستخدم في مراحل إنتاجية لشركات أخرى.

ويمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم بتمويل تلك الصناعات الصغيرة

¹ عبد الحميد محمود البعلي دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة إمكانية ابتكار الأساليب والعمليات الجديدة في التمويل، بحث مقدم للمؤتمر العالمي للأكاديمية العربية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة عموماً ودور المؤسسات الإسلامية على وجه الخصوص ص58.

والمتوسطة بصيغة السلم عن طريق شراء إنتاجها بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي واستلام مؤجل) مما يوفر سيولة نقدية لتلك الصناعات ، كما يمكنه عقد اتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاجها كمكونات لمنتجاتها النهائي على بيعها لهم عن طريق عقد (السلم الموازي) ، و في حالة قيام الصناعات الصغيرة بإنتاج منتج نهائي تقوم المصارف الإسلامية بالاتفاق مع بعض عملائها (الموزعين) على بيع تلك المنتجات لهم أما سلم موازي أو مربحة.

يمكن استخدام صيغة التمويل عن طريق بيع السلم لتمويل المؤسسات الإنتاجية الصغيرة ، التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل (مواد خام ، رواتب ، مصروفات تشغيلية) سواء كانت تقوم بإنتاج منتج نهائي أو منتجات وسيطة تستخدم كمكونات لمنتجات أخرى وكذلك في تمويل المشاريع الزراعية.¹

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في السودان للتمويل بالسلم التجربة لأشمل والأعمق والأوسع نطاقاً حيث أصبح التمويل المصرفي الزراعي بأسلوب السلم هو الأسلوب الوحيد المطبق من خلال تجربة رائدة.

4- صيغة التمويل عن طريق المربحة للآمر بالشراء:

تعرف صيغة المربحة لأجل للآمر بالشراء بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها له بالأجل ، وتتميز صيغة المربحة لأجل للآمر بالشراء بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام عن طريق قيام المصرف بشراء ما يحتاجه وتملكه ثم يبيعه له مربحة، وتعمل المربحة على تمويل عمليات شراء تجهيزات الإنتاج أو المواد الخام ومستلزمات الإنتاج لفائدة الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، وتتمثل مخاطر هذه الصيغة في التملك و من بعد التعثر عن سداد الأقساط في آجالها ، غير أنه يمكن التغلب على تلك المخاطر عن طريق الحصول على ضمانات من جهات حكومية (طرف ثالث) مثل صناديق الضمان.

عرف التمويل بالمربحة تجارب ناجحة في الكثير من الدول منها السودان و الأردن عل سبيل المثال² حيث قام البنك الصناعي بالسودان باستحداث إدارة خاصة بتمويل الصناعات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة متخصصة في جلب

¹ محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1 ، 1996، ص 58-61.

² على القرداغي ، طرق بديلة لتمويل رأس المال العامل ، بحث مقدم إلى ندوة البركة الخامس والعشرين للاقتصاد الإسلامي، جلة 2004.

المعدات لهذه الصناعات إضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج وتوسيع قاعدة الضمانات لتشمل الضمانات الشخصية المقدمة من الصناديق الاجتماعية إلى غيرها من التحفيز و التسهيلات وبلغ حجم التمويل المقدم من عام 1992 إلى عام 1995 م حوالي 5 مليار جنيه سوداني، أما عدد المشروعات التي مولها البنك فبلغت حوالي 800 مشروعاً سنوياً شملت جميع أنواع الصناعات الصغيرة، بلغ حجم التمويل بالمراوحة منها نسبة 78% بينما بلغت المشاركة حوالي 22%. كما بلغ حجم التمويل للصناعات الصغيرة من طرف بنك فيصل الإسلامي السوداني حوالي 8.5 مليار جنيه سوداني من عام 1996 حتى عام 2000 شملت قطاعات عدة، بلغ حجم التمويل منها بالمراوحة 88% والمشاركة 12%. كما حققت تجربة البنك الإسلامي الأردني نجاحاً ملحوظاً تحت مسمى تمويل المهنيين والحرفيين إذ بلغ عدد الصناعات الصغيرة التي مولها البنك 136 مشروعاً منها 107 مشروعاً تم تمويلها بمبلغ 232 ألف دينار أردني بأسلوب المراوحة و 29 مشروعاً بأسلوب المشاركة تم تمويلها بمبلغ 404 ألف دينار.

5- صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع:

يقصد ببيع الاستصناع قيام المصرف بتصنيع ما يرغب العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ علي دفعات مع الحصول علي ربحية، وتعد هذه الصيغة من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك، وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع الصناعات الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية لوحدات التجميع إلى غير ذلك من أساليب التوسع، وتمكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدر كبير من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء عن طريق الدفعات المقدمة أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ، ولا تختلف مخاطر صيغة الاستصناع عن صيغة بيع السلم والتي يمكن التأمين ضدها.

6- صيغة التمويل عن طريق البيع بالعمولة:

يمكن للمصرف استخدام هذه الصيغة لتمويل العملاء الذين لديهم القدرة على تسويق المنتجات والمعرفة بسوق المنتجات ويمتلكون منافذ للتوزيع ولكن ليس لديهم إمكانيات لشراء بضائع لتصريفها، ويقوم المصرف بشراء تلك البضائع وإعطائها للعملاء على سبيل الأمانة لبيعها مقابل نسبة من الأرباح المحققة،

وتناسب هذه الصيغة الصناعات الصغيرة وبالأخص فئة الشباب حيث تقدم السلع لهم لبيعها وتوريد ثمنها بعد البيع.¹

7- صيغة التمويل بالمشاركة:

تعد صيغة المشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والعمل، وإن كانت صيغة المشاركة أقل الصيغ حظاً في الاستخدام الآن في المصارف الإسلامية نظراً لما يعتقد البعض من كونها عالية المخاطر، حيث تتطلب وجود شريك يلتزم بالقيم الأخلاقية مثل الأمانة والصدق، وكفاءة فنية في إدارة المشاريع.

وتلائم صيغة التمويل بالمشاركة الصناعات الصغيرة و المتوسطة للمبررات الآتية:²

- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيراً أو متوسطاً ولا سيما المشاركة

المنتهية بالتملك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد انسحاب المصرف الإسلامي؛

- إمكانية الاستفادة من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجات المؤسسات وخاصة الإنتاجية منها؛

- مساهمة صاحب المؤسسة في حصة من التمويل يجعله حريصاً على نجاح المشروع؛

- زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المنشأة.

يمكن استخدام صيغة المشاركة في تمويل صادرات الصناعات الصغيرة و المتوسطة عن طريق فتح اعتماد مستندي لتوريد منتجات العميل التي تحتاج إلي تمويل نقدي لإنتاجها ثم تصديرها.

8- صيغة التمويل عن طريق المزارعة:

¹ أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، ماي 2002.

² صالح صالح، "مصادر وأساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ^{٢٥} 25-28 ماي 2003، ص 05، 06.

هي مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والنتائج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية، وتعد هذه الصيغة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد 75% من احتياجاته الغذائية من الخارج ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

يمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة بشراء أراضي زراعية ثم يدفعها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول ، أو أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول ، أو شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم ، أو توفير آلات زراعية للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

الخاتمة:

- تمنح صيغ التمويل الإسلامي، فرصة حقيقية لأصحاب الصناعات الصغيرة و المتوسطة إذا ما توفرت النية الحسنة بين الطرفين ، فهي تتعد معاملاتهما المالية عن الاستغلال و التدليس ، بحيث يحصل كل طرف على حقه وفق عدالة في توزيع العوائد و الأخطار، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد الفرد و المجتمع.

- رغم حداثة تجربة المصارف الإسلامية ، إلا أنها استطاعت استقطاب وكسب ثقة الكثير من المودعين و المستثمرين، و من بينهم أصحاب الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال طبيعة المعاملات و الصيغ التمويلية المعروضة على الجمهور و التي تتعد كل البعد عن معاملات البنوك الائتمانية التقليدية القائمة على التفضيل و سعر الفائدة والضمانات إلى غيرها من الإجراءات المعقدة.

- تمثل الشريعة الإسلامية ضمانا للطرفين المقرض و المقترض من خلال التقييد بالضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال و تنميتها .

- يهدف التمويل الإسلامي إلى توفير رؤوس الأموال لجميع الطالبين وخاصة المستثمرين دون التمييز فيما بينهم و دعم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية للفرد و المجتمع و الاقتصاد من خلال إعطاء الأولوية

لمشاريع إنتاج السلع والخدمات الضرورية، وتوفير فرص العمل و القضاء على الفقر.

- تفتقر الصيرفة الإسلامية لآلية تقييم المخاطر واضحة مبنية على أسس علمية، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع في أغلب الدول التي تنتشر بها، ذلك أن تجربة المصارف الإسلامية لا تزال حديثة جدا مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

- تمثل البدائل و الصيغ المتنوعة التي تطرحها البنوك الإسلامية لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة غيرها من المشاريع الاستثمارية فرصة لتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال فتح فرص حقيقية لزيادة الاستثمار و استغلال الطاقات المعطلة سواء كانت موارد طبيعية أو فنية أو بشرية ، مبنية على المشاركة و تقاسم المخاطر و الأرباح .

- لا تزال أغلب المعاملات المصرفية الإسلامية بعيدة عن فهم و إدراك أصحاب رؤوس الأموال و أصحاب المشاريع الاستثمارية ، و هذا لجهل أغلب هؤلاء بدور الصيرفة الإسلامية و طبيعة معاملاتها في النشاط الاقتصادي من جهة ، و على حداثة تجربة هذه المصارف في النشاط المصرفي و التمويلي ، والتي على الرغم من نجاحها إلا أنها لم تعرف انتشارا واسعا في أغلب الدول العربية و الإسلامية .

— يرى الكثير من المفكرين أن تأثير الصيغ الإسلامية في الحد من مشكل التمويل بالنسبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة خاصة و مختلف المشاريع الاستثمارية عامة و التي تعد مشكلة لا ترتبط بالحدود و الأديان بل بشح الموارد المالية و درجة المخاطرة و الربح ، يبقى محدودا ، وهذا لمحدودية انتشار هذه المصارف جغرافيا (البلدان العربية و الإسلامية) خاصة ، و صعوبة انتشارها عالميا.

المراجع

- (1) خالد السهلاوي، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة؛ بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئها، الرياض 2002.
- (2) سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 63 ، جدة، السعودية، 1988.
- (3) سامي حسن حمود ، نفس المرجع السابق.
- (4) عبد الحميد محمود البعلبي دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة إمكانية ابتكار الأساليب والعمليات الجديدة في التمويل، بحث مقدم للمؤتمر العالمي

- للأكاديمية العربية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة عموماً ودور المؤسسات الإسلامية على وجه الخصوص.
- (5) رياض الخليفي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، 2004، .
- (6) محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2000.
- (7) علي القرداغي، طرق بديلة لتمويل رأس المال العامل، بحث مقدم إلى ندوة البركة الخامس والعشرين للاقتصاد الإسلامي، جدة 2004.
- (8) محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1996.
- (9) أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، ماي 2002.
- (10) صالح صالح، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
- (11) سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- (12) فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- (13) محمد بصل، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 2002.
- (14) يوسف قريشي : سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛ دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005، جامعة الجزائر.
- (15) قرياقص رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999 .
- (16) عثمان باكر أحمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية (تجربة بعض المصارف الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

إدارة جودة الخدمات المصرفية وتسويقها في ظل التحولات الدولية

أ/ قاسيمي آسيا¹

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة إطار فكري حول جودة الخدمات المصرفية كضرورة حتمية للمساهمة في التسويق المصرفي، تكون مبنية على أساس الاستجابة للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الدولي الراهن، والتوجه نحو تعميق النظرة إلى المصرف ككيان عضوي يرتبط بالمجتمع الذي يعمل فيه ويتفاعل معه ويقوم على خدمته، من خلال دراسة جودة هذه الخدمات بشكل دائم والعمل على استنباط أنماط جديدة من الخدمات التي تتلاءم واحتياجات المجتمع وبالتالي تحقيق موقع متقدم في السوق وضمان استمرارية البنك.

الكلمات الدالة: العولمة المصرفية، الخدمات المصرفية، جودة الخدمات المصرفية، التسويق المصرفي.

Résumé

Cette présente étude vise à cristalliser un cadre intellectuel autour de la qualité des services Bancaires, comme étant une nécessité inévitable dans le Marketing Bancaire. Celle-ci se réfère aux changements attestés au niveau de la fonction Bancaire Internationale actuelle. Ainsi, cette situation a imposé une vision plus approfondie à l'égard de la Banque. Considérée comme une entité organique reliée à la société ou elle évolue, et entre en combinaison avec les services qu'elles proposent. Et ceci à travers l'étude qualitative continue de ces services en question, en passant par la formalisation de nouveaux modèles de services, compatibles aux besoins de la société.

Ces modèles sont finalisés par l'achèvement d'une position plus développée à l'intérieur du marché, ainsi qu'une garantie protégeant la rigidité Bancaire.

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

مقدمة

قد أصبح تسويق الخدمات المصرفية من المواضيع الهامة التي تفرض وجودها على المسئولين في المصارف، ذلك أن التطورات التي يشهدها العمل المصرفي الدولي الراهن أوجبت تعميق النظرة إلى المصرف ككيان عضوي يرتبط بالمجتمع الذي يعمل فيه ويتفاعل معه ويقوم على خدمته، وذلك من خلال دراسة جودة هذه الخدمات بشكل دائم والعمل على استنباط أنماط جديدة من الخدمات التي تتلاءم واحتياجات المجتمع والوقوف على ظروف العملاء وتوسع وتطوير الخدمات المقدمة لهم مما يزيد من أهمية إدارة جودة الخدمات المصرفية وتسويقها، كون العمل المصرفي لا يتواجد في بيئة ساكنة، حيث أن أهم ما تتميز به هذه البيئة التي يكون فيها هما التغير المستمر وعدم التأكد.

ونظرا لأن المصارف قد أنشأت لخدمة مثل هذه الأسواق فقد بات من المفروض علينا مواجهة هذه التغيرات والمخاطرة، علاوة على ذلك فإن المال مثل أي سلعة أخرى يجب إدارته وتطويره وحساب تكلفته وتسعييره وترويجه والإعلان عنه واستثماره والمتاجرة به ومتابعته.

أمام هذا الطرح تبرز معالم إشكالية بحثنا كالآتي:

ما مدى مساهمة جودة الخدمات المصرفية في زيادة التسويق المصرفي في ظل التحولات الدولية الراهنة ؟

للإجابة على الإشكالية والإلمام بمختلف جوانب البحث كانت النقاط التالية:

المحور الأول: المناخ العام للنشاط المصرفي في ظل التحولات الدولية؛

المحور الثاني: الخدمات المصرفية؛

المحور الثالث: الإطار النظري للتسويق المصرفي؛

المحور الرابع: جودة الخدمة المصرفية كمنطلق لتسويق مصرفي فعال.

المحور الأول: المناخ العام للنشاط المصرفي في ظل التطورات الدولية

في ظل العولمة المالية التي تقوم على الاندماج المالي الذي تميزت ببروز سوق وحيدة لرؤوس الأموال، التي تمارس نشاطها على الصعيد العالمي وهذا راجع لسبب التنقل السريع للمعلومات و ضخامة رؤوس الأموال و ديناميكية حركتها عبر العالم، و إلغاء الرقابة على أسعار الصرف و توحيد المنتجات المقترحة على المقترضين، و بالتالي فالجمهور الذين يبحثون على رؤوس الأموال

على أساس قرض أو إيداع يتمتعون باستقلالية كبيرة¹، و احتضان البنوك للعولمة وظهور ما يسمى العولمة المصرفية التي هي عبارة عن حالة توجه البنك من المحلية نحو العالمية، بحيث تدمج نشاطه في السوق العالمي و تزداد بذلك قوته و قدرته على الهيمنة المصرفية، و منه بمقدرته تحقيق المزيد من الأرباح وتنويع أصوله و تقليل من المخاطر، و يرجع توجه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة في التوسع و النمو و الهيمنة، و التي تستند إلى العديد من الأسباب و من أهمها نجد:²

- التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك و ما يترتب عليه من جعل الأسواق المصرفية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.

- اعتبارات النمو السريعة للبنوك العالمية مما أدى إلى تهميش و تراجع البنوك المحلية و تناقص قدراتها، و أصبح يهددها خطر الابتلاع و الاختفاء.

- مجيء الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات GATS؛ حيث تعد هذه الأخيرة اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكاما للتعامل مع التجارة الدولية للخدمات، و تطبق الاتفاقية القواعد الرئيسية الخاصة بتنظيم التجارة في السلع على تجارة الخدمات، مع تعديلات تأخذ في اعتبارها الطبيعة الخاصة للتجارة الدولية للخدمات، حيث يعتبر هذا القطاع أسرع القطاعات الاقتصادية نموا إذ يمثل أكثر من ثلث التبادلات العالمية، كما أنه يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة الصناعية وهذا راجع لعاملين تطور النشاطات الخدمائية من جهة والتقدم التكنولوجي من جهة أخرى³، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي 64% عام 2000 مقارنة بـ 57% عام 1990 وبلغ معدل الصادرات الخدمية في الدول النامية 9% خلال عامي 1990 و 2000 .

- ظاهرة تكرار الأزمات التي عرفها العالم خلال القرن العشرين بداية بأزمة 1929 ووصولاً إلى أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 فالأزمة المالية الراهنة، بالإضافة إلى التأثير الشديد لهذه الأزمات على الاستقرار الاقتصادي للدول

1FrédériqueTeulon, les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé, édition de seuil, 1997, P65.

2علاء الدين جبل و هائل أبو رشيد، اثر العولمة المصرفية على دعم المركز المالي للبنك (دراسة ميدانية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 55، 2008، ص 76.

3Catherine colard- fabregoule , l'essentiel de l'organisation mondiale du commerce (o m c), édition Gualino, Paris, 2003, p 85

المتقدمة والدول النامية على حد سواء، يدل على أن الأزمات أصبحت ظاهرة مألوفة ينبغي التعايش معها والتأقلم مع إفرزاتها.

وعند استجابة البنوك لمسايرة هذه التطورات، فقد برزت مجموعة من الظواهر والمتمثلة فيما يلي:

- المنافسة و هي سمة ظاهرة في القطاع المصرفي نتيجة لمرونة التعامل في هذا الجانب والسرعة في التغيير واتخاذ المواقف أمام أية ظواهر تصدر من المصارف المنافسة الأخرى، وما اقتناء التقنيات الحديثة والتشجيع على استخدامها إلا ظاهرة واضحة في مجال المنافسة. "فوجود هذه الأخيرة يخلف ضغوطا متبادلة على جميع المنافسين من أجل التفوق، ولعلى أحد الأساليب الأساسية في هذا التفوق هو تطوير وإدارة جودة المنتجات المصرفية، لهذا فان البنوك في سوق المنافسة لكي تحافظ على مركزها وحصتها السوقية لابد أن تكون لها خططها وبرامجها الواضحة في مجال التسويق المصرفي".¹

- ظهور الاسئدة كوسيلة مالية جديدة تساعد على تنشيط السوق، من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة و تنويع المعروض فيها لاسيما سوق السندات، و كذلك تساعد على رفع كفاءة الدورة المالية و الإنتاجية و معدل دورانها، عن طريق تحويل الأموال غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، فالتوريق بهذا المفهوم هو تحويل الأموال إلى سيولة كبيرة و إعادة توريقها بشكل أدوات مالية

ولقد تم تبني ظاهرة التوريق لثلاثة نقاط أساسية:²

- تحويل قرض كبير القيمة إلى مجموعة سندات ذات قيمة صغيرة لسهولة التداول
- قصد الحصول على تمويلات طويلة هناك إمكانية تحديد مدة هذه السندات
- وظيفة البنك هو تسويق هذه السندات

-وجود الابتكارات المالية التي ظهرت لتعكس مفهوم الهندسة المالية، و التي يقصد بها التصميم و التطوير لأدوات و آليات مبتكرة و صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل ، فهدف هذا الابتكار هو تحسين فرص إدارة المخاطر،

¹نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، 2003، ص256

²Henri Bourguimut, finance internationale, édition presse universitaire de France, 1997. P

وقد شرع في ظهور هذا العدد الكبير من الأدوات الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية والنقدية نتيجة تعويم أسعار الصرف للعملات و أسعار الفائدة، بهدف تأمين الحماية للمستثمرين و احتدام المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تجزئة المخاطر و تحسين السيولة

- الاندماجات في قطاع الخدمات المصرفية سواء على الصعيد المحلي وعبر الحدود، هي واحدة من الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على القطاع، نتيجة للحاجة الملحة للشركات المالية لوفورات الحجم و النطاق في بيئة تتسم أكثر انفتاحا و اقل تجزئة الأسواق، و ينعكس من خلال زيادة عمليات الدمج و التملك، سواء في البلدان المتقدمة و الاقتصاديات الناشئة، هذه العملية من شأنها تأثير في تغيير هيكل ملكية المؤسسات المصرفية المحلية والعالمية

- تدويل الخدمات المالية حيث أصبحت الخدمات المالية دولي بشكل متزايد على مر السنين، وقد نمت بوجود أجنبي مقدمي الخدمات المالية في الأسواق الوطنية بشكل كبير كما يتضح من خلال الدراسات التي أجريت مؤخرا، خاصة في منطقة شرق آسيا و أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية في عام 2005 ، شكلت الخدمات المالية و التأمين 18% من الصادرات العالمية

- إن التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أدى إلى ميلاد اقتصاد جديد تغيرت فيه موازين القوى، وأصبح لتكنولوجيا فيه الدور الفاعل فأصبح المؤسسات المالية بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة، الأخذ بزمام التكنولوجيات الحديثة، حيث غيرت بشكل كبير في نمط تقديم الخدمات وأعطت ثمارها في مجال الكفاءة والجودة خاصة في الدول المتقدمة التي تبنّت مؤسساتها إدراج هذه التكنولوجيات في نشاطها، وانطلاقا مما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات، وجدت البنوك نفسها أمام تحديات كبرى وطرق مختلفة في التسيير تستدعي منها الاهتمام بهذه التكنولوجيا وكشف إبعادها والعمل على إيجاد سبل تساعد على استعابها من اجل البقاء ثم الريادة

-تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحالي، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم المتطورة منها و النامية على حد سواء في ظل التحرر المالي و ولوج عصر العولمة المالية وما تحمله في طياتها من إلغاء للقيود بمختلف أنواعها مما سهل نقل كميات كبيرة من الأموال و بغض النظر عن مصدرها، و من ثم تزايدت احتمالات ازدهار عمليات غسيل الأموال عبر البنوك و الأجهزة المصرفية في مناطق متعددة من

العالم¹ اهم مخاطر عملية غسل الأموال هي:

- عائقا تحد من تنفيذ السياسات الرامية لتحرير الأسواق المالية و النقدية.
- زعزعة ثقة المستثمرين في هذا النظام.
- سيطرة المافيا وكبار الجريمة المنظمة على البنك والتحكم في توجهاته.

كل هذه المتغيرات فرضت على البنوك التي تريد البقاء والاستمرارية أن تعمل على إدارة جودة خدماتها وتبني استراتيجيات فعالة لتسويق خدماتها.

المحور الثاني: الخدمات المصرفية

أولاً- الخدمات المصرفية المفهوم والأهمية:

تعد الخدمة المصرفية بمثابة المصدر الذي يسعى من خلاله الزبائن لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، أما من منظور المصرف فإن الخدمة المصرفية تمثل هدفا ورسالة ومصدرا رئيسيا ووحيدا لتحقيق الربح، وعليه قد تم تعريف الخدمة على أنها: "مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة، والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالتهم وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية المصرف وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين"².

وعموما فإنه يمكن أن ينظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاث -03- زوايا هي:³

-جوهر الخدمة: يتمثل ذلك البعد الذي يرتبط مباشرة بالدافع الرئيسي الذي يقف وراء طلب الخدمة المصرفية، أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.

-الخدمة الحقيقية: والخدمة من هذه الزاوية تشتمل على أكثر من جوهر

اروى فارس وإيناس محمد قطيشات ، جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 196.

²خاجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الثالثة، المكتبة المركزية، 2007، ص 52
³عسان الطالب و هاني جزاع ارتيمة، تحسين الخدمات الالكترونية المصرفية ودورها في تطوير الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية في إقليم الشمال)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني، 2011، ص 81

الخدمة، كما أنها تشير إلى مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة، بحيث يرقى بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء وتوقعاتهم؛

-الخدمة المدعومة: وهي تمثل مضمونا خدميا متكاملا ويشير إلى جوهر الخدمة وحقيقتها بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص والمزايا المقترنة بتقديمها، فتحليل الخدمة المصرفية إلى عناصرها، يحقق فوائد كثيرة لإدارة المصرف، فبواسطته يساعد في المجالات التالية:¹

-تحديد الموقف التنافسي للمصرف من خلال تحديد نقاط الضعف و نقاط القوة بالنسبة لخدمة مصرفية مقارنة مع مصارف أخرى؛

-تساعد في تجزئة السوق المصرفية التي يعمل فيها المصرف، فمعرفة عناصر الخدمة تسهل تقسيم الزبائن على أساس حاجاتهم و رغباتهم مما يساعد في إعداد الخطط الإستراتيجية التسويقية المناسبة للمصرف؛

-تحديد مجالات التطوير في الخدمة المصرفية مما يساعد في كشف جوانب القصور في أداء الخدمة.

نظرا الأهمية القطاع الخدمي فان قياس أداءه وتقويم فعاليته واختبار جودته واكتشاف جوانب القصور في خدماته تعد من السبل المهمة للرقى به وتطويره والنهوض به، وتبرز هذه الأهمية بالنظر إلى النمو الذي عرفه هذا القطاع نتيجة جملة من الأسباب أهمها:²

السرعة في التحول التقني الذي نتج عن التطورات البارزة في قطاع الإنتاج، وانعكس بالنتيجة على حجم ونوعية السلع والخدمات المقدمة حاليا؛

استقطاب الصناعات الخدمية أعدادا كبيرة من العاملين وبنوعيات خاصة وهذا من شأنه أن يزيد فرص العمل والتشغيل؛

التوسع في طلب الخدمات من الزبائن مقارنة بالطلب على السلع.
إضافة إلى هذا نجد :

-النمو السريع للخدمات على نطاق دولي لتجارة قطاع الخدمات المالية حيث تجاوزت قيمة التجارة الدولية منه 1996 الـ 4500 مليار دولار أمريكي، إذ

¹ هواري معراج، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية» أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 22

² Barker Micheal, Marketing, 5th Edition Funded by the British Government, London, P 553.

وصلت تجارة قطاع الخدمات 1100 مليار دولار أمريكي في هذه الفترة¹ والذي بدوره انعكس على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المختلفة وظهور شركات متعددة الجنسيات وخاصة في المجال المصرفي.

ثانياً: خصائص الخدمات المصرفية:

على الرغم من الصفات والخصائص المشتركة التي تتصف بها كل من السلع والخدمات إلا أن هذه الأخيرة تنفرد بعدد من الخصائص وصفات معينة بصفة عامة والخدمات المصرفية بصفة خاصة ومن هذه الخصائص نجد:

1- اللاملموسية:

يعني أن الخدمة البنكية ليس لها كيان مادي فمن الناحية العملية فإن عمليتي الإنتاج والاستهلاك تحدثان في آن واحد مما ترتب عليها عدة نتائج:²
-لا يمكن تخزينها، حيث أن عرضها محدود تبعاً للطاقات الإنتاجية المتوفرة؛

-لا يمكن حمايتها بواسطة دفاتر بنكية ما يسمح بتقليدها؛
-عدم التملك حيث أن الخدمة لا يمكن امتلاكها لشيء ملموس كونها تستهلك مباشرة.

2- التلازمة:

تحدث عمليتي الإنتاج والاستهلاك للخدمة في نفس الوقت، ويعتبر الشخص المقدم لها طرفاً أساسياً فيها، فالتلازمة هي درجة الترابط بين الخدمة والشخص الذي يتولى تقديمها

ويترتب على خاصية التلازمة ما يلي:

-وجود علاقة مباشرة بين البنك والمستفيد وهو العميل في الكثير من الحالات؛

-ضرورة مشاركة أو مساهمة العميل لدى البنك في إنتاجها، وهذه الخاصية يجب توافرها لكي يستطيع البنك إنتاج خدماته وخير مثال ذلك الصراف الآلي؛
زيادة ولاء العميل للبنك فالتعامل المباشر له مع البنك يجعله أكثر ارتياحاً وتعوداً على التعامل مع هذا البنك.

¹Philippe Hugon, économiepolitiqueinternationale et mondialisation,édition Economica,1997 ,P43

²Sylvie de coussergues, gestion de la banque,éditionDunod, Paris, 2010. P 21

3- الفناء السريع:

بما أن الخدمات لا يمكن تخزينها لذلك فإنها سريعة الفناء، وهذا لا يعد مشكلة طالما أن الطلب عليها مستقر، ولكن تظهر المشكلة عندما ينقلب الطلب والعامل الأكثر أهمية في هذه الخاصية هو تغير كثافة الطلب على الخدمة على مدار ساعات وأيام العمل في المصرف.

4- عدم منطقية الطلب " تذبذب الطلب "

كل الخدمات ترتبط بالمال و سلوك العملاء الاقتصاديين الغير المنطقية والمتحكممة فيها عوامل كثيرة و متشعبة، فالرغبة في الادخار أو في الاقتراض تستجيب لانشغالاته المبهمة أو التي لا تفهم أو تستوعب.¹

5-لا يمكن للموظف إنتاج عينات من الخدمة

يقوم الموظف بإنتاج وتقديم خدمة عن خبرة و معاشيته للعميل، فهو لا يستطيع أن ينتج عينات من هذه الخدمة لكي يرسلها للمستهلك وتحصل منه على موافقة مسبقة من جودة هذه الخدمة قبل استعماله لها، كما أنه لا يستطيع أن يوصل هذه الخدمة شفهيًا إلى العميل.²

إضافة إلى الخصائص السابقة نجد كذلك:

-التشتت الجغرافي.

-التغير أو التمايز (المدى الطويل).

-الخدمات البنكية مقترحة مباشرة على الزبائن.

-المشاركة:حيث يتطلب أداء الخدمة المصرفية ضرورة وجود العميل أثناء تقديمها ومشاركته فيها.

-التوازن بين النمو والخطر.

-الخدمة المصرفية التي تقدم هي قابلة للاستدعاء.

-خاصية عدم التجانس.

المحور الثاني: التسويق المصرفي

يعتبر التسويق المصرفي نشاطا هاما لا يقتصر على مواجهة المشاكل التسويقية التي يتمثل أهمها في افتتاح فروع جديدة للمصرف أو إضافة خدمات

¹Sylvie de cousserguesgestion de la banque, op.cit. P211

وسيم محمد الحداد، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة، 2012، ص 245

مصرفية جديدة لعملائه أو الاستثمار في مشروعات معينة، تتطلب إجراء دراسات تسويقية لها أضف إلى ذلك دراسة العميل ورغباته ودوافعه وكيفية إشباعها من الناحية المصرفية و ضمان استمرار رضائه عن الخدمات التي يقدمها إليه المصرف، ومن ثم استمرار تعامله مع المصرف فكل ذلك لم يعد المحور الرئيسي للتسويق المصرفي بل تم تجاوزه وامتداده إلى مناهج التفعيل والمفاعلة القائمة على خلق العميل وإيجاده من عدمه.

ساعدت مجموعة من العوامل على انتشار مفهوم التسويق المصرفي أهمها :

-التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛

-زيادة مهام القطاع المصرفي؛

-تغير نظرة مديري المصرف نحو التسويق المصرفي؛

-إشباع حاجات ورغبات العملاء؛

-المنافسة؛

-دراسة السوق المصرفية.

أولاً- مفهوم و أهداف التسويق المصرفي:

يعرف التسويق المصرفي على أنه من أهم الأنشطة الرئيسية في أي مؤسسة مالية، وذلك لأنه يوفر قاعدة من المعلومات الأساسية التي تركز عليها الأنشطة الأخرى في المؤسسة المالية، والتي تبنى عليها الإدارة خططها و قراراتها،¹ ويبرز في هذا الرأي دور التسويق المصرفي في تزويد إدارات تلك المصارف بالمعلومات والبيانات التي يتم جمعها من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحليلها بالشكل الذي يمكن الإدارة من التعرف على طبيعة السوق المصرفية وطبيعة المنافسة وغيرها من المعلومات التي تجعل التي تتخذ مستندة إلى قاعدة من المعلومات الدقيقة والكافية.

و يعرف التسويق المصرفي كذلك على أنه: "مجموعة الأنشطة المتكاملة التي تجرى من أجل دراسة سوق الخدمات المصرفية وبخاصة عملاء البنك الحاليين والمرقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة والمتطورة والعمل على إشباعها".²

¹زيد رمضان و محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل، 2013، ص 323.
²عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 68، 2013 ، ص 242.

من خلال التعريف نلاحظ أن:

- لا بد من وجود إطار إداري محدد ينظم نشاط التسويق المصرفي بحيث يساهم كل الأفراد العاملين في هذا النشاط؛
- إن سوق الخدمة المصرفية هي نقطة الانطلاق الرئيسة للتسويق المصرفي؛
- يساعد التسويق المصرفي على توجيه انسياب الخدمات المصرفية؛
- لكي يكون نشاط التسويق المصرفي فعالا لا بد أن يساهم في المحافظة على العملاء الحاليين للمصرف وجذب العملاء المرتقبين؛
- يعتمد التسويق المصرفي في أسسه على التخطيط والتحليل والرقابة.
- فينظر إلى التسويق المصرفي على أنه ذلك النشاط الذي يتم فيه تحديد رغبات العملاء الحاليين والمستقبليين واحتياجاتهم، من خلال إجراء بحوث التسويق المصرفي وتكليف موارد المصرف لإشباع تلك الاحتياجات بأفضل صورة ممكنة وتحقيق الرضا والقناعة لدى المستفيدين مع تحقيق الربح للمصرف.
- يرمى التسويق المصرفي إلى جملة من الأهداف أهمها: ¹
- تنمية ربحية البنك عن طريق سوق الخدمات المصرفية؛
- تطوير النشاط الائتماني للمصرف والتوسع في الأنشطة المختلفة كميا ونوعيا؛

- رفع مستوى أداء الخدمات المصرفية والعمل على تطويرها وربط العمل المصرفي باحتياجات السوق؛
- مجابهة المنافسة المتزايدة بأساليب علمية مدروسة؛
- استكشاف مجالات الاستثمار المناسبة في السوق المحلية بدلا من الاكتفاء باستثمار الودائع و الموارد المتاحة في الأسواق الخارجية؛

ثانيا: منهجيات التطبيق في التسويق المصرفي

أهم منهجيات التسويق المصرفي هي: ²

¹ مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، دار تسنيم، الاردن، 2006، ص ص 67-68

² صفيح صادقو يقور احمد، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2010، ص ص 39-38-37

1- المنهجية الموجهة بالبيع:

تحاول الكثير من المصارف تحديد أنشطتها التسويقية من خلال ما تقوم به من جهود متعلقة بالنشاط البيعي.

2- المنهجية الموجهة بالعميل:

يجب أن تقوم المنهجية التسويقية على توجيه المؤسسة نحو حاجات ورغبات العملاء والتوجيهات التطبيقية التي تطرحها المنهجية الموجهة بالعميل تؤكد أهمية العميل باعتبار أن للعميل مكانة متميزة فيها.

3- المنهجية الموجهة بالخدمة:

تهتم هذه المنهجية إذا ما تبناها البنك بتحسين جودة الخدمات وتطوير أساليب وطرق تأدية الخدمات المصرفية أكثر من الخدمات نفسها أو بيعها أو حتى حاجات العملاء ويتطلب تطبيق هذه المنهجية توظيف وتوجيه طاقات وموارد البنك نحو تحقيق مستويات أعلى من الفعالية.

إن معرفة البنك لما يقوم بإنتاجه في الوقت الحاضر من الخدمات التي تلبى الحاجات والرغبات المالية للعملاء لا تكفي لضمان استمرارية البنك وبقائه، وبهذا يكون على إدارة البنك أن تستجيب لمقتضيات التغير في الأسواق وأن تحاول إعادة صياغة مهام البنك بما يساعد على التكيف مع التطورات السوقية من حاجات ورغبات جديدة للعملاء من منطلق اعتبار أن تحسين جودة الخدمات تعتبر محدد استراتيجيا لبقاء المصرف واستمراره.

المحور الثالث: جودة الخدمة المصرفية كمنطلق لتسويق مصرفي فعال

أولا - مفهوم جودة الخدمة المصرفية:

إن مفهوم جودة الخدمات المصرفية يقتضي إجراء التحسين بناء على المتغيرات البيئية، وقد ظهرت الحاجة لتطبيقه في المصارف لما يحققه من حل للمشكلات التي تواجه المصارف وكذلك كمنطلق للمساهمة في تسويق هذه الخدمات، فجودة الخدمة أرضية سليمة لتسويق مصرفي فعال.

ينظر عادة إلى جودة الخدمة المصرفية من وجهتي نظر أحدهما داخلية والأخرى خارجية في حين تقوم وجهة النظر الداخلية على أساس الالتزام بالموصفات القياسية التي تكون الخدمة المصرفية قد صممت على أساسها، فإن وجهة النظر الخارجية تركز على جودة الخدمة المصرفية كما يدركها عملاء

المصرف.1

يتطلب وضع تعريف للجودة الخاصة بالخدمات ضرورة التعرف مسبقا على ثلاث مجموعات من الأبعاد لجودة الخدمة هي:2

- **البعد الفني:** والذي يتمثل في تطبيق العلم والتكنولوجيا لمشكلة معينة
- **البعد الوظيفي (غير الفني):** وهو عبارة عن ذلك التفاعل النفسي والاجتماعي بين مقدم الخدمة والزبون.

- **الإمكانات المادية:** وهي المكان الذي فيه الخدمة.

ولأجل الرقابة على الجودة فان المصارف تعتمد على الخطوات التالية:

- الاستثمار في الكوادر البشرية عن طريق الاختيار الرشيد؛
- وضع برامج تدريبية تهتم بتدريب العاملين على تقديم أفضل الخدمات للزبائن وعلى كيفية التعامل معهم في حدود توقعاتهم؛
- رقابة مستوى تحقيق الرضا عند الزبائن من خلال نظام الشكاوي والمقترحات وإجراء دراسات ومقارنة الأنشطة الخدمية.

لجودة الخدمة المصرفية أبعاد هي:3

- الاعتمادية؛

- الاستجابة؛

- الجدارة؛

- الوصول للخدمة؛

- المصداقية؛

- الأمان؛

- الاتصال؛

- درجة فهم مقدم الخدمة للمستفيد؛

- الأشياء الملموسة؛

1 ناجي معلا ، مرجع سبق ذكره، ص 54

2 فاسم نايف علوان، إدارة الجودة في الخدمات مفاهيم – عمليات وتطبيقات، دار الشروق، الأردن، 2006، ص 91

3 أيمن احمد إبراهيم، الجودة والتميز في الخدمات المصرفية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد 80، ديسمبر 2012، ص 25

- اللباقة.

وتتمثل أهمية إبعاد الجودة في:1

- **التفوق والامتياز:** يوجد عدة طرق في القياس وقد تتغير السمات الأساسية للتفوق والامتياز وعلى ذلك يجب وجود عدد كافي من الزبائن الذين يرغبون بالدفع مقابل هذا التفوق والامتياز؛

- مطابقة المواصفات وبذلك تقليل التطابق و الانسجام على تقليل الأخطاء من أجل تحسين الجودة؛

- ملاقة التوقعات وذلك لتقييم جودة الخدمة من نظر الزبون.

ثانيا - مستويات جودة الخدمة:

كما هو الحال في السلع فان لجودة الخدمة التي تقدم إلى الزبائن مستويات وتباين الآراء في مستوى هذه الجودة، وهناك إمكانية لتمييز خمسة مستويات لجودة الخدمة:2

- الجودة التي يتوقعها الزبائن وتمثل الجودة التي يرى الزبائن وجوب توفرها؛

- الجودة المدركة من إدارة المصرف وترى أنها مناسبة؛

- الجودة القياسية وهي تلك الجودة التي تحدد بالمواصفات النوعية للخدمة؛

- الجودة الفعلية وهي الجودة التي تؤدي به الخدمة فعلا؛

- درجة المروجة للزبائن: وهي الجودة التي وعد بها الزبائن خلال الحملات الترويجية.

ينظر إلى جودة الخدمة المصرفية على أنها ذات قيمة إستراتيجية للتسويق المصرفي، إذ أن دراستها تساعد المصرف على الاحتفاظ بزبائنه وموظفيه وجعلهم راضين، إضافة إلى زيادة فرص بيع الخدمات المصرفية وتطوير العلاقات بين الزبون والمصرف وتعزيز السمعة وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والحصة السوقية وتحسين الأداء المصرفي على المستوى المحلي وحتى العالمي.

فجودة الخدمة المصرفية تعتبر سلاحا تنافسيا فعلا لكن هذا السلاح لديه

1محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 24

2تسيير العجامة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 331

- مقومات يجب أخذها في الاعتبار نوجزها فيما يلي:
- جعل الجودة على رأس الاهتمامات من الإدارة العليا؛
 - تدريب وتحفيز العاملين؛
 - استخدام التكنولوجيا المتقدمة.
 - حسن اختيار الكفاءات البشرية القادرة على العمل بقلب الخادم.
 - اعتبار جودة الخدمة مسؤولية جميع العاملين بالمؤسسة.
 - اعتبار تحسين الجودة هدف مستمر وثابت.
 - توسيع نطاق ومجال المشاركة بحيث تشمل جميع الأطراف المعنية، خاصة الموردين ومصممي ومقدمي الخدمة.
 - تشجيع الأفكار الجديدة الحديثة.
 - وضع خطط تحسين بناء على معايير تقييم العملاء لجودة الخدمة وفي ضوء توقعاتهم السابق تحديدها.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع هذا البحث تبين أن وجود عنصر الجودة في الخدمات المصرفية كأساس لتسويقها أصبح ضرورة تتطلبها التغيرات الاقتصادية الدولية وتطور سوق الخدمات المصرفية الذي سمح بدخول المؤسسات الغير مصرفية، مما خلق جو من المنافسة بين المؤسسات المصرفية والغير مصرفية لجلب أكبر عدد من العملاء، ولذلك تم تسليط الضوء على جودة الخدمة المصرفية وسبل تطوير التسويق المصرفي لزيادة الحصة السوقية للمؤسسات المصرفية وضمان بقائها واستمرارها بالحفاظ على العملاء الحاليين وجلب عملاء جدد.

وبناء على ما تم عرضه نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة ملاحظة جودة الخدمات المصرفية وتسويقها يكون في نوعية الخدمات وفي الكيفية التي يتم بها تقديمها، بحيث يتم إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات غير المشبعة لدى العملاء؛
- ضرورة العمل و بشكل سريع على تفعيل دور التسويق المصرفي كنشاط متخصص مبني على أسس علمية مدروسة، من خلال إحداث مديريات التسويق المصرفي في الهيكل التنظيمي للبنك لاسيما مع ازدياد المنافسة؛

- استخدام الأساليب الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية، كتسويق الخدمات عبر شبكة الانترنت الذي يوفر للعملاء ومستخدمي الشبكة العديد من الخدمات، مثل خدمة معرفة الرصيد "خدمة تسديد الفواتير" خدمة الوساطة المالية في الأسواق المالية وغيرها..؛

- زيادة الوعي والثقافة المصرفية لدى جمهور العملاء عن فوائد التعامل المصرفي، وما يمكن أن تحققه من إشباع لحاجاتهم ورغباتهم من أجل زيادة إقبالهم للتعامل مع المصارف وذلك من خلال تخصيص حملات إعلانية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. العجامة تيسير، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
2. رمضان زياد و محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، 2013
3. صادق صفيح و يقور احمد، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2010
4. عبد الخالق محمد، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
5. عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، 2003،
6. فارس أروى و ايناس محمد قطيشات، جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دار وائل، الأردن، 2002،
7. معلا ناجي نا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الثالثة، المكتبة المركزية، 2007.
8. محمد مروان أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، دار تسنيم، الأردن، 2006
9. محمد وسيم الحداد، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة، 2012.
10. نايف قاسم علوان، إدارة الجودة في الخدمات مفاهيم - عمليات وتطبيقات، دار الشروق، الأردن، 2006،

المجلات

1. احمد ايمن إبراهيم، الجودة والتميز في الخدمات المصرفية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد 80، ديسمبر 2012
2. الطالب غسان و هاني جزاع ارتيمة، تحسين الخدمات الالكترونية المصرفية ودورها في تطوير الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية في إقليم الشمال)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2011
3. الدين جبل علاء و هائل أبو رشيد، أثر العولمة المصرفية على دعم المركز المالي للبنك (دراسة ميدانية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 55، 2008.
4. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 68، 2013،

المذكرات

1. هواري معراج، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

المراجع باللغة الاجنبية

1. Bourguimut Henri, finance internationale, édition presse universitaire de France, 1997.
2. Barker Micheal, Marketing, 5th Edition Funded by the British Government, London

3. Colard Catherine - Fabregoule, l'essentiel de l'organisation mondiale du commerce (o m c), édition Gualino, Paris, 2003
4. de Coussergues Sylvie, gestion de la banque, édition Dunod, Paris, 2010
5. Hugon, Philippe économie politique internationale et mondialisation, édition Economica, 1997
6. Teulon Frédérique, les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé, édition de Seuil, 1997

حوكمة تقارير المراجعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

أ/ شكري معمر سعاد¹

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة من طرف المراجع و مساهمتها في إعطاء معلومات مالية دقيقة و ذات مصداقية و تتميز بالشفافية والإفصاح المالي الكافي حول الوضعية المالية للمجتمع المالي (مساهمين، مستثمرين..الخ) في ظل الأزمات المالية وإظهار كيفية مواجهتها، والعمل على تضيق فجوة التوقعات بين أصحاب المصالح في المؤسسة و المراجع.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، تقرير المراجعة، الإفصاح المالي والشفافية، الأزمات المالية.

Résumé

Cette étude a pour but de mettre en évidence l'application des règles liés a la gouvernance et ses conséquences sur la qualité et l'intégrité des rapports financière établis par l'auditeur ,et sa contribution de donner des informations financières exacte avec une crédibilité, qui se caractérise par sa transparence et sa déclaration financière suffisante concernant l'état financière de la société financière(contributeur, investisseur..), les crises financières et montrer comment les affronter ainsi de travailler pour réduire les écarts entre les groupes d'intérêts dans l'entreprise et les normes standardisés .

المقدمة:

مع تزايد الأزمات المالية التي يمر بها النشاط الاقتصادي العالمي في الفترة الأخيرة وانحيار بعض الشركات ذات الثقل الاقتصادي الكبير، وارتباط هذا الانحيار بأخطاء أو غش في حسابات تلك الشركات وتلقي كبرى مكاتب المراجعة اللوم إما على المشاركة في الغش والأخطاء أو على عدم الكشف عن تلك الأخطاء، طرحت العديد من التساؤلات حول مصداقية تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات، و حول مدى جودة مخرجات عملية المراجعة على الحسابات، فعلى سبيل المثال كان

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

من بين أسباب انهيار شركة "إنرون" الأمريكية عام 2001 قيام مراجع حسابات الشركة بالجمع بين أعمال المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية بالإضافة إلى أخطاء وغش في حسابات الشركة بمبالغ كبيرة.

الإشكالية: بناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول في التساؤل التالي:

ما مدى إمكانية تصدي حوكمة تقارير المراجعة للأزمات المالية العالمية؟
و لمعالجة جوانب موضوعنا تطرقنا إلى محورين.

المحور الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

لقد عرف العالم العديد من الأزمات المالية العالمية، فلكل منها أسبابها و آثارها على الاقتصاد العالمي، لكن الأزمة المالية العالمية الحالية التي يعيشها العالم فجرت الخوف من تدهور الاقتصاد العالمي بصورة تماثل الانهيار الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

أولا- نظرة تاريخية لأهم الأزمات المالية العالمية:

من خلال هذا العنصر سنقوم بعرض أهم الأزمات المالية بداية بأزمة 1929 وصولا إلى أزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997.

1- الأزمة المالية الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الكبير):

الكساد هو مصطلح اقتصادي يطلق على انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات و أرباح الشركات، كل هذا ساهم في انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.¹

و بالعودة إلى الأزمة المالية الاقتصادية لعام 1929 لها العديد من الأسباب أهمها:²

- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل مما نتج عنه سلسلة من التصرفات التي أدت إلى زيادة التشاؤم و السعي نحو بيع الأوراق المالية، و هذا ما ساهم في انهيارها بشكل أسرع؛

- نفاذ فرص الاستثمار في سنة 1929 فعندما استمر الرواج لسبعة سنوات

1 رمزي محمود، الأزمة المالية .. و الفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 15.

2 عبد العزيز عجايمة، محمد إسماعيل محمود، التطور الاقتصادي في أوروبا و العالم العربي، الدار الجامعية، لبنان، ص 208.

بلغ الاستثمار فيه الذروة ولكن الركود بدأ ابتداء من سنة 1928 يصيب قطاع البناء فظهرت البطالة؛

- لم يتأثر قطاع البناء فقط و إنما جميع الصناعات الأخرى، فحدث انهيار البورصة و هذا ما أدى إلى امتناع رجال الصناعة عن أي استثمارات جديدة؛

- نقص الاستهلاك (انخفاض الطلب) كان سببا مباشرا في حدوث الكساد في الصناعات الاستهلاكية التي أثرت على صناعات السلع الرأسمالية.

وخلال هذه الأزمة هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بسببة 13% ثم توالى الانهيارات في أسواق رأس المال و الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي. فهذه الأزمة هي اضطراب حاد و مفاجئ على الأسواق المالية الأمريكية والتي صاحبها انهيار عدد من المؤسسات المالية¹

و تتميز هذه الأزمة بالعديد من الخصائص نذكر منها²:

- كان لها ارتباط وثيق بالأزمات المالية الدورية في النظام الرأسمالي؛

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛

- استمرت الأزمة لفترة زمنية طويلة (من 1929 إلى 1933)؛

- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 1,3% مقابل 5,5% عام 1929؛

- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول؛

- اختلاف درجات حدة الأزمة المالية النقدية من بلد إلى آخر، حيث انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية خلال خريف 1929 و امتدت إلى الدول الأوروبية في ربيع عام 1931..

2- أزمة الديون العالمية:

ظهرت هذه الأزمة على المستوى العالمي في الخمسينيات، وظهرت بشكل بارز للوجود في بداية الثمانيات في ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي و إلغاء

¹ ثريا الحزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثارها على في الاقتصاديات العربية: التحديات و سبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 أفريل 2009، ص 5.

² مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية: البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني 2000، ص 100.

القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، حيث شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في الإقراض لحكومات الدول النامية، لكن الكثير من تلك الدول تعسر عليها تسديد فوائدها وأقساط تلك الديون و لم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة.

و من أهم هذه الأزمات نذكر:

2.1. انهيار البورصة في 1987:

اندلعت هذه الأزمة في "ول ستريت" بنيويورك في يوم الاثنين الموافق ل 19 أكتوبر حيث فقد مؤشر "داو جونز" 508 نقطة أي بنسبة 21,6% من مستواه السابق البالغ 2247 نقطة، و في نفس اليوم هبطت أسعار الأسهم في نيويورك بنسبة 26% و 22% في لندن و 17% في طوكيو.¹

و قد كان هذا الخلل في عدم التوافق بين العرض و الطلب في كل من الأسواق الحاضرة و أسواق العقود المستقبلية على حد سواء، إذ يعود هذا الأخير إلى سيل متدفق من أوامر البيع.

2.2. الأزمة المكسيكية 1994:

بدأت أزمة المكسيك عن طريق ضغوطات في سعر الصرف عندما تقرر تخفيض قيمة البيزو مقابل الدولار ب 13% ابتداء من 20 ديسمبر 1994، وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة في قدرة المكسيك على معالجة ديونها مما أدى إلى خروج الأموال قصيرة الأجل هذا كله أدى إلى نفاذ احتياطي الصرف الأجنبي، و تدخلت السلطات النقدية بعد يومين من إقرار خفض البيزو إلى إقرار تعويمه، هذا ما أدى إلى أزمة ثقة و حالات ذعر في بعض بورصات أمريكا اللاتينية، كل هذا أدى إلى فقدان العملة المكسيكية لحوالي 50% من قيمتها.

و لعل أبرز الأسباب التي أدت إلى الأزمة المكسيكية نذكر:²

- ضعف القدر التنافسية لمنتجاتها (1990 - 1994) بسبب ضعف صادرات واعتمادها بصفة كبيرة على الاستيراد؛

- معظم الأموال الأجنبية التي دخلت المكسيك كانت على شكل استثمارات

¹ نفس المرجع السابق، ص 102.

² Jean pierre fau gire, le système financier et monétaire international (crise et mutation), Nathan, 5 édition, paris, 2000, p 175.

الحفاظة المالية و كانت قيمة هذه الاستثمارات مربوطة بالبيزو، و مع ظهور الصلح لدى المستثمرين حول التطور المحتمل لسعر الصرف أدى إلى تزايد البيع مما نتج عنه هبوط أسعار هذه الأصول في السوق المالي المكسيكي والعجز في الميزان التجاري؛

- سوء الإدارة المالية و الاقتصاد و الاستجابة السريعة لشروط صندوق النقد الدولي و ذلك راجع إلى الضعف و الاختلاف في الأنظمة و القواعد التنظيمية.

3- الأزمة الآسيوية 1997:

شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلندا بعد قرار الحكومة التايلندية تعويم عملتها مما أدى إلى عجز الحكومة في دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها، و انتقلت بعدها إلى دول جنوب شرق آسيا الأخرى: (اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية...الخ).

ومن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة نذكر:¹

- انخفاض حاد في عملات الدول السابقة الذكر، و انخفاض قيمة عملة تايلندا عند تعويمها حيث كانت تعتمد قبل التعويم على سعر الصرف الثابتة؛
- ارتفاع التضخم في هذه البلدان خلال فترة قصيرة و لم تستطع الحكومات السيطرة عليه و الحد منه؛

- ضعف الرقابة الحكومية و نقص الشفافية المتمثلة في عدم دقة البيانات المنشورة عند نشاط الكثير من الأموال نحو الخارج؛

- الاختلالات الهيكلية في بلدان جنوب آسيا، حيث اعتمدت على التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو، و معتمدا في ذلك على دخول الاستثمارات الأجنبية من الخارج أو الحصول على قروض خارجية مما أدى بتلك الإفراط في الاستثمار يقابله عدم الكشف عن احتياطات تلك البلدان من العملات الأجنبية؛

- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج مما أدى إلى خفض الإنفاق العام وزيادة عجز الحساب الجاري و تفاقم المديونية للخارج.

ثانيا - أزمة الرهن العقاري

لقد عرف العالم في سنة 2007 أزمة عقارية هزت الولايات المتحدة الأمريكية و العالم و هي ما تعرف « subprime »، حيث تعني prime المقترض ذو

¹ Giles, chrir, les erreurs du lands monétaire international, problèmes économiques, décembre, N2937, 2007, p9.

الملاءة المالية و بدون مخاطرة يتجاوز صفه 620.

« subprime » هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها، و التي تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي غالب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانعة للقروض من نوع « subprime » للقوانين البنكية التي تنظم هذه القروض، حيث يعتبر المقترض ذو مخاطرة كبيرة جدا و مشكوك فيها.¹

و تعتبر الجمعية الفيدرالية الوطنية للرهن العقاري المعروفة باسم « Fannie Mae » التي تأسست في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي من أهم المؤسسات الحكومية آنذاك التي تقوم بشراء قروض الرهن العقاري من المؤسسات المانحة لتلك القروض، حيث يتمثل الدور الأساسي لهذه المؤسسة فيما يلي:²

- شراء القروض العقارية التي تصدرها البنوك؛

- إصدار سندات مضمونة برهونات عقارية (Mortgage Backed Securities)

« MBS » مقابل مجموعة من ديون الرهن الممنوحة من طرف البنوك.

كما تم إنشاء مؤسسة أخرى في سنة 1970 باسم « Freddie Mac » هدفها هو توزيع الرهون العقارية التقليدية في نفس الوقت الذي خوصصت فيه مؤسسة « Fannie Mae ».³

و وفرت مؤسسة « Freddie Mac » جوا من المنافسة على مؤسسة « Fannie Mae » وهو ما ساهم في جذب أموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري، حيث كانتا هاتان المؤسساتان تقومان بشراء ديون البنوك ثم تحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية.⁴

و قد ازدهرت سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا كبيرا قبل الأزمة خاصة و أن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة لمؤشرات الأسواق المالية العالمية.⁵

¹ Montialoux Glaire et Zucnan Gabriel, **dans l'œil du cyclone « la crise de l'immobilier américaine »**, Revue comprendre la finance contemporaine, N° 3, mars ; 2008, p 214.

² Beltas Abdelkader, **la titrisation**, édition légende, Alger, 2007, p44

³ Randall Doll, **subprime : topographie d'une crise**, Revue finance et d'économie, décembre, 2007, p16.

⁴ Aveline- Dubach Natacha, **immobilier, l'ASIE, la bulle et la mondialisation**, CNRS édition, paris, 2008, p 104.

⁵ Milton Friedman, **capitalism and Freedom: Fortieth**, Anniversary edition, publisher,

و بما أن الأوراق المالية مضمونة بأصول عقارية من قبل هيئة « Fannie Mae » الحاملة لتوقيع الحكومة الأمريكية، و هي تمنح المستثمر إحساسا بالثقة بأن الأقساط المستحقة الدفع على الرهن العقاري ستسوق في موعدها، و هي أقساط مضمونة الدفع حتى لو لم يقيم المدين بدفعها.

و بعد انفجار فقاعة أسهم شركات الانترنت و هبوط مؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية والإفلاس المفاجئ لشركة "نرون" أكبر شركة تدقيق في أمريكا، و ضياع حقوق المساهمين فيها، و الانخفاض الحاد في أسواق المال الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو ما دفع بالعديد من المستثمرين إلى تجنب المخاطرة و اللجوء إلى التعامل في الأصول العقارية، و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعارها و تشكل فقاعة عقارية ما بين عامي 2001 و 2005 من 30 تریون دولار عام 2001 إلى 70 تریون دولار عام 2005.¹

و قد توسع بشكل كبير في هذا النوع من الإقراض و إعطاء تسهيلات ائتمانية أكبر لاستحداث شريعة أوسع من المقرضين، حتى أن عدد كبيرا من المؤسسات حصرت نشاطها في إصدار هذه السندات و تسديدها، و قد حاول المقرضين دفع الأقساط المترتبة عليهم قبل بداية الأزمة.²

و تعود أسباب أزمة الرهن العقاري إلى:³

-ارتفاع حجم السيولة: و قد كانت نقطة البداية للأزمة و التي كانت نتيجة ارتفاع احتياط الصرف خلال السنوات الأخيرة في البنوك المركزية لدى الدول الناشئة و خاصة الصين؛

-انخفاض التضخم: فالارتفاع الكبير لحجم السيولة لم يرافقه ارتفاع التضخم بل العكس فانخفض التضخم من 12% إلى 5% خلال العشر السنوات السابقة للأزمة؛

-انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل: و قد ساهمت هذه في زيادة حجم القروض؛

university of Chicago, 2002, p 20.

¹ **The Role of Derivatives in aerating the financial crisis**, Toby birch, managing Director Birch Assets limited, www.birchassets.com , paper was written to al balata croup in there conference in 6_7 Septembers, 2008, p25.

² Naturally low? **Sequential Monte carols tracking of US**, natural interest rate Lombardi and essgherri (ECB working), papers N° 794, august, 2007.

³ Braun berger Gerald, **la crise financière expliquée par nanan mickey**, revue problèmes économiques, N°2935, 21 novembre 2007, p226 .

اشتراط الربحية من طرف المساهمين: بعد تدهور المؤشرات البورصية ابتداء من سنة 2000 اضطر الوسطاء الماليين إلى البحث عن وسائل أخرى لإقناع زبائنهم و تحقيق ربحية أعلى في ظل المنافسة.

ثالثاً- الأزمة المالية العالمية 2008 وعلاقتها بمهنتي المحاسبة والمراجعة:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أعنف الأزمات الحديثة، و عليه سنعرض هذه الأزمة و علاقتها بمهنتي المحاسبة و المراجعة.

1- الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد أدى ظهور هذه الأزمة إلى حدوث أزمة سيولة بعد حدوث حالات إفلاس، و هذا ما أدى إلى أزمة ثقة بين المقرضين و المقترضين مما أدى إلى صعوبة الإقراض و من ثم ارتفاع تكلفته أكثر¹.

تعود نشأت الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم في بداية 2008 والتي مازالت حدثها إلى يومنا هذا إلى أزمة القروض الإسكانية رديئة النوعية الممنوحة بالولايات المتحدة الأمريكية، و التي يطلق عليها اسم "القروض عالية المخاطرة" «Subprime».

كما سبق الإشارة إليه من قبل فقد شكل وضع مؤسستي «Fannie Mae» و «Freddie car» بالولايات المتحدة الأمريكية خطوة غير متوقعة في مسار أزمة الرهن العقاري، و التي هي أساس العاصفة المالية القائمة في مختلف أرجاء العالم، فقد كانت مهمتها هي تأسيس سيولة سوق القروض العقارية، حتى بدأ المقترضين محدودي الدخل يبدون عدم مقدرتهم على سداد ديونهم في فبراير 2007، و بدأت أول عمليات الإفلاس في المؤسسات المتخصصة، ثم في أوت من نفس السنة تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة قابلها تدخل البنوك المركزية لدعم سوق السوق.

و خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ديسمبر 2007 أعلنت العديد من البنوك عن انخفاض في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري، و في 7 سبتمبر 2008 يعلن وزير الخزانة الأمريكية وضع المؤسستين العملاقتين «Fannie Mae» و «Freddie car» تحت الوصاية من أجل إعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة

1 نبال محمود قصبه، تحليل الأزمات المالية الراهنة : الأسباب و التداعيات و العلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 546.

ديونهما حتى 200 مليار دولار، و في 16 سبتمبر 2008 البورصات العالمية توصل تدهورها و أسلوب التسليف يضعف في النظام المالي، و بعد تطغي الأزمة المالية على المنافسات العقارية.

لقد كانت لهذه الأزمة تداعيات على مختلف الاقتصاديات نتيجة الترابط بين الاقتصاد الأمريكي وباقي الاقتصاديات كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأكبر، فالأزمة المالية الراهنة هي أزمة سيولة في جوهرها، و قد سعت السلطات الأمريكية لمعالجة هذه الأزمة من خلال:

- تخفيض سعر الفائدة؛
- ضخ السيولة في البنوك؛
- شراء الأصول أو عمليات التأميم الجزئي أو الكلي؛
- ضمان الودائع بنسب محددة قانونا.

2- علاقة مهنتي المحاسبة و المراجعة بالأزمة العالمية 2008:

يسود الاعتقاد أن أسعار الأسهم مقياس للقيمة الحالية للشركة، و لكن يشير الواقع و الإفلاس المالي في المؤسسات أن إدارة الشركات تلجأ إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة، و هو ما يطلق عليه "التقارير المالية الاحتيالية" أو "المحاسبة الابتكارية"، و تقوم إدارة الشركات باستخدام هذا الأسلوب لزيادة الأرباح أو إخفاء الخسائر أو رفع القيمة السوقية للسهم فيما أطلق عليه اسم "فقااعات الأسهم"، فالجودة المرتفعة للتقارير المالية ليست نتاج المعايير المحاسبية عالية الجودة و معايير مراجعة عالية الجودة ذات ضوابط رقابية قوية و ضوابط دقيقة لجودة مهنة المراجعة.

لا شك أن القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية لمعلومات الأداء و المركز المالي و التدفقات المالية وكذا التغيرات في حقوق الملكية، و لقد عرفت المحاسبة في الآونة الأخيرة نوعا من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة بعض عمليات الفساد في الشركات الكبرى من خلال التلاعب في القوائم المالية.

و تهدف الإدارة من الممارسات المحاسبية الخاطئة إلى التلاعب في الدخل بهدف إيجاد انطباع خاطئ عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية، مثل إخفاء الأرباح أو انتهاك حقوق الدين... الخ.

و تعرف الممارسات المحاسبية الخاطئة على أنها: "تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الواقع

- بغرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية لاتجاه معين".¹
 و يكون هذا التدخل من جانب الإدارة بعدة أساليب منها:
 - عمليات حقيقية مثل التحكم في بعض الصفقات أو شروطها، و كذا
 عمليات محاسبية كاختيار سياسة محاسبية معينة أي استخدام المرونة المتاحة في
 المعايير المحاسبية؛
 - عمليات وهمية وهي الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل
 الغش و التزوير، حيث كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة كلما انخفضت جودة
 الدخل و أدت إلى ارتفاع تقدير المخاطر.
 وترجع دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة إلى:²
 -**التوافق مع توقعات المحللين الماليين:** تقوم المؤسسات بعمل الممارسات
 المحاسبية الخاطئة من أجل الوصول إلى نتائج قريبة من التنبؤات المستهدفة.
 -**تفادي انتهاك اتفاقيات الدين و تحجيم التكاليف السياسية:** و يكون ذلك
 نتيجة شروط المقرضين، وفق قيود معينة التي عادة ما ترتبط بالأرقام المحاسبية،
 إضافة إلى أن المؤسسات هي محط أنظار الجهات المسؤولة، مما يستوجب منها
 المساهمة في الجوانب الاجتماعية.
 -**العمل على زيادة حوافز الإدارة:** خاصة عن ارتباط الحوافز بأرقام الربح
 المحاسبي.
 -**تخفيض مخاطر التقلب في الدخل:** لذلك تعمل الشركات على تحقيق
 سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح تقلل فيها المخاطر لرفع قيمة المؤسسة على
 المدى الطويل.
 -**تخفيض الضرائب:** بغرض تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة.
 إخفاء مشاكل الإدارة: و محاولة تحميل الإدارة السابقة أكبر قدر من الخسارة
 في حالة تغييرها.

1 طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 105.

² society nationale de comptabilité, "**guide d'audit et de commissionnait de comtes**", organisation et conseil en gestion, formation, p 502.

المحور الثاني: دور تطبيق الحوكمة على تقارير المراجعة في مواجهة الأزمة المالية العالمية

لقد أصبحت الحوكمة من المواضيع الهامة على كافة المؤسسات المالية الدولية نتيجة سلسلة من الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من المؤسسات، فالاهتمام بها هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات وخاصة من جانب الفكر المحاسبي من خلال علاقتها بعملية المراجعة والشفافية والإفصاح.

أولا- مفهوم تقارير المراجعة:

يعتبر التقرير خلاصة مهنة المراجعة، وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، ويرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالي من ميزانية جدول حسابات النتائج، جدول التمويل وقائمة الدخل و الملاحق.¹

و يجب أن يحدد التقرير ما يلي:²

- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
 - يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير المراجعة بعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا؛
 - يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه من بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.
- فتقرير المراجعة لا بد و أن يراعي العناصر التالية:

1- إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير مراجع الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية ولكنه يتطلب

¹ محمد سمير الصبان، سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 166.

² ألفين أرنيز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية للنشر، 2002، ص 61.

التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق لها تلك المبادئ.¹

و بما أن مراجع الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن استخدامها في عملية الفحص.

بعد قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية وتقويم النتائج التي توصل إليها عن طريق الأدلة المتوفرة لديه، حيث يجب عليه إبداء رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أن يكون رأيه كنتيجة شاملة.²

2- إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية خلال مختلف السنوات السابقة:

يقتضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة، و الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ضروري لإجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي تعد في نهاية السنة المالية المختلفة، وعليه فإن هذا المعيار من معايير إعداد التقرير يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة.

3- احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات و البيانات:

و حسب هذا المعيار يجب أن يشير التقرير إلى مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، و ما إذا كانت تظهر حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط، و الإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، و ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت وحذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، و من ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ يعني وصول المراجع إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة القوائم المالية.

¹ Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable, Audit informatique**, de Boeck & Larcier, Bruxelles, 3ème édition, 2004, p 262.

² Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, 2000.

ثانيا- حوكمة تقارير المراجعة:

لقد ظهرت الحوكمة نتيجة ظهور سلسلة من الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات العالمية.

1- مفهوم الحوكمة:

مع اشتداد قوة العولمة ودخول العديد من الدول في تكتلات منها الاتحاد الأوروبي، قامت الدول الإفريقية بتبني قواعد الحوكمة في المؤسسات من أجل إدارتها حيث يجب أن يكون للمؤسسات الحق في الفصل بين سلطات رئيسي المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.¹

و تعرف أيضا وفقا لـ (IIA) (معهد التدقيق الداخلي): "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات من أجل المحافظة على أصول المؤسسة".²

إن الحوكمة هي عبارة عن النظام الذي يوجه ويراقب الشركات.³
يعود ظهور الحوكمة إلى ما يلي:

1.1. نظرية الوكالة:

تقوم علاقات الوكالة عندما يقوم شخص يدعى الموكل باستخدام شخص آخر يدعى الوكيل للقيام بأعمال معينة نيابة عنه.⁴

وعليه تستلزم علاقات الوكالة وجود نظام للحوافز والدافعية وقد ظهرت علاقات الوكالة كرد فعل لكبر حجم المؤسسات، وفصل الملكية عن التسيير، وقد ظهرت الحوكمة بعد تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح في المؤسسة من مساهمين ومستثمرين.

¹ Le parent et M. Orange, « **le gouvernement l'Entreprise sans l'économie anglo- jias cennes** », paris, les cahiers français, N° 277, p 21.

²The Institute of Internal Auditors, **The lessons that lie Beneath**, tone at the top u s a, February 2002, p 3.

³ Hélène ploisc, **convenance d'entreprise pour tous, dirigeant**, administrateurs, et investisseurs, collection H E C, palis, 2006, p 09.

⁴ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية (جمع، نشر وتوزيع)، مصر، 1998، ص30.

2.1 الفصائح المالية:

لقد أدت الانهيارات المالية والفصائح بالمؤسسات العملاقة كشركة Enron (للطاقة) إلى كشف أن السبب لا يعود إلى معايير المحاسبة وإنما إلى سلوكيات معديها، وبالتالي أصبح الاهتمام بقواعد الحوكمة ضرورة وحتمية حتى يمكن تفادي مثل تلك الأزمات والانهيارات مستقبلا.

2- حوكمة تقارير المراجعة كأسلوب للتقليل من فجوة التوقعات:

تعتبر فجوة التوقعات عن عدم رضا المجتمع المالي* عن عمل المراجع وشكهم في نزاهة ومصداقية التقارير مراجعة المعدة من طرفه، حيث أصبح اهتمام المراجع بآليات الحوكمة من الأساليب المساعدة على تحسين جودة تقارير المراجعة و تحقيق الثقة في عمل المراجع، كما يجب على المراجع تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها دوليا حساب من خلال التأثير على جودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المراد مراجعة حساباتها.

فحوكمة تقارير المراجعة تساعد على تحديد مدى الإفصاح المالي والشفافية في التقارير المحاسبة لمعرفة الوضع المالي و إظهار أن القوائم والبيانات المالية تمثل بعدالة المركز المالي و أداء المؤسسة بالنسبة لجميع النواحي المالية. فحوكمة الشركات تظهر بأن المراجع الخارجي و رغم أنه متعاقد فقط مع المؤسسة محل المراجعة فإنهم مسؤولين و قابلين للمسائلة من طرف المساهمين، و هم أيضا مسؤولين أمام المؤسسة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية المراجعة.

3- مساهمة المراجعة في مواجهة الأزمات المالية العالمية.

و يمكن للمراجعة أن تساهم في مواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال:
- الالتزام بمعايير المراجعة عالية الجودة، فمعايير المراجعة الفعالة يجب أن تساهم في الممارسات الرقابية من خلال الشفافية والإفصاح الكافي في القوائم المالية؛

- إدراج المراجعة كأنها مهنة لمواجهة الأزمة المالية العالمية؛
- تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية، وذلك من خلال تطوير قواعد القيد و التداول و نشر المعلومات و فحصها؛

* المجتمع المالي: المساهمون، المستثمرون...الخ.

- السلوك الأخلاقي للمحاسبين و المراجعين و الإدارة، و تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة و مواجهة الأزمات؛
- وجود لجنة مراجعة فعالة مع وجود رقابة داخلية تتمتع بالاستقلالية والاحترافية، إضافة لوجود رقابة فعالة من الجهات المسؤولة؛
- وجود قنوات اتصال بين كل من لجنة المراجعة و كل من إدارة الرقابة الداخلية و مراقب الحسابات والجهات الحكومية الإشرافية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الأزمات المالية العالمية كظاهرة اقتصادية لها أسبابها و مبرراتها منها ما هو متعلق بمهنة المراجعة و منها ما هو متعلق بالاقتصاد الكلي (سعر الفائدة)، و مثل جميع الظواهر الاقتصادية يمكن مواجهتها عن طريق حوكمة تقارير المراجعة بالاعتماد على أساليب الرقابة الفعالة للقوائم و السجلات المالية، و كذلك عن طريق مراجعة مدى الإفصاح المالي والشفافية في تلك القوائم.

النتائج:

- توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها في العناصر التالية:
- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عرفها العالم لم تكن بسبب المراجعين بل بسبب خلل في النظام الرأسمالي الحديث، و مع ذلك فالمراجعون لهم مسؤوليتهم أيضا حول ما حدث فهم لم يسارعوا إلى الإبلاغ أو أنهم لم يكونوا مؤهلين مهنيين لمراقبة ما يحدث بشكل مهني سليم؛
- إن الانهيار المالي العالمي كان نتيجة لكم من المعلومات المغلوطة (مخاطر المعلومات) و التي أظهرتها ميزانيات المؤسسات العملاقة و التي على أساسها بنيت القرارات الاستثمارية الخاطئة؛
- هناك علاقة مصالح بين شركات المراجعة و المؤسسات التي يقومون بمراجعتها كون تلك الشركات تتحصل على مبالغ طائلة نظير قيامهم بعملية المراجعة مما يعيق الاستقلال الذهني للمراجع و على حياديته، و هذا ما خلق فجوة بين المراجع و المجتمع المالي؛
- تضيق فجوة المراجعة يتم عن طريق تطبيق حوكمة تقارير المراجعة من أجل جلب ثقة المجتمع المالي، و هذا عن طريق مراجعة مدى الالتزام بالإفصاح المالي و الشفافية في القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب حتى يؤثر على

صحة قرارات المستثمرين و المساهمين؛

- حوكمة تقارير المراجعة تظهر مدى الالتزام بالشفافية و الإفصاح الكافي في القوائم المالية، و بالتالي العمل على جلب ثقة المساهمين و المستثمرين.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- ألفين أرنيز، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية للنشر، 2002.
- 2- ثريا الحزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثارها على في الاقتصاديات العربية: التحديات و سبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 أبريل 2009.
- 3- رمزي محمود، الأزمة المالية .. و الفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
- 4- عبد العزيز عجايمة، محمد إسماعيل محمود، التطور الاقتصادي في أوروبا و العالم العربي، الدار الجامعية، لبنان.
- 5- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 6- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية (جمع، نشر و توزيع)، مصر، 1998.
- 7- مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية: البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2000.
- 8- محمد سمير الصبان، سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 9- نبال محمود قصة، تحليل الأزمات المالية الراهنة : الأسباب و التداعيات و العلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 10- Aveline- Dubach Natacha, immobilier, l'ASIE, la bulle et la mondialisation, CNRS édition, paris, 2008.
- 11- Beltas Abdelkader, la titrisation, édition légende, Alger, 2007
- 12- Braun berger Gerald, la crise financière expliquée par nanan mickey, revue problèmes économiques, N°2935, 21 novembre 2007.
- 13- Giles, chrir, les erreurs du lands monétaire international, problèmes économiques, décembre, N2937, 2007.
- 14- Hélène ploisc, convenance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs, et investisseurs, collection H E C, palis, 2006.
- 15- Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, Audit comptable, Audit informatique, de Boeck & Larcier, Bruxelles, 3^{ème} édition, 2004
- 16- Jean pierre fau gire, le système financier et monétaire international (crise et mutation), Nathan, 5^{ème} édition, paris, 2000.
- 17- Montialoux Glaire et Zucnan Gabriel, dans l'œil du cyclone « la crise de l'immobilier américaine », Revue comprendre la finance contemporaine, N° 3, mars ; 2008.
- 18- Milton Friedman, capitalism and Freedom: Fortieth, Anniversary edition, publisher, university of Chicago, 2002.

-
-
- 19- Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, 2000.
- 20- Le parent et M. Orange, « **le gouvernement l'Entreprise sans l'économie anglo-jascennes** », paris, les cahiers français, N° 277.
- 21- society nationale de comptabilité, "**guide d'audit et de commissionnait de comtes**", organisation et conseil en gestion, formation.
- 22- Randall Doll, **subprime : topographie d'une crise**, Revue finance et d'développement, décembre, 2007.
- 23- **The Role of Derivatives in aerating the financial crisis**, Toby birch, managing Director Birch Assets limited, www.birchassets.com , paper was written to al balata croup in there conference in 6_7 Septembers, 2008.
- 24- Naturally low? **Sequential Monte carols tracking of US**, natural interest rate Lombardi and essgherri (ECB working), papers N° 794, august
- 25- The Institute of Internal Auditors, **The lessons that lie Beneath**, tone at the top u s a, February 2002.

السياسة النقدية في الجزائر

أ/رحماني العربي¹

الملخص:

تناولت هذه الدراسة السياسة النقدية في الجزائر حيث تم معالجة جانبين، الأول يتعلق بالجانب النظري للسياسة النقدية والذي تطرقنا فيه إلى تعريف وأهمية و أدوات السياسة النقدية و كذا علاقتها بتوازن المجمعات الاقتصادية الكبرى، وكيفية عمل السياسة النقدية. أما الجانب الثاني فهو عبارة عن جزء تطبيقي وضحنا فيه كيفية عمل السياسة النقدية في الجزائر والذي بين لنا بأن دورها يبقى ناقصا لعدم إمكانية تطبيق كل أدوات السياسة النقدية لعدم توفر المناخ النقدي والمالي المناسب. فعدم وجود سوق مالية متطورة و فعالة ينقص من فعالية السياسة النقدية التي تسطرها السلطات النقدية.

Abstract

The following survey studies the financial policy in Algeria and examine two aspects ,the first one is about the Theoretical aspect of the financial policy which we displayed its definition, its importance , its tools and its relation with the big economical aggregates and the way it works .Concerning the other aspect ,the practical one ,we found that it has a weak impact because of the impossibility of applying all the tools of the financial policy in Algeria .Moreover ,the absence of the accurate monetary and financial climate and a developed financial market to applicate the planning of the Algerian monetary authorities .

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى .كما تختلف فعالية السياسة النقدية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور الأسواق المالية و النقدية.

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بو مرداس.

وهنا تسعى الكثير من الدول إلى سياسة نقدية من شأنها تحقيق استقرار نقدي و اقتصادي باعتبارها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية نظرا لتأثيرها البالغ على التدفقات النقدية والمالية ومن و إلى باقي اقتصادات العالم. فالاقتصاد الجزائري شهد عدة تطورات منذ الاستقلال سنة 1962 و متتبع تطور النظام المصرفي الجزائري يمكن أن يقسمه إلى مرحلتين، الأولى قبل 1990 و الثانية من 1990 إلى يومنا هذا. هذا التقسيم تم تبنيه على أساس أن التحول الحقيقي في اتجاه تحرير دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية في الجزائر كان مع بداية سنة 1990 بصدر قانون النقد و القرض الذي أسس لسياسة نقدية يتولى بنك الجزائر (أصبح بنك الجزائر قبل أن كان البنك المركزي الجزائري) تسطيرها و متابعة تطبيقها. و حدد دور السياسة النقدية من خلال هذا القانون في المحافظة على المستوى العام للأسعار و سعر الصرف و استقرار القطاع المالي. ولقد ذهب الكثير من الدراسات إلى بيان محدودية تأثير السياسة النقدية و عدم استقلاليتها في ظل نظام سعر الصرف الثابت " حيث تكون هذه السياسة موجهة أساسا لتحقيق استقرار سعر الصرف"¹. ومن خلال تصفح مسار النظام المصرفي الجزائري يتبين بأ النظام النقدي في الجزائر لم يعرف سياسة نقدية بمعناها الحقيقي إلا بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 لسنة 1990. وعليه لا يمكن الكلام عن أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري قبل هذا التاريخ. ما يقود إلى تصور المنهج التالي للدراسة:

1_ مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في كون الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات المتخلفة، يعاني اللا استقرار وعدم التوازن و كذا اختلالات هيكلية كالبطالة و التضخم وضعف معدلات النمو. و لتصحيح ذلك تعمد الحكومات إلى إيجاد آليات للتصحيح بتطبيق سياسات اقتصادية مختلفة منها السياسة النقدية. ما يجعل دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر، من المواضيع المهمة و الحساسة لما تلعبه هذه السياسة من دور في توجيه النشاط الاقتصادي بتأثيرها على الجانب النقدي و المالي و الذي يمثل محرك النشاط الاقتصادي.

2_ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة، والتي يسهر بنك الجزائر على تنفيذها "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال

النقد و القرض و الصرف

في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد (2).

3 _ هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة في الاقتصاد الجزائري وكذا معرفة مدى استجابة هذه المتغيرات لأدوات السياسة النقدية المطبقة.

4 _ فرضيات الدراسة :

أ_ التوسع في العرض النقدي يؤثر بالإيجاب في النشاط الاقتصادي الممثل الناتج الداخلي الخام(PIB).

ب_ عرض النقد يؤثر في معدل التضخم بشكل طردي و بالتالي على المستوى العام للأسعار.

ولتحليل ودراسة ذلك تم تبني المنهجية التالية:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المحور الأول: الجانب النظري للسياسة النقدية

المحور الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

المحور الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

و نختتم الدراسة بخاتمة تظم أهم النتائج المتوصل إليها و المقترحات.

المحور الأول: السياسة النقدية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية لا تختلف كثيراً من ناحية حصرها لهذه السياسة، فهناك من يعطي تعاريف واسعة و هناك من يعطيها ضيقة لهذا سنختار مجموعة منها ثم نحاول أن نخرج بملخص لها.

التعريف الأول: "تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين"¹

1 عبد الطبة الثانية المجيد قدي، المدخل إلى الدراسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي مجموعة الأحكام و القواعد التي تتخذها الدولة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي¹

التعريف الثالث: يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقود الائتمان²

التعريف الرابع: يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كوسيلة تأثير على عرض النقود لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية³

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

(السياسة النقدية هي تلك القواعد التي تضعها السلطات النقدية للتأثير على العرض النقدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية).

يتضح من هذا كله أن للسياسة النقدية دور أساسي في السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي و الحد من التضخم و التأثير في حجم الائتمان و الاستثمار و تخفيض معدلات البطالة ، كما تتضح أهمية النقود في الاقتصاد، و هذا للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة. ونظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات الحديثة فإن هذا يعطي للسياسة النقدية دورا مؤثرا في الاتجاه العام للاقتصاد. فالمدرسة النقدية ترى أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يمثل الهدف الأساسي لجميع السياسات الاقتصادية.

-أهداف السياسة النقدية:

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر النقدي و المصرفي و التحولات المستمرة التي تشهدها مختلف الاقتصاديات من حيث الأداء و السلوك، وهناك شبه اتفاق حول أهداف السياسة النقدية و التي تتمثل في:

_ مستوى مرتفع من العمالة .

_ معدل نمو اقتصادي مرتفع.

_ الاستقرار في المستوى العام للأسعار ما يؤدي إلى المحافظة على قيمة

المطبوعات الجامعية 2005 ص53.

¹ عبد الحي صالح ، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، سوهاج جامعة جنوب الوادي المجلد العاشر: العدد الأول 1996 ص151.

² بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية: ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص98.

³ Jeanpierre Patat, Monnaie, Institution financière et politique monétaire. 4eme edition economica Paris 1987 p277.

العملة.

—الاستقرار في أسعار الفائدة.

—استقرار أسواق الصرف الأجنبية(حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال المحافظة على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف).

— مكافحة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهنا تجدر الإشارة أنه لا بد من التأكيد على ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ثم أهمية تشخيص المشكلة الاقتصادية قبل البدء باتخاذ الوسائل الملائمة للتصحيح، وهذا الأمر له دلالاته الواضحة عند الحديث عن ضرورة تطبيق سياسات نقدية رشيدة، وخاصة من ناحية واقعية الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية والتي تريد الوصول إليها دون إحداث اختلالا في الجهاز الاقتصادي أو في صيرورة النشاط الاقتصادي. وهنا يرى الكثير من المحللين بأن أثر السياسة النقدية يتفاوت من اقتصاد إلى آخر وفقا لتطور هذا الأخير. ففعالية السياسة النقدية تختلف في الاقتصاديات المتقدمة عنه في الاقتصاديات المتخلفة حيث تفقد فعاليتها في هذه الأخيرة لافتقارها لأسواق نقدية متطورة وكذا كون الأزمات التي تعاني منها في معظمها هيكلية وليست نقدية. كما أن هناك من يرى بأن السياسة النقدية تفقد فعاليتها في مكافحة التضخم الناتج عن اختلال التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي الناتج عن نقص العرض بينما تسترجع فعاليتها في حالة محاربة التضخم الناتج عن الزيادة في الطلب. لكن رغم ذلك فإن للسياسة النقدية دور فعال في رسم السياسات الاقتصادية الكلية من خلال مرونتها ما يسمح للسلطات النقدية التدخل بسرعة لمعالجة أي خلل نقدي، فأهمية هذه السياسة تتضح جليا في الاقتصاديات الحديثة التي تعتمد كثيرا على النقد كمحرك ومنشط للاقتصاد و يعتبر التحكم في المعروض النقدي من الوسائل الأساسية في توجيه السياسة الاقتصادية العامة. و لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها هذه السياسة فإنها تعتمد على أدوات نتطرق إليها فيما يلي.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

تعتمد السياسة الاقتصادية لأي بلد على تسطير أهداف معينة بغية الوصول إليها باستخدام مجموعة من الآليات والطرق و السياسات منها السياسة النقدية والتي تلعب دورا أساسيا في توجيه الاقتصاد من استخدامها لمجموعة من الأدوات التي تتبناها السلطات النقدية و التي يمثلها في الغالب البنك

المركزي، هذه الوسائل تسمى أدوات السياسة النقدية. وهي مجموعة من الأدوات والطرق المتوفرة لدى السلطة النقدية والتي تستخدمها للوصول إلى الأهداف المسطرة خلال تطبيق السياسة النقدية. كما نشير هنا إلى أن هذه الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى وهذا وفق درجة تطور الأسواق المالية والنقدية وكذا وفق الترتيبات القانونية و المؤسسية. ويكون تأثيرها في الاقتصاد من خلال التأثير في عنصر أساسي وهو الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بجميع أشكالها (التحكم في المعروض النقدي). تتمثل هذه الأدوات في:

1_ سعر الخصم:

يعرف سعر الخصم على أنه:

" الحد الأدنى لسعر الإقراض أي أدنى سعر سوف يقوم البنك المركزي عنده بإجراء الخصم (يقوم عنده بإعادة خصم الأوراق التجارية من الدرجة الأولى)"¹
 "سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الفترة القصيرة"²

ويتضح من خلال هذه التعريف أن سعر الخصم هو أداة بيد البنك المركزي أو السلطات النقدية تستعملها متى اقتضت الضرورة و متى وجب التدخل بهذه الأداة و كذا وفقا لأهداف السياسة النقدية. حيث يؤدي استخدام هذه الأداة إلى التحكم في معدلات الفائدة المطبقة في منح أو خلق الائتمان. فعندما يرى البنك المركزي بأن حجم الائتمان زاد عن الحد المطلوب ما يسبب التضخم، فإنه يرفع من معدل إعادة الخصم، أي يرفع تكلفة الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية ما يؤدي إلى الرفع من معدلات الفائدة و بالتالي التخفيض من حجم القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية. فمثلا إذا كان الهدف هو سياسة نقدية انكماشية فإنه يتم رفع سعر الخصم كم يخفض هذا السعر إذا كان الهدف هو سياسة نقدية توسعية. هذه العملية لها علاقة مباشرة بالسيولة النقدية وكذا بحجم الاستثمار. فإذا تم رفع هذا المعدل فإنه يؤدي إلى خفض السيولة في الاقتصاد و بالتالي يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار أو الرفع من تكلفته، بينما يؤدي تخفيض هذا المعدل إلى تفيض معدلات الفائدة ما يؤدي إلى زيادة التمويل في الاقتصاد ما ينتج سيولة إضافية واستثمارات أكثر. لكن تجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن هذه الأداة تفقد

¹ محمد حافظ عبد الرهوان، النقود و البنوك و الأسواق المالية. مصر 2000 ص 271.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب الجزائر 1986 ص 132.

دورها بتقلص تأثيرها بسبب تعدد مصادر التمويل في الاقتصاديات الحديثة لاسيما رؤوس الأموال الأجنبية التي أصبحت تبحث عن توظيف لها خارج اقتصادياتها. إذ لم تعد البنوك التجارية المصدر الوحيد للسيولة النقدية، بل هناك مصدر أخرى، كدخول رؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف و الحصول على عائد مرتفع¹.

2_ عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل آليات هذه السوق في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية سواء بزيادة أو خفض الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية. تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة للتأثير على حجم الائتمان وهي ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة². كما تعرف على أنها "مشاركة البنك المركزي في سوق الأوراق المالية للتأثير على طلبها وعرضها وبالتالي التأثير في حجم الودائع المصرفية"³. تقدم عمليات السوق المفتوحة الأداة السائدة للسياسة النقدية، إنها أداة يمكنها مهما يكن أن في زيادات صغيرة و يكون لها دور دفاعي أكثر منه ديناميكي⁴. فتدخل البنك المركزي يكون من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من سندات و أذون خزانة بهدف التخفيض أو الرفع من حجم الائتمان لدى البنوك التجارية (زيادة أو إنقاص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان). يتبين من هذا أن عرض الأوراق المالية يؤدي إلى خفض السيولة لدى البنوك التجارية ما يؤدي إلى خفض الائتمان في الاقتصاد، أما شراء هذه الأوراق فيؤدي إلى تمويل البنوك و بالتالي زيادة مقدرتها على خلق الائتمان. و تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق و طبيعة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية ففيما يحاول البنك المركزي في الأولى أن يؤثر في سيولة و قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان يحاول في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية و بالتالي سيولة السوق النقدية في محاولة منه توسيع أو تضيق الائتمان وهذا وفق الأهداف الاقتصادية المرجوة و تعتبر من الأدوات المستعملة كثيرا في الاقتصاديات الحديثة خاصة الدول المتقدمة. ويتضح من ذلك أن هدف البنك المركزي من وراء هذه الأداة هو

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية - بيروت - لبنان 1985 ص 247.
² عقيل جاسم عبدالله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، دار مكتبة الحامد للنشر: عمان 1999 ص 207.

³ محمد عبد الرهوان، مرجع سبق ذكره ص 273.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص 84.

التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش من خلال التأثير في العرض النقدي.

فإذا حدث انكماش فإن البنك المركزي ينزل إلى السوق لشراء الأوراق المالية كالسندات من أجل تشجيع التوسع في الائتمان، أما إذا كان الهدف هو محاربة التضخم الناجم عن التوسع في الائتمان فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية كالسندات. كما أن قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة يؤثر على سعر الفائدة. ف شراء البنك المركزي لبعض الأصول من السوق النقدية يرفع الطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها و بالتالي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وفي نفس الوقت يزيد من عرض كميات النقود القانونية في سوق النقد و الائتمان وتخفيض سعر الفائدة ما يشجع على ارتفاع الطلب على الائتمان وتوسعه، وعلى العكس من ذلك عندما يقوم البنك المركزي ببيع أصول فهو بذلك يؤدي إلى انخفاض أثمانها و يرفع من سعر الفائدة عليها وفي نفس الوقت يمتص كميات النقود الموجودة في سوق الائتمان و النقد مما يؤدي إلى كبح الائتمان وانكماشه. و تتوقف فاعلية عمليات السوق المفتوحة على:

— درجة تطور السوق النقدية و المالية .

— مستوى السيولة في السوق النقدية .

— درجة الوعي المصرفي و الائتماني.

3 _ الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإجباري):

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة معينة من أرصدها كاحتياطي ودون مقابل. "يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي"¹ ما يؤثر على حجم السيولة النقدية لدى البنوك، فهذه النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية تختلف أحيانا حسب الودائع، وودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب. فمعدل الاحتياطي القانوني يكون مرتفعا على الودائع تحت الطلب أكثر من المعدل المفروض على الودائع لأجل لأن هذه الأخيرة تتميز في كثير من الأحيان بالاستقرار و تستعمل بكل سهولة، حيث تهدف إلى الحد من التضخم أو لمكافحة الكساد.

¹ Hocine BENISSAD, l'algerie de la planification a l'economie de marche , enag 2004 p120

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في حالة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و ذلك عن طريق الرفع من نسبتها و العكس في حالة الكساد فإن خفض نسبة الاحتياطي القانوني ينشط سوق النقد ما يوفر للبنوك التجارية فائضا من السيولة تسمح لها الرفع من مستوى الائتمان الممنوح. كما أن لهذه الأداة دور آخر وهو حماية المودعين.

هذا ويتم استخدام أدوات أخرى وهو ما يعرف بأدوات الرقابة المباشرة أو الأدوات النوعية كتأطير الائتمان والنسبة الدنيا للسيولة و التي تمثل تلك النسبة التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها، وكذا قيام البنوك المركزية بعمليات مصرفية حيث تصبح هذه البنوك تنافس البنوك التجارية، والتنسيق بين هذه الأدوات يعتبر من الأمور الجوهرية لسير السياسة النقدية في الاقتصاد بشكل سليم، كم أن فعالية أدوات السياسة النقدية تتوقف على مدى تطور الاقتصاد وكذا تطور الأسواق النقدية و المالية "السياسة النقدية التي يحدد وسائلها البنك المركزي تكون أكثر فعالية و تأثير على عمل الأسواق المالية و النقدية في الدول المتقدمة"¹ بينما تكون هذه السياسة أقل فعالية في الاقتصادات المتخلفة لاسيما الأسواق المالية والنقدية التي تتميز بعدم الأثير.

يتضح من كل ما سبق أن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة يتطلب الوقوف على مجموعة من المتغيرات تتمثل في عرض النقد و أسعار الفائدة و الائتمان المتاح و الأساس النقدي الذي تراه السلطات النقدية ملائما كهدف وسيط للسياسة النقدية. و السلطات النقدية مطالبة وفق النظرية النقدية بالتحكم في العرض النقدي باعتباره متغيرة خارجية (مستقلة) وبالتالي يمكن التحكم فيها على المدى الطويل، ويفهم من ذلك أن ه على السلطات النقدية تبني أسلوب القاعدة الندية واختيار عرض النقد كهدف. كما أن السياسة النقدية لا يجب أن تخرج عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد وكذا دراسة السلوك الاقتصادي بما في ذلك دراسة دالة الطلب على النقود. كما يمكن استنتاج مما سبق أن استقلالية البنك المركزي ضرورية حتى تكون السياسة النقدية ذات فعالية ويعود هذا إلى الدور الذي أصبحت تلعبه النقود في جميع الاقتصادات وكون البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة هذا العنصر فهو بذلك امتلك أداة أساسية في التأثير على السياسة الاقتصادية ككل و السهر على تطوير الأسواق النقدية و المالية لكون تطور هذه الأسواق يسمح للبنوك المركزية تطبيق

¹ Hocine BENISSAD , op-cit, p120

أداة هامة من أدوات السياسة النقدية وهي عمليات السوق المفتوحة. فكلما تطورت هذه الأسواق فتحت مصادر أخرى للتمويل و بالتالي فتح مجال للمنافسة. لكن في الدول المتخلفة بقيت بعيدة عن استعمال التقنيات الحديثة في تسيير اقتصادياتها ما يؤدي بها إلى هدر الكثير من الإمكانيات الاقتصادية. من هذه الاقتصاديات الاقتصاد الجزائري والذي سنرى إلى أي مدى اعتمد الأساليب الحديثة في التسيير الاقتصادي و مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المطبقة، من هذه السياسات نتكلم عن السياسة النقدية.

المحور الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

لدراسة و متابعة عمل السياسة النقدية في الجزائر لا بد من إعطاء نظرة عن مراحل تطور الاقتصاد الوطني للوقوف على السياسات الاقتصادية المتبعة وكذا العلاقات التي تربط بين أهم العناصر المؤثرة في توجيه الاقتصاد. فمن الناحية النقدية والمالية يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الوضعية النقدية و المالية في الجزائر إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

- المرحلة الأولى منذ الاستقلال إلى غاية 1986.

- المرحلة الثانية 1990/1986

- المرحلة الثالثة 2003/1990.

- المرحلة الرابعة 2003 إلى يومنا هذا.

تبيننا هذا التقسيم على أساس التشريعات المنظمة لعلاقة الهيئات النقدية والمالية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني و الدور الذي أسند للسلطات النقدية خلال هذه المراحل. فالمتبع لبناء الاقتصاد الوطني ومرآحله تطوه يلاحظ من ناحية السياسة النقدية المعتمدة خلال المخططات الاقتصادية المتبناة خلال نهاية السنين إلى منتصف الثمانينات، لم يكن لها أي دور يذكر وذلك بإقصاء السلطات النقدية من القيام بدورها في الاقتصاد الوطني حيث كانت وزارة المالية هي من يتولى تسيير السياسة النقدية وهذا دون الاعتماد على السلطات النقدية "فمثلا تم تحديد سعر الخصم ب2,75 في 100 منذ 1972 إلى 1986¹. كما رأينا في الجزء النظري من هذه الدراسة فإن أهم عنصر في السياسة النقدية هو العرض النقدي باعتباره متغيرة مستقلة تحدد دون أي تأثير من العوامل الأخرى. كما أن تمويل الاقتصاد خلال هذه المرحلة أي قبل 1986 كان يتم عن طريق الخزينة

¹ Hocine BENISSAD , op-cit, p120

العمومية و نظام مصرفي مهمش و مقيد الصلاحية. فالقطاع أقصى من منح القروض حيث لم يتم اللجوء إليه إلا في سنوات الثمانينات و لكن بقروض ضعيفة لم تتجاوز 5 في المائة للقطاع الفلاحي¹. هذا يدل على أن التقنيات المالية والنقدية غيبت خلال هذه المرحلة ما أدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية. و ذلك ناتج كله من التدخل المباشر للدولة في كل الحياة الاقتصادية ففي هذا الجانب الدولة هي المستثمر و المقرض في نفس الوقت ما أدى إلى فك الروابط الاقتصادية التي يفترض أن تكون بين قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة القطاع المصرفي الذي يمثل شريان الاقتصاد لتوفره على الموارد المالية التي تسمح بتمويل الاستثمارات.

بالنسبة للمرحلة ما قبل 1986 وهو تاريخ صدور القانون المصرفي (86_12) والذي أسند بموجبه للبنك المركزي دور بنك البنوك وبالتالي دور السلطة النقدية في الاقتصاد. فقبل هذا التاريخ كانت إعادة الخصم تتم بطريقة آلية لأن وزارة المالية هي التي كانت تحجج هذا المعدل ما أفرغ هذه الآلية من محتواها. باعتبارها إحدى أهم الأدوات النقدية نظرا الذي تقوم به في السيطرة على المعرض النقدي وهذا ما يقودنا إلى القول بأن الكتلة النقدية المعوضة كانت بعيدة إلى حد ما عن السيطرة ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد. وبصفة عامة يمكن الحكم على هذه المرحلة من خلال أدوات السياسة النقدية بأنها كانت بعيدة عن تطبيق هذه الأدوات وبالتالي لم تكن هناك سياسة نقدية قائمة على تطبيق النظريات والتقنيات النقدية.

- المرحلة الثانية ما بين 1986 و 1990

تميزت هذه المرحلة بمنح البنك المركزي الجزائري السلطة النقدية وبالتالي إمكانية إدارة السياسة النقدية من طرفه و تجلى ذلك في ارتفاع معدل الخصم خلال هذه الفترة ليصل سنة 1969 إلى 5 بالمائة و 7 بالمائة سنة 1989. هذا في محاولة من البنك المركزي الجزائري للرفع من معدلات الفائدة بغية تشجيع الادخار وهذا بناء على فلسفة النظرية النقدية القائلة بأن الرفع من معدلات الفائدة يؤدي إلى تشجيع الادخار. باعتبار أن مردود الأموال المدخرة يكون أفضل من الاستثمار في المجالات الأخرى. كما أن هذه السياسة تؤدي إلى الحد من التوسع في الكتلة النقدية وامتصاصها من السوق في محاولة كبح التضخم الذي عرفته

1 نفس المرجع ص 114.

السوق الجزائرية. وعلى الرغم من هذه الخطوة والمتعلقة بمنح البنك المركزي الجزائري صلاحيات إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني والتي نراها في الاتجاه الصحيح إلا أن ذلك لم يكن كافيا للقيام بدوره الأساسي فكان لابد من تصحيح الوضع خاصة بعد فتح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. فكان صدور القانون 90_10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 و المتعلق بقانون النقد و القرض. وجاء هذا القانون مع تحول نمط تسيير الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد مبني على قواعد السوق و الذي يتطلب من الناحية النقدية من أجل تنظيم السوق هو العرض النقدي والتي ظهرت في هذا القانون.

- المرحلة الثانية 2003/1990:

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون النقد و القرض وكذا بوضعية اقتصادية وسياسية حرجة. فمن الناحية الاقتصادية تميزت بالانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وكذا بسياسات التصحيح الهيكلي والاتفاقات الائتمانية الممضية مع صندوق النقد الدولي و انجر عن هذا التحول مشاكل اقتصادية منها ارتفاع معدلات التضخم ما أدى بالبنك المركزي الجزائري والذي أصبح يسمى بنك الجزائر بعد صدور القانون 90_10. باستعمال الصلاحيات التي منحه إياها هذا القانون معدل إعادة الخصم والتي تعتبر من أدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر حيث وصل هذا المعدل إلى 5,10% سنة 1990. كما ترك بعض الحرية للتوسع الائتماني الذي عرفه النصف الأول من سنوات التسعينات وهذا لمكافحة التضخم. لكن سرعان ما انخفض هذا السعر في النصف الثاني من التسعينات حيث وصل إلى 5,5% سنة 2000. وكان من أهداف هذه الأداة هو خفض التضخم بالحد من التوسع في الائتمان.

أما بالنسبة للاحتياطي القانوني فان المادة 93 من قانون النقد و القرض فتبين بأن هذه النسبة لا يجب أن تتعدى 28% وبهدف تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد فان بنك الجزائر أصدر تعليمات للبنوك التجارية تحدد هذه النسبة ففي تعليمته التي تحمل رقم 73_94 و الصادرة بتاريخ 28/09/1994 حدد نسبة الاحتياطي الإجباري ب 2,5 بالمائة و تم رفع هذه النسبة إلى 4% بالمائة سنة 2001 وفق التعليمات الصادرة من البنك بتاريخ 11/02/2001. وسلك هذا الاتجاه بعد أن تساهلت البنوك التجارية في منح الائتمان في نفس السنة رفع هذه النسبة إلى 4,25% في نهاية

السنة في تعليمته التي تحمل رقم 06_2001 ويمكن أن نستنتج من هذا بأن بنك الجزائر يطبق هذه الأداة لتوجيه السياسة النقدية في الاقتصاد للوصول إلى الأهداف المسطرة. كما استعمل بنك الجزائر أداة جديدة حيث " تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995 وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية و كأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية"¹. كما أن الإفراط في السيولة النقدية خلال الفترة 2001 و2002 أدى إلى تدخل البنك المركزي باستعمال أداة أخرى و هي استرجاع السيولة. فكان المبلغ المسترجع متراوح بين 100 و160 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2002² كما رفع من الاحتياطي الإلزامي ليصبح 6,25 بالمائة في نهاية ديسمبر 2002.³ ويتضح من هذا أن بنك الجزائر لم يستعمل كل أدوات السياسة النقدية ويرجع ذلك إلى وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يفتقر إلى الكثير من الآليات التي تسمح بتطبيق السياسة النقدية كتوفر أسواق نقدية و مالية متطورة ما يفقد أدوات السياسة النقدية الأخرى فعاليتها في كثير من الأحيان. ولتدعيم دور السلطة النقدية في الجزائر والمتمثلة في بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض جاءت الأمرية رقم 03_11 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض لتدعيم السلطات النقدية وبالتالي تدعيم دور السياسة النقدية في الاقتصاد أكثر. كما بينت صلاحيات و دور كل من مجلس النقد و القرض الذي أسندت له مهمة وضع السياسة النقدية أما بنك الجزائر فدوره هو قيادة السياسة النقدية. فبناء على الإجراءات النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر يحدد المجلس الأهداف النقدية و الاقتصادية خاصة ما يتعلق باستقرار المجمعات النقدية و كذا سوق النقد و استقرار العملة داخليا وخارجيا. وفي هذا الإطار يقوم بنك الجزائر بعرض الأهداف المرجوة واقتراح أدوات السياسة النقدية لضمان الأهداف المسطرة. " فمثلا سنة 2006 كان الهدف هو معدل تضخم 3 بالمائة في المدى المتوسط ونمو الكتلة النقدية M2 بنسبة بين 14,8 و15,5% بالمائة ونمو في حجم القروض الموجهة للاقتصاد بين 11,7 و12,5%".⁴ و ما دام أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويله على الإيرادات البترولية فان الأهداف المسطرة تكون وفق أسعار المحروقات. و نشير هنا إلى أن هذه التقديرات النقدية لم تأخذ بعين الاعتبار تسديد الديون اتجاه نادي لندن

¹ محمد لكصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004 ص12.

² نفس المرجع ص13.

³ نفس المرجع ص13.

⁴ banque d'algerie, rapport annuel 2008 p146.

وباريس والتي بدأ التفاوض عليها سنة 2006. وللسيطرة على السيولة النقدية في الاقتصاد أقدم بنك الجزائر منذ 2002 على اعتماد أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي آلية المناقصات ما مكن من استرجاع ما معدله 81.7 ٪ سنة 2002 أي أول سنة استخدام هذه الآلية، بينما قدر هذا المعدل سنة 2006 ب 66.7 بالمائة. كما أن نمو الكتلة النقدية وصل سنة 2006 إلى 18.87٪ ما يعني تجاوز ما برمجة وهذا يعود في تقديرنا إلى أن المشكلة ليست نقدية فحسب بل قد تكون هيكلية. فبعد تركيز بنك على استخدام آلية المناقصات تمكن من تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية M2 من 16٪ سنة 2008 إلى 3.2٪ سنة 2009، فخلال هذه السنة كان هدف السياسة النقدية المبرمجة من طرف بنك الجزائر هو الحد من معدل التضخم بتخطيط معدل تضخم 4٪، لكن ورغم ما يعرفه الاقتصاد الجزائري من موارد مالية كبيرة ما أدى إلى ارتفاع السيولة إلا أنها لم تسير بشكل عقلائي و رشيد ويعود هذا إلى عدم تمكن بنك الجزائر من تطبيق أدوات السياسة النقدية المختلفة بسبب ضعف السوق النقدي لعدم توفر سوق نقدية ومالية، فلتحسين أداء الاقتصاد الوطني من الناحية النقدي لا بد من العمل على تطوير السوق النقدي و المالي لما لهذه السوق من دور أساسي في توفير وإدارة الأموال بشكل سليم و كذا السماح للسلطات النقدية من القيام بدورها بشكل واضح و سليم. المتبعة خلال العقد الأخير .

يتضح من هذا بعد الاقتصاد الجزائري على مسيرة التطورات المختلفة التي تعرفها أدوات و آليات التسيير خاصة كيفية إدارتها و توظيفها من الوصول إلى أهداف السياسة النقدية و هي:

- معدل نمو اقتصادي مرتفع.

- معدل بطالة ضعيف.

- نسبة تضخم مقبولة أو منخفضة للمحافظة على استقرار الأسعار.

المحور الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

لا يمكن الحديث عن أهداف السياسة النقدية في الجزائر قبل قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بسبب أنه قبل هذا التاريخ كانت هذه السياسة غير واضحة كما أنها لم تسند للسلطات النقدية حيث أن البنك المركزي لم يكن له أي دور في رسم السياسة النقدية، لاستحواذ الخزينة العمومية على دوره. لكن بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 حيث مما نص عليه "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم

للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد " (1). بعد هذا التاريخ أصبحت أهداف السياسة النقدية تترسخ أديباتها في الاقتصاد الجزائري . والملاحظ هنا أن هذا القانون تزامن وبرامج التصحيح التي باشرتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية والتي كان من نتائجها، تطبيق سياسة نقدية انكماشية وتحرير واسع للأسعار. يتضح من هذا أن الهدف الأساسي للسلطات آنذاك كان استقرار الأسعار و ليس النمو الاقتصادي رغم أن الأمر 11/03 المعدل و المتمم للقانون 10/90 أكد على النمو الاقتصادي و التشغيل و استقرار الأسعار و التحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية. إلا أن وفقا لتصريح محافظ بنك الجزائر في ورقة قدمها لصندوق النقد العربي سنة 2003 أكد من خلالها أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر هو المحافظة على استقرار الأسعار و مراقبة التضخم. و تتمثل الأهداف الأساسية للسياسة النقدية بالجزائر في:

1_ النمو الاقتصادي:

يتضح من خلال قانون النقد و القرض 10/90 أن السلطات في الجزائر ركزت على أن يكون الهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر هو النمو الاقتصادي، لكن مع دخول الجزائر في تلك الفترة في برامج التصحيح و التعديل الهيكلي نتج عنها آثار انكماشية في المدى القصير و المتتبع لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى يومنا هذا يلاحظ ذلك التذبذب في هذه المعدلات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/1990

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو%	-1.4	-1.2	1.6	-2.2	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.4
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2110	2011	2012	2013
معدل النمو%	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4	3.4	2.4	3.3	2.8

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات كان سالباً، فرغم أن حجم القروض الموجهة للمؤسسات الإنتاجية زاد خلال هذه الفترة بحوالي 38.8% إلا أن معدل النمو كان معاكساً لذلك رغم أنه نظرياً هذه الزيادة يقابلها ارتفاع معدل النمو وهو ما لم يتحقق في الاقتصاد الجزائري. فرغم كبر حجم الأموال التي تضخ في الجهاز الإنتاجي إلا أن معدلات النمو تبقى ضعيفة. ويعود هذا في رأينا إلى:

بالنسبة لبداية التسعينات فان الاقتصاد الجزائري مر بركود و اختلالات

هيكلية ومالية نتج عنه العجز عن دفع الالتزامات الخارجية. كما فقبل 1995 نلاحظ أن معدلات النمو السنوية سالبة ما يقود إلى القول بان النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية لم يتحقق. ففي هذه المرحلة تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية لتقليص حجم الطلب الكلي بدل تنشيطه كما أ، الظروف لم تكن مواتية كارتفاع معدلات التضخم 25.5% سنة 1991 و 29% سنة 1994. أما ابتداء من 1995 أصبحت معدلات النمو موجبة لكن غير كافية مادامت لم تستطع أن تؤدي الغرض حيث بقيت معدلات البطالة مرتفعة حيث قدر معدلها عام 1998 بـ 28% و 10% سنة 2010. فلوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الهيئات النقدية (استقرار الأسعار و معدل بطالة منخفض.....) لا بد من الوصول إلى معدلات نمو تفوق 6%. فرغم ما عرفه الاقتصاد الجزائري من استقرار منذ سنة 2000 بتعزيز الوضعية المالية وتراكم الادخار وتحسن ميزان المدفوعات و شروط تمويل الاقتصاد الوطني و الذي جعل السياسة النقدية توسعية فان معدلات النمو تبقى ضعيفة و بعيدة عن الأرقام المستهدفة.

يمكن القول من خلال النتائج الموضحة في الجدول بأن الاقتصاد الجزائري يبقى بعيد عن تحقيق الشروط اللازمة للتطور والتوازن.

2- التشغيل:

يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد و القرض . هذا الارتباط يقود إلى القول بان عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري. وما يهم هنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد و القرض في مجال السياسة النقدية و هي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

الجدول (2) كطور معدل البطالة خلال الفترة 2014/1990

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.8	21	21.3	29.25	24.36	26.99	27.99	29.2	28
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
معدل البطالة %	29.25	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
معدل البطالة %	11.8	11.3	10.2	10	9.9	11	9.8		

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

لتحليل الاتجاه العام لمعدل البطالة في الجزائر منذ 1990 إلى 2014 يمكن

تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- من 1990 إلى 1999 وهي مرحلة عرفت فيها معدلات البطالة ارتفاعات كبيرة أين انتقلت من 19.8% سنة 1990 لتصل إلى 29.25% سنة 1999 ويعود هذا إلى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي عرفت تطبيق سياسات إصلاح تسببت في:

- غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية

- تسريح عدد كبير من العمال

- ضعف النمو الاقتصادي

أما المرحلة من 2000 إلى 2014 فإنها عرفت بانخفاض تدريجي لمعدلات البطالة من سنة إلى أخرى حيث انتقل معدلها من 29.5% عام 2000 إلى 9.8 سنة 2013 ويعود هذا الارتفاع إلى تبني سياسة نقدية نشطة لتحفيز الطلب الكلي الفعال عن طريق تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، لكن رغم هذه الإجراءات فإنه لم يتحقق تنشيط الاستثمار الوطني و لم يحفز الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال. كما أنه و في ظل الوفرة المالية تم اعتماد سياسة مالية توسعية لتشجيع الاستثمار المولد لمناصب الشغل. لكن في حقيقة الأمر فإن إحصاء مناصب عقود التشغيل لا يعطي الصورة الحقيقية لمعدل البطالة في الجزائر ما يقود إلى الحكم بأن أهداف السياسة النقدية في هذا الإطار لم تتحقق.

3- التضخم:

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ناتجة عن اختلال في ميكانزمات الاقتصاد ما يتطلب إيجاد الآليات و الأدوات اللازمة للتحكم فيه، وهنا جاءت المادة 55 من قانون النقد و القرض والتي وضعت من بين أهدافها الحفاظ على استقرار العملة أي مكافحة ظاهرة التضخم للمحافظة على استقرار الأسعار. لكن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية و إبرام عدة اتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية صاحبها تحرير واسع للأسعار ما أدى إلى ارتفاع مؤشرها نتج عنه تسجيل معدل تضخم قدر سنة 1994 ب 29%. ما جعل السياسة النقدية خلا هذه الفترة تجعل كهدف أساسي لها تحقيق استقرار الأسعار دون النمو و التشغيل.

الجدول (3) معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	4.95
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.68
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	7.4		

المصدر: - ons, collection statistique ; n113, p: 6
- Banque d'Algerie , rapports 20012014

انطلاقاً من الجدول أعلاه فإن معدلات التضخم في الجزائر تميزت بمستويات مرتفعة خلال الفترة من 1990 إلى 1996 وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تحولا كبيرا سواء من ناحية التحول إلى اقتصاد السوق و الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و التي نتج عنها تخفيض قيمة الدينار والتي تعدت نسبتها 60% ما بين 1988 و 1991. و كانت النتيجة المنطقية لهذه الإصلاحات هو ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1990_1996. وخلال هذه الفترة اتخذت بعض التدابير لتصحيح الوضع منها:

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
 - رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% و معدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% و معدل الفائدة على المكشوف إلى 24%.
 - المعدل الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية هو 5% وهي إضافة للمعدل 18.5% ليصبح معدل الفائدة على القروض هو 23.5%.
 - رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5.16%.
- ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول السابق هو أن معدل التضخم بدأ في الانخفاض منذ 1997 ما دعم استقرار الأسعار ويعود ذلك حسب رأينا إلى السياسة النقدية الحذرة التي انتهجها السلطات النقدية الممثلة في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

الخاتمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بصفة عامة بالتخلف في جميع قطاعاته ما أفقده الكثير من طاقاته المالية و البشرية. ففيما يخص الجانب النقدي و المالي فإنه لازال بعيدا عن التطورات التي تعرفها الاقتصاديات المتقدمة ما أفقده الكثير من الآليات لإنجاز سياسة نقدية فعالة تسمح بتوجيه الموارد المالية المتاحة بشكل سليم و كذا

إمكانية مراقبة السيولة النقدية في الاقتصاد وإدارتها بكفاءة للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع. كما أن المتتبع للسياسات الحكومية لا سيما خلال العقد الأخير تميزت بالارتفاع في الإنفاق الحكومي الكبير ما أدى إلى زيادة المعروض النقدي والذي يعاكس بدوره الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية و المتمثلة في البنك المركزي ومجلس النقد و القرض ،ففي الوقت الذي تعمل فيه السلطات النقدية على تطبيق سياسات نقدية يتم من خلالها التحكم في المعروض النقدي و بالتالي كبح التضخم و الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة تعمل السياسات الحكومية على الرفع من الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ما يخالف توجهات السلطات النقدية ما يعطي الانطباع بعدم فعالية السياسات النقدية المقترحة من قبل السلطات النقدية. وحتى يتضح ما إذا كان للسياسة النقدية قي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالوصول إلى معدلات نمو مرتفعة ومستويات منخفضة من البطالة و معدلات تضخم منخفضة لأبد من الوصول إلى ما يلي:

- احترام السلطات و التنسيق للوصول إلى الأهداف المسطرة و المتمثلة أساسا في الوصول إلى وضع اقتصادي مستقر.
- الاستقلالية التامة للسلطات النقدية فيما يتعلق بتسطير و تطبيق السياسات النقدية في الاقتصاد.

- تدعيم السوق النقدية بسوق مالية لإعطاء شفافية أكثر لتمويل الاستثمارات و جلب تمويلات خارج الجهاز المصرفي. فتطور الأسواق المالية يعطي الشفافية أكثر في التعاملات المالية .

- التحكم في السوق الموازية للتقليص من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي حتى تسترجع السياسة النقدية دورها في الاقتصاد من خلال التحكم في المعروض النقدي وهذا الأخير لا يمكن التحكم فيه إلا من خلال معرفة القنوات التي يمر بها و التحكم فيها وإلا أصبحت جميع السياسات النقدية والمالية دون جدوى و من غير تأثير و بالتالي عدم الوصول إلى الأهداف السيطرة سواء من قبل الحكومة أو السلطات النقدية.

- منح دور أكبر للبنوك التجارية و تدعيم هذه السوق بمنتجات جديدة كالبنوك الإسلامية لجلب الرساميل التي لا يريد أصحابها التعامل مع البنوك الربوية.

- عدم الرجوع إلى الواقع الاقتصادي المعيش يقود إلى تسطير سياسات اقتصادية غير فعالة، فمثلا للوصول إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة لا يكفي أن

توضع كهدف في السياسة النقدية وعدم مرافقة ذلك باستثمارات تسمح بامتصاص البطالة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية -مصر 2000.
- 2_ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- 3_ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 2005.
- 4_ عبد الحي صالح، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة-كلية التجارة -سوهاج-جامعة جنوب الوادي، المجلد العاشر العدد الأول 1996.
- 5_ لكصاصي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي: أبو ضبي 2004.
- 6- محمد حافظ عبد الرهوان، النقود و البنوك و الأسواق المالية، مصر 2000.
- 7- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية بيروت لبنان 1985.
- 8- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية- دار زهراء للنشر و التوزيع عمان الأردن 1999.
- 9- عقيل جاسم عبدالله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، دار مكتبة الحامد للنشر عمان 1999.
- 10- فليح حسن خلف، الأسواق المالية و النقدية، عالم الكتب الحديث -عمان الأردن 2006.
- 11- توماس ماير و آخرون-ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ-السعودية 2002.
- 12- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب الجزائر ط2 1986.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1-BENISSAD Hocine, l'Algerie de planification socialiste a l'economie de marché, enag 2004.
- 2-Banque d'algerie, rapport annuel 2008.

علاقة أنظمة سعر الصرف بالأزمات المالية

أ/ رشام كهينة¹

الملخص

بدأ الاهتمام بالدراسات التجريبية والنظرية المعنية باختيار نظام سعر الصرف في أعقاب أزمة العملة في المكسيك عام 1994م، أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997م، أزمة روسيا 1998م وأزمة البرازيل سنة 1999م وقد تركز النقاش على إمكانية استمرار نظم الربط الثابت التقليدية في مواجهة تحركات رؤوس الأموال وغيرها من الصدمات. وبعد وقوع هذه الصدمات مباشرة نشأ توافق متزايد في الآراء لدى الاقتصاديات النامية، التي كان اندماجها وثيقا في النظام المالي والتجاري الدوليين، حول الحاجة إما إلى التعويم أو الانتقال إلى الربط المحكم.

Résumé

L'intérêt porté aux études théoriques et pratiques relatives au choix du taux de change est apparu le lendemain des différentes crises de la Monnaie survenues au Mexique en 1994, au sud-est de l'Asie en 1997, en Russie en 1998 et au Brésil en 1999. Ainsi, le débat s'est centré sur la possibilité de sauvegarder les systèmes de parité fixe traditionnelle pour affronter les mouvements des capitaux et toutes sortes de crises. Ceci dit, l'apparition directe des crises a abouti à une fusion croissante d'expertises économiques émanant des différents pays en voie de développement, et ceci est du à son étroite fusion avec les systèmes financiers et commerciales internationaux quant à la nécessité de flottage ou du passage au lien solide.

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

مقدمة

أسفرت الأزمات المالية التي أصابت الأسواق الناشئة والتي كان لها بالغ الأثر عن بروز مشاكل على مستوى العلاقات المالية والنقدية أهمها عدم استقرار أسعار الصرف لمعظم البلدان، إلى إعادة التفكير في إصلاح النظام النقدي الدولي من جديد، وبالتالي عودة الجدل القائم حول فعالية أنظمة أسعار الصرف إلى الساحة النقدية الدولية.

ولا تزال مسألة المفاضلة بين أنظمة أسعار الصرف واحدة من أكثر القضايا مثيرة للجدل في الاقتصاد الدولي وفي الواقع، إن الاختيار بين نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر صرف العائم ونظام سعر الصرف الوسيط ليس دائماً واضحاً وقد يكون غامضاً، وتبقى المفاضلة بينها تركز على عدد من العوامل تتمثل في الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الاقتصادية، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بالإضافة إلى سماته الهيكلية. وهذا ما جعل أنظمة الصرف تكتسب أهمية خاصة في السياسة الاقتصادية وتستدعي هذه المكانة الخاصة التعرف، أكثر على مزايا ومساوئ كل نظام من حيث مستوى أداء الاقتصادي الكلي.

كما تقتضي عملية تحديد مختلف أنظمة أسعار الصرف سواءً المدرجة في النظام الثابت أو النظام العائم ودرجة تأثير أنظمة الصرف المختلفة على المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي.

وتأتي هذه الورقة البحثية بهدف تبيان مختلف أنظمة الصرف الموجودة وإبراز علاقتها بالأزمات والصدمات الاقتصادية.

من هذا المدخل فان الإشكالية التي يتمحور حولها هذا البحث هي:
ماهي العلاقة الموجودة بين أنظمة الصرف المطبقة والأزمات المالية التي يتعرض إليها الاقتصاد؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تناول النقاط التالية:

أولاً : ماهية نظم سعر الصرف

ثانياً : أساسيات الأزمات المالية :

ثالثاً : نظم سعر الصرف والأزمات المالية

أولاً : ماهية نظم سعر الصرف

تؤدي حركة المعاملات الدولية دوراً كبيراً في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد. الصرف الثابتة والوسيلة والمرنة.

1- تعريف نظم سعر الصرف

لقد قدمت عدة تعاريف لأنظمة سعر الصرف ومن بينها نذكر:

يعرف نظام سعر الصرف: "بالقواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى"¹.

كما يعرف على أنه: "الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظله وتتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف وإطار تصحيحها على قيمتها النظرية"².

ويقصد أيضاً: "بنظام سعر الصرف مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة (Rules of the game) التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي"³.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظام سعر الصرف يترجم طبيعة سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جهة سياسة سعر الصرف يمكن أن تترك قوى السوق تحدد سعر الصرف، أو من جهة أخرى يمكن أن تكون من أجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف في المستوى المرغوب فيه.

2- التطور التاريخي لنظم سعر الصرف

تاريخياً يمكن إجمال نظم الصرف الأجنبي التي تأخذ الدول والتي يرتبط كل منها بقاعدة نقدية معينة كما يلي:

أ- نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب: ساد نظام الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى،

¹ Larbi Dohni, Canol Hainaut, « Les taux de change », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, p19.

² Michel Jura, « Technique financière international », 2ème édition, Dunod, Paris, 2003, p117.

³ Andrew Harrison et Autres, « Business international et mondialisation », 1ère édition, édition de Boeck , université, Bruxelles, Belgique, 2004, p303.

حيث تأخذ الدول فيه بقاعدة الذهب وتربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. حيث عرف هذا النظام شكليين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة. فاستعملت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى غاية 1914 حيث تميزت بما يلي:

- حرية دخول وخروج الذهب؛

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛

- ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين: أولهما، أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحداً في كل دولة. وثانيهما، أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، وبحكم أن هذين الشرطين يصعب تحققهما عملياً فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جداً، الراجعة إلى دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، مشكلةً في ذلك حدين يتحدد بينهما سعر صرف العملة وفقاً لظروف الطلب والعرض الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية¹. ومع قيام الحرب العالمية الأولى سادت الفوضى وانخفضت كمية الذهب المصدرة بين الدول، وتبع عن ذلك نهاية العمل بنظام قاعدة الذهب وعقب نهاية الحرب ظهر ما يسمى بقاعدة السبائك الذهبية، أين العملة المتداولة على المستوى الداخلي، لم تعد ذهباً، ولكن تحدد قيمة ثابتة لوحة النقد بالذهب. أما على المستوى الخارجي فيعرف ما يسمى بقاعدة الصرف بالذهب.

وعموماً فإن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في أن الدولة التي تسجل فائض في ميزان مدفوعاتها تقوم باستيراد الذهب مقابل هذا الفائض، في حين أن الدولة التي تعرف عجزاً ستضطر إلى تصدير الذهب لتسديد هذا العجز². وأثبتت هذه القاعدة فشلها بسبب أن كمية هائلة من الذهب كانت عند بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وجنوب إفريقيا³ وحدثت أزمة السيولة في انجلترا التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931 بالإضافة إلى قرار روزفلت 1933 القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب الذي انجر عنه تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40% بالنسبة للذهب.

1 عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 140.

2 السيد محمد أحمد جاهين، "سياسة الصرف الأجنبي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 46.

3 زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 126.

ب- نظام حرية الصرف: عرفت دول العالم المختلفة نظام سعر الصرف الحر عقب خروج انجلترا من

قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وتبعها في ذلك كافة دول العالم، حيث ظهرت قاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب أو نظام سعر الصرف الحر، وفي ظل هذا النظام توقفت الدولة عن قابلية النقود للصرف بالذهب ولا تصبح أوراق النقد قابلة للصرف بأي شيء، وبالتالي فإن العملة المتداولة لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالذهب، وفي ظل قاعدة العملة الورقية الإلزامية فإن تحديد سعر العملة مقوماً بعملة أجنبية يتم على أساس العرض والطلب دون تدخل السلطات العامة، كما يتميز هذا النظام بالتقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف¹. وعلى الدولة في هذا النظام أن تحدد للأوراق النقدية المتداولة سعراً إلزامياً وأصبحت هذه النقود الورقية نقوداً إلزامية لا يمكن تحويلها إلى ذهب.

ج- نظام الرقابة على الصرف: انتشر هذا النظام في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً وذلك على الرغم من المغالاة فيه، ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف، وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً².

د- نظام استقرار أسعار الصرف: وضعت بذور هذا النظام في المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز بولاية "نيوها مبشير" في يوليو عام 1944 بحضور 44 دولة، لإنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي الذي بدأ العمل في عام 1946، وقد بدأ العمل بهذا النظام في مارس عام 1947، وانهار في 15 أوت عام 1971 وكان الهدف من نظام سعر الصرف الجديد هو محاولة الاستفادة من بعض خصائص قاعدة الذهب، وبعض سمات نظام تعويم العملات، ويقوم هذا النظام على مجموعة من القواعد

¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، القاهرة، 1991 ص55.

² زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003 ص88-89.

المنظمة لسير النظام تتمثل فيما يلي¹:

- تقوم كل دولة من الدول المشاركة في النظام بتحديد سعر رسمي لعملتها بالذهب أو بالدولار، وهو ما يطلق عليه قيمة أو سعر التعادل وينبغي تحديد هذا السعر عند المستوى الذي يعتقد بأنه يعكس السعر التوازني للعملة في سوق الصرف.

- تلتزم كل دولة بالحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها، مع السماح بإمكانية الانحراف عن هذا السعر المحدد في حدود 1% ارتفاعاً أو انخفاضاً، وتستخدم الدولة احتياطاتها للحفاظ على ثقل سعر الصرف داخل الهامش المذكور.

- يمكن للدولة أن تعدل قيمة عملتها حتى نسبة 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً، على أن تخطر الصندوق بذلك.

- إذا أرادت الدولة تعديل قيمة عملتها بأكثر من نسبة 10% ارتفاعاً أو انخفاضاً، ينبغي عليها أن تحصل على الموافقة من الصندوق.

- وجود دولة رائدة تحتفظ باحتياطات كافية من الذهب كغطاء لعملتها الورقية الإلزامية، وقد انطبق هذا الشرط على الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم عملة الدولة الرائدة كعملة محورية وهي الدولار.

- ينبغي على الدولة الرائدة أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها مقوماً بالذهب، وعلى هذه الدولة أن تصدر كميات إضافية من عملتها الورقية لتلبية احتياجاتها الذاتية، بالإضافة إلى احتياجات الدول الأخرى التي تسير على القاعدة، لمواجهة متطلبات السيولة الدولية، كما يمكن للدولة الرائدة إصدار عملات بأكثر مما لديها من أرصدة ذهبية، بشرط أن يكون ذلك بنسبة محددة.

- تتعهد الدولة الرائدة بتحويل عملتها الورقية الى ذهب عند السعر الثابت المحدد، وقد تعهدت الولايات المتحدة بذلك على أساس أن سعر أوقية الذهب يعادل 35 دولاراً.

ومع ذلك فقد توقع بعض الاقتصاديين، ومنهم الاقتصادي " روبرت تريفن " عدم استمرار نظام النقد الدولي وانهياره مع أية أزمة حقيقية تواجهه، وقد أثبتت الأحداث صدق التوقعات، وتعتبر بداية الأزمة هي استفحال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، وقيام الدول الأوروبية التي تكونت لديها أرصدة دولاريه ضخمة بالتوجه إلى الخزانة الأمريكية، لاستبدالها بالذهب، الأمر الذي تسبب في تسرب جزء كبير من احتياطات الذهب الأمريكي وساعد على ذلك أيضاً توقع

¹ وجيه شندي، " المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية "، دار وهدان للطباعة والنشر، 1976، ص 35.

المضاربين قرب انخفاض الدولار وإعادة تقويم الذهب، وقد حدث بالفعل ارتفاع في قيمة الذهب في الأسواق، وساعد على اشتداد الأزمة أيضاً دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحروب الخارجية، مما دفع بها إلى وقف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت عام 1971، وبالتالي توقف العمل بقاعدة الصرف بالدولار التي حكمت المعاملات النقدية لمدة تزيد عن ربع قرن¹.

ه- أسعار الصرف المعمومة: عقب الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي، وعلى رأسها فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول الكبرى في عام 1973 وقد أدت كل هذه العوامل إلى اضطراب أسواق النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة، بل درجة صعب التحكم فيها عن طريق التدخل النقدي، مما أدى إلى قيام الدول بالسماح بتعويم عملاتها، وتخلي العديد من البنوك المركزية للدول عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز، وتركها تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها في السوق².

3- محددات اختيار نظم الصرف

إن اختيار أنسب نظام لسعر الصرف بهدف التقليل من تباين الناتج الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية الناجمة عن مختلف المصادر فضلاً عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد. وفي ظل ظروف الاستقرار الاقتصادي يمكننا اختيار نظام الصرف وفقاً للمعايير التالية:

3- 1. المميزات الهيكلية: يشير كل من Eichengreen و Masson (1998)، إلى أن هذه المحددات تكون صعبة القياس ومتعارضة فيما بينها في كثير من الأحيان، ويبقى القرار النهائي يتوقف حسب الوزن المعطى لكل عامل في تفضيل مقررري السياسة الاقتصادية كما أن هذه الأوزان يمكن أن تتغير عبر الزمن ومن بينها نذكر³:

- الأهداف الاقتصادية وتفضيلات السلطات السياسية: السلطات السياسية بإمكانها أن تختار الرفاهية العامة بحيث اختيار نظام سعر الصرف يأخذ في الحسبان قدرتها في العمل على استقرار مردودية الاقتصاد الكلي، أو كذلك إلى التقليل من

1 هاشم حيدر، " أزمة الدولار "، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1991 ص 88-89.

2 عادل أحمد حشيش، " أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

³ Eichengreen, Mussa, Dell'Arcia et AL, « Capital account liberalization, theoretical and practical aspects », IMF occasional paper, 172, Washington DC, International Monetary Fund, 1998, p32.

التقلبات المحدثة في بعض المتغيرات مثل الاستهلاك، الأسعار الداخلية، المخرجات أو كل متغيرات الاقتصاد الكلي، للحيلولة دون وجود اضطرابات عشوائية على الاقتصاد المحلي، غير أن هذه المعايير تخلق صعوبة لدى السلطات متمثلة في أنه من جهة يجب عليها تحديد والتعرف ثم بلوغ أهدافها وهو الأمر بعيداً ما يكون سهل المنال.

- **درجة صلابة الأسعار الاسمية:** إن درجة صلابة وعدم مرونة الأسعار والأجور تؤثر في اختيار نظام سعر الصرف، حيث أن التصحيح والتعديل الحقيقي للاقتصاد عن طريق زيادة تقويم العملة أو التخفيض الاسمي لسعر الصرف يتطلب عدم مرونة الأسعار، أين تكون أفضلية نظام سعر الصرف المرن عن نظام سعر الصرف الثابت، بالمقابل عندما تكون الأسعار مرنة، يحدث التصحيح المتكرر لسعر الصرف إختلالات في الاقتصاد الكلي الحقيقي، في ظل هذه الشروط يصبح سعر الصرف الثابت مفضلاً أكثر.

- **حركة عوامل الإنتاج:** كلما كانت هناك حركة أكبر في عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة تكون الأجور والأسعار غير مرنة أكثر للانخفاض وبالتالي يكون سعر الصرف المرن مفضل أكثر من نظام سعر الصرف الثابت.

- **فروق التضخم بين الاقتصاد وبقية العالم:** يكون من الضروري تصحيح بتواتر سعر الصرف عندما يكون انحراف وفروق التضخم بين البلد و أهم شركائه التجاريين مرتفعاً، ويكون الاتجاه إذا كان التضخم مرتفعاً إلى نظام سعر الصرف ثابت الذي يقود إلى صرامة اقتصادية أين تصبح هذه الفروق في مستويات مقبولة.

3- 2. طبيعة الصدمات¹: إن التمييز بين الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد تكون لها الأولوية والأهمية البالغة في الاعتبار المتعلقة باختيار نظام سعر الصرف ولا بد من التمييز بين الصدمات الاسمية والصدمات الحقيقية نتيجة أثارهما المختلفة المحدثة على الأساسيات الاقتصادية حيث إذا كان الاقتصاد عرضة للصدمات الاسمية فيكون نظام سعر الصرف الثابت أكثر ملائمة لأنه يسمح بتعديل أفضل نحو القيم التوازنية، ويتم تمييز في هذا المقام الصدمات النقدية التي تكون بشكل عام نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الكتلة النقدية المتداولة المحدثة في أغلب الأحيان من جراء تغيير سلوك الأعوان الاقتصاديون.

أما إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد صدمات حقيقية، فيكون

¹ Alain Beitone, « Les politiques économiques conjoncturels enjeux et limites », revue les cahiers français, n°335, France, 2006, p05.

النظام العائم جدير بالتبني

ونميز في هذا الصدد الصدمات المرتبطة بشروط التبادل، والصدمات المرتبطة بالحركة الدولية لرؤوس الأموال وعلى إثر صدمة حقيقية في آجال التبادل على سبيل المثال، يقود الانخفاض في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية إلى انخفاض في رصيد الحساب الجاري وإلى تدهور ميزان المدفوعات. يكون تدخل البنك المركزي في ظل نظام سعر الصرف الثابت بطرح العملة المحلية غير مجدي للدفاع عن تعادل سعر الصرف إذ أنه يؤدي في نفس الوقت إلى انكماش في الكتلة النقدية المتداولة وإلى الانخفاض المبدئي في الطلب على منتجات البلد. أما مع نظام سعر الصرف العائم يحدث التعديل بطريقة نظامية حيث مع انخفاض رصيد الحساب الجاري، فإن العملة المحلية تتجه إلى الانخفاض وإلى تحسن تنافسية الأسعار مما من شأنه أن يقود إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي يتم مواجهة الانخفاضات المبدئية المتأتية من الصدمة.

3- 3. مصداقية السياسة النقدية والمالية: في عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى إلى وقت قريب كان الجدل حول أنظمة أسعار الصرف يتعلق بشكل كبير بتأثيرها على مصداقية سعر الصرف، لأن اختيار نظام سعر الصرف يرتبط بشكل وثيق بمسألة معرفة قواعد السياسة النقدية التي يتعين على البنك المركزي اعتمادها واستند تأييد أنظمة سعر الصرف الثابتة إلى الانضباط الذي تفرضه تلك الأنظمة على السياستين النقدية والمالية نتيجة للتكاليف السياسية الناشئة عن عدم الالتزام بسعر الصرف، وبالتالي إذا لم يكن باستطاعة السلطات إضفاء المصداقية على السياسة النقدية على المستوى المحلي، فيمكن تحقيق تلك المصداقية بربط قيمة العملة بعملة قوية لدولة معينة¹.

في نظام سعر الصرف الثابت تكون السياسة النقدية مقيدة حيث توجه بالأساس نحو تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وفيما يتعلق بأداء السياسات المالية في ظل أنظمة سعر الصرف الثابت، فقد أوضح Rosalind و Fatas (2001) أن الدول التي تتبنى هذا النظام لمحاولة إضفاء المصداقية على سياساتها الاقتصادية، عادة ما تطبق سياسات مالية تقييدية لتساند سياساتها النقدية الصارمة. ومن ناحية أخرى فإن الدول التي تضحى بسياساتها النقدية المستقلة في ظل ترتيب سعر الصرف في حالة عدم

¹ Andres Valasco, « Exchange rate in emerging markets: Floating toward the future », in Monetary policy and exchange rate regimes option for the Middle East, 2003, p.07.

وجود عملة رسمية مستقلة، عادة ما تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية.

أما في الأنظمة الوسيطة، يشير مناخو هذه الأنظمة إلى صعوبة إثبات المصدقية في هذه الأنظمة ويعتبرون أن مراقبة الأنظمة القطبية من قبل المستثمرين الدوليين والبنوك، أسهل من مراقبة الأنظمة الوسيطة لأنها تتطلب فترة طويلة للتأكد من أن البنك المركزي يتبع السياسة المعلنة، وبالتالي يفترض أن تكون الأنظمة الوسيطة أكثر عرضة للمضاربة نتيجة توقع قيم تقديرية للعملة¹.

وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف المرن يصاحب هذا النظام تبني إستراتيجية استهداف التضخم التي باتت اليوم القاعدة النقدية المفضلة والتي تسهم في إتباع سياسة نقدية مستقلة وغير مقيدة باعتبارات مالية. كما يسهم في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنوك المركزية لأغراض تمويل العجز المالي، نظراً لأن هدف استقرار الأسعار يكون بمثابة الهدف الرسمي والمعلن من قبل السياسة النقدية.

وفي الأخير يبقى التحكيم بين الأنظمة القطبية والأنظمة الوسيطة فيما يتعلق بالمصدقية غير محدد بشكل قطعي وتختلف المنافع والتكاليف مع اختلاف الأنظمة، كما يتوقف القرار الأمثل على العديد من القيود والمحددات.

3- 4. معضلة الثلاثية المستحيلة: قدم مفهوم الثلاثية المستحيلة، في الأصل من طرف R.Mundell وقد استحدث بعد ذلك من طرف T.Padoa-Schioppa بمناسبة تحليل أساسيات إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي. إنه يوضح الصعوبات التي تعترض الدول في الاحتفاظ بثلاثية العناصر المركزية للنظام النقدي الدولي. وتضع المعضلة الثلاثية أمام السلطات اختيار تحقيق هدفين فقط والتضحية بالهدف الثالث من بين ثلاثية الأهداف على النحو التالي²:

- تبني نظام سعر صرف ثابت بهدف الحفاظ على التنافسية والحفاظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة.

- الاندماج في الأسواق الدولية ذات الحركة القوية لرؤوس الأموال، هذا

¹ Frankel. J , S. Luis, « Verifiability and the Vanishing Intermediate Exchange Rate Regime », NBER Working Papers , National Bureau of Economic Research, 2000, p.28

² Obstfeld, M., Shamgaugh, J.C. et Taylor, A., «The Trilemma in History: Trade offs among Exchange Rates, Monetary Policies and Capital Mobility», Paper presented at the conference on The Political Economy of Globalization: Can the Past Inform the Present, Trinity College, Dublin, 2003, p.08.

الاندماج يعتبر بالغ الأهمية لمرونة الاقتصاد.

- قيادة سياسة نقدية مستقلة لتحقيق هدف استقرار النمو الحقيقي.

حيث يواجه صانعو السياسات هذه معضلة عند اختيارهم لنظام السياسة الاقتصادية الكلية الممكن تطبيقه. ففي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في انتهاز سياسة نقدية مستقلة، تؤكد النظرية الاقتصادية أن استقرار سعر الصرف يتعارض مع قيادة سياسة نقدية مستقلة موجهة لتحقيق هدف نمو اقتصادي مستقر، على اعتبار أن سعر الصرف الحقيقي هو دالة في الأسعار المحلية والأجنبية فتغير عرض النقود ينعكس مباشرة على الأسعار المحلية، ويصبح قلب سعر الصرف الحقيقي أمر محتوم لا مفر منه، يجب على صانعي السياسات تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وذلك لفصل تحركات أسعار الفائدة المحلية عن تحركات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لضمان استقلالية السياسة النقدية.

وفي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في تحقيق الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، لن يستطيع صانعو السياسات تطبيق سياسة نقدية مستقلة موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية نظراً لأن تحركات السياسة النقدية ستقتصر على أغراض الدفاع عن سعر الصرف الثابت في مواجهة أي تغيرات في أسعار الفائدة العالمية، وبالتالي تفقد السياسة النقدية فعاليتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج الحقيقي والبطالة بسبب فقدان أدوات تعديل الصدمات الخارجية والداخلية، وهذا ما يجعل هذا الاختيار مكلفاً بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي بشكل خاص.

وأخيراً، إذا ما رغب صانعو السياسات في تطبيق سياسة نقدية مستقلة، مع حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، يجب عليهم التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت نظراً لعدم إمكانية قيام السلطات النقدية بتحقيق أهداف ثبات سعر الصرف والأهداف المحلية المرغوبة في الوقت نفسه في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تبني التعويم الحر لسعر الصرف والانتقال إلى الحرية الكاملة للاقتصاد. وبالتالي فالعناصر المكونة للثلاثية المستحيلة ليست مستقلة عن بعضها البعض، وتوجد علاقة ترابط بينها ومن ثم فإنه من المستحيل الأخذ بأسعار صرف ثابتة، حركة تامة لرؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة في آن واحد.

4- الترتيبات المعاصرة لأنظمة الصرف الأجنبي

إن الترتيب السائد في أنظمة أسعار الصرف يقسمها إلى ثلاثة أنواع متمثلة

في الأنظمة الثابتة والأنظمة الوسيطة ثم المرنة، ويندرج في كل نوع منها عدد من الترتيبات الخاصة بهذه الأنظمة وهي كما يلي:

4- 1. نظام الصرف الثابت: يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة، حسب النموذج الأول¹.

ويأخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع نلخصها في النقاط التالية:

أ - أنظمة الربط المحكم:

- **الدولة:** تستخدم فيها العملة الأجنبية في التداول إضافة إلى العملة المحلية المتداولة حيث تكون السياسة النقدية للبلد الأجنبي المستخدمة عملته.

- **صندوق الإصدار (مجالس العملة):** هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير وهو يتميز بخاصيتين اثنتين²:

- الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف (احتياطات العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار).
- لا يمكن للسلطات النقدية أن تصدر مزيدا من النقود دون أن تزيد مقابلهما نسبة احتياطها من عملة الربط.

- **اتحادات العملة (الاتحاد النقدي):** في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق البنك المركزي الأوروبي.

1 معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، مجلة اضاءات، العدد 12، الكويت، يوليو 2011، ص 03.

2 برياطي حسين، أنظمة الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم 2008، ص 64.

ب - التثبيت التقليدي:

- **الربط بعملة أخرى:** يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.

- **الربط بسلة من العملات:** يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس هذا الاختيار هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف ويمكن أن نسجل في هذا الشكل أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي DTS.

4- 2. نظام سعر الصرف المرن: يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر، والبنك المركزي غير مجبر على التدخل في سوق الصرف قصد تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية¹.

ويأخذ نظام الصرف المرن عدة أنواع نلخصها في النقاط التالية:

أ- أسعار الصرف العائمة المسيرة: يقصد بتسيير التعويم أن السلطات النقدية يمكنها تجنب التدهور المفرط للعملة الوطنية أو العكس، وبالتالي فإن هذا النظام يطبق عندما تحدث تغييرات في العرض والطلب على العملة الأجنبية وقد وضع صندوق النقد الدولي سنة 1978 بعض الشروط التي يستوجب مراعاتها عند تدخل البنك المركزي من أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات؛

- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى بينما يمكنه التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل: التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا على حركة رؤوس الأموال.

ب- أسعار الصرف العائمة الحرة: يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بحيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر التوازن وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد. ويتميز هذا النظام بالتعديل التلقائي، فالسلطات

1 معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، مرجع سبق ذكره، ص 03.

النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف ويتغير سعر التوازن بتغير مستويات العرض والطلب أو إحداهما.

4- 3. أنظمة الصرف الوسيطة: قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم Riehart (1998) و Williamson (2000) باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة¹.

وبعد أن أصبحت فرضية الخيارين النقيضين (النظم الثابتة والنظم العائمة) متقدمة تاريخياً تصبح عندها النظم الوسيطة هي النظم الأكثر تداولاً وهي تضم المناطق المستهدفة، أسعار الصرف المتحركة الربط بسلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيما بينها، ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظاماً تقع في مكان ما بين التعويم الحر والربط الجامد ومحاولات الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلاً مثل تصنيفات فرانكل 2008.

وقد قسم المختصون أنظمة الصرف الوسيطة حسب الترتيبات التالية:

أ- الأنظمة التعاونية: تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.

ب- سعر الصرف الزاحف: يحدد فيه سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية هامشاً أو مجالاً لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه انخفاضاً وارتفاعاً².

ثانياً: أساسيات الأزمات المالية

عرف الفضاء المالي الدولي اهتزازات مالية هائلة في مختلف القطاعات، أدت إلى زعزعة استقرار الكثير من البلدان، وهو ما يعرف بالأزمات المالية.

¹ Amira jouini, " régime de change et croissance économique : théorie et essais de validation empirique ", mémoire magistère en science économique université de Tunis el-Manar 2008, p21.

² Goldstein M, « Managed floating plus », Policy Analyses in International Economics, Washington, USA, 2002, p13.

1- تعريف الأزمات المالية:

لا يوجد تعريف موحد للأزمات المالية ويمكن سرد بعضها فيما يلي:
يعرف السيد عليوة الأزمة بصفة عامة على أنها: "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة"¹

ويعرفها محسن أحمد الخضيرى على أنها، لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:²

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"³

فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعدها إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية"⁴

من مجمل التعاريف المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

1 السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والارهاب الدولي - مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة 2004 ص13.

2 محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، ص 54.

3 السيد البديوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

4 إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://groups.yahoo.com/neo/groups/eFreePalestine/conversations/messages/61155>

بتاريخ اطلاق 2014/11/17

وتبرز الخصائص الأساسية في الأزمة المالية في النقاط التالية:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

2- مظاهر الأزمات المالية:

- هناك عدة مظاهر أو أعراض للأزمات المالية يرجع بعضها لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية وتشير معظم الدراسات إلى وجود مزيج من هذه العوامل، وبشكل عام يمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمعت عليها الدراسات العديدة للأزمات المالية في الآتي:¹
- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
 - خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج) وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءا كبيرا من الإئتمان موجهها للقطاع الخاص.
 - المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط فى الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعنى تزايد المخاطر.
 - تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين (سلوك القطيع) ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها.
 - هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر هام، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل، تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية.
 - تؤدي الصدمات الخارجية دورا هاما فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات.
 - كون أسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم.
 - انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها

¹ Barry Jhonston, Jingqing Chai and Liliana Scumacher, "Assesing Financial System Vulnerability", IMF Working Paper, wp/00/76, April 2000, p19.

للإعسار وتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة.

هذا وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض ولكن وجود عدد منها يعنى أن النظام المالي والمصرفي قد يكون معرضاً لأزمة مالية.

3- أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز ما بين أربعة أنواع من الأزمات المالية:

أ- الأزمات المصرفية: وهي الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي ، بأن الدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة ¹ *Insolvency and illiquidity*.

ب- أزمة العملة: وتحدث عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع حصص ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة، ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع التقليدي وأزمات العملة ذات الطابع الجديد، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة، أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاما أو خاصا) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية أكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف².

ج- أزمة الديون: تحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون

¹ Manuel Hinds, " Economic Effects of Financial Crisis " A World Bank Policy Research Working Paper, 104, Dec 1998, p31.

² بول هيلبرز، راسل كروجر، مارييتا موريتي، مؤشرات الحيطه الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص 06.

بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي عام، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن التسديد قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل¹.

د- أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات): حدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة، يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى².

ثالثاً: نظم سعر الصرف والأزمات المالية

سيتم تبيان علاقة كل نظام من أنظمة الصرف مع الأزمات المالية كما يلي:

1- سعر الصرف المرن ومخاطر التعرض للأزمات المالية

يمكن لسعر الصرف المرن أن يحقق من الناحية النظرية المزايا التالية³:

- يضمن سعر الصرف المرن العودة الأوتوماتيكية لتوازن الأرصدة الوسيطة لميزان المدفوعات، فمثلاً في حالة عجز في الحساب الجاري، تنخفض قيمة العملة المحلية مما يجعل السلع والخدمات المحلية أقل سعراً مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، كما أن عمليات حساب رأس المال تتأثر بنفس الطريقة، وفي النهاية فإن الأثر العام المحقق هو عودة التوازن للأرصدة الوسيطة لميزان المدفوعات.

- يسمح بتجنب المضاربات المزعزعة للاستقرار التي ترافق نظام الصرف الثابت، ويحرر البنوك المركزية من ضرورة امتلاك احتياطات الصرف، فالمضاربة إذن تكون محققة للاستقرار لأنها ترافق بشكل طبيعي مع آلية التوازن التلقائي للأرصدة الوسيطة لميزان المدفوعات.

1 نفس المرجع، ص 06.

2 عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2009، ص 190، الأمريكية) الدار الجامعية، مصر، 2009.

3 François Combe et Thibout Lepinat, **Problèmes Monétaires et Financières Internationaux**, Ed Gualino, Paris, 2004, p154.

- يسمح هذا النظام باستقلالية السياسة النقدية، إذ أن هذه الأخيرة لا تكون مجبرة على الدفاع على معدل الصرف كما يظهر ذلك من خلال نموذج مندل فيما يعرف بمثلث عدم التكافؤ (معضلة الثلاثية المستحيلة).

لكن وبعد تعميم التعويم بعد سنة 1973، تبين أن هذه المزايا غير محققة، فبالنسبة لإعادة التوازن الأوتوماتيكي لميزان المدفوعات تبين أن ذلك لم يتحقق، إذ أن العديد من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية عرفت عجزا هيكليا في ميزان مدفوعاتها. كما تعرضت الكثير من العملات الرئيسية لهجمات مضاربية خاصة كالدولار الأمريكي والين الياباني، خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كما أن استقلالية السياسة النقدية غير محققة فالتبعية المتزايدة للاقتصاديات الوطنية والتكامل المالي الدولي جعل من الصعب تقييم فعالية السياسة النقدية.

إلى جانب ما سبق، فإن لنظام الصرف المرن تأثيرا تضخيميا مزدوج، حيث يطال هذا التأثير البلدان ذات العملات الضعيفة، من خلال انخفاض سعر صرفها الذي يرفع أليا أسعار المنتجات المستوردة، كما يزيد نظام الصرف المعموم من عدم اليقين الذي يعتري العلاقات التجارية الدولية، نتيجة جهل المصدرين لتغيرات أسعار الصرف، وبالتالي يجهلون السعر (بالنقد الأجنبي) الذي يقومون على أساسه ببيع منتجاتهم¹.

كما يشكل التعويم عائقا أمام السياسة الاقتصادية، فعدم اليقين فيما يتعلق بسعر الصرف، يجعل الشك يشوب النتيجة المتوخاة من السياسة النقدية والمالية، إذ لا يمكن أن تكون هناك سياسة اقتصادية متماسكة إلا إذا استطاعت السلطات الرسمية أن تضيف على السياسة المالية والسياسة النقدية، عنصرا ثالثا هو سياسة الصرف.

إن تفسير التقديين لهذه النتائج المتضاربة، تستمد من كون هذا النظام غير تام، لأنه يتعلق بتعويم مغشوش أو مدار، فالتذبذب الكبير في الأسعار الذي يلزم السلطات النقدية التدخل بقوة وبانتظام يجعل من الضروري الحفاظ على احتياطات الصرف.

وفي هذا السياق بين كل من كالفو ورينهارت (2002)، أن العديد من البلدان التي أعلنت عن تبنيها لنظام الصرف المعموم تتدخل في الحقيقة بانتظام في

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل البناني للطباعة والنشر، 201، ص 306.

سوق الصرف من أجل الاستمرار في تكافئها، وهو ما يترجم خوفا من التعويم في البلدان الناشئة¹، والذي يمكن إسناده إلى كون سعر الصرف المعلوم ليس بإمكانه ضمان سياسة نقدية مستقلة ومهدئة للصدمات الاقتصادية، ف نظام الصرف المعلوم يتميز بتغيير قوي بالنسبة لمعدل الصرف وضعيف بالنسبة للاحتياطيات، وعلى العكس فإن أنظمة الصرف الثابت تظهر تغيرا ضعيفا في أسعار الصرف ويمكن أن تترافق حسب الحالات بتغيير قوي للاحتياطيات أو معدلات الفائدة، تبعا لما تختاره السلطات للدفاع على التكافؤ، بالتدخل من خلال شراء أو بيع العملات الصعبة، أو من خلال تغيير معدل الفائدة.

في الواقع ولكل الأسباب السالفة الذكر، فإن القليل من البلدان الناشئة فقط تركت سعر صرفها يعوم إذ لا شيء يؤكد تقلص عدد الأزمات في البلدان التي تبني نظام سعر صرف موعوم.

2- نظام سعر الصرف الثابت والأزمات المالية:

على غرار البلدان الأوروبية في إطار نظام النقد الأوروبي، والعديد من البلدان التي اختارت نظام الصرف الثابت انطلاقا من سنة 1973، هناك ثلاث مزايا أساسية يحققها تبني هذا النظام²:

- يسمح هذا النظام باستقرار معدلات الصرف، ويقوي ديناميكية نمو المبادلات الدولية كما يدعم النمو الاقتصادي ويسمح للمتعاملين الاقتصاديين بمباشرة مختلف التعاقدات التجارية والمالية دون مخاطرة.

- يضع نظام الصرف الثابت حدا للمضاربة (نظريا) في سوق الصرف، وذلك من خلال وسائل الدفاع المتبعة من طرف البنوك المركزية، مما يكلف المضاربين خسائر كبيرة في حالة فشل هجمتهم، كما أن الأرباح الممكنة تحقيقها تعتبر ضعيفة نتيجة وجود هامش تقلب ضعيف جدا.

- يسمح بالسيطرة على أهم الأساسيات النقدية وأساسيات الميزانية، ويقوي التعاون الاقتصادي بين الدول كما أن الحفاظ على هذا النظام يتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية تعمل على محاربة التضخم وتخفيض عجز الميزانية.

غير أن تكرار أزمات الصرف انطلاقا من سبعينات القرن العشرين، أظهر هشاشة أنظمة الصرف الثابت ففيما يتعلق بالميزتين الأولى والثانية، فنظام

¹ François Combe et Thibout Lepinat, opcit, p06.

² ibid, p155.

الصرف الثابت يدعم المبادلات الدولية إلى أنه لا يحمي من هجمات المضاربة، كما بينته كل من أزمة نظام النقد الأوروبي والأزمة المالية الآسيوية، أما فيما يتعلق بالميزة الثالثة فإن هناك تضاربا في الآراء، إذ يمكن ملاحظة ذلك في حالة البلدان الأعضاء في نظام النقد الأوروبي لكن هناك غياب لهذا التقارب في حالة بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان جنوب شرق آسيا التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

ويعتبر استنزاف احتياطات الصرف عاملا محددًا لانفجار الأزمات في ظل نظام الصرف الثابت، إذ ومن أجل الحفاظ على الأسعار في حالة ضغط على قيمة العملة المحلية، يقوم البنك المركزي بإعادة شراء العملة المحلية في سوق الصرف وبيع العملة الصعبة، وهو ما يضعف أو يستنفذ احتياطات الصرف المحتفظ بها لدى البنوك المركزية، وهذا ما يشير إلى انخفاض وشيك في قيمة العملة، كما أن البلدان التي تتبنى نظام الصرف الثابت يمكنها أيضا أن ترفع معدل فائدها من أجل الدفاع على العملة المحلية لكن هذه الاستراتيجية ليست مطلقة لأن ارتفاع معدل الفائدة لا يمكن الإبقاء عليه لمدة طويلة دون حدوث اختناق في الاقتصاد.

عموما وكما يرى كل من Calvo و Mishkin (2000)¹، فإن تبني أسعار الصرف المرنة أحسن لحماية الاقتصاديات ضد الصدمات الحقيقية على التنافسية أو على شروط المبادلات، على الأقل لاستعادة التوازن الأولي، في حين أن أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تؤدي دور الموازن وتكون أكثر ملائمة في حالة الصدمات الاسمية التي يتعرض لها الطلب على النقود حيث يتم امتصاصها من خلال عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي التي يجريها البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي، مما يؤثر مباشرة على احتياطات البنك المركزي المتداولة ويحافظ على ثبات سعر الصرف، وعندما تجتمع الصدمات الحقيقية مع الصدمات الاسمية تزداد الحاجة إلى مرونة سعر الصرف كلما كانت الصدمات الحقيقية أشد من الصدمات الاسمية².

¹ Virginie Coudert, **Régimes De Change Et Crises : Les Taux de Changes Fixes Sont-Ils Injustement Suspectes**, Contribution Au Rapport D'analyse Economique Sur Les Crises Financières, Banque De France Et Université de paris, CEPN, février 2004, pp1-2.

² عبد العلي جيبلي وفيتالي كرامانكو، اختيار نظم الصرف في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، منشورات صندوق النقد الدولي، 2003، ص 09.

3-المدىونية بالعملة الصعبة وخطر التعرض للأزمات المالية

يدفع تبني نظام الصرف الثابت إلى تشجيع المتعاملين على تحرير ديون بالعملة الصعبة، وذلك نتيجة للضمانات الممنوحة من طرف الحكومات، فإذا التزمت السلطات النقدية بالحفاظ على معدل الصرف الثابت وضمنت للمستثمرين أنها ستسد لهم في حالة انخفاض قيمة العملة أو عدم القدرة على السداد فإن المتعاملين يأخذون هذه التصريحات بعين الاعتبار ولا يحتاطون من مخاطر الصرف، ويتعاقدون على قروض بالعملة الأجنبية، والعامل أكثر أهمية هنا أن المدىونية بالعملة الأجنبية تزيد من تكلفة الأزمات نتيجة لارتفاع عبئ تسديد الديون في حال انخفاض في قيمة العملة¹، وعلى العكس من ذلك فإننا البلدان التي تبني نظام الصرف معوم تكون محمية من هذا السلوك غير الحذر بسبب عدم الاستقرار الدائم لعملتها.

من مجمل ما سبق يمكن القول أن تبني نظام صرف ثابت يؤدي إلى حدوث الأزمات، فضرورة التدخل من أجل استقرار سعر الصرف يؤدي إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية ويفجر الأزمة، كما أن سعر الصرف الثابت من شأنه أن يرفع من قيمة العملة وهو ما يؤدي بالإضرار من تنافسية البلد، ومن شأن هذا النظام أن يؤدي إلى تقدير أقل لمخاطر الصرف، مما يدفع المتعاملين إلى الاقتراض بالعملة الصعبة ويزيد من الأزمات المصرفية.

أما بالنسبة للبلدان الناشئة فإن أغلب الأزمات التي تتعرض لها ترتبط بالتراجع الشديد لتدفقات رؤوس الأموال والدراسات التجريبية تبين أن هذا الانعكاس في حركية رؤوس الأموال يحدث في ظل نظام الصرف الثابت أكثر منه في نظام سعر الصرف المعوم.

الخاتمة

من خلال ما سبق نستنتج أن تطبيق نظام سعر الصرف الثابت يؤدي إلى جعل التجارة أكثر قوة وتدفقات استثمارية أكبر حجماً وعن تحقيق معدلات تضخم منخفضة إلا أنه يسجل غياب استقلالية السياسة النقدية، أما بالنسبة للنظام المرن، فيتميز بجعل الاقتصاد قادر على التكيف مع الصدمات وامتصاص آثارها وفي فعالية السياسة النقدية، غير أن التجارة الخارجية تكون غير مستقرة نتيجة التقلب في سعر الصرف. هذا وقد أدت الموجة الأخيرة من أزمات الأسواق الناشئة في

¹Fronçais Combe et Thibout Lepinat, opcit, p10.

التسعينات إلى توجيه الانتباه إلى أن أسواق رأس المال المفتوحة والاستقلال النقدي وعمليات الربط لا تتسق مع بعضها البعض، وبناء على ذلك طرح العديد من المراقبين وجهة النظر ثنائية القطب والتي تشير إلى اختيار الربط الجامد أو التعويم. غير أنه بالرغم من استبعاد أزمات العملة في حالة الربط الجامد مثل مجالس العملة أو الدولار إلا أن احتمال حدوث الأزمات المصرفية يبقى قائما بسبب عدم المقدرة على احتوائها دون وجود سلطة نقدية من جراء غياب دور مقرض الملاذ الأخير وعدم القدرة على توفير المرونة في السياسة النقدية لمقابلة الصدمات، وتعني هذه الصعوبات أن الترتيبات الوسيطة قد تظل قائمة.

المراجع

الكتب:

1. أحمد الخضيرى محسن، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية.
2. أحمد جاهين السيد محمد، " سياسة الصرف الأجنبي "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
3. أحمد حشيش عادل، " أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة، 2002.
4. حاتم سامى عفيف، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، القاهرة 1991.
5. حيدر هاشم، " أزمة الدولار "، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1991.
6. شندي وجيه، " المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية "، دار وهان للطباعة والنشر، 1976.
7. عبد الحافظ السيد البلوي، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
8. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية) الدار الجامعية، مصر، 2009.
9. علوية السيد، إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والارهاب الدولي - مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3 القاهرة، 2004.
10. عوض الله زينب حسن، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية الإسكندرية 1998.
11. عوض الله زينب حسن، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003.
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2001.

الرسائل:

1. برياطي حسين، أنظمة الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة مستغانم، 2008.

المجلات:

1. جيبلي عبد العلي و كرامانكو فيتالي، اختيار نظم الصرف في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منشورات صندوق النقد الدولي، 2003.
2. معهد الدراسات المصرفية، أسعار صرف العملات، مجلة اضاءات، العدد 12، الكويت، يوليو 2011.
3. هيلبرز بول، كروجر راسل، موريتي ماريتا، مؤشرات الحيلة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.

الأنترنيت:

1. إبراهيم علوش ، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
<https://groups.yahoo.com/neo/groups/eFreePalestine/conversations/messages/61155>

المراجع باللغة الاجنبية

1. Combe François et Lepinat Thibout, **Problèmes Monétaires et Financières Internationaux**, Ed Gualino, Paris, 2004.
2. Dohni Larbi, Hainaut Canol, « **Les taux de change** », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.
3. Harrison Andrew et Autres, « **Business international et mondialisation** », 1ère édition, édition de Boeck ,université, Bruxelles, Belgique, 2004.
4. Jura. Michel, « **Technique financière international** », 2ème édition, Dunod, Paris, 2003.
5. Beitone Alain, « **Les politiques économiques conjoncturels enjeux et limites**», revue les cahiers français, n°335, France, 2006.
6. Coudert Virginie, **Régimes De Change Et Crises : Les Taux de Changes Fixes Sont-ils Injustement Suspectes**, Contribution Au Rapport D'analyse Economique Sur Les Crises Financières, Banque De France Et Université de paris, CEPN, février 2004.
7. Eichengreen, Mussa, Dell'Aricia et AL, « **Capital account liberalization, theoretical and practical aspects**», IMF occasional paper, 172, Washington DC, International Monetary Fund, 1998
8. Hinds Manuel, « **Economic Effects of Financial Crisis** " A World Bank Policy-Research Working Paper, 104, Dec 1998.
9. J. Frankel, Luis. S, « **Verifiability and the Vanishing Intermediate Exchange Rate Regime** », NBER Working Papers , National Bureau of Economic Research, 2000.
10. Jhonston Barry, Chai Jingqing and Scumacher Liliana, "**Assesing Financial System Vulnerability**", IMF Working Paper, wp/00/76, April 2000.
11. M. Goldstein, « **Managed floating plus** », Policy Analyses in International Economics, Washington, USA, 2002.
12. M. Obstfeld, Shamgaugh, J.C. et Taylor, A, «**The Trilemma in History: Trade offs among Exchange Rates, Monetary Policies and Capital Mobility**», Paper presented at the conference on The Political Economy of Globalization: Can the Past Inform the Present, Trinity College, Dublin, 2003.
13. Valasco Andres, « **Exchange rate in emerging markets: Floating toward the future**», in Monetary policy and exchange rate regimes option for the Middle East, 2003.
14. Amira jouini, "**régime de change et croissance économique : théorie et essais de validation empirique** ", mémoire magistère en science économique université de Tunis el-Manar 2008.

تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية القطاع الصناعي بالدول العربية

أ . سلمان حسين¹

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ، وذلك من خلال البحث عن مختلف الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تحسن في الإستفادة من تدفقاته . بحيث تحتاج الدول العربية إلى المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الإقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر بالإضافة إلى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة، وبعد تحليل ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية اتضح أن هذه الأخيرة قد نجحت في تحقيق انجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005-2009) ، حيث قفزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال هذه الفترة إلى نحو 376 مليار دولار أي ما يعادل 5 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال السنوات الخمس السابقة لها، كما تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال نفس الفترة إلى نحو 129 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة ، إلا أنه لا تزال حصة المنطقة من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الإقتصادية الأخرى، حيث لم تبلغ بعد الحجم المنشود في ضوء الإحتياجات التمويلية لدول المنطقة، رغم تحسينها بدرجة ملحوظة إلى 7% عام 2009 مقارنة بنحو 0,4% فقط عام 2000 لتتخفف إلى 3,53 عام 2012، فضلا عن التحفظات العديدة على التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات الأمر الذي يشير إلى وجود بعض المعوقات التي لم يتم إزالتها كليا بعد .

الكلمات المفتاح: الإستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الإستثمار، التنافسية .

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

Abstract:

This research aims to study and analyze inward FDI to the Arab countries in recent years, through searching for different reasons and factors that can boost benefiting from its flows.

The Arab states need additional inflows of foreign direct investment in order to stimulate economic growth, create more job opportunities and reduce poverty in addition to the urgent need for the modern technological procedures. Analyzing the features of inward FDI to the Arab countries showed that the latter have succeeded in making record achievements in terms of attracting foreign direct investment during the period (2005-2009), where FDI inflows towards countries in this region during this period jumped to about 376 billion dollars, the equivalent offive times the total inflows during the past five years, with double-dinter-Arabdirect investment flows during the same period to about 129 billion dollars exceeding seventimes total flows of the same period. However, the Arab region's share of total global flows is still small compared to the share of other economic regions, and has not yet attained the desired size given the financing needs of the countries in this region, although it improved significantly to 7% in 2009 compared to only 0.4% in 2000, before dropping to 3.53 in 2012, besides the numerous reservations on sectorial and geographical distribution of those flows, which indicates the presence of some obstacles that have not yet been completely removed.

Key words: foreign direct investment, investment climate, competitiveness.

المقدمة:

تسعى البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال نحو انجاز عملية التنمية الاقتصادية فيها و ذلك كي تنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة، غير أن هذه البلدان مازلت تعاني العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق ذلك الانجاز الذي يمثل بالطبع شغلها الشاغل، و من أهم المشكلات المشار إليها مشكلة التمويل التي ترجع في الأساس إلى أسباب هي في حقيقتها مشكلات مزمنة تعاني منها اقتصاديات تلك البلدان النامية.

ففي مواجهة العجز في التمويل المحلي، كان اضطرار تلك البلدان إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، سواء كانت قروضا أو استثمارات مباشرة، وإزاء مشاكل الإقراض و إفرازات أزمة الديون الخارجية تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحمله معه من عناصر مهمة للتنمية و برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الآن العديد من البلدان النامية.

ففي إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد تسعى الكثير من البلدان العربية إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لتحقيق ذلك

كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية. ولقد اثبت الاستثمار الأجنبي مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فان العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فان عليها أن تقوم تأثيره المحتمل بعناية و واقعية.

إن المأثور التقليدي لإقتصاد التنمية قد نظر باستمرار إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية نظرة حسنة، و هو منظور ناشئ مباشرة عن الإفتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة و التي تتمثل في التكنولوجيا و حتى الإدارة و مهارة التسويق، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في الدولة المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

لذلك نجد أن صانعي السياسات الإقتصادية في الدول النامية يولون أهمية بالغة للإستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بهذه الدول وهنا بعد أن أدت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة و حديثة التصنيع على حد سواء.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة سواء التقنية أو الإيجارية، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة، كما أن الحصول على التقنية من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى إستفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية، و ذلك من خلال الأفكار الجديدة في العملية الإنتاجية و نوعية التدريب العملي للعمال المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في البلد المضيف.

و بناء على ذلك، أضحي من أولويات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تبني الإصلاحات الإقتصادية و تهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

و من جانب آخر فإن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية يؤدي إلى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية و نظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في البلد المضيف، و بالتالي يكون على المؤسسات المحلية أن تغير و تطور في منشآتها إن أرادت الحفاظ على بقائها و إستمرارها في النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين و إضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية

للبلد المضيف.

وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا ، والتي تتمثل في: ماهو تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على أداء قطاع الصناعة بالدول العربية ؟

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع من أهم جوانبه سوف نتعرض في القسم الأول من البحث إلى المفاهيم الأساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر وفي القسم الثاني سوف نتطرق إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الأداء الصناعي أما في القسم الثالث سوف ننتقل إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وما مدى تأثيره على قطاعها الصناعي .

أولاً: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1- 1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"¹.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

ونشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى(5 سنوات أو

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003)، ص 251.

أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي¹.

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر².

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع .

1- 2: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد سبق و أن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى :

¹ O.C.D.E, définitions des référence détaillé des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

² Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, économie internationale, 10e édition, (Economica, Paris, 1996), P822

- استثمارات مشتركة.

- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1- 2- 1 الاستثمار المشترك : يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.

و من خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك .

- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

و تجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع¹

و في الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع².

1- 2- 2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،(مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989)، ص 34-35.

² فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 1998)، ص 29.

إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)¹
 إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية
 المباشرة يقابله في الواقع تردد ، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول
 النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري،
 بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على
 الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة
 احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول
 النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات
 متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من
 جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط
 الاقتصادي.

ويجدل الذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول
 المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من
 حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك
 المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب
 المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة
 الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر²

ثانياً: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى الأداء الصناعي

2- 1: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التأهيل وترقية المهارات:

إن للإستثمار الأجنبي المباشر أثرا مباشرا على تنمية و تطوير الموارد
 البشرية بالدول المضيفة، و ذلك من خلال توفير فرص العمل المؤهل و إمكانية
 التدريب الإضافي، بالإضافة إلى مختلف التحفيزات المقدمة للموظفين من أجل
 رفع مهاراتهم.

2- 1- 1 تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التأهيل³: بصفة عامة،

تميز اليد العاملة التي يتم إعتقادها في إنتاج السلع الموجهة بالدرجة الأولى نحو

¹ Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.(Edition Armand colin
 .paris.1996), p 8.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ، ص35.

³Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et
 firmes multinationales, (conomica, Paris, 1984), P 207 .

التصدير بمستوى تأهيلي ضعيف، و نجد كمثال على ذلك تركيب المنتجات الإلكترونية في الدول الآسيوية، بحيث كانت نسبة 90% من اليد العاملة التابعة للفروع الأجنبية، هي يد عاملة نسوية، وحتى وإن كان التأهيل ذو مستوى عالي فإنه لا يمكن إعتباره إيجابيا بالنسبة للدول النامية المضيفة، وذلك لأنه ليس بإمكان أي صناعة محلية إستغلال هذه اليد العاملة المؤهلة، نظرا للخصائص الوظيفية بالدول النامية، و التي لا ترق إلى المستوى المطلوب.

إن مستوى التأهيل يرتفع - بصفة عامة - في حالة إنتاج السلع الموجهة للطلب المحلي، و التي يكون قد شرع في إستهلاكها قبل دخول الشركة متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تستعمل طرقا أكثر مردودية مقارنة مع نظيراتها من المؤسسات المحلية، و هذا بفضل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة التي يتم الإعتماد عليها في الإنتاج، كما أن هذا المستوى العالي من التأهيل لا يعتبر إيجابيا للدول النامية المضيفة إذا لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير المؤسسات المحلية، حيث نجد أن العامل الذي وظف في الشركة متعددة الجنسيات، و الذي إنتقل إلى العمل في مؤسسة محلية، لا يمكن له أن يقدم خبراته، و ذلك لأن المؤسسات المحلية تستعمل أنماط إنتاج أقل، مقارنة مع الشركة متعددة الجنسيات، كما هو الشأن بالنسبة للجانب الإداري كالمسيرين و الماليين و التقنيين، لأن الشركة متعددة الجنسيات تستعمل طرق و وسائل إدارة أكثر حداثة مما هو موجود بالمؤسسات المحلية، و بالتالي فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة على بلوغ نفس مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

2- 1- 2 تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ترقية المهارات:

أ- مستوى التعليم الرسمي: ينطوي على ثلاث مستويات رئيسية: 1:

- المستوى الأول: التعليم الإبتدائي.

- المستوى الثاني: التعليم الثانوي.

- المستوى الثالث: التعليم ما بعد المدرسي.

إن دور الشركات متعددة الجنسيات يكون محدودا في المستوى الأول والثاني، غير أنه أكثر أهمية في المستوى الثالث. فبالنسبة للتعليم الإبتدائي، نجد أن الفروع الأجنبية تمنح فرصها حسب ما تفرضه الظروف المحلية، و مثال على ذلك وضع تسهيلات الإنتاج في المناطق المعزولة أو في حالة محدودية الإتصال

¹ Unctad, World investment report 1994: Transnational corporations, Employment and the work place, P217

بالمجتمع المتمدرس، فقد يحصل ذلك في بعض العمليات الفلاحية أو المنجمية، بحيث قد تكون هذه الشركات مسؤولة عن مجموعة من الخدمات، كالخدمات الصحية و التربوية.

و بالنسبة لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الثاني، نجد أن ذلك يتم وفق شكلين عامين: الأول يتمثل في تزويد الثانويات بالدعم المالي و كذا المختصين، أما الشكل الثاني فيتمثل في منح فرص التعليم بالنسبة للذين لم يستفيدوا أو إستفادوا بقسط قليل من النظام العام للتعليم. فقد يحصل العمال ذوي المؤهلات الضعيفة على القراءة و الكتابة و تعلم الرياضيات في مكان العمل، حيث أن إستفادة الأفراد من هذا النوع من التعليم يسمح بوجود إتصال داخلي فعال، و ذلك من خلال تفعيل إستيعاب التعليمات و التحذيرات للعمال.

أما بالنسبة للمستوى الثالث، يمكن القول بأن دور الشركات متعددة الجنسيات يحضى بأهمية بالغة، و ذلك من خلال الدور المباشر الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات في توفير التمدرس و التكفل بالعمال من أجل تعليم أفضل و توفير فرص الشغل للعمال ذوي المهارات العالية في الهندسة و التجارة و غيرها.

إن قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل تتوقف على مضمون هذا الإستثمار، إذ أنه في الحالة التي يتم خلالها إنشاء وحدات إنتاج جديدة، يكون خلق مناصب العمل أكبر من الحالة التي يتم فيها إقتناء أو الإندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الأمر المؤكد بالنسبة للعمل أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثارا على إعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعيته و إنتاجيته¹.

ب- تدريب العمال: يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على تدريب العمال بالدول النامية المضيفة²، و حتى يمكننا التعرف على مدى تحقيق ذلك، نقوم بدراسة كل من العوامل المؤثرة على التدريب، درجة و شكل التدريب³.

-العوامل المؤثرة على التدريب : إن توفير التدريب لعمال الشركات متعددة الجنسيات يعتبر أهم مساهمة لها من أجل تنمية الموارد البشرية في البلدان

1. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص253.

2 براكاش لونجاني و عساف رزين، ما ملئ فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، التمويل و التنمية، يونيو 2001، ص 07.

3 Unctad, World investment report 1994, P219.

المستقبل¹، غير أن هناك بعض العوامل التي تحدد مقدار التدريب، أنواعه الناتجة عن هذه الشركات و أثرها المحتمل على أسواق العمل المحلية، تتمثل هذه العوامل في : شكل الصناعة، حجم الإستثمار، مدة النشاط في البلد، طبيعة النشاطات المباشرة فيها و أسلوب الدخول في السوق المحلية.

إن الإستثمارات الجديدة تتطلب إستثمارا إبتدائيا في التكوين أكبر مقارنة مع عملية الدمج التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن السياسات الحكومية تعمل على تشجيع ترقية البرامج التدريبية في الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك بتقديم الحوافز المناسبة لها و للعمال، كما تقوم بتوفير برامج بديلة تؤدي نفس الدور، غير أن نوع التدريب المقدم من طرف الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بقيم وثقافة الأعمال الغالبة في البلد الأم، حيث أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى المغالات في المكافآت النقدية والتدريبات الفردية، بينما البعض الآخر يعتمد على التدريب الجماعي والمكافآت غير النقدية للراغبين في التدريب، كما أن حجم الفرع الأجنبي يعتبر عاملا مهما في إختيار نوع التدريب، حيث تعمل الفروع الكبيرة على تقديم برامج تدريب رسمية ومتخصصة لعمالها، بينما تهتم الفروع الصغيرة ببرامج تدريب مؤقتة و غير رسمية.

بالإضافة إلى ما سبق، تعتبر الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات في السلم الوظيفي للنشاطات و في مختلف الأماكن مؤثرة على مقدار و نوعية التدريب والطريقة التي يتوزع بها بين الشركة الأم و فروعها المنتشرة عبر مناطق العالم² :

ففي الشركات المعتمدة على إستراتيجيات التفرّد (Stand alone)، يتحدد مقدار و نوعية التدريب بالظروف المحلية لتسيير الإنتاج في السوق المحلي، فالقدرات الخاصة بالشركة مثل المهارات التكنولوجية و التسويقية، تعتبر عاملا مهما لنجاح أي شركة تعمل في الخارج.

- درجة و شكل التدريب: تعمل أغلبية الشركات متعددة الجنسيات على منح تسهيلات و برامج من أجل تدريب عمالها، و تكون درجة التدريب في فروعها

1 - منظمة الخليج للإستثمارات الصناعية، آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، التعاون الصناعي، العدد 86 ، 2001 ، ص100.

2 Unctad, World investment report 1994, P219,220.

الخارجية - في العادة - مماثلة لما توفره في البلد الأم.¹

و عموما، نجد أنه قد مثل متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد في الفروع الأجنبية السويدية حوالي ثلاثة أرباع ما تدفعه الشركات الأم، و نفس العملية تحدث في اليابان، حيث تقوم الشركات اليابانية بإنفاق أموال معتبرة على التدريب و إعادة التدريب لعمالها في البلدان المستقبلية مقارنة مع ما يحصل عليه العمال من تدريب في الشركات الأم. نشير كذلك إلى أن إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على التدريب في فروعها الأجنبية يفوق بكثير ما هو عليه في نظائرها من الشركات المحلية للدول المستقبلية، فدراسة نشاطات التدريب في الشركات متعددة الجنسيات بكل من تايلندا، ماليزيا، نيجيريا و تركيا تؤكد أن الفروع الأجنبية تنفق على التدريب أكثر من نظيراتها المحلية.

كما أن التدريب المنجز في الخارج من طرف الشركات الأجنبية التابعة للبلدان المتقدمة يعتبر أكبر من ذلك التابع للبلدان النامية، و ذلك بإعتبار أن نوعا من التدريب الذي توفره هذه الشركات قد يحصل خارج البلاد المستقبلية، فقد يكون في مركز القيادة، كما قد يكون ممولا من طرف الشركة الأم.²

و من هنا، فإن الفرص التكنولوجية في هذه الشركات تختلف من صناعة لأخرى و حسب نوع العمال المستخدمين، فمثلا يميل التدريب الذي تتكفل به الشركات الصناعية السويدية إلى الإرتباط بكثافة البحث و التطوير في هذه الشركات حسب الصناعة. و بالنسبة للفروع لأجنبية اليابانية، نجد أن هذه الأخيرة تركز إهتمامها نحو تدريب العمال في مجال الصناعات الكهربائية، الميكانيكية والكيميائية.

في الأخير، نذكر كذلك بأن حجم التدريب لا يختلف فقط بحسب فئة العمال و نوع الصناعة، و إنما أيضا حسب إستراتيجية التوغل، طبيعة التكنولوجيا و أساليب التسيير المستعملة من طرف الفروع الأجنبية، فمثلا عندما قامت شركة "Ford Motors" بإنشاء مشروع جديد بشمال المكسيك، عملت على الإستثمار بقوة في التدريب، وخاصة التدريب المتعلق بنظام الإنتاج، فتحصل العمال الجدد على 700 ساعة تقريبا في قسم مكثف قبل بداية العمل، كما قضى ثلاثمائة عامل تقني

¹ Bernard Bellon et Ridha Gouia, investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, (Economica, Paris, 1998), P135.

² Unctad, World investment report 1994, P221.

بين شهر و ثلاثة أشهر تدريبا في الخارج¹.

2- تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية و أنظمة التسيير و الإدارة بالدول النامية المضيئة:

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر على أنها مجرد آلية لجذب التدفقات التمويلية، و إنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم، إستزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، النهوض بالقدرات البشرية، الإرتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية و تحسين القدرة التنافسية لتلك الإستثمارات بالدولة المضيئة²

و تعتبر الإدارة أحد أهم إنشغالات العديد من الدول التي تسعى إلى تحسين أداء إقتصادياتها، فالإدارة هي أحد عناصر الإنتاج التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من مؤسسات الأعمال و الإقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي³.

و بالنسبة إلى الدول النامية، فنجد أن في الكثير منها تغيب فعالية الإدارة والتنظيم و عدم كفاءتها عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة و النقص الفادح في البرامج التكوينية⁴، هذا بالإضافة إلى مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج، من حيث الكم و الجودة، الأمر الذي ساعد على تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، و بالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات و مساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل و القصور و النقص في المهارات و الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية و الأنشطة الوظيفية في المؤسسات العامة.

و في هذا الإطار يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة و التنمية بالدول النامية في كثير من المجالات منها⁵:

- تنفيذ برامج التدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم.

¹ Ibid, P222.

² خليل حمداني، ورقة مؤتم الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تونس، 1998، ص38.

³ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص460.

⁴ فارس فضيل، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية ؟ و إلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية ؟، الجزائر، 2004، ص17.

⁵ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، إضافة إلى ما سبق، ص460.

- العمل على تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- إستفادة المؤسسات الوطنية من نظيراتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات من الأساليب الإدارية الحديثة عن طريق التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس المؤسسات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المترتبة عن الشركات متعددة الجنسيات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالمؤسسات الوطنية و التنمية الإدارية في الدول النامية المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد يؤدي إرتفاع الأجور و الحوافز التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات إلى هروب الكوادر الحالية من المؤسسات الوطنية للعمل بالأولى، بينما تظل المؤسسات الوطنية تعاني ليس فقط من نقص أو هروب وهجرة الكوادر، بل أيضا تكون مطالبة بالمساواة في الأجور والحوافز و شروط العمل بين عمالها و نظرائهم في الشركات متعددة الجنسيات¹.

كما أن الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص البحث عن الإستثمار في فروع النشاطات الصناعية التي تكون للدولة المضيفة فيها ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى يزيد في مستوى الإنتاج ويرفع من قيمته في السوق المحلية و الأجنبية².

و قد أشار بورتير كذلك إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفع من الإنتاجية الوطنية عن طريق دفع المؤسسات المحلية إلى الإبتكار، وبالتالي يكون بإمكانها إكتساب مكانة تنافسية في السوق المحلية و الدولية³.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتأثيره على تنافسية قطاعها الصناعي :

3 - 1: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية:

لقد نجحت مجموعة الدول العربية في تحقيق إنجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وجاء ذلك بفضل عوامل جاذبة وأخرى

¹ فيلدون نيكولايس، سياسات الإستثمار في إقتصاد عالمي متكامل، <http://ipackacst/ipac/ipoc.exe>.

² Michel Delapierre et Christian Milelli, Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées, (Vuibert, Paris, 1995), P135.

³ M.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, (inter-éditions, Paris, 1993), P 652.

دافعة، تركزت الجاذبة منها محليا في الإصلاحات التي انتهجتها الحكومات العربية، وخاصة في الآونة الأخيرة، في البنية التحتية والجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية بما أضفى مزيدا من المرونة على بيئة ممارسة الأعمال مع تحسن تصنيفها السيادي و وضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية، إضافة إلى ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في المنطقة مقارنة بنظيرتها بالخارج ، أما بالنسبة للعوامل الدافعة فبعضها يرتبط بأداء الاقتصاد العالمي وتحركات الشركات متعددة الجنسيات، والآخر يرتبط بردود الفعل على المستوى الإقليمي، حيث فضل العديد من المستثمرين العرب الإبقاء على استثماراتهم داخل المنطقة تجنباً لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ومن ثم حققت الاستثمارات العربية البنية فقرات متتالية.

إلا أنه وعلى الرغم من تلك الانجازات لا تزال حصة المنطقة من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الاقتصادية الأخرى، حيث لم تبلغ بعد الحجم المنشود في ضوء الاحتياجات التمويلية لدول المنطقة، رغم تحسنها بدرجة ملحوظة إلى 7% عام 2009 مقارنة بنحو 0.4% فقط عام 2000، فضلا عن التحفظات العديدة على التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض المعوقات التي لم يتم إزالتها كلياً بعد.

ولا شك أن مواجهة تلك التحديات تتطلب عملاً جماعياً مستمراً ليس من جانب الحكومات فحسب بل يمتد ليشمل المؤسسات العربية الخاصة والإقليمية لمواجهة التحديات والمستجدات على نحو فعال مع ضرورة إدراك أن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة عبر الزمن في ضوء الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة تركز على تعزيز مزايا الموقع وحجم السوق وتسريع وتيرة النمو وتخفيض تكلفة المعاملات والخدمات والإنتاج وتفعيل المنافسة الكاملة وتحسين مهارات العمالة إلى جانب دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبما يعني انتهاج حزمة من السياسات من شأنها الحفاظ على تواصل النمو في الاستثمارات الواردة وخاصة تلك التي تعظم القيمة المضافة وتدعم نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية، وتضمن توزيع أكثر عدالة لهذه التدفقات فيما بين مختلف الأقاليم الجغرافية داخل القطر الواحد، وكذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية بما يؤدي في النهاية إلى استفادة قطاع عريض من مواطني المنطقة من منافع الاستثمار¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نحو بيئة جاذبة للإستثمار في الدول العربية، العدد الفصلي الثالث 2010، ص 3.

ومن أجل القاء الضوء أكثر على مختلف التطورات التي عرفها الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم 1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	الحصة من إجمالي الدول العربية	معدل النمو
						2012	2012/2011
						%	%
السعودية	39456	36458	29233	16308	12182	25,59	(25,3)
قطر	3779	8125	4670	(87)	327	0,69	475,86
مصر	9495	6712	6386	(483)	2798	5,88	679,3
لبنان	4333	4804	4280	3485	3787	7,95	8,66
الإمارات	13724	4003	5500	7679	9602	20,17	25,04
السودان	2601	1816	2064	2692	2466	5,18	16,6
الجزائر	2593	2746	2264	2571	1484	3,12	(8,39)
ليبيا	3180	3310	1909	-	-	-	-
الأردن	2826	2413	1651	1474	1403	2,95	(4,82)
مملكة عمان	2952	1485	1243	739	1514	3,18	4,87
تونس	2759	1688	1513	1148	1918	4,03	67,07
سورية	1467	2570	1469	-	-	-	-
الغرب	2487	1952	1574	2568	2836	5,96	10,44
العراق	1856	1598	1396	2082	2549	5,35	22,4
البحرين	1794	257	156	781	891	1,87	14,08
الكويت	(6)	1114	456	855	1851	3,89	116,49
اليمن	1555	129	189	(518)	349	0,73	167,37
الموزمبيق	87	108	112	102	107	0,22	4,9
جيبوتي	229	100	27	78	100	0,21	28,2
فلسطين	52	301	180	214	244	0,51	14,02
موريتانيا	343	(3)	131	589	1204	2,53	104,41
إجمالي الدول العربية	97562	81686	66403	42277	47612	100	12,62
الدول النامية	668439	530289	637063	735212	702826	-	(4,4)
نسبة الدول العربية إلى الدول النامية	14,6	15,4	10,4	5,75	6,77	-	-
العالم	1816398	1216475	1408537	1651511	1350926	-	(18,2)
نسبة الدول العربية إلى العالم	5,37	6,71	4,71	2,56	3,53	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير الإستثمار العالمي 2013 .

من خلال الجدول يتبين لنا أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 5,37% عام 2008 إلى 6,71% عام 2009 لتتخف إلى 4,71% عام 2010 و 2,56% سنة 2011 ليرتفع مرة أخرى بعض الشيء إلى مستوى 3,53 سنة 2012.

كما تشير البيانات أيضا إلى انخفاض التدفقات الواردة إلى دولتين عربييتين فقط هما السعودية والجزائر، فيما ارتفعت في الدول العربية الأخرى (باستثناء سوريا وليبيا).

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل يقارب 25,3% فإنها حافظت على تصدرها لقائمة الدول العربية كأكبر دولة مضيئة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 12,182 مليار دولار وبحصة بلغت 25,59% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات بتدفقات بلغت 9,602 مليار دولار بحصة 20,17%، ثم لبنان التي ارتفعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 8,66% لتحتل المرتبة الثالثة بتدفقات بلغت 3,787 مليار دولار وبحصة 7,95%.

3 - 2: الأداء التنافسي لقطاع الصناعة بالدول العربية :

هناك جدل واسع حول مفهوم التنافسية الوطنية وماهي المؤشرات التي تقيسها ، فتقارير التنافسية الدولية والإقليمية مثل تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي و تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط تستند إلى مفهوم للتنافسية يحاول تلخيص البيئة الإقتصادية والمالية والمؤسسية التي تسهل العمليات الإنتاجية للمؤسسات بما يرفع النمو ورفاهية المجتمع¹.

إن تنافسية القطاع الصناعي لا تعمل في فراغ فهي نتاج وضع تنافسي كلي ، لذا فإنه من المناسب الإشارة باختصار لأهم مؤشرات التنافسية للدول العربية وتلك الخاصة بالدول المرجعية (تركيا والصين) باعتبارهما من أهم الدول المنافسة للدول العربية في أسواق صادراتها سواء في دول الوطن العربي وشمال أفريقيا أو في أسواق المجموعة الأوربية .

فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مؤشر الرقم القياسي للتنافسية الصادر عن تقرير التنافسية العالمي لمنتدى العالم الإقتصادي لعام 2013/2014 فإنه يلاحظ أن الدول العربية المشمولة بالرقم (15 دولة) من بين 148 دولة تأخذ المراتب الموضحة في الجدول الموالي :

1 بلقاسم العباس، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2009،ص 49.

جدول رقم 2: ترتيب الدول العربية الواردة في تقرير التنافسية العالمي مقارنة بالدول المرجعية (2014/2013)

الترتبة	الدولة
13	قطر
19	الإمارات
20	السعودية
33	عمان
36	الكويت
43	البحرين
68	الأردن
77	المغرب
83	تونس
100	الجزائر
103	لبنان
108	ليبيا
118	مصر
141	موريتانيا
145	اليمن
29	الصين
44	تركيا

Source : world economic forum , the global competitiveness report 2013-2014 , p15

هناك خمس دول عربية (قطر، الإمارات، السعودية، عمان والكويت) تقع ضمن مراتب الربع الأول الأفضل (1-37) في حين تقع دولتين (البحرين والأردن) ضمن مراتب الربع الثاني الأفضل (37-74) وتقع كل من (المغرب، تونس، الجزائر، لبنان و ليبيا) ضمن مراتب الربع الثالث (74-111) وتقع كل من مصر ، موريتانيا واليمن ضمن مراتب الربع الرابع والأخير (111-148) .

إن مثل هذا الأداء يستدعي التعرف على أهم محددات التنافسية وترتيبها ضمن 148 دولة، وتتضمن هذه المحددات ثلاث فئات رئيسية حسب وجهة نظر معدي التقرير، وهي :

- المتطلبات الأساسية (المؤسسات، البنية الأساسية، الإستقرار الإقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الأساسي)
- معززات الكفاءة (التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة أسواق العمل، مدى تعقد الأسواق المالية، الإستعداد التقني وحجم السوق)
- الإبتكار والعوامل المعقدة.

3- 3: نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية¹ :

في ضوء ما تم عرضه من ملامح أساسية للإستثمار الأجنبي المباشر ومدى قدرته على المساهمة في تطوير بيئة الأعمال للعديد من الدول المضيفة ، يمكننا استعراض مجموعة من المحاور المؤدية إلى تطوير والاستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصاد الدول العربية .

أ: تحسين مناخ الاستثمار : من خلال

الاستمرار في إنجاز مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على ما تحقق من نتائج ايجابية لهذا البرنامج ، مع التدعيم المتواصل لها ، ويستدعي هذا المحور الإشارة إلى مجموعة من المتطلبات يتمثل أهمها في الآتي:

- تدعم مسيرة تحرير الإقتصاد القومي من كافة الاختلالات الهيكلية ، فضلاً عن تحريره من كافة القيود والإجراءات والقرارات الإدارية التي لا تستدعيها اعتبارات اقتصادية.

- استكمال برنامج الخصخصة.

- استكمال مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية.

- تطوير قطاع الاتصالات بتوفير الأدوات والأساليب التقنية الحديثة في هذا القطاع.

- استقرار السياسات الاقتصادية والعمل على إنجاز عمليات التوازن في متغيرات النشاط الاقتصادي الأساسية سواء في الموازنة العامة للدولة أو في ميزان المدفوعات.

- دعم وتطوير سوق الأوراق المالية ، وتوفير كافة الوسائل الحديثة اللازمة لذلك .

ب: الصياغة المرشدة لنظام حوافز الاستثمار ، بحيث يكون هناك أفضليات محددة في هذا الخصوص:

ويعني هذا المحور إتباع سياسة اتقائية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث تعطي الحوافز بشكل أكبر للأنشطة التي ترغب الدولة في اجتذاب الإستثمار

¹حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ص23-25.

الأجنبي إليها ، ويستدعي ذلك مجموعة من المتطلبات التي يتعين توفيرها ، وتشمل الآتي:

- ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمارات إليها.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بتلك الموجهة أساساً للسوق المحلي.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمار في الأنشطة التي تتصف بارتفاع علاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية.

- منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج لتأهيل وتدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع إنتاجيتها ، وكذلك القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة مع هذه الاستثمارات.

- منح أفضلية في الأنشطة ذات الفنون الإنتاجية المكثفة للعمل بما يؤدي إلى تخفيض البطالة.

- منح أفضلية للأنشطة التي تعمل على استخدام المواد الخام المتوفرة محلياً.

ج: تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويستدعي هذا المحور اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعطاء المزيد من الاهتمام بكافة الجوانب التنظيمية محل التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما يمكن من القضاء على كافة أشكال الروتين والتعقيدات الإدارية ، ومن ثم الحد من مشكلة البيروقراطية التي كثيراً ما يشكو منها المستثمرون سواء المحليين أو الأجانب.

- إعداد كوادر من الإداريين والفنيين والمتخصصين في تقديم كافة أنواع النصح والتوجيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- وضوح وتسهيل الإجراءات القانونية محل التعامل مع تلك الاستثمارات ، وهو ما يستدعي عدم الخوض في أية تعقيدات من شأنها عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين الأجانب.

- الاعتماد على التقنية الحديثة لتزويد المستثمرين الأجانب بأية معلومات وبيانات عن مختلف القطاعات الاقتصادية بما تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار.

د: تحقيق الاستقرار في البيئة المحلية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر: ويتطلب هذا المحور ضرورة الإهتمام بما يلي :

- تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية التي يتم في إطارها ممارسة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية ، بحيث يكون هذا الاستقرار قوياً مشجعاً على التقدم بكل أبعاده ولعل في استقرار البيئة السياسية وتوفير الحريات ووضوح واستقرار الحقوق والواجبات ما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشار إليها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن استقرار البيئة الاجتماعية سيساهم في تنامي الإدراك بأهمية مردود عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر على كافة أفراد المجتمع ، الأمر الذي سيطور حتماً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

- تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام ، هذا إلى جانب ما يختص منها بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة دمج قوانين الاستثمار في قانون موحد للاستثمار يحتوي على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بإنشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية.

حيث أن التنظيم الجيد والاجراءات المبسطة والمعلنة تقضى على انتشار الأنشطة غير الرسمية، وتشجع الاستثمارات الأجنبية كما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال والتي أفادت بأن تعقيد الاجراءات وعشوائية اللوائح التنفيذية وتفشى الفساد وضعف تنفيذ العقود يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري في الدول النامية.

الخاتمة:

لقد برهنت الزيادة المطردة في أحجام الإستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الإستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظراً لعدم إكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، كما يعتبر أحد العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في مجال الصناعة بالدول النامية التي تحسن التعامل معه.

ولكن، من أجل إيجاد بيئة ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر تظل هنالك العديد من أجندة السياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، فمن الأهمية بمكان تشجيع الإستثمار النشط أيضا لجعل الدول العربية جاذبة بما فيه الكفاية للإستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الإستثمار بالدول العربية وخلق فرص إستثمارية مستمرة، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات الإستثمارية.

ولقد سمحت لنا هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية :

- إن نصيب الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية ضئيل مقارنة بدول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك إلى موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول في الأعوام الأخيرة.

- إن بروز مؤسسات ودول مهيمنة، ما هو إلا نتاج البحث المتواصل من أجل إكتساب عنصر أو عناصر التفرد التي بإمكانها تحقيق الميزة التنافسية الصناعية.

- إن الكثير من الدول العربية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتيجيات المسطرة، واعتقادها الخاطئ بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي.

- يمكن للدول العربية أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها، وهذا من خلال إنتهاجها للمسار السليم، إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية المضيفة، وذلك من خلال إعتداد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا البلد على ما تمتلكه من خبرات في مجال نشاطها، ومن هنا يمكن للمؤسسات الوطنية الإستفادة عن طريق عملية الإحتكاك والتقليد.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية

للدول النامية المضيفة في السوق الدولية، وذلك من خلال نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في العديد من مناطق العالم، بالإضافة إلى ذلك نجد أن وجود المنافسة بين المؤسسات المحلية بالبلد المضيف ونظيراتها من الشركات الأجنبية المستثمرة يعتبر عاملا هاما في تحسين وإدخال الفعالية على منتجات المؤسسة المحلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.
- 2- عبد السلام أبو قحف ، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 .
- 3- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2003.
- 4- فارس فضيل، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 1998.
- 5- فارس فضيل، هل يشكل الإستثمار الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية ؟ و إلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية ؟ ، الجزائر، 2004.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتئمان الصادرات، نحو بيئة جاذبة للإستثمار في الدول العربية،العدد الفصلي الثالث 2010.
- 7- براكاش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، التمويل و التنمية، يونيو 2001.
- 8- بلقاسم العباس، التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2009 .
- 9- حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد المصري، وزارة التجارة والصناعة المصرية.
- 10- منظمة الخليج للإستثمارات الصناعية، أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، التعاون الصناعي، العدد 86 ، 2001 .
- 11- خليل حمداني، ورقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تونس، 1998.
- 12- فينون نيكولا بيسدس، سياسات الإستثمار في إقتصاد عالمي متكامل، <http://ipackacst/ipac/ipoc.exe>.

المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Bernard Bellon et Ridha Gouia, investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, Economica, Paris, 1998.
- 2- Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales, conomica, Paris, 1984.
- 3- Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international. Edition Armand colin .paris.1996.
- 4- Michel Delapierre et Christian Milelli, Firmes multinationales : des entreprises au cœur d'industries mondialisées, Vuibert, Paris, 1995.
- 5- M.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, inter-éditions, Paris, 1993.

- 6- O.C.D.E, définitions des référence détaillé des investissements internationaux, Paris, 1983.
- 7- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, économie internationale, 10e édition, Economica, Paris, 1996.
- 8- Unctad, World investment report 1994: Transnational corporations, Employment and the work place.
- 9-unctad world , investment report 2013.
- 10-world economic forum , the global competitiveness report 2013-2014 .

الحوكمة كمدخل لتطوير الميزة التنافسية للمصارف

أ. عبد الرزاق حميدي¹

الملخص

يشهد القطاع المالي والمصرفي اليوم اشتداد الصراع بين المصارف من أجل توسيع حصصها السوقية والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الزبائن لاقتناء خدماتها المصرفية، ما جعل كل مصرف يسعى جاهدا لتعزيز نقاط قوته، من هنا يبرز مفهوم الميزة التنافسية كوسيلة للتفوق والريادة أمام المصارف الأخرى، ورغم تعدد المداخل التي يعتمد عليها المصرف لتحقيق الميزة التنافسية، إلا أنه في ظل الفساد والفضائح التي عرفتھا العديد من المؤسسات المالية والمصرفية في الآونة الأخيرة يمكن القول أن الحوكمة المصرفية هي أهم المداخل التي يمكن الاعتماد عليها للتقليل من المخاطر وتعزيز تنافسية هذه المصارف.

الكلمات الدالة: التنافسية، المنافسة، المصارف، الحوكمة، الحكم الرشيد.

Abstract

The financial and banking sector knows today a great concurrence between banks in order to expand their market shares and the acquisition of as much as possible new customers and allow them to obtain its banking services, all of this lead each bank to enhance its strengths, from here appears the concept of competitive advantage as a way to the leadership in front of the other banks, and although the multiplicity input by which the bank achieve the competitive advantage, but in the light of corruption and scandals that have defined the financial and the banking institutions the governance is the most important banking input that can be used to reduce the risks and develop the competitiveness of banks.

Key words: Competitiveness, Banking Service, Concurrence, Governance.

¹ أستاذ محاضر - ب -، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

المقدمة:

لقد أدت التغييرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين، من بينها انتشار مفهوم العولمة، وتحرير التجارة العالمية، والخدمات المالية، وسهولة انتقال الأموال بين الدول المختلفة، وما صاحب ذلك من تطور تقني هائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى ظهور العديد من المظاهر التي تشكل خطورة متزايدة على أصحاب المصالح بالمصارف والمؤسسات المالية، من أهمها الفساد المالي والمصرفي، وهو ما سيؤثر حتما على المصارف، بحيث يقف عائقا في وجه تطوير قدراتها التنافسية، وفي هذا الإطار يتفق الكثير من الباحثين على أهمية الحوكمة في رفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمصرفي على مستوى المصارف والمؤسسات والدول على حد سواء.

ومما سبق يتبادر لنا السؤال الجوهرى التالي " كيف يمكن تعزيز الميزة التنافسية للمصارف بالاعتماد على الحوكمة المصرفية؟ "

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوعا من المواضيع الأكثر بحثا ونقاشا في أدبيات الأعمال وهو مفهوم الميزة التنافسية و ما لها من تأثير جد إيجابي على المصارف، كما تتطرق إلى الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من الفساد الذي كثر الحديث عنه في المؤسسات المالية والمصرفية، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال خطورة وانتشار وشيوع ظاهرة الفساد المالي والمصرفي ودور الحوكمة المصرفية في الحد من مخاطر هذه الظاهرة والمساهمة في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف.

أهداف الدراسة:

يمكن إجمال أهم الأهداف التي نرجو أن تتحقق من وراء هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة أهمية الحوكمة ومزاياها.
- التعرف على أسس تحقيق الميزة التنافسية.
- إبراز دور الحوكمة المصرفية في تحقيق أهداف المصرف وتعزيز ميزته التنافسية.

تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بكافة حيثيات هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور تتمثل في:

المحور الأول - مضامين أساسية حول الحوكمة.
المحور الثاني - إضاءات حول الميزة التنافسية.
المحور الثاني - سبل تطوير الميزة التنافسية للمصارف ضمن مدخل الحوكمة.

المحور الأول - مضامين أساسية حول الحوكمة.

بازدياد التعقيد في نشاط المصارف والمؤسسات المالية ، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المالي والمصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة المصرف وذلك وفق مبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية.

أولاً - مفهوم حوكمة الشركات

انطلاقاً من مفهوم مكافحة الفساد وسبل إصلاحه انبثق مفهوم حوكمة الشركات، إذ تعود جذوره إلى مفهوم "الحكم الصالح" القائم على أخلاقيات العمل وتعني كل ما يساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والديمقراطية أو هي عبارة عن الإطار القانوني والنظامي والأخلاقي الذي يحكم العلاقات بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وواضعي التنظيمات الحكومية وأصحاب المصالح (Stakeholders) وغيرهم، وكيفية التفاعل فيما بينهم للإشراف على عمليات الشركة، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية السليمة التي تربطهم بعضهم بعضاً التي يكون من شأنها أن تعمل على ضمان تحقيق المصالح المتبادلة التي تجمعهم، وبالاعتماد على الأدوات المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح والشفافية¹، وقد تعددت وجهات النظر بين مختلف الباحثين والمهتمين بمجال الحوكمة، ولذلك نجد تعدد التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الباحثين والمهتمين.

فحسب محمد شريف توفيق تمثل " ذلك الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، بحيث يتم التركيز على إيجاد وتنظيم التطبيقات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالمؤسسة وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المحاسبية السليمة وفقاً لمعايير

¹ فيصل محمود الشواربة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: جامعة دمشق، العدد 02، المجلد 25، 2009) ص ص 125-126.

الإفصاح والشفافية¹.

أما طارق عبد العال حماد فإن الحوكمة تعني " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"².

والحوكمة حسب الاتحاد الدولي للمحاسبين هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف: توفير التوجيه الإستراتيجي، ضمان تحقيق الأهداف، (ج) التأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح، و(د) التحقق من استخدام موارد المنظمة بشكل مسؤول³.

كما عرف 'خالد الصويص' الحوكمة بأنها " مجموعة من القوانين والمعايير والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية والممولين، وأصحاب المصالح من ناحية أخرى"⁴.

وعلى العموم يمكن القول بأن الحوكمة تتمثل في "مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة، بما يساهم في توضيح الرؤية وإزالة الغموض لجميع الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، ما يسمح بما يسمح بتحسين صورة المؤسسة وتعزيز قدراتها التنافسية".

ثانياً- أهداف حوكمة الشركات:

تعمل معايير ومحددات حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي⁵:

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.

- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين

1 محمد شريف توفيق، قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات: الأهمية، المبادئ والمصطلحات (مصر: غ م م النشر، 2005) بتصرف، ص2.

2 طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008) ص4

3الاتحاد الدولي للمحاسبين، تعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة : تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت(الرياض: مكتبة الملك فهد، فيفري 2009) ص 10

4 خالد الصويص، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على البنوك الفلسطينية من وجهة نظر مديري الفروع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات(فلسطين: العدد23، 2011) ص144

5 بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 06-07 ماي 2012) ص05.

بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة.

- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.

- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار

- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.

- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.

- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

وتسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الفضاء المالي والانهيارات وتمكن خاصة المستثمرين الماليين من الحصول على وسائل تقوم بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ استثمارية وتؤدي إلى تعظيم المنافع. والشكل الموالي يوضح الأهداف الرئيسية للحوكمة.

الشكل رقم (01) أهداف حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات (القاهرة: مجموعة

النيل العربية، 2005) ص 21.

ثالثا- أسباب تزايد الاهتمام بالحوكمة.

يشير بعض الباحثين إلى أن السبب الرئيس في الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات هو الانفصال بين الملكية والإدارة بالإضافة إلى أسباب أخرى، بينما لخصت بعض الدراسات السابقة أهم الأسباب والدوافع التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم حوكمة

الشركات في البنود التالية:¹

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلون في الجمعية العمومية للمؤسسة.
- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تمكين المؤسسات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

المحور الثاني - إضاءات حول الميزة التنافسية

يشغل مفهوم الميزة التنافسية حيزاً هاماً في مجال الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، بحيث تمثل ركيزة هامة تعتمد عليها المؤسسات/ المصارف لتحقيق ربحية متواصلة مقارنة بمنافسيها.

أولاً - مفهوم الميزة التنافسية.

يعد مصطلح الميزة التنافسية من أكثر المفاهيم المتداولة بين الاقتصاديين والمسيرين، ورغم أن الميزة التنافسية تنتج أساساً عن القيمة المضافة التي تستطيع المؤسسة/ المصرف توفيرها للزبائن وإقناعهم بها. ومن أهم التعاريف التي أعطيت للميزة التنافسية نذكر:

حسب حسن الزعبي فالميزة التنافسية تعرف بأنها "خاصية أو مجموعة من الخصائص النسبية التي تنفرد بها المؤسسة/ المصرف وسيما الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبياً نتيجة صعوبة محاكاتها أو التي تحقق خلال تلك المدة المنفعة بها

¹ عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة (السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، العدد 01، المجلد 22، 2008) ص 184.

وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه من خدمات/ منتجات للزبائن¹.
والميزة التنافسية هي "مفهوم ديناميكي يركز على الجهد والإبداع الذاتي للتفوق على المنافسين من خلال النوعية والتقنية العالية كعلامة فارقة يدركها الزبون في المؤسسة/البنك، أو في السلعة/الخدمة وهذا ما يحقق لها ميزة إضافية على منافسيها"².

ويعرف عبد الحميد عبد الفتاح المغربي الميزة التنافسية بأنها "ذلك المصطلح الذي يشير إلى المجالات التي يمكن للمؤسسة/ المصرف أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي نقطة قوة تتسم بها المؤسسة/ المصرف دون غيرها من المؤسسات/ المصارف في أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها البشرية أو الموقع الجغرافي للمؤسسة/ المصرف"³.

من خلال ما سبق يمكن القول ان الميزة التنافسية تتمثل في امتلاك المؤسسة/ المصرف مجموعة من الموارد والمهارات والخصائص والصفات المتميزة التي تؤهلها للتفوق على المنافسين بشكل مستمر على أن يشعر المستهلك أو الزبون بهذا التفوق بشكل لا لبس فيه، فالميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية، إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة و السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بخصومها في السوق.

ثانيا- أنواع الميزة التنافسية

يمكن تقسيم الميزة التنافسية إلى نوعين أساسيين يتمثلان في:

-الميزة التنافسية الداخلية

في هذه الحالة تركز المؤسسة في تفوقها وتميزها عن المنافسين من خلال تحكمها في تكاليف الصنع، الإدارة أو تسيير المنتج، والتي تضيف قيمة للمنتج بإعطائه سعر تكلفة منخفض عن المنافس الأولي، حيث تلجأ المؤسسة إلى انتهاج إستراتيجية السيطرة بالتكاليف، وتحسين الإنتاجية التي تسمح لها بتحقيق مردودية أحسن وعوائد أكبر، ومنه الوصول إلى أفضل قوة للمساومة حتى في حالة

1 حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية : مدخل استراتيجي (عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2005، ص138.

2 Warson, J, **Competitive advantage in the Dynamic Contexts** (London: Harrington Press 2004)P31.

3 عبد الفتاح عبد الحميد المغربي، الإدارة الإستراتيجية (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص27.

انخفاض الأسعار أو الدخول في حرب الأسعار، لأن المؤسسة تتحكم في تكاليفها إلى درجة كبيرة وبحوزتها معرفة تنظيمية وتكنولوجية عالية.¹

- الميزة التنافسية الخارجية:

تكون الميزة التنافسية خارجية عندما يمكن تقديم منتج ذو نوعية مميزة، والتي تنشئ قيمة للمشتري من خلال تقديم منتج يتضمن خصائص فريدة تختلف عن تلك الموجودة في منتجات أو سلع متشابهة². ولكن تستطيع المؤسسة أن تفرض سعرها على المستهلكين، وإن تزيد من عدد وحداتها المباعة و تنمية نوع من ولاء المستهلك لعلاماتها التجارية عليها إتباع وسيلتين هامتين تميزها عن غيرها من المؤسسات، وهاتين الوسيلتين هما:³

- محاولة المؤسسة/ المصرف تخفيض درجة المخاطرة والتكلفة التي يتحملها المستهلك عند شرائه للسلعة.

- محاولة المؤسسة/ المصرف خلق مزايا فريدة في أداء المنتج عن تلك التي توجد في منتجات المنافسين وبصورة واضحة ومحددة.

جدير بالذكر أن M.PORTER تناول النوعين السالفين الذكر من الميزة التنافسية، حيث أشار إلى أن هناك شكلين من الميزة التنافسية وهي السيطرة بالتكاليف والتمايز، فالمؤسسة تتفوق على المنافسين إما بفعل قلة تكاليفها وانجذاب المستهلك للسعر المنخفض، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة وخاصة في الدول المتخلفة، وإما أن تتفوق عن طريق سرعة التمايز في مختلف سياسات المزيج التسويقي (منتج، سعر، توزيع واتصال).⁴ وعليه يمكن القول بصفة عامة بأن هناك نوعين من المزايا التنافسية مرتبطة ومتعلقة بحلقة القيمة للمؤسسة وهما:

- التكلفة الأقل: تتمثل الميزة التنافسية المعتمدة على التكلفة الأقل بقدرة المؤسسة/ المصرف على تصميم، تصنيع وتسويق منتج بأقل تكلفة مقارنة مع

1 فرحات غول، الميزة التنافسية لربح المعركة التنافسية، مجلة دراسات اقتصادية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 12، 2006) ص ص 95-96.

2 زبير محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية (الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 8-9 نوفمبر 2010) ص 4.

3 خليل حسن محمد عرابي، أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (الأردن: جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة الأعمال، 2008-2009) ص 37.

4 فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية: حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2006) ص 99.

المؤسسات المزاحمة وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر العوائد، وحتى يتسنى للمؤسسة/ المصرف الوصول إلى هذه الميزة فإنها تجد نفسها مجبرة على فهم الأنشطة المختلفة التي تؤدي في المؤسسة/ المصرف أو ما يسمى بحلقة القيمة (سلسلة القيمة) للمؤسسة/ المصرف، والتي تعتبر من المصادر الهامة للميزة التنافسية، وهو ما يوضحه M.PORTER فيما يلي: "إن طبيعة التكلفة بالنسبة للمؤسسة/ المصرف تعكس مجمل التكلفة لإنجاز كل النشاطات ذات القيمة، بمقارنتها مع منافسيها، حيث كل نشاط يتضمن عوامل التكلفة، التي تحدد المصادر المختلفة لمزايا التكلفة"¹.

- تمييز المنتج: يتمثل ذلك في قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميزا وفريدا وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر الزبون (جودة أعلى، خصائص خاصة للمنتج، خدمات ما بعد البيع..)، وحتى من ناحية التمييز للمنتج، يتحتم على المؤسسة/ المصرف العمل على فهم أنشطة حلقة القيمة من أجل التعرف على المصادر المحتملة لتمييز المنتج، وبالتالي توظيف قدراتها وكفاءاتها لتحقيق ذلك، وهذا بالطبع يرجع إلى أن كفاءة المؤسسة/ المصرف للتمايز تتعلق بمساهمة مختلف نشاطاتها للقيمة في إرضاء حاجيات الزبون ورغباته، والتي لا تقتصر على الخصائص الفنية للمنتج، بل تتجاوزه إلى نشاطات أخرى، كالإمداد، خدمات ما بعد البيع، الضمان...

ثالثا- خصائص الميزة التنافسية

يتفق العديد من الباحثين على أنه لنقول في مؤسسة أنها تمتلك فعلا ميزة تنافسية، على هذه الأخيرة أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها:²

- أن تكون مستمرة و مستدامة بمعنى أن تحقق المؤسسة سبق على المدى الطويل وليس القصير على المدى القصير.
- تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة وهذه الصفة تبعد المنظمة عن فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.
- أن تكون متجددة وفقا معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة/ المصرف الداخلية من جهة أخرى.

¹ فرحات غول، الميزة التنافسية لربح المعركة التنافسية، مرجع سبق ذكره، نقلا عن:

Michael. P, La concurrence selon porter (Paris:Village Mondial, 1999)P 87

² أنس أيوب محمد بوادي، علاقة إدارة المعرفة بتحقيق الميزة التنافسية في شركات الاتصالات العاملة في الأردن، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجات الماجستير في إدارة الأعمال (عمان: الجامعة الأردنية، 2009) ص 21.

- أن تكون مرنة بمعنى إمكانية إحلال ميزات تنافسية بأخرى بكل سهولة ويسر وفق اعتبارات التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات وجدارات المؤسسة من جهة أخرى .

- أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي ترى المؤسسة/ المصرف تحقيقها في المديين القصير والبعيد.

المحور الثالث- سبل تطوير الميزة التنافسية للمصارف ضمن مدخل الحوكمة.

إن تمييز المصرف في مجال تقوية حوكمة الشركات له بالغ الأثر في تحقيق وضع ريادي على المستوى المحلي والإقليمي، ما يسمح بتعزيز موقعه التنافسي في المجال المالي والمصرفي، ما يوجب ضرورة خضوع سياسة الحوكمة في المصرف إلى مراجعة مستمرة من أجل تطويره ليتطابق مع المستويات العالمية والأداء الأمثل.

أولاً- ماهية الحوكمة المصرفية

تعتبر الحوكمة نظام لإدارة المصارف وإحكام الرقابة عليها، بما يحقق أهداف تلك المصارف، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها.

تتمثل الحوكمة المصرفية في "الطريقة التي تدار بها شئون المصرف من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين".¹

ويمكن تعريف حوكمة الشركات في القطاع المصرفي علي أنها "مجموعة من العلاقات بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية وبين المساهمين وأصحاب الودائع وأصحاب المصلحة الآخرين، بحيث تسمح بتوفير هيكل وبنية تحدد من خلالها أهداف المصرف، فضلاً عن تحديدها لوسائل بلوغ هذه الأهداف وسبل أداء الرقابة".²

كما تعرف حوكمة المصارف على أنها "النظام الذي تدار وتراقب به المصارف، بحيث مجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة مصارفها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية

1 نظام الحوكمة في البنوك، نشرة للبنك المركزي المصري: مفاهيم مالية (مصر: المعهد المصرفي المصري، 2000) ص2.

2 محمد طارق يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية (مصر: جرائد ثورنتون انترناشونال، 2010) ص6.

للمصرف وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة.¹

ثانيا- أهمية الحوكمة للجهاز المصرفي

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، فعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف (مثل الربحية)، إلا أنه من الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصارف. كما أن الالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية:²

- الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره .
- تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
- حماية حقوق المودعين والمساهمين.
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي.
- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
- متطلب سابق لتطبيق المعايير والاتفاقات الدولية.

ثالثا- دور الحوكمة في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك

بعد الممارسات الخاطئة من قبل مدراء الشركات والتي أدت في نهاية المطاف إلى حدوث كوارث لحقت بالشركات والمساهمين وجميع العاملين والمتعاملين مع هذه الشركات. ومن ذلك نذكر قضية عملاق الصناعة و الطاقة شركة انيرون الأمريكية عام 2001 م والتي كانت بالتواطؤ مع أحد أكبر مكاتب المحاسبة في العالم في ذلك الحين " آرثر أند أندرسون" والذي انهيار هو أيضا على خلفية هذه القضية³، تزايدت أهمية الحوكمة وأصبحت أحد المتطلبات الجديدة لاقتصاديات الدول، بحيث تعد وسيلة تمكن المجتمع المالي والمصرفي تحديدا من التأكد من حسن إدارة الشركات والمصارف بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين،

¹ جون د. سولفيان، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد (واشنطن: منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع، 2009) بتصرف، ص9.

² دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، 2009) ص9.

³ مركز عمان لحوكمة الشركات، حوكمة الشركات (عمان: الهيئة العامة لسوق المال، 2011) .

وقد تبين في ظل هذه الأوضاع ضرورة توفير ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة بالمؤسسات المالية والمصرفية، بما يؤدي إلى تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق الحر والارتقاء بالمصارف والمؤسسات المالية إلى مستويات التنافسية الدولية.¹

وللحوكمة دور كبير في تعزيز المزايا التنافسية للمصارف والمؤسسات المالية، إذ تعمل على جذب المودعين ودعم أداء البنوك على المدى الطويل وذلك من خلال:²

- التأكيد على الشفافية في معاملات البنوك، وفي اجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، إذ أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد البنكية وتآكل قدراتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.

- إجراءات حوكمة البنوك تؤدي إلى تحسين إدارة البنك، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى كفاءة أداء البنك .

- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية التي تؤثر سلبا على قدراتها التنافسية.

- إن تطبيق حوكمة البنوك يقوي ثقة الجمهور في عملية الخصخصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة.

ويشير ميخائيل حنا إلى أن أهمية الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية تتجسد بالآتي:³

- العمل على محاربة الفساد المالي والإداري في البنوك وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.

- تحقيق درجة عالية من الضمان والنزاهة والشفافية والحيادية والاستقامة والاستقلالية لكافة العاملين في البنك بدءا من رئيس مجلس الإدارة والمديرين

¹ عادل أحمد، نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه(عمان: جامعة عمان العربية، 2011) بتصرف، ص54.

² جمال عبيد محمد العازمي، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة لنيل درجة الماجستير(الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012) بتصرف، ص39.

³ جمال عبيد محمد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص40.

التففيذين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.

- تفادي وجود أخطاء قصدية أو أية انحرافات متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها أو العمل على تقليلها إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.

- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية والتقرير المالي في الكشوفات والتقارير المالية.

- ضمان أعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية والموضوعية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط سواء من مجلس الإدارة أو المديرين التففيذين.

الخاتمة

كان الهدف من دراستنا لهذا الموضوع هو تسليط الضوء على دور للحكومة المصرفية في تعزيز المزايا التنافسية للمصارف، والواقع أن التطورات الاقتصادية والمصرفية المحلية والدولية والمشاكل والأزمات التي تعاني منها العديد من الأجهزة المالية والمصرفية، فضلا عن الفضائح التي شهدتها هذه المصارف على المستوى العالمي بما في ذلك الدول المتقدمة والتي كانت نتيجة للفساد المستشري، كل هذا أدى إلى فقدان الثقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بهذه المصارف، وخاصة أصحاب الودائع، ما يحتم على مختلف المصارف ضرورة الإسراع في تعزيز ميزتها التنافسية من خلال الاستفادة من الأساليب المصرفية الحديثة لتجنب المخاطر وعلى رأسها الحوكمة المصرفية.

المراجع

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، تعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة: تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت (الرياض: مكتبة الملك فهد، فيفري 2009).
2. أنس أيوب محمد بوادي، علاقة إدارة المعرفة بتحقيق الميزة التنافسية في شركات الاتصالات العاملة في الأردن، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجات الماجستير في إدارة الأعمال (عمان: الجامعة الأردنية، 2009).
3. نظام الحوكمة في البنوك، نشرة للبنك المركزي المصري: مفاهيم مالية (مصر: المعهد المصرفي المصري، 2000).
3. بروش زين الدين، ذهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (بسكرة).

4. جمال عبيد محمد العازمي، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة لنيل درجة الماجستير (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012)
5. جون د. سولفيان، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد (واشنطن: منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع، 2009).
6. حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الإستراتيجية : مدخل استراتيجي (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
7. خالد الصويص، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على البنوك الفلسطينية من وجهة نظر مديري الفروع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (فلسطين: العدد 23، 2011)
8. خليل حسن محمد عرابي، أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (الأردن: جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة الأعمال، 2008-2009).
9. دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية، 2009).
10. مركز عمان لحوكمة الشركات، حوكمة الشركات (عمان: الهيئة العامة لسوق المال، 2011).
11. زبير محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية (الشلف :جامعة حسيبة بن بوعلي، 8-9 نوفمبر 2010).
12. عادل أحمد، نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه (عمان: جامعة عمان العربية، 2011)
13. عبد الفتاح عبد الحميد المغربي، الإدارة الإستراتيجية (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000).
14. عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة (السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، العدد 01، المجلد 22، 2008).
15. فرحات غول، الميزة التنافسية لربح المعرفة التنافسية، مجلة دراسات اقتصادية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 12، 2006).
16. فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية: حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005).
17. فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق: جامعة دمشق، العدد 02، المجلد 25، 2009).
18. محمد طارق يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية (مصر: جرائد ثورنتون انترناشونال، 2010).
19. محمد شريف توفيق، قراءات من الأنترنت في حوكمة الشركات: الأهمية، المبادئ والمصطلحات (مصر: غ م م النشر، 2005)
20. محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005)
21. طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008).
22. Michael. P, La concurrence selon porter (Paris:Village Mondial, 1999)P 87
23. Warson, J, Competitive advantage in the Dynamic Contexts(London: Harington Press 2004).

تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية الحديثة

أ/بودور شوريب¹

ملخص:

يتناول هذا المقال في محوره الأول ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية باعتبارها أداة للاتصال داخل المنشأة الاقتصادية الحديثة؛ وأهمية وقيمة هذه المعلومات في بيئة الأعمال الحديثة؛ مركزين فيه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وفق معايير المحاسبية الأمريكية FASB والمعايير المحاسبية الدولية IASB. أما المحور الثاني فيتناول أهمية ومفهوم نظام المعلومات المحاسبي؛ وكيفية تصميم هذا النظام في المنشأة الاقتصادية باعتبارها كذلك مجموعة من الأقسام والإدارات والمصالح التي تعمل بشكل مشترك لتحقيق أهدافها.

Résumé

Cet article aborde dans son premier volet la nature des informations comptables en tant qu'outils de communication à l'intérieur de l'entité économique moderne ; ainsi que leur importance et leur valeur dans l'environnement des affaires actuel. Il est également fait état des spécificités qualitatives de ces informations conformément aux normes comptables américaines (FASB) et internationales (IASB). dans le second volet de cet article il sera question de l'importance du concept de système d'information comptable et les modalités d'élaboration de cet outil dans l'entité économique en tant que partie intégrante du groupement constituée des secteurs, des administrations et des services qui activent collectivement pour l'attente des objectifs tracés.

المقدمة:

إن المعلومات في عالمنا المعاصر أصبحت سلعة قابلة للبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى ذات طابع اقتصادي. ومن ثم فإن البيانات المحاسبية التي يتم استخراجها من السجلات المحاسبية وصياغتها في صورة تقارير يمكن أن توظف بأنها سلعة يتم إنتاجها وتغليفها لأغراض تسويقها

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

في سوق تتوافر له شروط السوق الاقتصادي من حيث وجود عرض وطلب على تلك السلعة.

وتعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المعلومات التي يسعى الطالب للحصول عليها لتحقيق الأهداف المختلفة لمستخدمي تلك المعلومات، كما تعتبر التقارير التي تحتوي على تلك المعلومات بأسلوب التغليف الذي يقدم المعلومات من خلاله، ومن المعلوم أن أية سلعة اقتصادية يتم إنتاجها من خلال مجموعة من المفاهيم والأسس والإجراءات التي تشكل في مجموعها نظاما للإنتاج، فإن المعلومات المحاسبية تخضع لهذه الخاصية من حيث ضرورة إنتاجها من خلال نظام متميز يمكن أن نطلق عليه نظام إنتاج المعلومات المحاسبية والذي يتم اختصاره اصطلاحا بنظام المعلومات المحاسبي. وتهتم دراسة نظم المعلومات المحاسبية بتحليل كيفية تسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث المتباينة التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسلك وحياة المنظمة أيا كان نوعها.

ونظرا لتوسع العديد من الوحدات الاقتصادية في استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة، وعلى اعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية يمثل نظاما رسمية للمعلومات في أي وحدة اقتصادية، فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في حالات عمل نظم المعلومات المحاسبية لأجل تحقيق كفاءة وفعالية أكبر من عملها من خلال إمكانية الاستفادة من مميزات وخصائص هذه الوسائل في عمل نظم المعلومات المحاسبية. ويتطلب استخدام تقنيات المعلومات في عمل نظم المعلومات المحاسبية أن تتوفر لدى القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية معرفة تقنية تكتسب عن طريق الدراسة العلمية والتطبيق العملي تسمح لهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية التي يعملون فيها وذلك من خلال قدرتهم على الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في بيئة الأعمال وخاصة فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة.

سنحاول من خلال هذا البحث تناول ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها وكيفية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: طبيعة المعلومات المحاسبية.

استنادا إلى ما سبق نرى أنه قبل التطرق إلى ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية لابد من التعرف ببعض المصطلحات المستخدمة في دراسة نظم

المعلومات وهي:

1- البيانات: هي قيم مخزنة في النظام Système على شكل رقمي أو منطقي¹ والتي تمثل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم تمكن من نقلها وترجمتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج.

2- المعلومات Information: هي عبارة بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، وبالتالي فالمعلومة لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها.²

3- المعرفة: هي حصيلة ما يملكه فرد أو منشأة أو مجتمع معين في وقت محدد³ فهي خلاصة البيانات والمعلومات وعلى سبيل المثال فإننا نعتبر أي كتاب معلومات ولكن بعد استيعابه وفهمه يتحول إلى معرفة.

4- النظام Système: هو مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات المطبقة بهدف تحقيق أهداف معينة.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخرجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وبالتالي فإن إنتاج المعلومات المناسبة تساعد في التقليل من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ومنه تجعله قادرا على اتخاذ قرارات أكثر نفعاً وأقل ضرراً.

أولاً: مفهوم المعلومات

تختص المحاسبة بإنتاج المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وتوصيلها إلى مجموعة من المستخدمين الداخليين والخارجيين، ونظراً لأهمية هذه المعلومات في عمليات اتخاذ القرار فلا يمكن تخيل نظام ما دون معلومة، فوجود النظام مرهون بالمعلومات التي يقدمها، يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها ومن ثم فإن البيانات تعتبر بمثابة المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي (معلومات) له استخدام لإشباع حاجة قائمة، فهي إذا عملية "فعل الأخبار" وتحتوي

1 Franck guamieri, et Autres « **systeme d'information et risque naturels** », Paris ,Presse de l'école des Mines , 2004,p : 2

2 إبراهيم سلطان؛ "نظام المعلومات الإدارية" الدار الجامعية - الإسكندرية ، 2000، ص72.

3 كمال السيد غراب؛ نادبة محمد حجازي؛ "نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)؛ الطباعة للإشعاع 1999؛ مصر ص72 .

على مضمون "ما يتم الإخبار عنه" في آن واحد وهذا لأجل فهم جيد للمحيط¹ ولأجل أن تكون هذه المعلومات تشغيلية ينبغي أن تعالج :

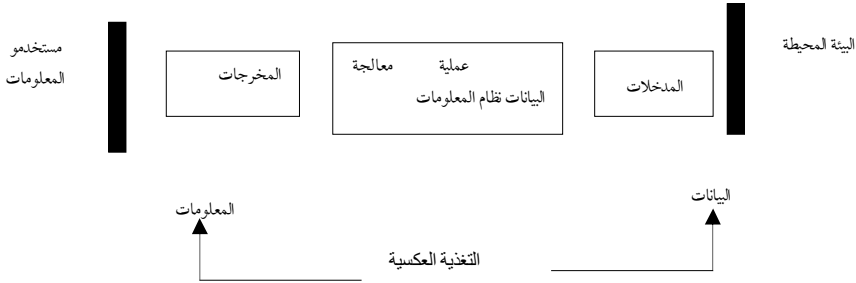
- **الهوية Identité**: الموضوع أو الشيء المعني.

- **المواصفات Attribution**: مواصفات الموضوع أو الشيء المعني.

- **القياس Mesure**: تقييم هذا الشيء.

ومن خلال العرض السابق تم ذكر كلمتي بيانات ومعلومات، لذلك يجب التفرقة بينهما لأنهما لا يعنيان نفس المعنى، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، كما أن المعلومات يمكن أن تلعب دور البيانات في حالة التغذية العكسية واستخدامها كمدخلات لنظام آخر، حيث يمكن أن توضح هذه العلاقة في الشكل التالي :

الشكل رقم 1 العلاقة بين البيانات و المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق ذكره.

ثانيا: دور المعلومات

إن للمعلومات استعمالات مختلفة باختلاف الهدف من استعمالها، وعليه يمكن حصر أربعة استعمالات أساسية للمعلومات².

¹ Reseau Martine, « **Economie d'entreprise** » Edition ESKA ,1993, Paris 2004,p :71.

² مدني بن الغيث؛ أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة الجزائر- 2004 ص46.

1- المعلومات أداة دعم للعملية التسييرية: إن مسار التسيير عبارة عن توفيق بين مجموعة من الأنشطة والقرارات بغية توليد نتائج مرغوب فيها من طرف المؤسسة، حيث ينبغي أن تكون مختلف العمليات المشكلة للمسار مترابطة فيما بينها لأنها تتيح وتستهمل معلومات (تخزين، معالجة، توزيع)، بحيث تشكل كل من الرسالة التي تحملها المعلومات المتعلقة بمسار تسيير وإجراءات المعالجة والملفات التي تحتوي هذه المعلومات، نظام معلومات لهذا المسار.

2- المعلومة أداة للاتصال: تعتبر المعلومة أداة للاتصال داخل المؤسسة عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف، من خلال تبادل بيني للمعلومات، خاصة مع انتشار استعمالها قواعد البيانات، الاتصال الحديث (الانترنت) أثار ثورة في عالم الاتصالات.

3- المعلومة أداة دعم الخبرات الفردية: تتمثل القدرة المعرفية للمؤسسة (ذكاء المؤسسة) في قدرة الأفراد الذين تتكون منهم، بحيث تشكل المعرفة من النماذج المعرفية التي تجمع، تصفي وتعالج المعلومات. تتحسن هذه النماذج بفضل المعلومات المتاحة كما بلغت تكنولوجيا المعلومات دورا مهما حيث أنها تمكن من تخزين المعلومات النافعة مع إمكانية العودة إليها وقت الحاجة.

4- المعلومة أداة للربط مع البيئة الخارجية: هذا يعني أن للمعلومة دور تؤديه مع محيط المؤسسة وتحت أشكال كثيرة نذكر منها :

_ تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين، لأن أي منتج له مركبات مادية ومعلوماتية، السعر، المواصفات وكيفية الاستعمال. ويمكن التمييز بين منتج عن طريق إضافة أو دمج ميزات أخرى إضافية من المعلومات كإنشاء خط هاتفية خاص N° Vert يسمح للزبائن بالحصول على نصائح وإرشادات حول استعمال هذا المنتج.

_ أو تحت شكل أنظمة معلومات بين مؤسسات مختلفة، فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها من أجل تمكين قاعدة المركز التنافسي للمؤسسة من خلال بعث علاقة جديدة (زبون، مورد) كاعتماد بعض الموردين Fournisseur وسائل اتصال لتسهيل وصول الطلبات من الزبائن.

ثالثا: قيمة وأهمية المعلومات في المؤسسة

أصبحنا اليوم نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي، وبالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية وأصبحت الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال الحديثة تتعامل مع المعلومات عل أنها موارد اقتصادية لها قيمة، وتحدد قيمتها

بمدى ملاءمتها من حيث الكمية والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة الأعمال بسرعة التغيير والتطور المستمر في الأهداف والبدائل والتحالفات، وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط ورقابة أعمالها من خلال تحديد نتيجة النشاط وقياس المركز المالي، وبالتالي أصبح من البديهي أن المؤسسة التي تستخدم معلوماتها بكفاءة وفعالية تكون لديها ميزة تنافسية تجعلها في مرتبة أفضل من منافسيها.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الظروف البيئية المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، ويتم هذا التمييز حسب كمية ونوعية المعلومات المتاحة لدى متخذي القرارات في المشكلة القرارية المعينة وتشمل تلط الظروف ثلاث حالات هي :

حالة التأكد التام، من خلال هذه الحالة افتراض توافر المعلومات الكاملة عن البدائل، وبالتالي لا توجد مشكلة عند اتخاذ القرار.

حالة المخاطرة، حيث يتم من خلال هذه المرحلة افتراض معلومات جزئية تساعد متخذ القرار على تحديد احتمالات لتحقق الظروف المرتقبة البيئية.

حالة عدم التأكد، حيث يفرض من خلال هذه الحالة نذرة المعلومات، ويعتمد متخذ القرار على خبراته الذاتية ومدى تعامله أو تشاؤمه ودرجة تفضيله للمخاطرة.

رابعا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتحقق هدف المحاسبة الرئيسي عند نجاحها بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة لهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وحتى تنجح في ذلك لا بد من أن تتوفر في هذه المعلومات مجموعة من الصفات والخصائص، ويمكن مناقشة أهم هذه الخصائص - التي يطلق عليها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - من خلال استعراض هذه الخصائص وفقا لكل من معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية.

لقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى تقسيم هذه الخصائص إلى نوعين من الخصائص هما:

1- الخصائص الأساسية:

أ- الملاءمة Pertinence: وتعني هذه الخاصية أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، يرتبط بالنتيجة المراد تحقيقها، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومة متاحة لمستخدميها في الشكل والوقت

المناسيبين، وأن تساعد متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث في المستقبل¹ وتساعد في التأكد أو تصحيح توقعات سابقة. ولا بد أن تؤثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاقتصادية لمستعملها، بحيث تسمح لهم بتقييم الأحداث الماضية المفيدة.² وللملاءمة ثلاثة خصائص ثانوية هي:

أن تتميز المعلومات بقدرة التنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرارات أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.

أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، أي تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات، ويجب أن تكون لهذه المعلومات قيمة يمكن مقارنتها مع تكلفة الحصول عليه، فلا يعقل الحصول على معلومة تكون تكلفتها أكبر من قيمتها المضافة.³

أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة تكون على حساب فائدتها.

ب- إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية *Fiabilité*): تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن للمحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها⁴. وحتى تكون المعلومة موثوقة يجب أن تكون قابلة للتحقق، بمعنى أن تكون لها دلالة محددة بغض النظر عن من يقوم بإعدادها واستخدامها، إضافة إلى ذلك يجب أن تعبر المعلومة بصدق وأمانة عن الظواهر المفترض التعبير عنها. وكذلك يجب أن تكون محايدة وألا تكون متحيزة لصالح مجموعة من المستخدمين على حساب مجموعة أخرى.⁵

2- الخصائص الثانوية:

أ- الاتساق أو الثبات *Constance*: ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس

1 طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية- الإسكندرية 2006، ص 92.

2- http://www.socpa.org-sa/AS/as_P/as-P05 htm

3 محمد يوسف حفناوي "نظم المعلومات المحاسبية" مرجع سابق، ص 87.

4 - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي بين المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة) -المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، دار وائل للنشر، عمان-الأردن 2006، ص 194.

5 عزوز خليف عزيز، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه الماجستير -قسم المحاسبة-المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، جامعة حلب 2006، ص 18.

2 جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين ص.60-65.

المؤسسة لفترة محاسبية أخرى. وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

ب- القابلية للمقارنة Comparabilité: إن استخدام أساليب محاسبية مختلفة تجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة فيما بين المؤسسات الاقتصادية، فاختلف الأساليب سيعطي نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية مما سيؤدي إلى نتائج مضللة وسوء فهم حول تخصيص الموارد فيما بين الخيارات الاستثمارية المختلفة.

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية: تم إعداد وعرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو التالي¹:

أ- القابلية للفهم: إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا السبب يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة وتحليل المعلومات بقدر معقول من العناية. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعلم، والإدراك ومن مجموعة من المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك وقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات المتعددة لمستخدمي هذه التقارير.

ب- الملاءمة: تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات مادية إذا كان حذفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، وتعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف. لذلك فإن مفهوم المادية يضع حدا من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة. ولقد قمنا بتقديم وشرح خاصية الملاءمة ضمن

الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في موضوع سابق من هذا البحث.

ج- الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية :

-الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وبالتالي على سبيل المثال، يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقياس الاعتراف، وفي حالات معينة، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكد، بحيث أن المشروع عموماً لا يعترف بها في البيانات المالية، فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية، وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها.

-الجوهر فوق الشكل: أي أنه من الضروري أن تكون المعلومة قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فحسب، وجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتنازل المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل.

-حيادية المعلومات: حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا اختار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

-الحذر: ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلا احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات، لأن البيانات المالية لن تكون مفيدة، وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

-الاكتمال: لكي تكون المعلومة موثوقة، لا بد أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصحح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

د- القابلية للمقارنة: تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم وفقا للقواعد وتسمح للمستخدم إجراء مقارنات مع مرور الزمن وبين الكيانات.¹ كما يجب أن يكون بإمكان المستخدمين مقارنة التغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية القياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع وبطريقة مماثلة في كل المشاريع. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو:

إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

إعلام المستخدمين على أي تغيير وآثار هذا التغيير (في هذه السياسات).

تمكين المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة.

فالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، ومن غير المناسب للمشروع أن

¹ Robert .JF ,Meéhin .F ,Puteaux .H , « Normes IFRS et PME système comptable de convergence ,entre normes comptables Françaises et standards de l'IASB Paris 2004,P : 45

يستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياسته المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

كما بين هذا الإطار لإعداد وعرض البيانات المالية عند تناوله الخصائص النوعية التي سبق التطرق إليها سابقا المحددات التالية:¹

- التوقيت المناسب: من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المؤسسة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير، فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، فلكي تقدم معلومات بالوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة، وهذا يضعف الموثوقية.

- الموازنة بين التكلفة والمنفعة: يتم تقييم أي معلومة من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتجسد هذه المنفعة في عنصرين أساسيين هما، صحة المعلومة وسهولة استخدامها. تتجسد خاصة المنفعة في عدة أشكال نذكر منها:²

- المنفعة الشكلية: أي أن قيمة المعلومة تحدد بمدى تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار

- المنفعة الزمنية: بفعل توافر المعلومات لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاجها فيه

- المنفعة المكانية: وتتمثل في مدى حصول متخذ القرار أو مستعمل المعلومات على هذه المعلومات بسهولة وبدون عناء، أو في وقت قد يزيد في تعميق تكلفة الحصول عليها، وعند زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمتها فإننا نكون أمام بديلين:

¹ جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين - مرجع سابق - ص 68.
² - مدني بن بالغيث "مرجع سابق" ص 49

_ زيادة قيمة المعلومة من خلال زيادة درجة صحتها أو زيادة المنافع المتحصل عليها

_ تقليل التكلفة من خلال التقليل من درجة صحتها أو التقليل من المنافع التي تأتي منها.

فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية اتخاذ الأحكام، ومع ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة على أي حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير وكذلك معدي ومستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على علم بهذا القيد.

- الموازنة بين الخصائص النوعية: في الممارسة العملية في غالب الأحيان ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية، و بعبارة أخرى فإن الهدف من ذلك هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

- الصورة الصحيحة والعادلة: توصف البيانات المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة للمركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يتيح عنها في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو يمثل بعدالة تلك المعلومات.

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن هناك اختلافات في منهجية الفكر المحاسبي بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ومجلس المحاسبة الدولية IASB، ونعتقد أن هذا الاختلاف في منهج الفكر المحاسبي بين الطرفين سبب رئيسي في اختلاف مخرجات هذا التوجه في الفكر المحاسبي، المتمثلة بشكل رئيسي في سياسات وأساليب المعالجة لبعض العمليات المحاسبية، بالإضافة إلى الاختلاف النسبي في قواعد الإفصاح المطلوبة وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن كل جهة.

المحور الثاني: أهمية وطبيعة نظام المعلومات المحاسبية.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا في تزويد مختلف مستويات اتخاذ

القرار بمعلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات اليومية، والمدعمة بعناصر أخرى مثل المعايير المحاسبية الدولية، المؤشرات التسييرية، والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية.

أولاً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لقد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، فقد تكون هذه البيانات معبر عنها في صورة مالية (مثل رقم الأعمال)، أو في صورة غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، والتي يستطيع ترجمتها إلى بيانات مالية. وينتج في جانب المخرجات مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، كمعلومات لأجل اتخاذ القرارات (مثل التكاليف والإيرادات الخاصة بمنتج جديد).¹ حيث يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات تنظيم إداري، يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (الدائنين، المستثمرين...) وإدارة المؤسسة."²

كما أعطى كثير من المؤلفين والكتاب عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي، سنوجزها في بعض التعاريف التالية:

— يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات سواء كانوا خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية."³

— كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي كذلك على أنه "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية؛ الأوراق؛ المستندات؛ السجلات؛

1 كمال الدين الدهراوي، سمير محمد "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية - الإسكندرية '2002، ص55.

2 مدني بن بالغيث 'مرجع سابق'، ص57.

3 أحمد حسين علي حسين. "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية - الإسكندرية '2001، ص17

التقارير؛ الأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية¹.

ونستنتج من هذه التعاريف أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي داخل المؤسسة، وهو يتكون من أنظمة فرعية، تسعى إلى تجميع ومعالجة البيانات المحاسبية، وتخزينها ونشرها، للخروج بمعلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ القرارات؛ لمختلف الأطراف سواء كانت من داخل أو خارج المؤسسة.

ثانياً: تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعتها وظروفها، وهناك إجراءات وقواعد عامة توجه مصمم النظام المحاسبي أثناء قيامه بعملية تصميم الأنظمة المحاسبية نذكر أهمها²:

1- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاته من البيانات، حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع وملكيته وشكله القانوني ويبنى تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه وإدارته.

2- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة والضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام.

وتبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير والقوائم المالية التي يجب أن يقدمها النظام للمستخدمين، ثم تصميم المستندات والوثائق التي يجب الحصول عليها من أنظمة العمليات، وبعد ذلك تحديد عمليات المعالجة التي يجب أن تجرى على البيانات الداخلة من أجل الوصول إلى التقارير المطلوبة. ومن ثم تحديد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من صحة المدخلات ومعالجتها.

وهناك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المصمم في عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية، من بينها مبدأ تكامل عمليات المؤسسة وارتباط أقسامها، باعتبار أن المؤسسة هي مجموعة من الأقسام والإدارات والمصالح التي تعمل بشكل مشترك لتحقيق أهداف المؤسسة، فمن أولى مهام

1- محمد يوسف حفاوي "نظم المعلومات المحاسبية" مرجع سابق، ص 87.

2- لطفى الرفاعي، محمد فرج، "مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية" للإصدار الثامن لنقابة التجارين بالجيزة، جامعة طنطا- مصر 1997، ص 56.

المصمم تصميم المستندات والتقارير بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الداخلية لكل قسم أو مصلحة ومع احتياجات الأقسام والمصالح الأخرى، والأطراف الخارجية المرتبطة بهذه القوائم والتقارير.¹

ثالثاً: أهمية دراسة نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر المحاسبة في العصر الحديث لغة الأعمال إذ أنها تترجم الصفقات والأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمشاريع والأعمال المختلفة في لغة مشتركة يمكن توصيلها من جانب الكثير من الأطراف والجهات المستعملة لها، بما فيها الجمهور الذين يحتاجون إليها لإعداد تقاريرهم أو لتوظيف مدخراتهم. كما يعتبرها البعض بأنها أداة إحصائية تهدف إلى توفير معلومات مالية مهيكلية للمستخدمين، الداخليين والخارجيين للمؤسسة، ليتمكنوا من استخراج العناصر المهمة لاتخاذ قرارات سليمة وممارسة مراقبة فعالة.² ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المحاسبة كنظام للمعلومات تتميز ببعض السمات ومن أهم هذه السمات نذكر:

أن المحاسبة كنظام للمعلومات تجمع وتسجل وتشغل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للتنظيم لكي تنتج معها معلومات مالية يتم توصيلها لأصحاب المصلحة من خلال قوائم وتقارير مالية معدة حسب مبادئ محاسبة موحدة.

إن إنتاج نظام المحاسبة من المعلومات له مردود اقتصادي، حيث يعتمد عليه أصحاب المصلحة في التنظيم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

إن المحاسبة بهذا المعنى تستوفي أركان الاتصال، حيث أن المحاسب هو الموصل والقوائم المالية أداة اتصال، والمعلومات المحاسبية رسالة وأصحاب المصلحة في التنظيم مستقبل الرسالة.

فالنظام المحاسبي نظام مفتوح ومرتبط بشكل واضح بالبيئة الخارجية، فالمحاسب يواجه العديد من الأحداث الاقتصادية وعليه بتصنيف تلك الأحداث التي

¹ - عبد الرزاق قاسم. تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية "مكتبة دار الثقافة، 2004 عمان -الأردن ص.54-56.

² - صبحي محمد الخطيب. عمرو عباس، "مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية - الإسكندرية، 1993، ص34.

تتأثر بالقواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو ما يسمى حديثاً بالمعايير المحاسبية. فهي التي تحدد ما ينبغي إدخاله وما ينبغي تركه من تلك الأحداث، وتمثل هذه الأحداث مدخلات النظام Input وتتحول بعد تشغيلها إلى مخرجات Output، أي إلى معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وتقاريرها. ومن البديهي أن أي نظام محاسبي يجب أن يتأثر ويتوجه حسب احتياجات المستخدمين من المعلومات والإفصاح المحاسبي على عملية تصفية الأحداث الاقتصادية وتعريفها كمفاهيم محاسبية.¹ وأن من أهم أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية سواء من جانب المحاسبين أو من جانب الإداريين في المؤسسة الاقتصادية يمكن تلخيصها في العناصر الرئيسية التالية:²

— يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لأنه أحد مستخدمي المعلومات التي يوفرها هذا النظام، والأكثر من ذلك قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم لهذا النظام.

— أدى انتشار المعلوماتية بشكل كبير إلى اعتماد نظم المعلومات المحاسبية في معظم المؤسسات الاقتصادية على تكنولوجيا المعلومات.

— أصبحت نظم المعلومات المحاسبية الحديثة أكثر تعقيداً وتطوراً، حيث تعتمد على مفاهيم مستمرة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات والنظم بجانب اعتمادها على التطورات الحديثة في مجالات أخرى مثل الرقابة والاتصالات.

— أن يتمكن المحاسب من معرفة مصادر البيانات وتشغيلها ومعالجتها بهدف إنتاج المخرجات من المعلومات المطلوبة.

النتيجة التي يمكن استنتاجها من خلال هذا المحور أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل المؤسسة تم يقوم بتشغيلها و تحليلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل المؤسسة أيضاً، كما يعتبر النظام المحاسبي كذلك انه

¹ Glautier .M.V.E , Underdon .N.B « **Accounting Theory and Practice** »,Pitman ,4th ED ,London 1993,P :14

² ناصر نورالدين عبد اللطيف " أساسيات المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة و التجارية والصناعية - تحليل القوائم و المحاسبية عن الالتزامات " الدار الجامعية-الإسكندرية- 2006 ص 11

جزء من النظام الكلي للمعلومات و يلعب دورا هاما و فعالا في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات ذات مصداقية و في الوقت المناسب .

الخاتمة:

من خلال عرضنا لهذا البحث والذي كان يتمحور حول تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، فقد توصلنا إلى ما يلي :

- إن أهمية المعلومات المحاسبية تتجلى من خلال نوعية وخصوصيات النظام المحاسبي الذي أنتجها لذلك كان التركيز على هذا الأخير بتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية وكذا قيمة وأهمية ودراسة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وكيفية تصميمه بشكل سليم يضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات هامة ودقيقة وصحيحة.

- يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

- يتم توفير المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية والمدعمة بعناصر أخرى، مثل المعايير، الجداول القيادية، الميزانيات التقديرية.

- إن الأطراف المستخدمة للبيانات والقوائم المالية تحتاج إلى جملة من المعلومات التي ينبغي توفرها من طرف معدي التقارير والقوائم المالية، أي يجب الإفصاح عن هذه المعلومات وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، إذ تتطلب عملية الإعداد والعرض إلى توفير الشفافية حتى تكون هذه البيانات والقوائم المالية قابلة للفهم، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- مصر. إبراهيم سلطان "نظام المعلومات الإدارية" الدار الجامعية- الإسكندرية ، 2000-
- 2- احمد حسين علي حسين. "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية- الإسكندرية 2001 مصر.
- 3- جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردنيين، عمان، الأردن.
- 4- رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي بين المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة) -المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية" ، دار وائل للنشر 2006 ، عمان - الأردن .
- 5- طارق عبد العال حماد، "دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة" ،الدار الجامعية- الإسكندرية 2006 مصر.
- 6- كمال الدين الدهراوي،سمير محمد "نظم المعلومات المحاسبية الدار الجامعية- الإسكندرية" 2002،

- مصر.
- 7- كمال السيد غراب ، نادية محمد حجازي ،نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) ، الطباعة للإشعاع 1999، مصر .
- 8- لطفي الرفاعي ،محمد فرج ،مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية "الإصدار الثامن لنقابة التجاريين بالجيزة ،جامعة طنطا- مصر.
- 9- محمد يوسف حفناوي " نظم المعلومات المحاسبية " ط1، دار وائل للنشر ،2001،الأردن .
- 10 - مدني بن بالغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة الجزائر-2004.
- 11- صبحي محمد الخطيب. عمرو عباس ،" مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية "، الدار الجامعية- الإسكندرية '1993، مصر.
- 12-ناصر نورالدين عبد اللطيف " أساسيات المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة و التجارية والصناعية - تحليل القوائم و المحاسبية عن الالتزامات " الدار الجامعية-الإسكندرية- 2006 ، مصر.
- 13- عبد الرزاق قاسم .تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية "مكتبة دار الثقافة ،2004،الأردن
- 14- عزوز خليف عزيز رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه الماجستير -قسم المحاسبة-المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية،جامعة حلب 2006،سوريا.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Franck guamieri et Autres « système d'information et risque naturels » ، Paris ،Presse de l'école des Mines ، 2004،France.
- 2-Gloutier .M.V.E ، Underdon .N.B « Accounting Theory and Practice »،Pitman ،4th ED ،London 1993،England.
- 3- http://www.socpa.org-sa/AS/as_P/as-P05 htm
- 4- Reseau Martine« Economie d'entreprise » Edition ESKA ،1993، Paris 2004،France.
- 5- Robert .JF ،Meéhin .F ،Puteaux .H ، « Normes IFRS et PME système comptable de convergence ،entre normes comptables Françaises et standards de l'IASB Paris 2004،France.

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة

أ/ مصباح بلقاسم¹

الملخص

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظراً للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دوراً أساسياً في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية

Abstract

We cannot separate between the good governance and the sustainable development, there are interdependent and closely intertwined economic, social and political factors that affect economic development, but nevertheless we cannot reach causal relationship between good governance and development in accurate, given the interdependence between the large number of variables, but it is now recognised that good governance play a key role in promoting sustainable development, it promotes transparency, efficiency and effectiveness and the rule of law in public institutions at all levels, plus it allows effective management of human and natural resources, economic and finance to achieve equitable and sustainable development.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي توجهاً إصلاحياً واسعاً شمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتخذ موضوع الحكم الراشد على اثر ذلك أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطاً أساسياً لهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد، فظهرت من هنا الدعوة إلى إرساء مبادئ الحكم الراشد التي تعمل على الإدارة الجيدة لموارد

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة البويرة.

الدولة وتواجه الفساد وسوء استخدام السلطة، وهكذا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم الرشيد حيث أصبح هذا الأخير هو الضامن الأساسي لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدرًا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل وتستجيب لتطلعات المواطنين وتلبي حاجيات الطبقات الفقيرة.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

مامدى مساهمة الحكم الرشيد في التنمية المستدامة؟

يمكن الاجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثاً: علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد.

1- تعريف الحكم الرشيد:

1-1 - تحديد مصطلح الحكم الرشيد

لتحديد مصطلح الحكم الرشيد و ارهاصات استعماله يتطلب علينا ضرورة تحديد معنى الحكم " Gouvernance " ¹، حيث يعتبر ذو اصل يوناني " Kubernao " و عرف باللاتينية كمرادف لمصطلح الحكومة او اسلوب ادارة شؤون الدولة ². و ابتداء من سنة 1478 استخدم المصطلح للتعين الاداري و القانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية. و قد ظهر مصطلح الحكم الرشيد بشكله المعاصر عندما احياء البنك الدولي في تقريره حول التنمية في افريقيا جنوب الصحراء 1989 بعنوان " افريقيا من الازمة الى النمو المستدام "، و تم وصف الازمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية و محاربة الفساد في دولة ما بكفاءة الحكومة، فالحكم يعرف بأنه مجموعة المؤسسات و العمليات و الآليات الموجودة لممارسة السلطة في دولة ما .

اما بالنسبة لمصطلح الحكم الرشيد فيرجع اصل المصطلح في اللغة

الفرنسية الى القرن 13 كمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني في عام 1978

1: سلوى الشعراوي جمعة، مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع اشكالية نظرية، مجلة المستقبل العرب، العدد 249، بيروت (لبنان)، 1999، ص 108.

2: انمار امين البداوي، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول، عولمة الادارة في عصرنة المعرفة، جامعة لبنان - طرابلس لبنان، 15-16 ديسمبر 2012.

ليستعمل في نطاق واسع عن تكاليف التسيير " Charch de gouvernement "، و مع ذلك هناك دراسات تشير الى ان مصطلح الحكم الراشد قد ظهر عام 1937 والذي حدده الكاتب و الاقتصادي الامريكى " Ronald Coase " في مقاله الشهير تحت عنوان " The Nature of The Firms " .

اما في اللغة يعني الانكليزية مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وادارتها ثم انتقل هذا المصطلح لاحقا الى الشؤون العامة في اواسط السبعينيات استخدمت كلمة " good governance "، و ذلك للتعبير عن اداة التسيير الاجتماعي والسياسي، وذلك الى غاية دخوله في تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للامم المتحدة من طرف التقرير السنوي تحت عنوان " Good Governance and Development " .

اما في اللغة العربية فكلمة الحكم الراشد تعني افضل الاشياء بأفضل العلوم او معرفة الحق بذاته ومعرفة الخير من اجل العمل به مثلما تعني الحكم او التفقه، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: " وآتينا لقمان الحكمة ...²، كما تدل كلمة الحكم على العدل . و على الرغم من ان المفردات تكاد تكون مختلفة لكن المدلول واحد فليس هناك فرق بين الحكم الراشد، الحاكمة، الحكمانية، الحكم الصالح، الحكم الحسن، الحكم الشراكي والحكم الجيد، كلها مفردات تؤدي الى نفس الهدف و الفكرة و اسلوب و طريقة الحكم و القيادة لتسيير شؤون المنظمة، و قد تكون دولة او مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية او خاصة و الحاكمة تركز على اشكال التنسيق التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار³.

1- 2- تحديد معنى الحكم الراشد:

هناك اكثر من تعريف للحكم الراشد فعلى سبيل المثال البنك العالمي " good governance 1929 انه الطريقة التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الدولة : الاقتصادية، و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية⁴.

كما تعرفه منظمة التنمية و التعاون الاقتصادية عام 1995 : " الحكم الراشد

2: الآية 12 من سورة لقمان .

3: الاخضر عزي، غانم جلطي ن قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد اسقاط على التجربة الجزائرية، المجلد الالكتروني، علوم انسانية، عدد 21، مارس 2005، ص 06
<http://www.uluminsania.com>

4: حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 226

بأنه استخدام السلطة السياسية و ممارسة السيطرة على المجتمع في ادارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" ، و هو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الاجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية¹ .

بالإضافة الى ذلك فقد قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) عام 1998 بتعريف الحكم الراشد بـ " ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لادارة شؤون الدولة على كافة المستويات و تشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات حيث يمارسون حقوقهم القانونية و يؤدون التزاماتهم و يقبلون الوساطة من اجل حل خلافاتهم "

من خلاللتعاريف السابقة نستنتج ما يلي: " يتمحور على مجموعات من الميكانيزمات و الموارد و الأساليب العاكسة لقيمة الديمقراطية كحد ادنى ضروري لتحقيق الفعالية في تسيير شؤون العامة او انه نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لدولة ما ، خاصة في اطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الاصعدة و هنا يتوقف على² :

- احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون ؛
- تكريس مبدأ الشفافية و المساءلة ؛
- اشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية ؛
- التسيير الجيد و الفعال للموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .

2- خصائص الحكم الراشد:

خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي :
تتبين خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي في تسعة خصائص و قد جاءت كالتالي :

2- 1- المشاركة " **participation** " : تعني المشاركة ضمان صوت لكل مواطن بخض النظر عن الجنس او اللغة او الدين و بحكم هذه المشاركة تتكون قيمة حرية الراي في اتخاذ القرار و الغاية من ذلك اعطاء المواطنين فرصة للتعبير عن آراءهم و اهتماماتهم لترسيخ الشرعية السياسية ، و مثل هذه المشاركة

¹: عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات الرشيد الاداري ، مجلة المفكر ، العدد 08 ، ص 05 .

²: عبد العزيز خيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

الواسعة تكون مبني على قاعدة تشريعية لحقوق الانسان التي تضمن حرية التعبير ولا تقبل ممارسة هذا تحت أي ضغوطات سواء مباشرة او غير مباشرة¹.

2- 2- حكم وسيادة القانون Rule of Law: يقصد بسيادة القانون اعتبارا القانون مرجعية للجميع و ضمان سيادته دون استثناء ، و يتطلب ذلك بالضرورة بناء وضعية حكم مستقرة و تطويرها ، و ذلك من خلال الاستقرار السياسي و السلم الاهلي ، و بناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة رسميا و سلميا و دوريا دون اللجوء الى العنف .

2- 3- الشفافية "Transparency": تعرف بأنها توفير المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات والاعلان من جانب الدولة عن انشطتها و كذلك اساليب صنع القرار المتعلقة بالأفراد والشركات ذوي الصفة العامة² وتعتبر الحكومة و المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيس لهذه المعلومات كما يجب نشرها بشكل دوري، فالشفافية هي الضمانة للحكم الراشد فالحكم السيء يزيده من الغموض وعدم الوضوح

2- 4- المساءلة "Accountability": هي ان يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة او القطاع الخاص او مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة امام الراي العام ومؤسساته دون استثناء ، فقد عرفها برنامج الامم المتحدة الانمائي على انها³ "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم و القيام بواجباتهم و الاخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولين الفشل وعدم الكفاءة او عن الخداع والغش"⁴ و يمكن تحقيق المساءلة من خلال 4:

- **المساءلة الداخلية:** هي حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكومته ، أي على سبيل المثال حين يقوم سكان قرية ما بمساءلة اعضاء مجلسهم المنتخب كما انه تتضمن حالات يقوم فيها متلقي الخدمة العامة بمساءلة مباشرة لمقدمي

1: ورقة عمل حول دور المجالس الشعبية في تعزيز الحكم الراشد للارتقاء بالتنمية في كافة المجالات ، 2007/01/27، ص 03 .

2: هاني توفيق ، الشفافية و المساءلة ... جغرافيا ام ضرورة؟، الاصلاح الاقتصادي ، جانفي 2005 ، العدد 12 ، ص 12 .

3: الطراونة رشا ، العصابة علي ، اثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الادارية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2010 ، ص 37 .

4: تقرير التنمية الانسانية العربية 2002، ص 03 .

الخدمة.

- **المساءلة الخارجية** : هي عندما تقوم الحكومة بغية حماية المصلحة العامة بإرساء أنظمة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة ، و من هذه الاجراءات فصل السلطات و انشاء اجهزة رقابية مستقلة .

وقد خصص البنك الدولي خصائص لمفهوم الحكم الرشيد و ذلك ضمن قيمتين عالميتين هما :التضمنية والمساءلة¹.

-**التضمنية** : تركز على مفهوم المساواة المكرس في معظم دساتير الدول ، و تعني انه كل من لديه مصلحة في عملية ادارة الحكم و يود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بالتساوي مع الجميع ، و باختصار فإن الحكم الرشيد تضمني و ليس حصري او مقصور على عدد معين من الافراد و الفئات .

-**المساءلة** :بتضمن هذا المفهوم كل من التمثيل ، المشاركة ، التنافسية ، الشفافية ، المساءلة و المحاسبة ، والتي تعني وجود مساءلة كل من تم اختيارهم و تعتمد المقاييس التي تشجع مسئولي الحكومة على العمل بطريقة صادقة و فعالة و نزيهة .

كما ركز البنك الدولي على عنصر مكافحة الفساد في الادارة العامة ، إذ يعتبر الفساد اهم ميزة يعبر عنها الحكم السيء ، و يمكن ان تتفاقم هذه الظاهرة مع وجود : المحسوبية و الرشوة².

3- أهداف الحكم الرشيد :

3- 1- **البناء المؤسسي** : حيث يهدف الى ضمان ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوحيد كل من الشفافية والمحاسبة لأجل محاربة ومقاومة الفساد لما يتناسب مع عملية تطبيق الادارة الديمقراطية و هذا بوضع استراتيجية تنموية هادفة تجسد تطلعات الناس وطموحاتهم في الانفتاح الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي ومؤسسات السلطة هي التي تتولى وضع خطط التنموية لتنفيذها على الارض الواقع³.

3- 2- **البناء الاقتصادي وتحسين مستوى الاداء** : لا يمكن اهمال و

1:banque mondiale , rapport sur le developpement au moyeaen orient et en afrique du nord : vers une meilleure gou- vernance au mena , améliorer l'inclusivité et le responsabilisation, washigton : d-c liban : aleph 2003 , pp1,2 .

2: حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة ، ص 13 .

3. ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقارنة سوسيولوجية-اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 ، ص 21 .

اغفال اهمية هذا العنصر فهو محور من بين اهم محاور الحكم الراشد لما له من اهمية على طريق التحول الديموقراطي و بعث التنمية السياسية ، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي و انما امتد الى وجود تحسين مستويات الاداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الازمات و ذلك عبر اصلاحات هيكلية.

3- 3 دور الهيئات والتنظيمات الدولية في دعم الشفافية والمبادلة :

تعمل المنظمات الدولية على تطبيق الاستراتيجية الحالية للحكم الراشد من خلال برامج الدعم التنموية التي تقدمها الى المجتمعات النامية عبر مساعدات اقتصادية تقوم بها مع بعض الدول الاجنبية وهي عادة ما توجه للتنمية السياسية الى دعم الاستقلالية لمنظمات غير حكومية لضمان المزيد من الشفافية والمساءلة و دعم مكافحة الفساد .

3- 4 الدولة وعلاقتها بالمؤسسات المجتمعية المدني: يعكس الحكم طبيعة

علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات و استقلاليتها عن أي توجهات ايديولوجية لتقوم بدور فعال في مساءلة و تتيح قدرا من التوازن بين طرفي القوى في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون .

4- الفاعلون في الحكم الراشد:

4 - 4 - 4 الدولة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيس الفاعل في تجسيد مبدأ الحكم الراشد ، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الاشراف على تحديد ووضع القوانين و التشريعات و النظر الى كيفية تطبيقها فالدولة وحدها كفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

فالحكم الراشد في القرن الواحد و العشرون يفرض على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ان تعيد النظر في دورها في جميع الأنشطة ، حيث مع انهيار نموذج التسيير الاشتراكي الذي تمحور اهتمامه اساسا على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، أخذ هذا المفهوم يتحول الى التركيز حول دور الدولة اتجاه المجتمع المدني والقطاع الخاص.

4- 2- المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني فاعل اساسيا من فواعل الحكم الراشد حيث

يشكل رأسمال الاجتماعي للمجتمع ، و هو ما ادي بالدل الغربية الى الاخذ بألية مشاركة الجمعيات المدنية في تحقيق حاجيات و متطلبات التنمية الشرية.

المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق تشكيلات مؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة و الهدف السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الفكري بعيدا عن الهيمنة و تدخل الدولة مع الالتزام الكامل بالانظمة الدستورية و القانونية في البلاد ، حيث تعمل كمؤسسات المجتمع المدني على اشراك الافراد في مختلف الأنشطة و كذا التأثير في السياسات العامة للدولة من خلال جماعات ذات التأثير.

4-3- القطاع الخاص

على الرغم من اعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية الا انها ليست القوة الوحيدة فالتنمية خاصة المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة و تسلم الكثير من الدول بأن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لفرص العمل المنتجة ، و يشمل هذا القطاع مجموع المشاريع الخاصة بالتصنيع و التجارة و المصارف و يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا كشريك في الادارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه فهو يستطيع ان يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته و توفير الخبرة و المال و المعرفة اللازمة في عمليات تنمية بالشراكة مع المجتمع المحلي او اجهزة الدولة الرسمي.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة :

1- تعريف التنمية المستدامة:

1-1- التنمية المستدامة / الأصل و المعنى اللغوي

يعود اصل مصطلح الاستدامة الى علم الايكولوجي Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن شكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغيير في خصائصها و عناصرها و علاقات هذه العناصر ببعضها البعض . و في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العالقة بين علم الاقتصاد Economy و علم الايكولوجي Ecology على اعتبار ان العلمين مشتقان من نفس الاصل الاغريقي حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco و الذي يعني بالعربية البيت او المنزل و ، و المعنى العام لمصطلح

Ecology و هو دراسة مكونات البيت¹ ، و لو افترضنا ان البيت عن يقصد به مدينة او بلد و اقليم او حتى الكرة الارضية فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة و التحليل العالقة بين انواع و خصائص مكونات المدينة او الاقليم او الكرة الارضية و بين ادارة تلك المكونات.

ففي اللغة العربية يصعب ايجاد كلمة واحدة تعبر محتوى التعبير الانكليزي Sustainable Development تعني قابلة للاستمرار او الديمومة كما تعني قابل للتحمل.

1-2 - التنمية المستدامة / المفهوم العلمي

و لقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 و الذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة توضيح هذا الخلط و ذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم و استطاع التقرير حضر عشرين تعريفا و اسع التداول للتنمية المستدامة² ، و قد حاول التقرير توزيع التعريفات على اربع مجموعات و هي : التعريفات الاقتصادية ، البيئية ، الاجتماعية و الانسانية و التعريفات التقنية و الادارية.

1-2-1 - **التعريف الاقتصادي** : بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة و الموارد الطبيعية و إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة ، اما الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الاكثر فقرا في الجنوب.

1-2-2 - **التعريف الاجتماعي** : فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الافراد الى المدن و ذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية و التعليمية في الارياف و تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

1-2-3 - **التعريف البيئي** : فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الامثل للأرض الزراعية و الموارد المالية في العالم ، كما يؤدي إلى مضاعفة المساحات

1: حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة ، ص 13 .
1. ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقارنة سوسولوجية-اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 ، ص 21 .

الخضراء على سطح الأرض .

1- 2- 4- التعريف التقني والإداري: فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد و تنتج الحد الأدنى من الغازات و الملوثات التي تؤدي إلى رفع دفع درجة حرارة سطح الأرض الضارة بطبقة الأوزون¹.

2- أبعاد التنمية المستدامة

2- 1- البعد الاقتصادي :

يستند هذا البعد الذي يقتضي بزيادة رفاهية الإنسان في المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر و كذلك مراعاة العوامل التالية :

2- 1- 1- حصة الاستهلاك الفردي من موارد الطبيعة: يمكن ملاحظة الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال سكان البلدان الصناعية الذين يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم .

2- 1- 2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان في أسلوب الحياة ، و لأبد في هذه العملية من التأكد من عدم التصدير الضغط البيئي إلى البلدان النامية.

2- 1- 3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لأن استهلاكها متراكم في الماضي من موارد الطبيعة مثل المحروقات .

2- 1- 4- تقليص تبعية البلدان النامية: ثم جانب من جوانب الربط الدولية في بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر ، مما يحرم البلدان النامي من إيرادات تحتاج إليها احتياجاً ماساً .

2- 2- البعد الاجتماعي: يتمثل البعد الاجتماعي فيما يلي :

2- 2- 1- تثبيت النمو الديموغرافي: تعني التنمية المستدامة فيها بالأبعاد البشرية و ذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو متزن للسكان ، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية و

1: كريالي بغداد ، حمداني محمد ، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 45 ، ص 12 .

تقليص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة كل ساكن .

2- 2- 2- مكانة الحجم النهائي للسكان : للحجم النهائي الذي يصل اليه السكان في الكرة الأرضية أهمية لأن حدود قدرة الأرض على إعانة الحياة البشرية غير معروفة بدقة ، و ضغط السكان المتنامي هو عامل ضغط على المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى .

2- 2- 3- أهمية توزيع السكان : إن لتوزيع السكان أهمية خاصة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ، و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس فتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة الى المدن و ذلك باتخاذ تدابير خاصة حتى تؤدي الى التقليص الى الحد الأدنى من الآثار البيئية للنزوح الريفي ، و أحداث توازن بين تنمية المجتمعات الحضرية و الريفية ¹.

2- 2- 4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية : كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

2- 2- 5- الصحة والتعليم : إن حفظ الصحة و تعزيزها امرا اساسي لمعافاة الانسان و لتحقيق التنمية المستدامة ، غير ان الحصول على الخدمات الصحية و التي هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التعزيزية و الوقائية والعلاجية و التأهيلية يعد امرا حاسما ².

2- 3- البعد البيئي

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم و التنبؤ لها بغرض الاحتياط و الوقاية ، و يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

2- 3- 1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصادر :

1: عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 07-08 افريل 2008 جامعة سطيف ، ص 09 .
2: تقرير المنظمة العالمية للصحة ، تمويل النظم السياسية ، yatadvertising للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 ، ص 02 .

نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

2- 3- 2 حماية الموارد الطبيعية : والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصائد الأسماك.

2- 3- 3 الحفاظ على المحيط المائي : يمثل مورد المياه قضية حيوية نظرا لان القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حاليا لاغراض الزراعة والصناعة يأتي من مصادر مختلفة ، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية فإن المحافظة عليها و منعها من التدهور تعد من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة¹.

2- 3- 4 حماية المناخ من الاحتباس الحراري : حيث يرتبط ظاهرة الاحتباس الحراري بارتفاع درجات حرارة الأرض نتيجة زيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي و أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون ، و على العكس من ذلك فالاستخدام الطاقة المتجددة² اثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات و منه التلوث البيئي ، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى³.

3- أهداف و معوقات التنمية المستدامة

3- 1- اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي :

3- 1- 1- حماية البيئة : تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة و يرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد

1: محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات العربية و الاسلامية ، دبي ، 2007 ، ص 06 .

2: الطاقة المتجددة : هي تلك التي يحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري ، و كذلك تعني الطاقة المتجدد" الكهرباء " التي يتم تولدها من الشمس و الرياح و الكتلة الحيوية و الحرارة من الجوفية و المائية ، و كذلك الوقود الحيوي و الهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة .

3: محمد طالبي ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة " عرض تجربة ألمانيا " ، مجل الباحث ، عدد 06 ، 2008 ، ص 205 .

التي يتطلبها برامج التنمية المستدامة و مشروعاتها و الإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية و تدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية و غير الحية) و التعجيل بإفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب¹.

3- 1- 2- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : و ذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة ، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان ، و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهئية و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام .

3- 1- 3- تعزيز وعي السكان : تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و كذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج التنمية المستدامة .

3- 1- 4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية : تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة و ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ، و عدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها في الطبيعة ، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها .

3- 1- 5- ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية : تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في مجال التموي ، و كيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر و المشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

3- 1- 6- إحداث تغيير مناسب في حاجات و أوليات المجتمع : و ذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في

1: بودية فاطمة ، كحلي فتيحة ، طبيعة البعد الاقتصادي و الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية ، صفاقس ، تونس ، 27-29 جوان 2013 ، ص 08 .

تقاسم الثروات بين الأجيال المعاقبة و في الجيل نفسه¹.

3- 1- 7- تحسين العدالة الاجتماعية: أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية و المستقبلية ، و تحسين جودة الحياة و توفير فرص العمل للجميع و كذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية والسكن الجيد و احترام حقوق و حرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار².

3- 2- معوقات التنمية المستدامة

رغم الجهود العالمية و المحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول و مجتمعات العالم إلا انه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير ، و ذلك لعدد الأسباب من بين أهمها و أبرزها :

3- 2- 1- الانفجار السكاني : يشكل الزيادة المفرطة في عدد السكان السبب الرئيسي و المحرك لكل المشكلات و اضمحلال البيئة فزيادة عدد السكان على الأرض تحتاج إلى إنتاج هائل لمواجهة حاجات الإنسان غير المحدودة الأمر الذي يشكل ضغط على الموارد الطبيعية³ ، و يؤدي إلى استنزافها بشتى صوره كالزحف السكاني على الغابات و الأراضي الزراعية ، الرعي المكثف و غيرها وهو ما يهدد البيئة و يؤدي إلى اختلال توازنها⁴.

3- 2- 2- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية : تعد عمليات دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية استنزافا للموارد الطبيعية و سوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، و تدهور نوعيتهما و نقص الطاقة غير المتجددة في أقطار العالم و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة .

3- 2- 3- الحروب و المنازعات و الاحتلال الأجنبي : عدم الاستقرار في كثير من المناطق العالم الناتج عن غياب السلام و الأمن التي تؤثر بشكل مضر على

1: رقامي محمد ، بوشنقىر ايمان ، التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل ، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قلمة ، 03-04 ديسمبر 2012 ، ص 441 .

2: محمد مرعي مرعي ، التنمية المستدامة و الدارة المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين ، ص 69 .

3: منور اوسرير ، محمد حمو ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية ، الطبعة 01 ، الجزائر ، 2011 ، ص 163 .

4: اوسرير منور ، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2010 ، ص 336 .

البيئة و سلامتها .

3- 2- 4- الفقر: الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية على المجتمعات المحلية و الوطنية والدولية ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على اقل من دولار واحد في اليوم .

3- 2- 5- الديوون : مثل أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة و تؤثر سلبا على المجتمعات خاصة الفقيرة .

3- 2- 6- التصحر: يشكل التصحر احد المشاكل البيئية التي تعيق التنمية المستدامة فاحتباس الحرارة ، النمو الديموغرافي ، زراعة مكثفة ، سقي عشوائي و قطع الغابات كل هذه العوامل تساهم في عملية التصحر .

ثالثا: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

بعد تطرقنا لعرض مفهوم الحكم الراشد الذي يعتبر الطريقة المثلى في ادارة شؤون الحكم و كذلك التنمية المستدامة التي تشير الى الاستغلال العقلاني و المتوازن للموارد نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على طبيعة العلاقة بينهما .

و كانت عملية الربط بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة في ادبيات الدولية حديثة نسبيا ، حيث ترجع الى اواخر الثمانينات و بداية التسعينات ، ففي دراسات البنك الدولي على سبيل المثال كان مضمون مفهوم الحكم الراشد يقتصر على الجانب الاداري الفني ، وفي دراسة الاولى المكتملة الت يعبر فيها البنك عن الرؤية في الحكم الرشيد و علاقته بالتنمية و هي دراسة اسلوب الحكم و التنمية الصادر عام 1992 و هي متزامنة مع قمة الارض بـ ريويجانيرو بالبرازيل ، و اعتبر ان الحكم الراشد مساو لإدارة التنموية الجيدة و الناجحة و هذا الاطار يجب التركيز على القطاع العام ، المساءلة ، الاطار القانوني للتنمية المستدامة ، المعلومة و الشفافية.

و كما ذكرنا سابقا ، فإن التنمية المستدامة تتضمن ما يلي :

- المساواة بين الاجيال و خلق ظروف لتقليل عدم المساواة بين الناس في الجيل الحالي ؛

- تعديل نماذج الاستهلاك خاصة تلك المبددة للموارد و اللوثة للبيئة ؛

التأكيد على حق المرأة و الطفل ؛

- الاهتمام بالعامل الايكولوجي و جعلها فاعلا في تحسين حياة الناس من

خلال المحافظة على الصحة .

فتحقيق هذا النوع من التنمية المستدامة تتطلب جملة اشتراطات تتعلق بطبيعة و دور الدولة في هذه العملية عن طريق الحكم الراشد ، حيث تعمل الحكومات في هذا الاطار بتطبيق سياساتها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية ، على توسيع دائرة المشاركة العامة لافراد مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الاصلاح و الذي عادة ما يحكم شعار التنمية و النهوض بالمجتمعات و من اجل ذلك فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات المتخذة .

و نستخلص من هذه الشروحات و المفاهيم ان الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا و ضروري لإتمام عملية التنمية و خاصة التنمية المستدامة ، و يمكن ان تحدد عناصر الحكم الراشد و علاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية :

- ديموقراطية حقيقية مبنية على مفاهيم الشراكة في ادارة الدولة و المعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع و تعتمد اساسا على المحاسبة لا مستويات في الحكومة ؛

- احترام المعايير الدولية و المحلية لحقوق الانسان و خصائصها المبنية على المساواة و عدم التمييز و عدم قابلية هذه الحقوق للانتقاص ؛

- التشجيع على دعم المؤسسات المجتمع القائمة و التشجيع على تسهيل اجراءات تكوينها و تفعيل دورها في الحياة ؛

- احترام سيادة القانون و تعزيز استقلال القضاء و تحديد معايير المحاكمات العادلة و حق التقاضي امام محاكم مختصة و قضاء مستقلون.

- ادارة اموال الدولة بطريقة شفافة و سليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع و لمفهوم المساءلة ، و ان تقوم على ادارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل معه عالية و تضع مصلحة المجتمع و افرادها في اولى غايتها قضايا ادارة اموال الدول و مواردها بكل احتراف و مهنية عالية تضع مصلحة المجتمع و الافراد في اولى غاياتها¹.

و من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد و مفهوم التنمية المستدامة على الدولة ان تقوم بتشجيع التنمية الاستثمار ، و بالأخص استثمار الموارد

: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمة الرشيدة : جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، مركز الحياة للتنمية 1
www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak-cuide.doc ، جوان 2007 ، متحصل عليه من :
www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak-cuide.doc .

البشرية، و المساعدة بالقضاء على الفقر و البطالة والارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية للحد من انتشار الجريمة و الاعتداء على سلامة المواطنين و التجارة غير المشروعة و وضع تدابير صارمة للتصدي لها، ولتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الكثير من الجهد و توحيد البرامج والاستراتيجيات وفق التزام عام بالأهداف المراد تحقيقها ذي يقوم على احترام الارادة الشعبية و التقيد بالشفافية في المعاملات الادارية و الاعتماد على القدرات المحلية ، و لابد ان يكون ذلك بالاعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الراشد المتعارف عليها من قبل المراجع و المؤسسات الدولية¹.

و في الاخير يمكن ان نقول ان تحقيق التنمية المستدامة و التقدم الذي تنشده أي الدولة تحتاج الى اموال كثيرة التي تمكنها من اقامة المشاريع البنية التحتية الاساسية و زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات و المشاريع المختلفة الشيء الذي يزيد من الناتج القومي و يرتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية و يتحقق ما تنشده من تنمية مستدامة ، غير ان هذه الرفاهية التي تتأثر من تتأني من الاموال لا يمكن تحقيقها في ظل حكم رديء و فاسد ، لا يعتمد على الشفافية و التوزيع العادل للموارد و المكاسب و في دراسات للبنك الدولي انه بمعالجة الفساد و تعزيز الحكم الراشد و سيادة القانون يمكن للبلدان ان ترتفع دخلها الوطني بمقدار 04 اضعاف على المدى البعيد و تنخفض معدل الوافيات بشكل كبير وتستطيع المحافظة على الموارد الطبيعية بما يكفل احتياجات الاجيال الحالية والاجيال المقبلة ، و هنا يظهر جليا موضوع التقاطع الفساد مع التنمية المستدامة و الحكم الراشد من خلال عدة اوجه نبينها باختصار من خلال الجول التالي :

الجدول رقم (02): اهم التقاطعات بين الفساد و التنمية المستدامة و الحكم الراشد

1: غربي محمد ، الديمقراطية و الحكم الراشد ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص 2011 ، جامعة الجزائر ، ص 381 .

التنمية المستدامة					
النمو الاقتصادي	الفقر/اللامساواة	الحكم	حقوق الانسان	الجنسية	البيئة
المصطلحات					
- يحبط الاستثمار و المساعدات ؛ - يزيد من عد الثقة و عدم القابلية للتوقع في بيئة الاعمال ؛ - يشوه السياسات الاقتصادية .	- يعرقل جهود اهداف التنمية المستدامة ؛ - يرفع تكلفة الخدمات العامة و يقلل من جودتها ؛ - يفاقر من تدهور الدخل فيه من حالات عدم المساواة .	- ينتقص من حكم القانون ويضعف القيم و الاخلاق ؛ - يقلل شرعية الحكومة من خلال تقليل ثقة الشعب في الحكومة . - يضعف القواعد المؤسسة من طريق اضعاف المساءلة و الشفافية و النزاهة	- يعزز التمييز ؛ - يمنع التمتع بالحقوق الاساسية بما فيها حقوق في امكانية حصولها على الخدمات العامة الاساسية .	- يؤثر على المرأة بصورة غير متكافئة من حيث امكانية حصولها على الخدمات العامة الاساسية .	- يضعف الحكومة البيئية و يضعف من صرامة القوانين ؛ - يهدد الموارد الطبيعية ما ينقص من حق الاجيال القادمة بالتمتع بها .

المصدر : وارث محمد ، الفساد و أثره على الفقر ، اشارة الى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد الثامن ، جانفي 2013 ، جامعة الجزائر ، ص 96 .

الخاتمة

لا يمكن الاستغناء عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في ضوء الموارد المحدودة المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطاً ضرورياً لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها فالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون، والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد، فالحكم الراشد ليس هدفاً في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورفاه البشرية. أي أن الهدف في نهاية الأمر يرتبط بالبشر وبالإنسان، لذلك لا يجوز التضحية بالإنسان ومتطلباته أو أمنه من أجل تحقيق الحكم الرشيد. وهو لا يأتي قصراً ولا يفرض فرضاً، ولكنه ينجح عندما يؤمن الأفراد مهما كانت مستوياتهم ومسؤولياتهم بأسلوب معين في تنظيم الحكم يحقق أفضل النتائج، لهذا يعد الحكم الراشد في حقيقة الأمر امتداداً لمبدأ الإدارة الرشيدة التي هي أفضل الطرق وأكملها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة والمجتمع.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، وان يقوم على الشفافية في التسير، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية، والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والإلتباه إلى القضايا الاجتماعية.

المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.
انمار امين البداوي ، محددات الحوكمة ، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول ، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول ، عولمة الادارة في عصرنة المعرفة ، جامعة لبنان - طرابلس لبنان ، 15-16 ديسمبر 2012 .
- الطراونة رشا ، العصابة علي ، اثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الادارية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2010 .
- اوسرير منور ، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2010 .
- بودية فاطمة ، كحلي فتيحة ، طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية ، صفاقس ، تونس ، 27-29 جوان 2013 .
- سلوى الشعراوي جمعة ، مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع اشكالية نظرية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 249 ، بيروت (لبنان) ، 1999 .
- حازم البيلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 ، .
- عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات الرشيد الاداري ، مجلة المفكر ، العدد 08 ، .
- هاني توفيق ، الشفافية و المسائلة ... كراهية ام ضرورة ؟ ، الاصلاح الاقتصادي ، جانفي 2005 ، العدد 12 .
- حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة .
ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقارنة سوسولوجية - اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 .
- ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقارنة سوسولوجية - اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 .
- تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 .
- كريالي بغداد ، حمداني محمد ، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد 45 .
- عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 07-08 افريل 2008 جامعة سطيف .
- محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات العربية و الاسلامية ، دبي ، 2007 .
- محمد طالبي ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة " عرض تجربة ألمانية " ، مجل الباحث ، عدد 06 ، 2008 .
- وارث محمد ، الفساد و اثره على الفقر ، اشارة الى حالة الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد الثامن ، جانفي 2013 ، جامعة الجزائر .
- غري محمد الديموقراطية و الحكم الراشد ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص 2011 ، جامعة الجزائر .
- تقرير المنظمة العالمية للصحة ، تمويل النظم السياسية ، yatadvertising للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 .
- منور اوسرير ، محمد حمو ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية ، الطبعة 01 ، الجزائر ، 2011 .
- محمد مرعي مرعي ، التنمية المستدامة و الدارة المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين .
- ورقة عمل حول دور المجالس الشعبية في تعزيز الحكم الراشد للارتقاء بالتنمية في كافة المجالات ، 2007/01/27 .
- رقامي محمد ، بوشنقير ايمان ، التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل ، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق

التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة ، 03-04 ديسمبر 2012.

- المراجع باللغة الاجنبية:

1banque mondiale , rapport sur le developpement au moyaaen orient et en afrique d nord : vers une meilleure gou- vernanace au mena , améliorer l'inclusivité et le responsabilisation, washigton : d-c liban : aleph 2003.

- المراجع الالكترونية:

الاحضر عزي ، غانم جاطي ن قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد اسقاط على التجربة الجزائرية ، المجللة الالكترونية ، علوم انسانية ، عدد 21 ، مارس 2005
<http://www.uluminsania.com>

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمة الرشيدة : جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، مركز الحياة للتنمية المجتمع المدني ، جوان 2007 ، متحصل عليه من :
www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak-cuide.doc

دور تمكين العاملين في تحسين أداء العاملين

أ/كريمة التوفيق¹

الملخص

التمكين هو إعطاء الموظفين صلاحية وحرية أكبر في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها الموظف حسب الوصف الخاص لتلك الوظيفة ومنحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في أمور في سياق الوظيفة أو خارج إطار الوظيفة، وتحسين أداء العاملين هدف تصبوإليه جميع المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدماتية والخدمات أوجه نشاط غير ملموسة، وتعتمد على الطاقات البشرية الموظفين، مما يتطلب مرونة أكبر للتعامل مع الزبائن، ويكون ذلك بإستخدام فكر التمكين، فموظف الخدمات عندما يتمتع بحرية التصرف وروح المبادرة الذاتية والدافع الذاتي لخدمة الزبائن بمستويات عالية من الكفاءة والمرونة والتكيف فإنه يجلب إلى مؤسسته نتائج جيدة وسمعة حسنة وإيرادات أفضل.

Abstract

Empowerment is to give employees the authority and greater freedom in the specific function performed by the employee as per your description of that function and give him freedom to participate and express their opinions on matters in the context of employment or outside the framework of Job Field, and improve the performance of employees goal Tsobaalal all organizations whether they are productive or service-services aspects of Activity intangible, and depends on the human resources staff, which requires greater flexibility to deal with customers, and be using the thought of empowerment, Vemozv services when they have the freedom to act in the spirit of self-initiative and self-motivation to serve customers with high levels of efficiency, flexibility and adaptability it brings to his foundation good results and reputation for good and better revenue.

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

المقدمة

إن الاهتمام بالعنصر البشري أصبح من أولويات كل منظمة حتى تضمن البقاء والاستمرارية وتحقيق ميزة تنافسية و هذا بالنظر إلى التطورات التي تمر بها المنظمات وعلى الخصوص شدة المنافسة، ولهذا يجب إعطاء كامل الاهتمام بالعنصر البشري وجعل إدارة الموارد البشرية من أهم الإدارات الوظيفية في المنظمة ، كونها تتعامل مع أهم عنصر من عناصر الإنتاج والمتمثل في المورد البشري، الذي يجب النظر إليه على أساس مورد و أصل من أصول المؤسسة،ولهذا يجب إعادة النظر ببرامج تحسين نوعية العمل التقليدية والتفكير لإيجاد برامج تحقق زيادة الرضى والدافعية لدى العاملين وخلق شعور الانتماء والولاء العالي لمنظماتهم.

ومن هنا كان الاهتمام بنظام تحفيز العاملين وغرس مبدأ ديمقراطية الإدارة والاهتمام بالمشاركة ونشر روح الفريق كمدخلات نشطة وفعالة في دفع أعضاء التنظيم لتحقيق أغراض الإدارة بكفاءة وفعالية، وأضيف إليها منذ وقت قصير للغاية مدخل تمكين العاملين .

فمصطلح تمكين العاملين بحق معناها إعادة هيكلة مراكز القوى وإعادة توزيع السلطة ولحقوق التصرف وإتخاذ القرار ف تطبيق مفهوم التمكين في المنظمة يحتاج إلى تغيرات وتعديلات متعددة منها سلوكية ونفسية وإدارية وحتى إعادة هيكلة المنظمة كذلك. ويمكننا طرح التساؤل التالي :

ما مدى مساهمة فكر التمكين الإداري في تحسين أداء العاملين ؟

يعتمد البحث على الأسلوب النظري الوصفي في تناوله لخيار التمكين الإداري وتأثيره على أداء الموارد البشرية في المنظمة لذلك فإن هذا البحث يلقي الضوء على هذا المدخل المعاصر وتوضيح متطلبات تطبيقه من خلال عرض الموضوعات التالية:

أولا : مفهوم تمكين العاملين والفرق بين التمكين وتفويض السلطة.

ثانيا : أهداف وشروط تمكين العاملين

ثالثا : خطوات تنفيذ تمكين العاملين.

رابعا : أهمية وأسباب تمكين العاملين

خامسا : أثر تمكين العاملين على تحسين أداء العاملين

أولاً: مفهوم تمكين العاملين والفرق بين التمكين وتفويض السلطة

لقد تم تطوير مفهوم التمكين من خلال المفهوم الياباني لمصطلح Kaizen والذي يتضمن التطوير والتحسين المستمر في مختلف مجالات العملية الإنتاجية والخدمية على حد سواء¹

لم يرد مصطلح التمكين في الثقافة العربية الإسلامية سوى في مصدر واحد وهو القرآن الكريم فقد ذكرت كلمة التمكين في القرآن الكريم في أكثر من موقع وفي عدة مناسبات وخاصة سورة الحج حيث يقول تعالى: **بِعَدِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: (الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)**²

وفي سورة يوسف -عليه السلام-، حيث يقول تعالى: **بِعَدِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نَصِيبٌ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَشَاءٍ وَلَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)**³

طرح مفهوم التمكين هنا في القرآن قد يختلف من حيث طبيعة التمكين، فهنا نرى بأن التمكين رباني، أي أن الله سبحانه وتعالى يمنح التمكين لأتباعه وللصالحين من خلال تمسكهم بالدعوة ومساندة لتلك الرسالة وتكريما لرسله وأتباعه.

أ: مفهوم التمكين

يعتبر التمكين من أحدث وأهم المداخل الرئيسية للإصلاح الإداري في الدول المتقدمة، وهو الصيغة التي تتردد أخيراً في تطور الفكر الإداري بعد أن تحول الاهتمام 180 درجة من نموذج منظمة التحكم والأوامر إلى ما يسمى الآن بالمنظمة الممكنة.⁴

ويشير مفهوم التمكين Empowerment إلى زيادة السلطة والمسؤولية الموكلة إلى العاملين في المستويات الإدارية المباشرة، بحيث تعادل أو تكاد تعادل السلطة والمسؤولية الموكلة في الإدارة العليا وهذا بغرض نجاح عملية التفاوض والتفاهم

1 خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 256

2-سورة الحج، الآية 41.

3-سورة يوسف، الآية 56.

4-خولة خميس عبيد، أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين الشمس، دفعة 2003، ص 87.

بين المديرين والعاملين حيث يكاد يتساوى الطرفان من حيث القوة.¹
كما يقوم المديرين في المنظمات التي تتبنى مفهوم تمكين العاملين بحث
العاملين على اكتشاف طرق جديدة لزيادة الإنتاجية.²

ويعطي المحاضر أحمد سيد مصطفى مفهوم التمكين فيقول: التمكين هو
نقل المسؤولية والسلطة بشكل متكافئ من المديرين إلى المرؤوسين ودعوة
صادقة للعاملين بمشاركة سلطة القرار، وفي التمكين المرؤوس الممكن مسؤولاً
عن جودة ما قرره أو يؤديه إذ يتضمن التمكين ليس فقط في حرية المرؤوس في
اختيار سبيل أو سبل تنفيذ المهام المخططة لإرضاء العملاء، ولبلوغ أهداف
المنظمة بل أيضاً المشاركة في المعلومات والمعرفة وفي تحليل المشكلات
وصنع القرارات.³

ب : تعريف تمكين العاملين

التمكين مفهوم إداري حديث، تم التأسيس له مع بداية القرن العشرين
وازدادت أهميته والكتابة عنه في بداية السبعينات استجابة لفكرة أن التنافس سيزداد
في المستقبل، وتم تبني هذا المفهوم نتيجة التطور المستمر في المحيط والتحديات
المتزايدة التي تواجه المنظمة وذلك للتكيف والتأقلم مع شتى الظروف، بالإضافة
إلى رغبة المنظمة في التوجه إلى زبائنها وإعادة بعث نشاطها من جديد،
وباختصار وقت اتخاذ القرار ويجب على المدير أن يركز على العاملين لديه أولاً
ثم على المؤسسات المنافسة لأن العامل يمثل الركيزة الأساسية لنجاح المنظمة
وتحسين أدائها، فعمل القادة هو تمكين الآخرين من العمل بأفضل مستوى من
الكفاءة والفعالية ولقد اختلفت وتعددت التعاريف ومن أهمها: ⁴

-تعني كلمة التمكين لغة التقوية والتعزيز ولقد وردت كلمة التمكين في
القران الكريم بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمَلُوا
الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ

¹ الجمعية العربية للإدارة، وحدة الدراسات الإدارية، النشرة الالكترونية، التمكين، مدينة نصر القاهرة، مصر،
ص 09 web site www.arabma.org تاريخ الإطلاع 2015/03/15.

² د. مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية الدار الجامعية الإبراهيمية
2004، ص4.

³ أحمد سيد مصطفى، تمكين العاملين والسمات المميزة والمقاييس المؤشر ص 01 web
site :http://pr .sv.net/ svw/2004 novembre/stadyo.htm

⁴ د مازن عبد العزيز مسودة، إدارة الموارد البشرية العربية http://w.w.w.arabhrm modules
/news php

دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا¹

-يعني التمكين دعم البنى التحتية في المنظمة وذلك بتقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في الورش ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت ، والمعرفة ، وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ والغير المتوقع خلال خدمة المستهلك والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه.

-ويعرف التمكين بأنه منح العاملين قوة التصرف وإتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية من جانب العاملين في إدارة المنظمات التي يعملون فيها وحل مشكلاتها والتفكير الإبداعي وتحمل المسؤولية والرقابة².

ج: تمكين العاملين وتفويض السلطة

يسود اعتقاد كبير أن تفويض السلطة مرادف للتمكين، وفي الواقع انه يختلف عنه لان تفويض السلطة يعني " تحويل جزء من الصلاحيات إلى الآخرين " لتسهيل عملية التنفيذ للوصول إلى الأهداف التنظيمية ، فالتفويض لا يعني مسؤولية المفوض عن المسؤولية النهائية للعمل .

كما أنه يعرف التفويض بأنه عملية تكليف المرؤوسين المساعدين بمهام ووظائف جزئية إضافية خارجة عن نطاق سلطاتهم ومسؤولياتهم ثم تحويل هذه السلطات والمسؤوليات للغير، وتعد عملية عادية ومألوفة في كل المنظمات وخاصة في المستويات الإدارية العليا وتهدف هذه العملية إلى تحقيق السياسات وأهداف تنظيمية وعملية مهمة ،وانجاز هذه العملية يتطلب قدرا من السلطة يكون كافيا لتنفيذ تلك المهام الموكلة للغير (المساعدين والمرؤوسين)³.

إذاً فإن التفويض يشتمل على عدد من العناصر:⁴

- تحديد حجم العمل.
- تحديد حجم السلطة.
- استقطاب كافة الموارد اللازمة لإنجاز العمل.

1 سورة النور، الآية 55.

2 عطية حسين أفندي ، تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العليبية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص 11

3 كامن المنصور، يونس عواد، وظائف الإدارة، مطبعة ابن حيان دمشق 1996، ص 186.

4 مها مهدي قاسم، تغيير الثقافة التنظيمية كأحد مداخل إدارة المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، الجامعة الزيتونية الأردنية من 25-27-2005

- تحديد المسؤولية لتنفيذ العمل

أما التمكين فإنه يشمل:

- تزويد الموظفين بالمعلومات عن أداء المنظمة وعن أوضاعها المالية.
- تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف بشكل مستمر من خلال التدريب.
- إعطاء الموظفين الفرصة الكاملة للمشاركة في إتخاذ القرارات في المنظمة.
- منح الموظفين مكافئات بناء على أداء المنظمة الجيد، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق مشاركة الموظفين في أسهم المنظمة.

ثانياً : أهداف وشروط تمكين العاملين

يعتبر التمكين محور عملية إتخاذ القرار ، وهي كلفسفة تعني السماح لفرق الإدارة أن يكونوا مسؤولين عن قرارات عملهم، وتجاوز الأهداف الشخصية وتحقيق أهداف المنظمة.

أ : أهداف تمكين العاملين

إن فكر التمكين يسمح للقوة العاملة أن تتطور وتستخدم مهاراتها إلى أقصى حد ممكن لصالح المنظمة ولأنفسهم ،أي أن المسؤولية الخاصة باتخاذ القرار يتم تحويلها إلى المستويات الأدنى من الهيكل التنظيمي حيث يمكن للأشخاص الذين يقومون بأداء المهام ومن إتخاذ القرارات الخاصة بمهامهم ، وفي هذه الحالة سوف يمتلك العامل قدرة كبيرة على تحديد ما الذي يريد القيام به ، وتكون الرقابة غير ضرورية لأن العاملين سوف يديرون أنفسهم بأنفسهم.

إن التمكين هو إعطاء القدرة والسماح للموظفين بالحرية الكاملة لانجاز الأعمال ومحاسبتهم على النتائج، و إن الهدف من عملية تحويل هو الاستفادة من الآثار الإيجابية على الأداء الوظيفي، وتتمثل هذه الأهداف في:¹

- زيادة الدافع لتقليل الأخطاء و جعل الفرد يتحمل مسؤولية أكبر للأعمال التي ينجزها؛

- زيادة فرصة الإبداع و الابتكار؛

- دعم التطور المتواصل للعمليات و المنتجات و الخدمات؛

1 - سناء عبد الكريم الخناق ، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ، مارس 2005 ،ص42.

- تحسين إرضاء الزبون حيث أن قرب العامل من الزبون يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة؛
 - تقليل الغياب عن العمل و دوران العمل؛
 - تقليل العبء على الإدارة العليا و تفرغهم للتخطيط الإستراتيجي و تطوير خطط العمل؛
 - الحصول على أفضل نتائج نهائية للأداء كتقليل الضياع و زيادة الإنتاجية و تلبية متطلبات الزبون؛
 - القدرة على المنافسة؛
- إذا من هنا تأتي أهداف التمكين لكي تستخرج من الموارد البشرية أقصى طاقاتها ونحصل منها على أفضل إبداعاتها.

ب : شروط تنفيذ تمكين العاملين

أصبح المناداة بمبدأ تمكين العاملين أهم صيحة في أساليب إدارة القرن الحالي ، والتمكين يعطي المزيد من المسؤوليات والسلطات رغم أن المديرين يعتبرونه نوعا من التنازل من أوضاعهم الوظيفية ولكي يتم التطبيق الناجح للتمكين في المنظمات، لابد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية قبل وأثناء وبعد عملية التمكين وهي :¹

- تدريب العاملين

لا يمكن أن تعطى للعاملين السلطة في اتخاذ القرارات وهم يفتقدون المعرفة التي تمكنهم من ذلك ، ورغم تلك الحقيقة إلا أن الكثير من المديرين لا ينظرون للتدريب كقيمة مضافة بل يتم إلغائه لتقليل التكلفة في الأوقات الصعبة .

- المشاركة في الرؤية

يجب أن تشارك الإدارة والعاملين في نفس الرؤية لكي ينجح التمكين ، فالرؤية من أهم مقومات نجاح المنظمة حيث تركز أنظار العاملين على المستقبل وتلقي الضوء على مسببات التغيير وتعطي شرعية لجميع الجهود المبذولة لكل من يحاول تغيير الوضع الحالي وتوحد العاملين ذوي الخلفيات والخبرات والثقافات المتباينة لانجاز هدف واحد.

¹ - د. علاء الدين يوسف عائد الاستثمار في العنصر البشري "قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين"، إيتراك للطباعة والنشر القاهرة 2004 ، ص 34

إن عملية اتخاذ القرارات ، وتحمل المسؤوليات يشمل معرفة ماهي العوامل المناسبة لعمل ما يذكر لك لا يعني الحاجة إلى المعرفة أي شيء أكثر من ذلك والمفتاح لمنح التمكين الناجح في هذا الصدد طبقا لشاكتون : هو أن يكون العاملين قادرين على تحديد المعلومات التي يحتاجونها ومتى يحتاج هذه المعلومات وأي من أعضائه سيحتاجها وتكون مهمة المدير في هذا الصدد تسهيل نقل هذه المعلومات والتأكد من توفير للفريق ما يحتاجه¹

- وضع القيم الثقافية المرتبطة بالتغيير

يحتاج العاملون والمديرون على حد سواء إلى وجود مجموعة من القيم التي تتلائم مع المتغيرات السريعة المتلاحقة ، فهي في حاجة إلى معايير جديدة للسلوكيات والمعتقدات المختلفة على أن يتم توصيلها للعاملين بقوة دافعة تفقد الثقافة التقليدية مكائنها في نفوسهم لكي يحدث مثل ذلك التأثير فلا بد للعاملين من المشاركة بوضع تلك القيم الجديدة وان تصاغ بصورة واضحة لا مجال فيها لسوء الفهم.²

- إعادة هيكلة نظم المكافآت

لن يتم التحول بنجاح إلا إذا حضي العاملون بمكافآت كبيرة لنجاحهم في اختراق مخاطر التغيير ، أي يلمسون بأيديهم ما يستحق العناء المبذول فإن لم تعدل نظم المكافآت فالإدارة وبدون قصد تكافئ مقاومة التغيير بدلا من إحداثه خاصة وأن الكثير من العاملين يخافون دخول مجالات جديدة، ولهذا يجب على الإدارة أن تضعهم في نفس القارب مع المنظمة والمنظمة تشعر بالنجاح أو الفشل من خلال نتائج أداء العاملين النهائية، ولهذا يجب أن يشعر العاملون بتلك النتائج أيضا في مرتباتهم فهم الذين قللوا التكلفة وزادو من الجودة واختصروا الإجراءات، وتحملوا المزيد من المسؤولية وقاموا بتطوير مهاراتهم وقد حان وقت المشاركة في جني الثمار .

- الثقة في العاملين

أساس عملية التمكين هو الثقة أي ثقة المديرين في العاملين ، وقد عرف بعض الباحثين الثقة المتبادلة بين الأشخاص بأنها توقع شخص أو مجموعة من الأشخاص بأن معلومات أو تعهدات شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص هي

1 نيكى هابس ، ترجمة د. م سرور علي ابراهيم سرور ، ادارة الفريق " استراتيجية النجاح دار المريخ، السعودية ، ص 140

2 علاء الدين يوسف ، مرجع سبق ذكره ص 35.

معلومات أو تعهدات صادقة يمكن الاعتماد عليها، فعندما يثق المديرون في موظفيهم يعاملونهم معاملة تفضيلية مثل إمدادهم بمزيد من المعلومات، وحرية التصرف والاختيار، فالثقة من المدير تؤدي إلى تمكين سلطة الموظف.¹

- تدعيم الأخذ بالمخاطر

المنظمة التي لا تسمح بالأخطاء مطلقاً تجد صعوبة في تمكين العاملين أو الأخذ بالمخاطر حيث يخشى المديرون الوقوع في الخطأ أو ما يتبعه من عقاب أو تغيير في المسار الوظيفي، والتحول اليوم يحتاج إلى الثقة في قدرات العاملين وإعطائهم الصلاحيات والسلطات وسوف يقومون بالأعمال بطريقة أفضل من الإدارة لأنهم أقرب منها من مواقف العمل اليومية. وعندما يعاقب العاملين لحدوث أخطاء فسوف يتم إخفاؤها، وتختفي المبادرات والابتكارات والإبداع.

ثالثاً: خطوات تنفيذ تمكين العاملين

إن التمكين يؤدي إلى الخروج لمستوى جديد، ويجعل العاملين يفعلون ما هو ضروري وما تحتاجه المنظمة فعلاً، وتطبيق التمكين يتم بخطوات ووفق شروط معينة والمنظمات التي تفكر في تنفيذ برنامج تمكين العاملين تحتاج أن تفهم تبني فكرة التمكين، وخلال مرحلة التمكين يمكن للإدارة متابعة تقدم الموظفين لتقييم استعدادهم ومستوى ارتياح المديرين للتخلي عن السلطة، وتظهر خطوات التمكين كمايلي.²

- الخطوة الأولى: تحديد أسباب الحاجة للتغيير

أول خطوة يجب أن يقرر المدير لماذا يريد أن يتبنى برنامج لتمكين العاملين أي توضيح الأسباب من وراء تبني التمكين وهل السبب يكمن في: • تحسين خدمة العملاء أو رفع مستوى الجودة أو زيادة الإنتاجية؛ أو تخفيف عبء العمل عن المدير.

وأياً كان السبب أو الأسباب، فإن شرح وتوضيح ذلك للمرؤوسين يساعد في الحد من درجة الغموض وعدم التأكد، ويبدأ المرؤوسين في التعرف على توقعات الإدارة نحوهم، وما المتوقع منهم، ويجب على المديرين أيضاً شرح الهيئة والشكل الذي سيكون عليه التمكين.

¹ محمد الطاهر، عبد الباري وعلي مرزوق، عبد العزيز، المنشاوي للدراسات والبحوث تاريخ الإطلاع 2015/03/25 <http://www.minshawi.com/other/altaher.htm>

² حسين موسى قاسم البنا، إستراتيجية التمكين التنظيمي لتعزيز فاعلية عمليات إدارة المعرفة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص 49.

-الخطوة الثانية: التغيير في سلوك المديرين

أحد التحديات الهائلة التي يجب أن يتغلب عليها المديرين لايجاد بيئة عمل بتعلم كيفية التخلي قبل المضي قدماً وبشكل جدي في تنفيذ برنامج للتمكين هناك حاجة ماسة للحصول على التزام ودعم المديرين، فقد أشار أن العديد من المديرين قد أمضى العديد من السنوات للحصول على القوة والسلطة وفي الغالب يكون غير راغب في التخلي أو التنازل عنها، وبالتالي يشكل تغيير سلوكيات المديرين للتخلي عن بعض السلطات للمرؤوسين خطوة جوهرية نحو تنفيذ التمكين.

-الخطوة الثالثة: تحديد القرارات التي يشارك فيها المرؤوسين

إن تحديد نوع القرارات التي سيتخلى عنها المديرين للمرؤوسين تشكل أحد أفضل الوسائل بالنسبة للمديرين والعاملين للتعرف على متطلبات التغيير في سلوكهم، فالمديرين عادة لا يحبذون التخلي عن السلطة والقوة التي اكتسبوها خلال فترة بقائهم في السلطة، لذا يفضل أن تحدد الإدارة طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسين بشكل تدريجي، يجب تقييم نوعية القرارات التي تتم بشكل يومي حتى يمكن للمديرين والمرؤوسين تحديد نوعية القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسين بشكل مباشر .

-الخطوة الرابعة: تكوين فرق العمل

بكل تأكيد لا بد أن تتضمن جهود التمكين استخدام أسلوب الفريق، وحتى يكون للمرؤوسين القدرة على إبداء الرأي فيما يتعلق بوظائفهم يجب أن يكونوا على وعى وتفهم بكيفية تأثير

وظائفهم على غيرهم من العاملين والمنظمة ككل، وأفضل الوسائل لتكوين ذلك الإدراك أن يعمل المرؤوسين بشكل مباشر مع أفراد آخرين، فالموظفين الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكارهم وقراراتهم أفضل من الفرد الذي يعمل منفرداً، وبما أن فرق العمل جزء أساسي من عملية تمكين العاملين فإن المنظمة يجب أن تعمل على إعادة تصميم العمل حتى يمكن لفرق العمل أن تبرز بشكل طبيعي¹.

- الخطوة الخامسة: المشاركة في المعلومات

لكي يمكن للمرؤوسين من اتخاذ قرارات أفضل للمنظمة فأنهم يحتاجون

¹ حسين موسى قاسم البنا، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

لمعلومات عن وظائفهم والمنظمة ككل، يجب أن يتوفر للموظفين الممكنين فرصة الوصول للمعلومات التي تساعدهم على تفهم كيفية أن وظائفهم وفرق العمل التي يشتركوا فيها تقدم مساهمة لنجاح المنظمة، فكلما توفرت معلومات للمرؤوسين عن طريقة أداء عملهم كلما زادت مساهمتهم .

-الخطوة السادسة: اختيار الأفراد المناسبين

يجب على المديرين اختيار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي، وبالتالي يفضل أن تتوافر للمنظمة معايير واضحة ومحددة لكيفية اختيار الأفراد المتقدمين للعمل.

-الخطوة السابعة: توفير التدريب

التدريب أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين العاملين، حيث يجب أن تتضمن جهود المنظمة توفير برامج مواد تدريبية كحل لمشاكل: الاتصال، إدارة الصراع، العمل مع فرق العمل، التحفيز لرفع المستوى المهاري والفني للعاملين .

-الخطوة الثامنة: الاتصال لتوصيل التوقعات

يجب أن يتم شرح وتوضيح ما المقصود بالتمكين، وماذا يمكن أن يعنى التمكين للعاملين فيما يتعلق بواجبات ومتطلبات وظائفهم، ويمكن أن تستخدم خطة عمل الإدارة وأداء العاملين كوسائل لتوصيل توقعات الإدارة للموظفين، حيث يحدد المديرين للمرؤوسين أهداف يجب تحقيقها كل سنة، وتلك الأهداف يمكن أن تتعلق بأداء العمل أو التعلم والتطوير .

-الخطوة التاسعة: وضع برنامج للمكافآت والتقدير

لكي يكتب لجهود التمكين النجاح يجب أن يتم ربط المكافآت والتقدير التي يحصل عليها الموظفين بأهداف المنظمة، يجب أن تقوم المنظمة بتصميم نظام للمكافآت يتلاءم واتجاهها نحو تفضيل أداء العمل من خلال فرق العمل.¹

-الخطوة العاشرة: عدم استعجال النتائج

لا يكمن تغيير بيئة العمل في يوم وليلة، يجب الحذر من مقاومة التغيير حيث سيقاوم الموظفون أي محاولة لايجاد برنامج يمكن أن يضيف على عانتهم مسؤوليات جديدة، وبما أن تبنى برنامج للتمكين سيتضمن تغيير، فأنا نتوقع أن تأخذ الإدارة والموظفين وقتهم لإجادة المتطلبات الجديدة لبرنامج التمكين، وبالتالي يجب على الإدارة عدم استعجال الحصول على نتائج سريعة.

¹ نفس المرجع السابق، ص 51.

رابعاً: أهمية وأسباب تمكين العاملين في منظمات الخدمات

تنقسم منظمات الأعمال إلى منظمات صناعية ومنظمات خدمية. فالمنظمات الصناعية هي تلك التي تنتج أوجه نشاط ملموس أو سلعاً ملموسة، وأما المنظمات الخدمية فهي تلك المنظمات التي تنتج أوجه نشاط غير ملموسة أو خدمات

أ: أسباب تمكين العاملين في المنظمات الإنتاجية

يعتبر التمكين إستجابة حتمية لتحقيق متطلبات الجودة الشاملة التي تركز عليها المنظمات في تقديم منتجات ذات جودة عالية والمرونة اللازمة لتلبية طلبات الزبائن، فضلاً عن سرعة الإستجابة إلى جانب الكلف المنخفضة وتوافر الخيارات المتعددة ويمكن تصنيف المبررات كذلك إلى:

-المبررات الواقعية والعملية

وتنطلق من المشكلات التي تعاني منها المنظمات والأجهزة الإدارية المختلفة التي ظلت لعقود من الزمن أسيرة المركزية الشديدة، وسرية المعلومات، ومحدودية الصلاحيات التي تمنح للعاملين وهذا الموروث لا يمكن الإستمرار عليه في بيئة تشهد تحولات سريعة وجذرية وتواجه ضغوط محلية وخارجية تطالب بالتغيير، والتمكين هو الأسلوب الذي تتحقق من خلاله التحولات الملائمة لهذه الظروف¹.

-المبررات التطورية والإستراتيجية

وتنطلق هذه المبررات من خلال إستشرافها للمستقبل المتوقع الذي يتم تصويره والتنبؤ بملامحه ومعالمه عبر دراسات وبحوث يشارك فيها مختصون في مختلف الحقول العلمية، من أجل المساهمة في رسم الصورة التي ستكون عليها المنظمات مستقبلاً، لذلك لا بد من بناء المنظمات العصرية المتمكنة والتي تعتمد التمكين فلسفة ومنهجاً في إدارة العنصر البشري.

ب: أسباب تمكين العاملين في قطاع الخدمات

كما ذكرنا سابقاً، فالخدمات أوجه نشاط غير ملموسة، وتعتمد على الطاقات البشرية الموظفين - مقدمي الخدمات للجماهير - الذين يقدمون خدمات متباينة ويتعاملون مع الجماهير باختلاف رغباتهم واحتياجاتهم، مما يتطلب مرونة وتمكن

¹ إحسان دهش جلاب، كمال طاهر الحسيني، إدارة التمكين والإندماج، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى بالأردن 2013، ص46

استجابة لهذا التباين وهذه الاختلافات.

ويمكن أن نلخص الأسباب التي تدفع المنظمة إلى تبني مدخل التمكين إلى مايلي¹:

- حاجة المنظمة إلى أن تكون أكثر استجابة لتلبية احتياجات الجماهير وإرضائهم.
- تخفيض عدد المستويات الإدارية في الهياكل التنظيمية.
- الحاجة إلى عدم انشغال الإدارة العليا بالأمر اليومية وتركيزها على القضايا الاستراتيجية طويلة الأجل
- الحاجة إلى الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة، وخاصة الموارد البشرية للحفاظ على تطوير الخدمات المقدمة.
- أهمية سرعة اتخاذ القرارات.
- إطلاق قدرات الأفراد الإبداعية والخلاقة
- توفير مزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والالتناء.
- الحد من تكاليف التشغيل بالتقليل من عدد المستويات الإدارية غير الضرورية ووظائف الأفراد.
- إعطاء الأفراد مسؤولية أكبر وتمكينهم من اكتساب إحساس أكبر بإنجاز أكبر في عملهم.

ومما لا شك فيه أن المنظمة الممكنة تحل محل المنظمة الأمرة التي تتركز فيها السلطة في يد الرؤساء الذين يعتقدون أنهم يعرفون الأفضل دائماً بعيداً عما يدور في الواقع. وعلى العكس من ذلك تستغل المنظمة الممكنة قدرات وحماس العاملين فيها بطريقة أفضل.

ج:الجودة الشاملة للخدمات

حسب المدرسة النرويجية للجودة الشاملة للخدمات فإن الجودة المتوقعة للخدمات من وجهة نظر المستهلك هي محصلة لجانين: الأول، هو الجانب الفني والثاني: هو الجانب المعنوي الذي ينتج عن التفاعلات المختلفة مع المنظمة فبينما يدعى الجانب الأول في أدبيات تسويق الخدمات بالجانب الفني للجودة)

¹ حنان عيسى أبو هلال، أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين، دراسة تطبيقية على إدارة جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في إدارة الأفراد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2008، ص 125.

يسمى الجانب الثاني بالجانب الوظيفي للجودة ويشبهه Gilmore and Carson (1993;2000) الجوانب الفنية في الجودة لأي خدمة بالأبعاد اللينة والأبعاد النوعية أو الوظيفية بالأبعاد الصلبة ، والأبعاد اللينة هي التي يتم تجاهلها في الغالب بسبب صعوبة قياسها وضبطها على الرغم من أهميتها التي تفوق أهمية الجوانب الصلبة أو الفنية.¹

ومن هنا تتدخل عملية التمكين وحرية التصرف والشعور بامتلاك زمام المبادرة. فهل يمتلك الموظف في المؤسسة الخدمية كالمطعم أو الفندق أو المستشفى مثلاً قدرة على تحسين جودة الخدمات في نظر الزبائن، و لا تتوافر لديه سوى القوانين والتعليمات والإرشادات الحرفية للتصرف بها مع الزبائن؟.

حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن الموظف الذي تتوافر له الحرية المناسبة في التصرف تتوافر لديه أيضاً القدرة الفضلى على الإبداع والمشاركة واتخاذ القرار في الأوقات الصعبة.

يمكننا القول بأن التمكين هو فقط مناسب وضروري للمؤسسات الخدمية فحسب، إلا أن طبيعة الخدمات؛ لأنها غير ملموسة ومتغيرة وغير قابلة للتصميم النمطي والدقيق كالمنتجات الملموسة، فهي أكثر حاجة لممارسة التمكين منها في المؤسسات الإنتاجية.

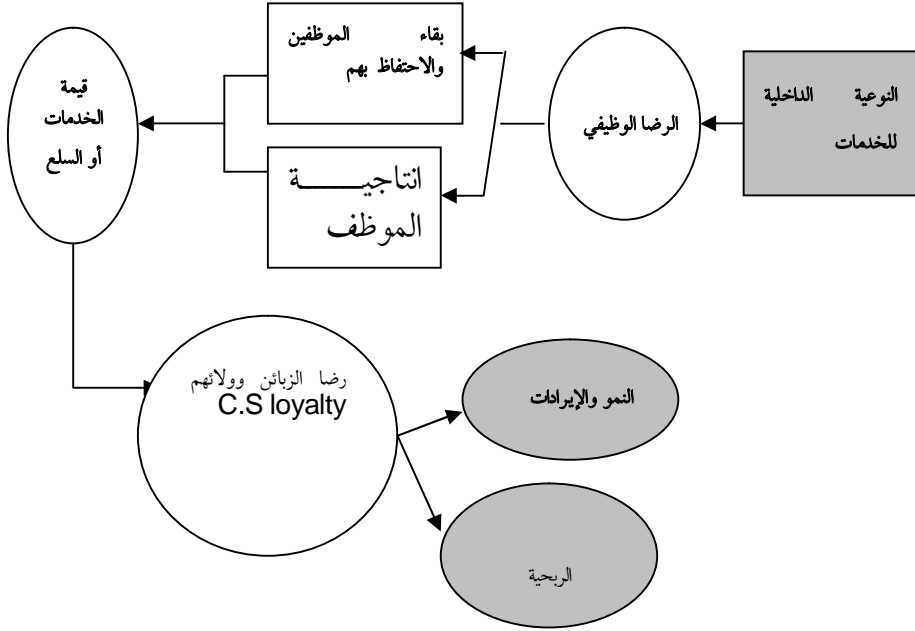
خامساً : أثر تطبيق التمكين في تحسين أداء العاملين

أ: نموذج سلسلة الخدمة

هذا النموذج الذي قدمه (Heskelt et al, 1994) من النماذج الهامة التي أشارت إلى وجود حلقات مترابطة ومتسلسلة داخل المؤسسة، كل حلقة مرتبطة بحلقة سابقة لها ولاحقة تبدأ من الحلقة الأساسية، وهي: "نوعية الخدمات الداخلية (Internal Service Quality) والتي تعتبر الحلقة الأم والأصل، والمقصود بجودة الخدمة التي يتلقاها الزبائن التي قد تكون الخدمة الخارجية التي تخرج من المؤسسة إلى الزبائن، وهي نتاج الخدمة الداخلية والمتمثلة في المناخ التنظيمي الداخلي الذي يوفر للعاملين داخل المؤسسة الإمكانيات والقدرات التي تمكنهم من أداء العمل بنوعية وكفاءة وفاعلية عالية، بحيث يساهم هذا الأداء الفاعل بجودة خدمات ومنتجات عالية ومرتفعة. لأن جودة الخدمة الداخلية تساهم في خلق سلسلة من الحلقات التي تؤدي إلى رفع مستويات الربحية والنمو والشكل التالي

1 - يحيى سليم ملحم ، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات مصر الجديدة، القاهرة 2006، ص 141 .

يبين سلسلة جودة الخدمة. 1
شكل رقم 1 سلسلة الخدمة-الربح



Source: Heskett, J.L., et al., Putting the Service Profit Chain to Work, p145

لذلك فإن نموذج "سلسلة الخدمة - الربح" كما هو موضح في الشكل السابق يدلنا بشكل واضح على علاقات خطية بن الربحية وولاء الزبائن ورضا الموظف وولائه للمنظمة إضافة إلى مستوى إنتاجيته

فتبدأ هذه الحلقات بالحلقة الأخيرة، بالربح والنمو الذي يعزز ويزيد أو يتناقص من خلال زيادة أو تناقص الحلقة التي تسبقها وهي ولاء الزبائن. وولاء الزبائن ينظر إليه على أنه حلقة تنبثق بشكل مباشر عن رضا الزبائن، فرضا الزبائن هنا يصب بتحسين مستويات انتمائهم. ورضا الزبائن أيضاً يتمخض بشكل مباشر محصلة لمستوى الخدمات وقيمتها فكلما كانت قيمتها عالية يفترض أن تساهم في زيادة رضا الزبائن والعكس صحيح. وهذه الأخيرة تعزز وتزداد بزيادة رضا الموظفين وولائهم وإنتاجيتهم. فمن غير المعقول الحصول على زبائن سعداء بواسطة خدمات يقدمها موظفون تعساء، ورضا الموظفين ينجم عن الحلقة الأصل

1- يحيي سليم ملحم ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

والأم وهي المتعلقة بنوعية الخدمات الداخلية المرتبطة بسياسات المؤسسة الداعمة والمشجعة للموارد البشرية التي تمكن الفرد من القيام بعمله باقتدار وكفاءة ومسؤولية.¹

ب: المفاضلة بين التمكين أو أسلوب خط الإنتاج

هنا يجدر بنا مناقشة خيار من بين خيارين أحدهما يرتبط بالتمكين، والآخر يرتبط بأسلوب "خط الإنتاج" و"الرقابة الذي يفترض مستويات عالية من النمطية والرتابة على خط الإنتاج، ذلك الخط الذي تتدفق من خلاله المنتجات في المصنع بشكل واسع النطاق، مما يتطلب درجة عالية من الإشراف والرقابة على العاملين من أجل ضمان تطبيق التعليمات والإجراءات الصارمة، التي تضمن بدورها إنتاج السلع بدرجة مناسبة من الانسجام، والثبات؛ لتفادي أي خلل في دقة المواصفات والمقاييس الخاصة بهذه المنتجات مما يتطلب ما يناسبه من الهيكل التنظيمي المناسب الذي يكون تنظيمًا هرميًا ويروقراطيًا تتم فيه عملية الاتصال من أعلى إلى أسفل لضمان درجة عالية من النمطية في العمل وقد دعى العديد من العلماء وعلى رأسهم (Levitt 1976) إلى ضرورة محاكاة هذا الأسلوب في واقع قطاع الخدمات لضمان مستويات ثابتة من الانسجام وتفادي عملية التذبذب في مستويات الإنتاج، كالبنوك والتأمين والصحة وغيرها من قطاعات الخدمات المختلفة.²

لكن قطاع الخدمات يختلف عن قطاع الإنتاج، فمن غير الممكن أن نضع لموظف البنك ضوابط محددة للقيام بها من أجل تقديم الخدمات للزبائن. ومن غير الممكن تحديده بوقت ثابت للإيداع أو لصرف شيك أو لإنجاز أي حركة. وكما لا يمكن تحديده بشكل ثابت بطريقة محددة للترحيب بالزبائن أو حل مشاكلهم المختلفة والمتباينة مثلما يقوم به العامل على خط الإنتاج عند قيامه بتغليف أو تعبئة المنتجات في عبوات لتكون جاهزة لشحنها لتجار الجملة أو التجزئة. ففي قطاعات الخدمات يختلف الأمر تمامًا عنه في القطاع الإنتاجي. وتزداد الحاجة لاستخدام أسلوب التمكين

تؤكد مختلف الدراسات الدور الهام للموظف المباشر، فموظف الخدمات عندما يتمتع بحرية التصرف وروح المبادرة الذاتية والدافع الذاتي لخدمة

1- يحيى سليم ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 145

2- محمود حسين الوادي، التمكين الإداري في العصر الحديث، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص 153

الزبائن بمستويات عالية من الكفاءة والمرونة والتكيف فإنه يجلب إلى مؤسسته نتائج جيدة وسمعة حسنة وإيرادات أفضل.

وهنا يجب الإدارة الحذرة والحذر فقد قام الكثير من القادة بمنح موظفيهم هذه المستويات من الاستقلالية، وكان بالمقابل استغلال الموظفين لهذه الثقة لمصالحهم الشخصية، ومنهم من قام بفساد مالي وفساد إداري... الخ. فالحل كما يقترح (Jeffrey Pfeffer 1999; 2000) في العديد من دراساته العلمية الرصينة يكمن في جعبة القائد الناجح الذي يصنع ثقة متبادلة وليس ثقة من طرف واحد وهو القائد الذي يعزز أواصر الانتماء والولاء وأسس المعرفة والكفاءة بين الموظفين.¹

ج - العلاقة بين تمكين العاملين وأداء العاملين

إن تمكين العاملين يعد أحد أهم الأساليب التي تعمل على رفع الروح المعنوية للعاملين و تسمح: من خلاله للعاملين بالمشاركة في المعلومات و في التدريب و التنمية و التخطيط و الرقابة على مهامهم و وظائفهم بغية الوصول إلى نتائج إيجابية في العمل و رفع قدراتهم على تحمل المسؤولية، و بالتالي رفع مستوى ادائهم، و يقوم التمكين عمليا على منح العاملين حرية و قوة التصرف و تحمل المسؤولية مما يجعلهم يشعرون بأهميتهم عند الإدارة و بتقديرها لهم وثقتها بهم، و يرمي إلى إشراك العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في اتخاذ القرارات و التصرف بحرية في المواقف التي يواجهونها.

و من خلال آراء و نظريات الممارسين و المسؤولين في منظمات الأعمال يتضح أن تمكين العاملين يشير إلى: القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة، و تزيد ثقتهم و رفع مستوى انتمائهم و ولائهم لتحمل المسؤولية، و القدرة على التصرف لتحسين الأنشطة و العمليات و يتفاعلون مع العمل من أجل إشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق قيم و غايات المنظمة و بالتالي لا بد من تزويد العاملين بالأدوات و الوسائل اللازمة لرفع ادائهم مما ينعكس على المنظمة و منها زيادة ولاء العاملين للمنظمة، فعندما يشعر العامل بالتمكين و حرية التصرف في العمل يعلم بأن هذه الحرية جزء من علاقة إيجابية و صحيحة و قوية بين الإدارة و العامل و هذا بدوره يساهم في تحسين مستوى أداء العاملين و بالتالي تحسين أداء المؤسسة ككل

1—محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الختامة:

يعتبر التمكين من بين المدخل التي تهدف إلى إشراك العاملين في الإدارة وما يتبعها من اتخاذ القرارات، وهو مفهوم يعني منح كل فرد الفرصة لتحقيق حرية في مجال عمله من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات، وتكوين فرق العمل والمساهمة في وضع الأهداف، والتدريب والتحفيز، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء العاملين مما يعزز وينمي مشاعر الولاء والالتزام والالتزام، وعملية التمكين في ظل التقدم التكنولوجي هي عملية مهمة لأن المنظمات الإدارية تعمل الآن نفس العمل بأفراد أقل ولذلك فإنها في حاجة إلى تسهيل الفرص لكل عضو من أعضاء الفريق ليساهم بأكثر قدر في تحقيق أهداف المنظمة على الرغم من إهتمام المنظمات بتحقيق الأرباح وتخفيض النفقات فإن ذلك يؤكد أيضا على أهمية إطلاق الطاقات لدى الأفراد، بتوفير القيادات ذات الرؤية الثاقبة والبيئة المساندة ومعاملة أفراد المنظمة على أنهم أصل قيم ينبغي استثماره.

وموضوع التمكين وتسويق الخدمات وتحسين أداء العاملين من المواضيع الهامة في أدبيات التمكين والتسويق. وتتزايد أهمية هذا الموضوع بتزايد اعتماد اقتصاديات الدول على قطاع الخدمات، وخاصة بعد الألفية الثالثة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وتوسع شبكة الإنترنت، وتعاضم خدماتها، والتطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال، وفي التكنولوجيا بشكل عام.

وهناك زيادة واضحة في إقبال المستهلكين على الخدمات مثل خدمات الاتصال (الإنترنت والفضائيات والهاتف النقال أو المحمول) والتأمين والسياحة والترفيه والسفر وخدمات التوصيل والتجارة الالكترونية والبنوك والصيانة وخدمات المطاعم وخدمات الشحن والبريد وغيرها. هذا كله ساهم في تركيز المنظمات على رأس المال البشري والتركيز على العمالة أكثر من التركيز على رأس المال التقليدي، فلم تعد الكثير من الشركات تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لبنائها التحتية، فتحولت بدلا من ذلك إلى الاستثمار في القوى العاملة، والطاقات البشرية المتسلحة بالخبرة والمعرفة محاولة دائما تحسين أداء عمل هذه الأيدي العاملة.

وكون الخدمات أوجه نشاط غير ملموسة، وتعتمد على الطاقات البشرية بشكل أكبر من السلع الصناعية، وتتميز الخدمات بأنها غير ملموسة مما يجعل العنصر البشري والموظف المحتك بالزبائن على درجة من الأهمية في قدراته ومرونته وتمكنه واستجابته للتغير في رغبات الزبائن واحتياجاتهم.

وهنا يأتي دور الإدارة التي تحرص على تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال الموظف المحتك بالزبائن، وذلك بخلق المناخ المناسب الذي يمكنه من ممارسة دوره بكل كفاءة واقتدار، للربط بين ذلك المناخ التنظيمي المناسب الذي يتسم بجودة أو نوعية الخدمة الداخلية، ومجموعة من النتائج المترتبة على ذلك المناخ التنظيمي. هذه النتائج تخدم مصلحة المنظمة على المدى الطويل وتمر في سلسلة خطية بحلقات متتابعة تؤدي في نهايتها إلى تحقيق أرباح وإيرادات جيدة للمنظمة، وخاصة في المنظمات الربحية كما حدث في شركة سيرز (Sears) في دراسة Rucci et al., (1994) التي طبقت بشكل فعلي نموذج "سلسلة الخدمة-الريح" لهيسكيت حيث ثبتت مصداقية هذا النموذج على أرض الواقع. فأساس ومصدر هذه النتائج من رضا وولاء للموظفين ورضا وولاء مماثل من قبل الزبائن، وإيرادات وأرباح مماثلة تحققها المنظمة. ومصدر هذه النتائج كلها الطاقة الكامنة المتمثلة في القوى البشرية التي تمتلك الحرية في التصرف والاستقلالية والتمكين بصفتها توجهات إدارية معاصرة، ثبتت فاعليتها في كثير من المنظمات

المراجع

الكتب

- 1- إحسان دهش جلاب، كمال طاهر الحسيني، إدارة التمكين والإندماج، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2013
- 2- حسين موسى قاسم البنا، إستراتيجية التمكين التنظيمي لتعزيز فاعلية عمليات إدارة المعرفة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن 2014
- 3- خطير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- 4- عطية حسين أفندي، تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003
- 5- علاء الدين يوسف عائد الاستثمار في العنصر البشري "قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين"، إيتراك للطباعة والنشر القاهرة 2004
- 6- كامن المنصور، يونس عواد، وظائف الإدارة، مطبعة ابن حيان دمشق 1996
- 7- محمود حسين الوادي، التمكين الإداري في العصر الحديث، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2005
- 8- مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية الدار الجامعية الإبراهيمية 2004
- 9- نيكي هايس، ترجمة د. م سرور علي إبراهيم سرور، إدارة الفريق "استراتيجية النجاح دار المريخ، السعودية
- 10- يحيى سليم ملحم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات مصر الجديدة، القاهرة 2006

11-kett, J.L, et al., Putting the Service Profit Chain to Work

الرسائل والأطروحات

12- حنان عيسى أبو هلال، أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين، دراسة تطبيقية على إدارة جامعة عين شمس، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في إدارة الأفراد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2008،

13- خولة خميس عبيد، أثر الثقافة التنظيمية على تمكين العاملين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، دفعة 2003

الملتقيات

14- سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، مارس 2005.

15- مها مهدي قاسم، تغيير الثقافة التنظيمية كأحد مداخل إدارة المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، الجامعة الزيتونية الأردنية من 25-2005

مواقع الأنترنت

16- web site : www.arabma.org:

الجمعية العربية للإدارة، وحدة الدراسات الإدارية، النشرة الالكترونية، التمكين، مدينة نصر القاهرة

web site : http://pr.sv.net/svw/2004_novembre/stadyo.htm17

أحمد سيد مصطفى، تمكين العاملين والسمات المميزة والمقاييس المؤشر
web site : <http://www.nadaa.net/ct/show.php/htm18>-

. د مازن عبد العزيز مسودة، إدارة الموارد البشرية العربية
<http://www.minshawi.com/other/altaher.htm> 19-

محمد الطاهر، عبد البري وعلي مرزوق، عبد العزيز، المنشاوي للدراسات والبحوث
-20http://w.w.w.bafree.net/forum/archive/htm

سعد العتيبي، منتديات الحصن النفسي

انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر

أ/قميري حجيعة¹

الملخص:

يهدف التأمين إلى تحقيق دور هام ومتنامي في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، حتى إنه أصبح نشاطاً لا يمكن الاستغناء عنه سواء للمنظمات أو الأفراد، إلا أن بعض المتعاملين أخذ بالنظر إلى ممارسات شركات التأمين القائمة على أنها منافية لمعتقداتهم الدينية، وهو أمر لا يمكن قبول التعامل به، ومن هنا ظهر التفكير بإنشاء شركات تأمين تراعي اعتبارات الشريعة الإسلامية حيثلتزم بممارسة نشاط التأمين بما لا يخالف بتحكيم الضوابط الأخلاقية والاستجابة للفجوات القائمة في سوق التأمين.

فبدأت شركات التأمين التكافلي (الإسلامي) بالظهور في بدايات السبعينيات في المملكة العربية السعودية والسودان والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وهي تقوم على أساس التضامن والتعاون ومحاولة تلافي المحظورات الشرعية للتأمين التجاري (التقليدي)، كما كان للجزائر نصيب من هذه الصناعة مع انشاء شركة سلامة للتأمين وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11، على أن تتعزز مستقبلاً بشركات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التأمين - التأمين التكافلي - شركات التأمين - الخدمات المالية - الفائض التأميني - إعادة التكافل.

Abstract:

Insurance aims to achieve an important and growing role in various economic and social activities, so that it has become an activity that cannot be dispensed with both organizations or individuals, but some dealers take in view of the existing practices of insurance companies that they are contrary to their religious beliefs, which is not possible to accept the deal, and here appeared to think the establishment of insurance companies take into account the considerations of Islamic law (Islamic Sharia law), where committed to the exercise of the insurance activity including not contrary to arbitrate moral regulations and to respond to the gaps in the insurance market.

sympiotic insurance companies started (Islamic) to appear in the early

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

1970s in the Kingdom of Saudi Arabia, the Sudan, the Middle East and the Far East, which is based on the basis of solidarity and cooperation and to try to avoid taboos legitimate commercial insurance (traditional), as it was Algeria's share of the industry with the establishment of safety Insurance Company in accordance with Executive Decree No. 13/09 dated 11/01/2009, to be enhanced in the future other companies.

Key-words: Insurance - Takaful insurance - insurance companies - financial services -Takaful industry - re-Takaful

مقدمة

تشهد صناعة التكافل نموا هائلا فاق كل التوقعات، وبرزت هذه الصناعة لتوفر لأكثر من مليار ونصف مسلم منتجات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولأن إسهامات التكافل العالمي لا تشكل في الوقت الراهن سوى جزء قليل من إجمالي عالم أقساط التأمين، إلا أنه هناك إمكانية كبيرة لنمو صناعة التكافل العالمي، حيث تشير الكثير من التقارير والاحصائيات إلى أن معدل النمو السنوي المركب يتراوح بين 20% إلى 25%، الأمر الذي يعطي التكافل لأسواق واعدة رغم استمرار الأسباب التي تستدعي توخي الحذر حول هذا النمو في المدى القريب. وتعكف الأطراف الكبرى في صناعة التكافل العالمية حاليا على تقييم استراتيجياتها وتركز على الاستفادة من فرص النمو الجديدة، حيث تجدر الإشارة في ظل الوضع الراهن ضرورة اعتماد وابتكار المنتجات ودفع عجلة النمو في صناعة التكافل العالمية لتحقيق زيادة في الطلب استناداً إلى المؤشرات السكانية، وارتفاع مستويات الدخل وازدياد الشهية لمنتجات التأمين المطابقة للشريعة الإسلامية. وإن كانت صناعة التكافل تعتبر أقل تطوراً مقارنة بصناعة التمويل الإسلامي، لكن تجدر الاستفادة من الفرص المستجدة على نطاق عالمي، ولذلك فإن استكمال أطر وآليات الحوكمة لتكون مطابقة للشريعة الإسلامية وشاملة للصناعة، وبإستطاعتها أن تكسب ثقة الأشخاص، يصير أمراً لازماً، وذلك يدل أن هذه الصناعة تأخذ المسار الصحيح الذي يسمح بالتوسع وفق مبادئ الأخلاق.

ومن هنا تبلور لنا الاشكالية التي يريد هذا البحث الاجابة عليها وهي:

ما مدى تطور وانتشار التأمين التكافلي في الجزائر؟

ومحاولة للإجابة على السؤال الجوهرى السابق تتحدد المعالم العامة

التي نوجزها في النقاط الآتية:

1. التحديات الاستراتيجية التي تواجه قطاع التكافل؛
2. أساليب تنمية وتطوير أسواق التأمين التكافلي؛
3. آفاق صناعة التأمين التكافلي؛
4. واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

1.1 التحديات الاستراتيجية التي تواجه قطاع التكافل؛

إن أبرز التحديات التي تواجه كبرى أسواق التكافل العالمية تتمثل في احتدام المنافسة بين عدد متزايد من الشركات الراغبة بالعمل في هذا القطاع، وتحقيق أعلى معدلات النمو، والتوزيع، والتخصص، والقبول الديني لمفهوم التأمين.

ويعمل في هذا الإطار عدد متزايد من شركات التأمين التكافلي لتحقيق تنافسيته في كبرى أسواق التأمين حيث أن الشركات المحلية تسعى لمنافسة كبرى شركات التأمين التقليدي العريقة، وتخص المنافسة التجارية حصص الأسواق وكذا تعزيز الطاقات وخبرات الاكتتاب وعلاقات الوسطاء.

وقد أدى التمرکز الشديد للتأمين التكافلي في عدد محدد من الأنشطة وقلة تنوعها، إلى جعل الأنشطة الشخصية تشكل المحرك الرئيسي لنمو هذا النوع من التأمين، ما أدى بالتالي إلى قصور أو غياب طاقات هذا التأمين عن العديد من الأنشطة التجارية، وإلى تدني معدل العائد على حقوق المساهمين في شركات التأمين عن المعدل الذي تحققه شركات التأمين التقليدي عموماً، خاصة خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وبينما بلغ معدل العائد على حقوق مساهمي شركات التأمين التقليدي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي 11% عام 2010، بلغ ذلك المعدل 10% في شركات التأمين التكافلي، وصل ذلك المعدل 16% لمساهمي شركات التأمين التقليدي في ماليزيا مقارنة مع 6% فقط لمساهمي شركات التأمين التكافلي¹.

1.1 اشكاليات تشريعية وتنظيمية:

تتمثل هذه الإشكالية في كون القضاء ينظر إلى شركات التأمين التكافلي على أنها "ذات أغراض ومقاصد تجارية (ربحية) محضة، تماماً مثل التأمين

¹الجمهورية العربية السورية، موقع بورصة سوريا، www.syria-bourse.com، تاريخ الاطلاع 2012-03-01.

التجاري، وهذا مخالف لواقعها الفني، إذ أن فلسفة التكافل وآثارها الفنية والتي ينتج عنها الفائض التأميني القابل للتوزيع على المشتركين، لا شك أن هذه العملية لا يجوز مساواتها بشركة التأمين التجاري (التقليدي)، والتي تتلخص أهدافها في تحقيق الربحية المحضبة للمساهمين (الملاك) لا غير¹.

2.1 صورية " هيئة المشتركين " في الشركة التكافلية :

في عقد التأمين تتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالها نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضارباً أو مبلغاً معلوماً مقدماً حيث تمثل الوكيل المخول له ذلك أو هما معاً،² وإذا ما تعارضت مصلحة المشتركين مع المساهمين فإن الثانية هي التي تقدم، مما يفسر شكلية هذه الهيئة.

1. 3. غياب معيار خاص في الضوابط الشرعية للتغطيات التأمينية:

نظراً لتعدد وتنوع صور التغطيات التأمينية وتكاثرها المستمر بحسب التطور المدني والحضاري والتجاري

للبئات والمجتمعات فقد أصبح لزاماً على الفقه الإسلامي المعاصر أن يضع معياراً شرعياً متخصصاً في بيان الحدود والضوابط الشرعية للتغطيات التأمينية التكافلية الإسلامية، بحيث يتضمن إيضاح صور وتطبيقات عملية معاصرة للتغطيات (الجائزة وغير الجائزة) شرعاً ، وذلك بهدف تقريب المعرفة الشرعية المقننة لجميع العاملين في شركات التأمين وكذلك المتعاملين معها ، فضلاً عن حاجة الفقهاء والعلماء والباحثين الشرعيين لذلك.

1. 4. ضعف مهام التفتيش والرقابة الشرعية اللاحقة:

إن الواقع العملي لعامة شركات التأمين التكافلي يؤكد على أن هناك ضعف مشهود فيما يتعلق بدور التدقيق والتفتيش الشرعي الميداني على الأعمال والعمليات التي تزاولها الشركة، حيث من الممكن أن تمارس الشركة بواسطة إدارتها العليا أو بعض موظفيها مخالفات شرعية متعددة، وكلها تتم بقصد أو بغير قصد بمعزل عن أعين هيئة الرقابة الشرعية، وأحياناً قد يكون الباعث على ذلك التهرب من القيود والضوابط الشرعية التي قد تفرضها الهيئة الشرعية على الشركة

1 الخليفيرياضمنصور،التأمينالتكافليالإسلامي،بحثمقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني،الهيئةالإسلاميةالعلمية للاقتصاد والتمويل،رابطة العالم الإسلامي،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 31.

2 حسان حسين،أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، السعودية، 2009، ص 3.

أو على المدير المختص .

5.1 ضعف التأهيل الشرعي للعاملين بشركات التأمين التكافلي :

يرجع هذا التدني في التأهيل والتدريب للعاملين في قطاع التأمين التكافلي والذي يعد من أكبر التحديات التي تعيق مسيرة وتقدم هذه الصناعة إلى تردي مستوى الفهم لقواعد وفتيات العمل ويرجع ذلك إلى تحول بعض الشركات من التأمين التقليدي إلى التأمين التعاوني دون القيام بتدريب كوادر تحمل على عاتقها تسيير العمل وفق قواعد صحيحة ومنهج علمي مستدير، الأمر الذي أدى إلى وجود أجيال جديدة التحقوا بالعمل حديثا وأصبح لديهم قناعات أن القواعد الممارسة من قبل زملائهم في العمل صحيحة مما نتج عنه ضعف إمام كثير من العاملين في شركات التأمين التكافلي بالجوانب الشرعية التي تمكنهم من التفريق بين التأمينين التكافلي والتقليدي، وكذا الجوانب الشرعية المتعلقة بأنشطة شركات التأمين، وهذا الأمر يؤدي بشركات التأمين التكافلي إلى الوقوع في بعض المحظورات الشرعية بغير قصد، فنجد أن بعض شركات التأمين التكافلي تهتم بزيادة حجم حصتها السوقية أكثر من حرصها على تأهيل العاملين، وهناك شركات أخرى ترى أن موظفيها ليسوا بحاجة إلى هذا النوع من التدريب مما يجعل الموظفين دائمي الوقوع في المحظورات الشرعية ، وعلى ضوء ذلك لا بد من تدخل هيئات الفتوي والرقابة الشرعية لمعالجة هذه المحظورات، كذلك لا بد من العمل على إنشاء مركز علمي متخصص في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي للعمل على دعم الجوانب العلمية الشرعية منها وغير الشرعية لتخدم هذه الصناعة الفتية، ومثل هذا المركز يمكنه العمل على تأسيس مركز تدريب متخصص في صناعة التأمين، كما يمكنه رسم مشاريع تدريبية خاصة بصناعة التأمين.

6.1 تحديات إعادة التأمين (الخارجية والداخلية)

تعالج هذه التحديات من مبدأ "الضرورات التي تبيح المحظورات" وذلك نظر لأهمية إعادة التأمين منجها، وعدم وجود شركات إعادة التكافل بمستوى يناسب سوق التأمين الإسلامي من جهة ثانية، مما يدفع اللجوء إلى الشركات التقليدية لإعادة التأمين.

وعليه يجب العمل على حصر إعادة التأمين بالشركات الإسلامية القائمة على التكافل، ولا يلجأ لإعادة التأمين لدى شركات تقليدية إلا عند عدم توافر الخدمة اللازمة من حيث الكيفية أو الكمية لدى شركات إعادة تأمين إسلامية،

فحينئذ يباح للحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة،¹مع عدم المطالبة بنصيب عائد الاستثمار، وعدم قبول العمولات.

7.1 العلاقات البيئية وندرة العناصر البشرية.

تمثل العلاقة البيئية لأي شركات تعمل في أي مجال سواء خديماً كان أو تجارياً مناخاً تنافسياً يصل في بعض الأحيان إلى تولد عداءات فيما بين هذه الشركات نظراً للتنافس الربحي ومحاولة السيطرة على السوق، أو محاولة للبقاء داخل السوق دون الخروج أو الانكسار نظراً لحدة المنافسة وشركات التأمين التكافلي وإن كانت أهدافها المعلنة هي التكافل إلا أن بعضها يأخذ الطريق التجاري بكل مساوئه وحسناته في محاولة لزيادة الربح.

ومما يزيد تعقيد هذه المسألة ظهور كثير من الممارسات الخاطئة والتلاعب الكبير الذي حصل من بعض شركات التأمين في الفترة التي سبقت عملية تنظيم السوق، حتى بدا التأمين وكأنه بالفعل أكل لأموال الناس بالباطل مما عزز النظرة السلبية له.

ومما لا شك فيه فإن غياب الضوابط التنظيمية لسوق التأمين يعزز الممارسات الخاطئة والتي يمكن تصنيف كثير منها على أنها ممارسات احتيالية وفق الأعراف التأمينية والتي تحصل من جانب الشركات والمتعاملين.

أن الموارد البشرية هي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل فعال وهي مصدر كل فشل إذا أسيء استخدامها، لذلك يجب الإلمام بطبيعة و مهام الوظيفة إلماما علميا وعمليا وشرعيا.

2. أساليب تنمية وتطوير أسواق التأمين التكافلي؛

يجمع الدارسون والباحثون في مجال التأمين التكافلي بأنه لم يتم لحد الآن تشغيل سوق التأمين التكافلي بطاقتها الكامنة بل لا تتعدى هذه النسبة حد ضئيل بالنسبة للحجم الحقيقي لهذا السوق، الأمر الذي يجعل القائمين والمهتمين بوجود سوق تأميني قوي إلى البحث عن أساليب يتم من خلالها تنمية أسواق التأمين لذلك يمكن أن نطرح جملة من الأساليب الناجعة لتطوير وتنمية هذه الأسواق نسردها كالآتي:

¹عبد الستار أبو غدة، عز الدين محمد خوجه، فتاوي التأمين، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحد، جدة، السعودية، 2012، ص 241.

1.2 إقامة السوق العربي المشترك:

وإن كان ذلك يبقى حلم الغيورين الجادين على الأمة الإسلامية فقد يظن البعض أن إقامة السوق العربي المشترك في مجال التأمين إنما هو عامل من العوامل التي تتعلق بالسوق الخارجي للتأمين وليس السوق الداخلي للدولة، والحقيقة أن التأثير الناتج عن وجود مثل هذا السوق على تنمية أسواق التأمين داخلياً يعد تأثيراً كبيراً حيث يتم من خلال ذلك التغلب على كثير من التحديات الحالية وأهمها تبادل الخبرات التأمينية فيما بين الدول العربية وكذلك الخبرات القانونية ووجود اهتمام عربي بمجال التأمين سيفتح الباب لفتح مراكز تعليمية وتدريبية متخصصة في مجال التأمين مما يؤدي لوجود أيدي عاملة متخصصة ووجود خبرات متبادلة بين التجارب المختلفة لهذه الدول، كذلك فالتعاون الدولي على مستوى السوق العربية المشتركة سوف يذلل الكثير من الصعاب والتحديات في مجال صناعة التأمين مما يجعل هذه الصناعة في السوق الداخلية أعمق تأثيراً وأوسع انتشاراً وأكثر ثباتاً في وجه التحديات التي تقلص من حجم الأسواق الداخلية لهذه الدول.

2.2 الاندماج بينشركاتنا لتأمين الصغيرة:

إن الشركات العاملة في مجال التأمين عالمياً كيانات ضخمة من حيث التعاملات المالية ورؤوس الأموال المستثمرة ولمنافسة مثل هذه الكيانات لا بد من المنافسة على نفس الدرجة من القدرة المالية والتساوي بين الكيانات والاستثمارات التي تحركها هذه الشركات

3.2 تقديم مبدأ الربحية مع الاهتمام بجانب الاكتتاب:

وذلك بأن تحاسب الشركة في نهاية السنة المالية على حجم الربحية وليس بحجم الأقساط المجمعة لأن العبرة تكون بنتيجة النشاط خلال العام وهذا سيدفع كافة الشركات إلى ضرورة اتقاء الأخطار عند الاكتتاب وذلك بالتسعير الجيد السليم والدراسة المتأنية للأخطار، فقد يعظم حجماً لاكتتاب الأقساط ولكن حجم الربحية يكون متدني جداً والعكس صحيح.

4.2 نشر الوعي التأميني:

لا بد أن يخرج الوعي التأميني من داخل شركات التأمين نفسها، لذا يجب أن يكون جميع العاملين في هذه الصناعة سبباً لنشر الوعي التأميني لدى الأفراد وأن تؤدي هيئات الرقابة على التأمين واتحادات التأمين ولجان الوعي التأميني

على مستوى العالم الاسلامي دورها كاملا في ذلك، والمساهمة جديا في حل مشاكل القطاع ومناقشة التراخيص والمراكز المالية والموازنات والميزانيات مع الأجهزة المختصة، ويأتي دور الدولة في نشر الوعي التأميني كمكلا للمساعي السابقة.

5.2 تطوير أساليب تسويق الخدمة:

لا بد للشركات أن تدرك خصائص تسويق خدمة التأمين، وتحاول تطوير مفاهيمها الإدارية وفقاً لما تحتاجه هذه الخصائص من آليات إدارية، ومالية، وعناصر بشرية مناسبة لأداء المهام التي تتناسب مع هذه الخصائص.

3. آفاق صناعة التأمين التكافلي :

بلغت الأقساط المتداولة في سوق التكافل العالمية 7.7 مليارات دولار أمريكي سنة 2012، ودعت شركات التكافل إلى البحث عن قنوات توظيف جديدة لأموالها لتجنب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ويتوقع أن يصل حجمها إلى 11 مليار دولار في 2015، حيث تشمل إحصاءات صناعة التكافل كافة الدول الإسلامية لاسيما السعودية التي تعتبر أكبر سوق للتكافل في العالم.

1.3. عدد الشركات الممارسة للتأمين التكافلي في العالم:

بلغ عدد الشركات التي تمارس صناعة التأمين التكافلي سنة 2011 عدد 185 شركة موزعة بالتناصف بين دول الخليج وبقية دول العالم، وهو ما يوضحه الجدول اسفله، بينما يوجد أكبر عدد من شركات التأمين الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغ عددها 77 شركة ، تليها دول الشرق أسيا 40 شركة و افريقيا 36 شركة، حيث تحتل المملكة العربية صدار الترتيب ب 41 شركة، السودان و ايران ب 15، فالكويت وماليزيا ب 13، 10 شركة وبنسب مختلفة على بقية دول العالم.

أما بالنسبة لفروع التكافل، فيمثل التكافل العائلي والطبي ما يقارب 39% من أعمال التأمين الإسلامي بينما

جاء تأمين السيارات في المرتبة الثانية بنسبة 37%، وفي جنوب شرق آسيا، مثل التكافل العائلي والصحي نسبة كبيرة قدرها 80% من اجمالي الاشتراكات.¹

1 تقرير أنرنست يونغ حول التأمين التكافلي العالمي 2011، مرجع سابق .

الجدول : توزع شركات التأمين التكافلي عبر دول العالم

1	سينغافورة	3	الأردن	1	الجزائر
2	سيرلانكا	13	الكويت	1	استراليا
15	السودان	1	لبنان	1	اليهاما
4	سوريا	1	ليبيا	9	البحرين
1	تايلاندا	3	لغومبورغ	7	بنغلاداش
1	ترينيداد	10	ماليزيا	4	بروناي
2	تركيا	2	موريتانيا	4	مصر
10	الإمارات	7	باكستان	2	جامبيا
1	بريطانيا	2	فلسطين	2	غانا
1	اليمن	4	قطر	7	أندونيسيا
41	السعودية	2	السينغال	15	ايران
/	/	02	مالي	02	تونس

المصدر: محمد ششونة ، تطور صناعة التأمين التكافلي وفاقه المستقبلية مع تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، ديسمبر 2012، ص10.

وتظل صناعة التكافل قادرة على الاستمرار في النمو في ظل التحديات الاقتصادية والتنظيمية والسياسية الراهنة، كما أن سنة 2013 شهدت المزيد من التقدم في المناطق الغير مستغلة في العالم من خلال التركيز على القدرات الإكتتابية، ومعايير الخدمات، وتقديم المنتجات، وإرشاد العملاء وغيرها.

2.3. المعالم الرئيسية للتأمين التكافلي إلى غاية 2013:

1.2.3 أوروبا :

- 2006-2009 ألمانيا و سويسرا تلتحقان بركب الدول المنتهجة للتأمين التكافلي.

- 2009 بريطانيا تؤسس شركة السلام للتأمين التكافلي.

- 2010 كما تم اطلاق الكوبالت في سوق المال بلندن وهي منصة مخصصة لممارسة التأمين التكافلي.

2.2.3 الدول العربية:

- 2003 لبنان تطلق شركة الأمان التكافلية.

- 2006 سن مجموعة من الاجراءات و القوانين الجديدة فيما يخص صناعة التأمين التكافلي في المملكة السعودية و دولة البحرين.

- 2011 صدور معيار التكافل رقم 26 (AAOIFI).

- 2012 النواذ التمويل الإسلامي في قطر تقوم بتعديل قواعد تمويل مركز قطر للمال - الإسلامية والتي تسمح لشركات التأمين التقليدي من امتهان التأمين

التكافلي.

- 2013 دبي تصبح عاصمة التكافل الاسلامي في العالم.

3.3.3 دول شرق آسيا:

- 2003 افتتاح مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا (ISFB).
- 2006 باكستان تطلق بالتعاون مع الكويت شركة باك للتكافل، واصدار قانون ضمانات و صرف العمولة بشركات التكافل الاسلامية (SECP).
- 2009 ماليزيا تصدر معيار(IFSB-8) الخاص بالتحكيم على التكافل، والمعيار (IFSB-10) الخاص بتحكيم مبادئ الشريعة الاسلامية.
- 2010 اصدار المعيار (IFSB-11) الخاص بالملاءة المالية لشركات التكافل.
- 2012 السماح لشركات التأمين التقليدي في باكستان من ممارسة التأمين التكافلي، واصدار قوانين استثمار الفوائض و التشغيل بماليزيا.
- 2013 استخدام نوافذ الانتقال إلى التأمين التكافلي لشركات التأمين التقليدي، قانون الخدمات المالية الاسلامية في ماليزيا يفصل بين العاملين في قطاع التكافل و المشتركين فيه.

3.3 مساهمات التكافل العالمية في عام 2013 :

تقدر مساهمات التكافل الإجمالي العالمي 11 بليون دولار لسنة 2012 مقارنة بـ 9.4 بليون دولار السنة التي قبلها أي بزيادة تقدر بـ 17 % حيث احتلت المملكة العربية السعودية الصدارة باحتكار ما مقداره 51% من اجمالي هذه المساهمات، كما بلغت نسبة النمو للفترة من 2007 إلى 2010 نسبة 22 % حيث ساهمت تأمين التكافل العائلي في هذا النمو الهام¹.

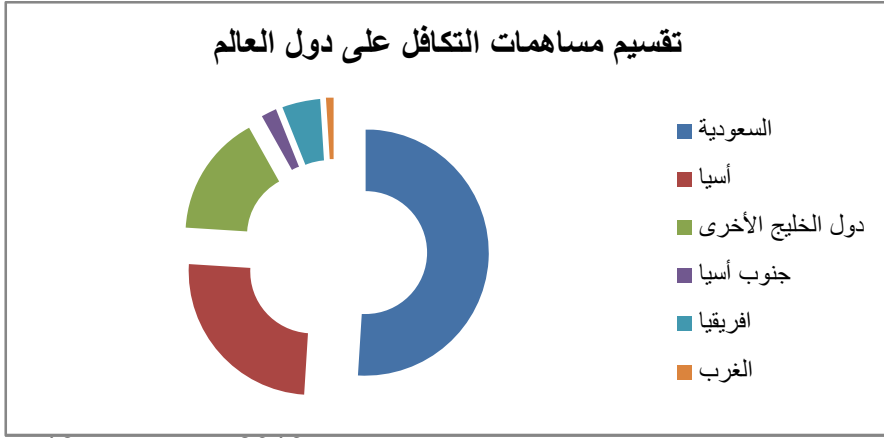
تحتل دول الخليج الريادة المطلقة في مساهمات صناعة التكافل في العالم بنسبة أكثر من 67 % وانفراد مطلق في الريادة للمملكة العربية السعودية، كما تلحق بعدها دول شرق آسيا و افريقيا الممثلة في أكبر دولة و هي السودان.

واستمرت دول التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة من تحقيق نمو متسارع لصناعة التكافل العالمي، المتأتية بتظافر العديد من الجهود الواعدة لاسيما في مجال التأمين الصحي الالزامي وكذا الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساهمت في جعل الطلب على هذه الصناعة في نمو متسارع رغم

1 تقرير أنرنست يونغ حول التأمين التكافلي العالمي 2013، مرجع سابق، ص 17.

شهود العالم أعنف الازمات الاقتصادية و المالية العالمية.

الشكل: تطور مساهمات التكافل العالمي 2012.



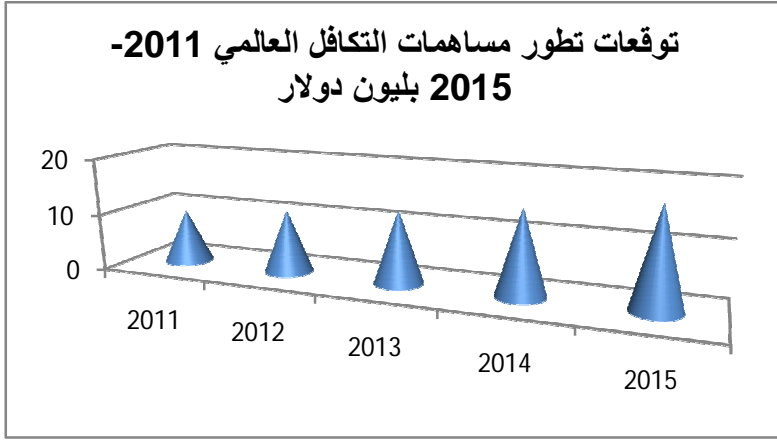
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقرير أرنست يونغ للتكافل العالمي 2013 ، مرجع سابق، ص18.
سيطرت ماليزيا على صناعة التكافل في دول جنوب شرق آسيا، ومما ميز أيضا لحاق إندونيسيا بعدها حيث بلغت نسبة النمو مقارنة مع 2007 ب 22%، وقد شهدت أندونيسيا نمو قدر ب 26% من النمو الحاصل في دول جنوب شرق آسيا اجمالا.

4.3 توقعات تنامي سوق التكافل العالمية:

إن التحدي الذي يواجه سوق التكافل العالمي هو الأطر التنظيمية لهذه الاسواق، وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات لتحويل المخاطر عن طريق اعادة التكافل، وذلك لإمكانية تسيير نمو رؤوس الأموال التي تنتهج المنحى الاسلامي.

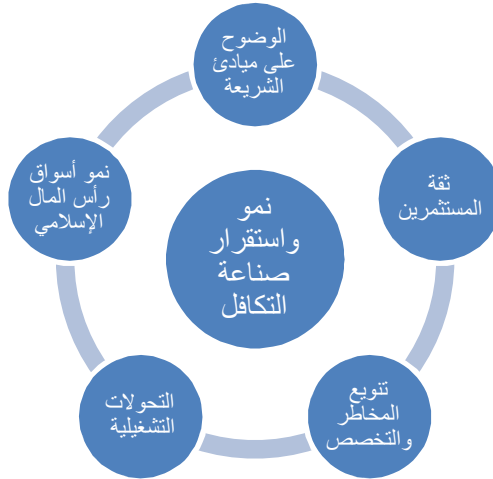
أما على المدى القريب والمتوسط فستلحق ماليزيا بهذه القافلة، ويرجع ذلك بسبب التركيبة السكانية الشابة وظروف السوق المنظم التي تشجع وتسمح بهذا التطور، وما يخص المدى البعيد فستكون الفرصة سانحة للحاق العديد من الدول بالركب الأمر الذي سيعطي تنامي هائل لمساهمات التكافل العالمي مثل إندونيسيا وتركيا.

الشكل. توقعات تطور مساهمات التكافل العالمي 2011-2015.



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا تقرير أرنست يونغ للتكافل العالمي 2013 ، مرجع سابق، ص22.

الشكل: التحديات التنظيمية التي تواجه تنامي صناعة التكافل في العالم.



المصدر: من اعداد الباحثة.

4. واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

تولدت صناعة التأمين التكافلي في الجزائر من طبيعة المجتمع الجزائري التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الصناعة في ظل التواجد الكثيف لشركات التأمين التقليدي والتي رغم كثرتها تبقى قليلة المردودية المترجمة في ضعف الأقساط المجمعة لهذا الهدف، وعزوف العملاء عن اقتناء عقود التأمين رغم

الحاجة الملحة للعملية، وإن كان ذلك فهو متعلق كما أشرنا لطبيعة المجتمع الجزائري التي تنبئ أعرافه مخالفة الشريعة الإسلامية، ومحاوله لانتهاج هذه البدائل تعد شركة سلامة لتأمينات الجزائر الشركة الوحيدة في السوق الجزائري التي تمتهن البديل الإسلامي للتأمينات التقليدية، وإن كانت تقدم بالتوازي خدمات تأمينية تقليدية، وكذلك بعض الاسهامات لبنك البركة الجزائري فيما يخص التأمين البنكي.

1.4 البذور الأولى لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر:

لقد فتح المرسوم التنفيذي رقم 13/09 الذي يسمح بإنشاء شركات تأمين في شكل شركات مساهمة أو شركات تعاقدية الباب لإنشاء شركات تعاونية (تكافلية) تعمل في التأمين الإسلامي،¹ وإن كان الأمر في حقيقته ينطوي على الكثير من المفارقات بين مثالية القانون وواقعية الميدان.

وبناء على هذا الانجاز، تم انشاء شركة سلامة الجزائر و التي هي امتداد أو فرع للشركة العربية الإسلامية للتأمين " إياك " الاماراتية التي مقرها الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية.²

اعتمدت شركة سلامة الجزائر بمقتضى القرار 46 الصادر بتاريخ 2006/07/02 عن وزارة المالية، كبديل عن شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين التي أسست في 2000/03/26.

توفر حاليا الشركة خدمات متعددة في السوق الجزائرية أهمها - خدمات التأمين التكافلي - ب 150 نقطة تواصل على مستوى تراب الدولة الجزائرية، 4 مديريات جهوية.

ورغم نشأتها الحديثة استطاعت الشركة أن تستحوذ على حصة سوقية تقدر ب 3% من سوق التأمينات في الجزائر من بين 80% حصة المؤسسات العمومية، و 17% بقية حصة المؤسسات الخاصة الأخرى.³

1 المرسوم التنفيذي رقم 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11، الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2009.

2 هلولي فضيل، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي، مؤتمر الدولي السابع لصناعة التأمين الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ديسمبر 2012، ص 11.

3 سعود وليد، تجربة سلامة الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الاسس النظرية و التجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2011، ص 09.

2.4. منتجات التأمين التكافلي في الجزائر:

تقوم هذه الشركة بعرض العديد من المنتجات التكافلية التي تسمح للمشاركين المؤمنين من الاستفادة من تراكمات رأس المال وهي تقدم الخدمات التالية:

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال .
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية، حالة الوفاة، العجز المطلق النهائي، والذي سيسمح بتعويض كل من المتضرر وذوي الحقوق.
- التأمين التكافلي والائتمان والذي يتيح سداد القروض في حال وفاة المؤمن.

- فوائد منتجات التكافل.

- تقديمات اضافية بناء على احتياج العملاء.

3.4. انجازات شركة سلامة :

يمكن أن نقدم أهم انجازات شركة سلامة في شكل الجدول التالي:

الجدول: انجازات شركة سلامة الجزائر.

الانجازات	المحددات
رفع رأس مال الشركة من 550 مليون دج إلى 2 مليار سنة 2010.	رأس المال
عدد عملاء الشركة يتجاوز 317.000 زبون (أفراد، شركات، ومؤسسات صغيرة و متوسطة)	محفظة العملاء
150 نقطة تجارية، 4 مديريات جهوية.	شبكة التوزيع
حصة تفوق 3 % من إجمالي السوق الجزائرية.	الحصة السوقية
الشركة الوحيدة المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية، في قطاع شركة اياك المصنفة في مستوى جيد من قبل هيئة التصنيف الدولية.	التصنيف
الشفافية و الافصاح؛ تقديم الحسابات دوريا للتقييم والاعلام. مبدأ التسوية السريعة للمتضررين والتي تتم بوتيرة أسرع من أي شركة تأمين أخرى.	المزايا التنافسية
الشروع في تأسيس شركة جديدة متخصصة في التأمين على الأشخاص بموجب القانون. العمل لرفع الحصة السوقية ب 1 % سنويا. رقم أعمال مستهدف لسنة 2014 ب 100 مليون \$	المشاريع المستقبلية

المصدر: بلعزوز بن علي، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق - دراسة التجربة الجزائرية-، مؤتمر التأمين التعاوني الثالث، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2011، ص 374.

4.4. تطور الخدمات التأمينية لشركة سلامة:

يمثل الشكل أعلاه تطور ونمو الخدمات التكافلية المقدمة من قبل شركة سلامة للتأمينات 2011/2005، الملاحظات التي يمكن تسجيلها من المعطيات المحددة في الشكل أسفله مايلي:

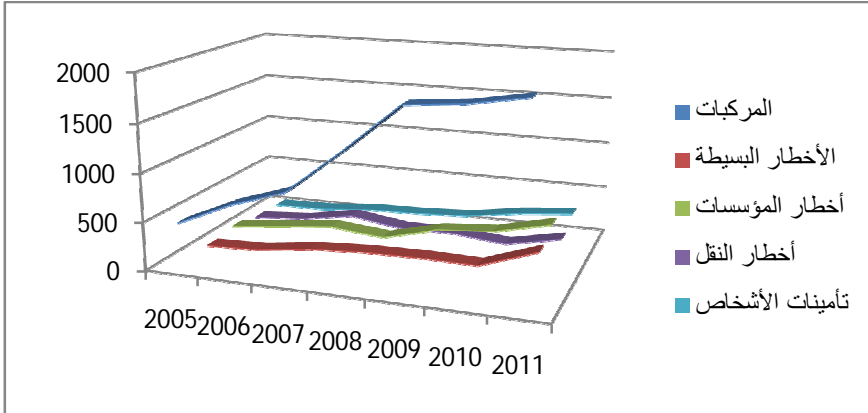
- تطور المبيعات من سنة لأخرى وأن كان تأمين المركبات يأخذ حصة

الأسد من هذا النمو وهو حال العديد من مؤسسات التأمين الأخرى، إلا أننا نجد اهتماما من قبل الجمهور العملاء فيما يتعلق الأنواع الأخرى.

- تحقيق نسبة نمو 32 % سنة 2008 ثم نسبة 39 % سنة 2009 و نسبة 7 % لسنة 2010 في اجمالي المبيعات مقارنة بالسنة السابقة والتي تمثل سنة الأساس.

تطور رأس مال الشركة حيث حققت شركة سلامة نمو معتبرا في رقم أعمالها وربحيتها خلال سنة 2009 (سنة بعد الأزمة المالية العالمية 2008)، والمقدر بنسبة 26 %، علما أنه تقرر في هذه السنة كما سبقت الإشارة رفع رأس المال من 550 مليون دينار إلى 2 مليار دينار كخطوة أولى، كما مثلت نسبة تغطية النفقات 35 % من حجم الأقساط الأمر الذي وفر فائض تأميني معتبر تم استغلاله لتوسيع الاستثماري بزيادة رأس المال كما سبقت الإشارة أيضا.

الشكل: نمو مبيعات شركة سلامة للتأمين.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الموقع الرسمي لشركة تأمينات سلامة <http://www.salama-assurances.dz> تاريخ الاطلاع 21-10-2012.

5.4. آليات ادارة التأمين التكافلي في الجزائر:

تستخدم شركة سلامة الجزائر ثلاثة نماذج شرعية في ادارة وتنفيذ معاملاتها و التي نستعرضها كمايلي:

1.5.4. نموذج الوكالة:

حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في ادارة عمليات التأمين واستثمار الاقساط مقابل أجر معلوم.

2.5.4. نموذج المضاربة:

والتي تمثل اتفاقية استثمار بين من يقدم رأس المال ومن يقدم جهد

المضاربة للاستفادة من فوارق الاسعار¹.

يقدم من خلال هذه العملية حملة الوثائق التأمينية إلى تقديم الاشتراكات التي تشكل صندوق حملة الوثائق التكافلية، ويتشكل بذلك رأس المال بعد الاستقطاعات المختلفة لنفقات التأمين التكافلي يستثمر الفائض مما يحقق عوائد الاستثمار بعد خصم المصاريف الادارية ويستفاد عن طريق المضاربة من فوارق الاسعار.

3.5.4. النموذج المختلط:

أين تمارس الشركة النموذج بالوكالة و المضاربة على نفس العملية التأمينية.

6.4. التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر:

تواجه صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على غرار الدول العربية والاسلامية التي تنتهج منحى التأمين الاسلامي العديد من الصعوبات و التحديات التي نشير لها اجمالا كمايلي:

1.6.4 التحديات التشريعية والقانونية:

من أهم ما يعيق صناعة التأمين التأمين التكافلي ما يعترها من قصور في تحكيم مبادئ الشريعة الاسلامية مقارنة مع القوانين والأنظمة الوضعية التي تنحو منحى الفكر الرئسمالي، وهو ما يعرقل حسن تطبيق القواعد المضبوطة للشركة في ظل العمل مع الشركات التقليدية من جهة والجهات الوصية من جهة اخرى، حيث تختلف الانظمة التقليدية للصرف التقليدية عن الاسلامية الأمر الذي يوجب على شركات التأمين التعاونية التعامل بالمعاملات الاسلامية في ظل القوانين الوضعية.

عدم الفهم للجوانب التنظيمية، وعدم الدراية بالأحكام الشرعية أيضا يعد عائق في سبيل تطور هذه المؤسسة، فعندما لا يكون هناك تصور واضح تختلط الامور على المهنيين مما لا يجعل الفوارق في بعض الأحيان في المعاملات التي تنتهجها شركة سلامة في اطار التأمين الاسلامي عن التقليدي.

عدم الفصل بين صندوق التأمين وشركة التأمين.

2.6.4 التحديات الاقتصادية والمالية:

- تتبع هذه العوائق من الحاجة الملحة إلى وجوب تنظيم وتحقيق الملاءة

¹سعود وليد، مرجع سابق، ص09.

المالية الأمر الذي يظل الهاجس الكبير لشركات التأمين التكافلي والتقليدي بصفة عامة.

- عدم وضوح الأطر الشرعية لاعادة استثمار الفوائض التأمينية.
- النقص المعرفي العلمي والشرعي لعمال القطاع.
- اشكالية اعادة التكافل التي تبقى دائما مطروحة والتي تشكل تحدي حقيقي، هذا الأمر الذي يجعل هذه الشركة في تبعية دائمة لشركات الاعادة التقليدية الذي يفرض الخوض في معاملات غير شرعية وإن كانت هيئة الفتوى وكبار العلماء قد أفتت بجواز ذلك في غياب شركات اعادة التكافل الاسلامية.
- وهو ما يوجب على شركة سلامة العمل البيئي مع الشركات الاسلامية في شتى أنحاء الدول العربية والاسلامية، لمعالجة النقائص والسلبيات التي تعترض الشركة، بغية تثمين جهد العاملين في هذا المجال.

الخاتمة

يتوقع للتأمين التكافلي في الجزائر و الذي بدأ بداية موفقة أن يشهد في غضون السنوات القادمة انتشارا واسعا و خصوصا مع إنشاء شركة خاصة بتأمين الأشخاص سيتم إطلاقها مع مساهمين لهم ثقة عالية في الفرص التي توفرها سوق التأمينات الجزائرية وخاصة في مجال التأمين التكافلي الذي يراعي قواعد المعاملات الإسلامية وذلك من خلال طرح منتجات جديدة منها التأمين التكميلي للعلاج بصفة جماعية وفردية وذلك حسب القدرة الشرائية للأسر والأفراد، وهو المنتج الذي سيتم طرحه من خلال شبكة قوية من المستشارين المختصين في تقديم منتجات حديثة في السوق الجزائرية، ومواكبة لهذه الأحداث وتحديا للعقبات السالفة الذكر سيكون الهدف السامي التحقيق:

- تأسيس بنك تأمين يتم بموجبه توزيع المنتجات التأمينية.
- تعديل القانون الحالي للسماح بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية أحسن وأجود كما هو الحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة ومنها ماليزيا والإمارات العربية المتحدة
- فتح الباب أمام شركات التأمين دخول سوق الجزائر المالي (البورصة الجزائرية).
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة المعلومات وقواعد البيانات.

المراجع:

1. بلعزوز بن علي، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق - دراسة التجربة الجزائرية - مؤتمر التأمين التعاوني الثالث، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2011.
2. هلولي فضيل، التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي، مؤتمر الدولي السابع لصناعة التأمين الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ديسمبر 2012.
3. حسان حسين، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، السعودية، 2009.
4. الخليفي رياض منصور، التأمين التكافلي الإسلامي، بحوث مبدئية، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
5. سعود وليد، تجربة سلامة الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2011.
6. عبد الستار أبو غلة، عز الدين محمد خوجه، فتاوي التأمين، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحد، جدة، السعودية، 2012.
7. محمد شنشونة، تطور صناعة التأمين التكافلي وأفاقه المستقبلية مع تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، ديسمبر 2012.
8. المرسوم التنفيذي رقم 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11، الجريدة الرسمية رقم 03 لسنة 2009.
9. الجزائر، الموقع الرسمي لشركة تأمينات سلامة <http://www.salama-assurances.dz> تاريخ الاطلاع 2012-10-21.
10. الجمهورية العربية السورية، موقع بورصة سوريا، www.syria-bourse.com، تاريخ الاطلاع 2012-03-01.
11. تقرير أنرنتس يونغ حول التأمين التكافلي العالمي 2012.

الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر

أ/ حبيش علي¹

ملخص:

الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كل الاقتصاديات ، إذ يعكس هذا الاقتصاد مختلف الأنشطة غير القانونية كالمتاجرة في السلع المحظورة أو غير المحظورة في حد ذاتها ، إضافة إلى ما يخلفه هذا الاقتصاد من أضرار على المنافسة الشريفة والتهرب من دفع الضرائب .

سنحاول من خلال هذا المقال توضيح مدى خطورة الاقتصاد الموازي على مختلف اقتصاديات دول العالم والاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

Abstract

The hidden economy of ancient phenomena in both economies, as this reflects the economy of various illegal activities in goods banned or not prohibited per se, in addition to the successor of this damage on the economy, fair competition and tax evasion.

We will try through this article to clarify the seriousness of the parallel economy to the various economies of the world and the Algerian economy in particular.

مقدمة:

يوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن هذه الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي على السواء، بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد ، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي، ونحن نسمع من وقت لآخر من وسائل الإعلام عن قصص حول الاقتصاد الخفي ، كذلك قد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

تسجل في الحسابات الوطنية. سنحاول من خلال هذا المقال أن نوضح مدى خطورة الاقتصاد الخفي عندما ينتشر ويتغلغل في اقتصاد معين ، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك عبر محورين اثنين.

المحور الأول : ماهية الاقتصاد الموازي المحور الثاني : الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري

المحور الأول : ماهية الاقتصاد الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي¹ من أكثر الأنشطة الاقتصادية والتجارية ماثارا للجدل ، سواء من حيث اعتباره كمصدر من مصادر الفساد المالي نتيجة لتحقيق أرباح مالية كبيرة بطرق غير قانونية ودون دفع للضرائب ، هذه الأرباح التي سيعاد إدخالها في النشاط الرسمي ستشوه مناخ المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ومن جهة أخرى هو واقع بين مسألة تشغيل أكبر عدد من المناصب (وهذا في صالح الدولة) ، وبين فقدان الخزينة العمومية لأموال طائلة نتيجة عدم التصريح بتلك الأنشطة الاقتصادية ، لذا سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء فكرة واضحة عن مفهوم الاقتصاد الموازي ، وكيف يعتبر شكل من أشكال الفساد .

أولا: مفهوم الاقتصاد الموازي

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على انه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشعرية التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة في الميدان ، هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل ، والتهرب من دفع الضرائب والرقابة ، ويفسر الاقتصاد غير الرسمي النشاطات اللاشعرية بأنها سلوكيات غير نظامية تعبر عن مدى إقبال الأفراد على هذا النوع من النشاطات ورفضهم للانضمام للنظام الرسمي ، وبالتالي فان الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية ومحاولة لاختراق القانون ، ورغم عدم الشرعية فإن هذه النشاطات أصبح مسامحا بها نسبيا ومعترفة من طرف الجميع ، ومن هنا تظهر مدى ضخامة وتغلغل هذه النشاطات اللاشعرية في الاقتصاد الرسمي ، بحيث نلاحظ مدى تطورها بشكل أصبح ينظر إليه المستهلك على انه شكل أو نموذج أو نشاط عادي ، حيث يجلب إليه عدد كبير من الزبائن ، ويشغل به عدد كبير من اليد العاملة ، وبمختلف شرائحها ، حيث يشمل هذا النوع من الاقتصاد كل الأعمال المنزلية

¹ يسمى الاقتصاد الموازي ، غير المرئي ، غير الشرعي ، غير الظاهر ، غير الرسمي ، الخفي ...الخ.

المختلفة ، النشاطات المشروعة ولكن غير مصرح بها، تجارة المخدرات.....الخ. وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن الاقتصاد الخفي هو كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني ، إما لتعمد إخفائها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للقانون¹. كما أن للاقتصاد الموازي معاني متعددة يمكننا إيجازها في الجدول الموالي .

جدول رقم _01_ يوضح بعض المعاني المرتبطة بالاقتصاد الموازي :

من الناحية القانونية	من ناحية كونه هامشي	من ناحية كونه سلبى
غير جائز <i>illicite</i>	<i>souterrain</i> تخفي	<i>non officiel</i> غير رسمي
غير قانوني <i>illégal</i>	<i>parallèle</i> مواز	<i>non structure</i> غير مهيكّل
غش <i>frauduleux</i>	<i>noir</i> اسود	غير داخل في المحاسبة <i>non comptabilise</i>
إجرامي <i>Délictueux</i>	خفي أو مخالف للقانون <i>clandestin</i>	غير مصرح به <i>non déclaré</i>

Source : fatma boufenik, l'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle, le cas de la production domestique en algerie, thèse de doctorat en sciences économiques, université aboubakerbelkaid Tlemcen, octobre 2010, page 44.

لكن تبقى التسمية الأكثر تداولاً هي (l'économie informelle) بمعنى الاقتصاد غير المشكّل أو غير المهيكّل.

إن انتشار هذا النوع من الاقتصاد يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب مثل :

_ ارتفاع معدلات الضرائب.

_ نقص كبير في مناصب العمل داخل الاقتصاد الرسمي .

_ اعتبار الاقتصاد الخفي مكاناً ملائماً لممارسة بعض الأنشطة الممنوعة

قانوناً .

_ نية الأفراد في تحقيق الأرباح السريعة دون أية تكاليف .

ثانياً: اعتبار الاقتصاد الموازي من أوجه الفساد:

إن اعتبار الاقتصاد الموازي وما يرتبط به من تهرب ضريبي كشكل من أشكال الفساد في أية دولة ، يعود لأسباب عديدة نوجزها فيما يلي :

أ: حرمان الخزينة العمومية من عوائد مالية ضخمة ، ذلك أن الاقتصاد

¹ إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1996، ص15.

الموازي يشمل أنشطة غير مصرح بها ، وبالتالي لا يمكن مراقبتها وإحصائها وبالتالي فرض الضرائب عليها ، هذا الأمر يؤدي في الأخير إلى وجود أنشطة تحقق أرباح بمقابل حرمان الخزينة من عوائد الضرائب ، وبالتالي تتأثر البرامج التنموية المخطط لها ، حيث لا تكون الأموال كافية ، ولا النتائج محققة بدقة ، وهذا يعتبر شكل من أشكال الفساد المالي .

ب: تشويه المنافسة في السوق المحلي ، ذلك أن وجود مؤسسات اقتصادية وأفراد ينشطون وفق القانون إنتاجا وتسويقا ودفعاً لكافة المستحقات المالية ، بمقابل وجود أطراف تنشط بحرية ودون دفع الضرائب في نفس تلك القطاعات ، هذا ما يجعل من صعوبة منافسة المتعامل القانوني للمتعامل غير القانوني ، مما يعجل بانسحابه من السوق ، تاركا المجال للأنشطة غير الرسمية ، ومع مرور الزمن تعم الفوضى وينتشر الفساد.

والجدول التالي يبين الدور الكبير الذي يمثله الاقتصاد الموازي في اقتصاديات دول العالم :

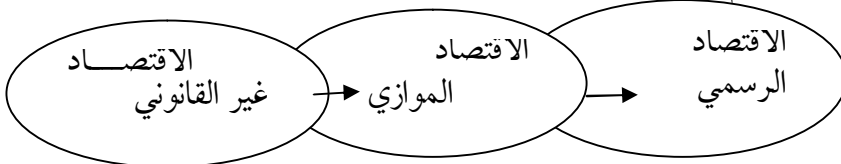
جدول رقم _ 02 _ يوضح مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصاديات المتقدمة :

الدولة	نسبة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي
بولندا	45%
إيطاليا	24%
إسبانيا	23%
السويد	18%
فرنسا	15%
ألمانيا	15%
بريطانيا	12%
أمريكا	9%
اليابان	9%
سويسرا	6%

المصدر: هاشم الشمري ، إيثار الفتلي ، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 103.

كما تعد السوق الموازية مكانا ملائما لإجراء عمليات غسل الأموال القذرة عن طريق :

شكل رقم _ 01 _ يبين كيفية إجراء غسل الأموال القذرة عبر الاقتصاد الموازي :



المصدر: من إعداد الباحث

حيث أن نشأة الأموال القذرة تكون في اقتصاد يتميز بوجود أنشطة غير قانونية في حد ذاتها، يتم إدخالها عبر أنشطة الاقتصاد الموازي الذي قد يتميز بشرعية نشاطاته من حيث خصائص السلع المتداولة بطرق غير قانونية، وذلك بهدف إدخالها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي .

المحور الثاني : الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر أنشطة الاقتصاد الموازي من ابرز سمات الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، فهي أنشطة مخالفة للقانون كلية، سواء أنشطة داخلية أو خارجية، وقد تتضارب الآراء حتى وان لم تكن علنية حول معاملة السلطات مع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، حتى أصبح ينظر إليه أحيانا على انه نشاطا مسامحا به نسبيا ومعترف به من طرف الجميع، وأصبح ينظر إليه المستهلك على انه شكل أو نموذج أو نشاط عادي، حيث يلجأ إليه عدد كبير من الزبائن ويشغل عدد كبير من اليد العاملة، كما يشمل هذا القطاع عدة أنشطة اقتصادية سواء مشروعة وغير مصرح بها، أو أنشطة غير مشروعة أصلا بحكم طبيعتها¹.

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الموازي يمثل من 20% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث يفوق حجمه 08 مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا.

ولمعرفة حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال سنوات وفترات متباينة يمكننا ملاحظة الأرقام التالية:
جدول رقم 03_ يبين تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر خلال سنوات (1970 _ 2004)، (الوحدة:مليون دج).

المسألة	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829,009	44604,417	62192,582	132802,176	507379,396	942858,983	1452225,576
نسبة الدخل الخفي إلى PIB	0,28%	0,27%	0,21%	0,24%	0,25%	0,23%	0,24%

المصدر: بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب والحلول، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، السنة الخامسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا انه وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل التقليل من حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية إلا أن حجمه لا يزال معتبر حتى السنوات الحالية، وذلك ما تبينه نسبة الدخل الخفي إلى الناتج

¹ بودلال علي، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد علي توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2002، ص 167.

المحلي الخام منذ سنوات السبعينيات (0.28٪) إلى عام 2004 (0.24٪).

ولقد مرت نشأة القطاع غير الرسمي وانتشاره في الجزائر عبر مراحل متتالية حسب درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ويرتبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعلاقة وثيقة مع معدل البطالة، حيث يمتص هذا القطاع جزء كبير من طلبات الشغل التي يعجز القطاع الرسمي من توفيرها لهم، ويعتبر بمثابة جهاز واق لمواجهة مختلف الأزمات الاجتماعية المحتملة.

ذلك أن مشكل البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه دول العالم ، ومن اعقد المسائل حلا ، لذلك نجد أن الجزائر في فترة مرحلتها الانتقالية (وحتى الوقت الحاضر) كانت تعمل على خلق مناصب شغل وهمية (غالبا في مجال الإدارة) ، وعدم القيام بإجراءات تمس وتحد من الاقتصاد الموازي باعتباره ملجأ مفيدا¹.

إن من ابرز العوامل التي ساعدت الاقتصاد الموازي على الانتشار بشكل مخيف جدا في الجزائر هو طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج بداية الاستقلال (المخطط) ، وما تضمنه من مركزية للقرارات ودعم للأسعار واحتكار الدولة لأنشطة مهمة مثل التجارة الخارجية وأسواق الجملة وسوق صرف العملات ، وحتى مع اقتصاد السوق وغياب القطاع الخاص، إضافة إلى انسحاب الدولة تدريجيا من سوق الشغل ، أدى إلى بروز القطاع غير الرسمي كملاذ آمن للعاطلين عن العمل.

انه وبالرغم من بعض وجهات النظر (الايجابية) للاقتصاد غير الرسمي وما يبرزه من نتائج ايجابية خاصة على الصعيد الاجتماعي في الجزائر، إلا انه يحرم الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي من إيرادات مالية هامة، ويهدد أيضا بإفلاس ما تبقى من مؤسسات اقتصادية عمومية وحتى خاصة التي تنشط في قطاع الإنتاج .

وفضلا عن الانعكاسات الاقتصادية والمالية للنشاطات غير الرسمية ، فإن عواقبها الاجتماعية لا تقل أهمية ، حيث أن الترقية الوهمية الناجمة عن النشاطات غير الرسمية ، والمضاربة ، و الريوع على حساب العمل المنتج ، تعتبر مصدر حرمان وغضب لدى المواطنين ، وهي في طريقها إلى إعطاء نموذج جيد للشراء والكسب غير المشروع خاصة بالنسبة للشباب.

¹ بوصافي كمال ، حدود البطالة الظرفية والبطالة السنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 131.

إن الاقتصاد الموازي هو بحق من أبرز أشكال الفساد المالي ، سواء بسبب مخالفته للقوانين وكونه مصدر غير مشروع للأموال ، أو بسبب ما تتكبده خزائن الدولة من خسائر سنوية بملايين الدنانير ، وما يؤثر به من تشويه لمناخ الأعمال داخل الجزائر .

سنحاول إعطاء مختلف الإحصاءات الميدانية من أنشطة الاقتصاد الموازي (وحتى في السوق النقدية الموازية) ، وحجم التهرب الجبائي الناتج عن ذلك .

أولاً: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر:

سوف نبين حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سواء فيما يتعلق بحجم التشغيل وحجم المعاملات التجارية ، أو ما يتعلق بالسوق النقدية الموازية.

1- الشغل والأنشطة التجارية:

أ: الشغل: يبين الجدول الموالي تطور وبنية التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر للسنوات من 1999 إلى غاية 2004. الجدول رقم 04 - يبين تطور وبنية التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر للسنوات من 1999 إلى غاية 2004:

المسؤول	1999	2000	2001	2003	2004
التشغيل الرسمي	5162	5206	5441	5736	6027
الزراعة	1185	1185	1328	1438	1566
الصناعة	493	497	503	504	510
الأشغال العمومية	743	781	803	860	907
الخدمات	1053	1074	1109	1157	1213
الإدارة	1420	1440	1456	1503	1546
صيف خاصة للتشغيل	264	229	242	274	285
التشغيل غير الرسمي	911	1034	1156	1181	1249
التشغيل الكلي	6073	6240	6597	6917	7276

Source : conseil nationale économique et sociale, rapport : le secteur informelle illusion et réalité, page 77.

وما يغذي حجم التشغيل غير الرسمي هو الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة التي عرفت نسبتها في الجزائر معدلات مختلفة من فترة لأخرى. جدول رقم - 05 - يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال سنوات من 1966 إلى 2007:

السنة	1966	1977	1987	1989	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	32.9%	22%	21.4%	18.1%	28.1%	29.7%	23.7%	17.7%	15.3%	12.3%	13.8%

Source : youghourtabellache, l'économie informelle en algerie, une approche par enquête auprès des ménages - le cas de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économique, université paris -est Créteil et université de Bejaia, 2010, p66.

ب: الأنشطة التجارية: تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية ، حيث تقدر خسائر الدولة جراء هذه

السوق حوالي 25 مليار دينار سنويا .

ومما يعزز الأنشطة التجارية الموازية هو غياب التعامل بالفوترة ، حيث تشير مصالح الضرائب إلى أن حجم المعاملات بدون فاتورة ما بين سنوات 2010 و 2011 و 2012 حوالي 155 مليار دينار .

كما تشير إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لعام 2012 عن وجود 20 ألف تاجر أجنبي فوضوي ينشطون في التجارة الموازية بالجزائر.

2- أنشطة السوق النقدية الموازية:

تشمل الأنشطة الاقتصادية الموازية في الجزائر أيضا عمليات بيع وشراء العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية والقانونية المحددة ، ذلك أن عدم قيام بنك الجزائر بضبط الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك و عملية بيع العملة بطرق غير شرعية يهددان الاقتصاد الوطني بخسائر معتبرة ، خاصة وان آخر التقديرات تشير إلى وجود حوالي 14 مليار دولار تتداول بطرق غير رسمية ، إضافة إلى إحصائيات بنك الجزائر لعام 2010 والتي تشير إلى أن 40% من الكتلة النقدية الإجمالية تدور في السوق الموازية (بقيمة 2439 مليار دينار جزائري).

انه وبالرغم من وجود قانون رقم 96/08 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المنظم لشروط وكيفيات إنشاء مكاتب الصرف ، إلا أن السوق الموازية تبقى مهيمنة على نشاط صرف العملات في الجزائر دون إنشاء مكاتب صرف قانونية ، والسبب في ذلك يعود إلى هامش الربح الكبير الموجود في السوق الموازية على حساب السوق الرسمية أو مكاتب الصرف القانونية .

إن السوق النقدية غير الرسمية في الجزائر تشمل على العديد من الأسواق الموازية لبيع العملة، من أهم هذه الأسواق نذكر: سوق بور سعيد (السكوار) بالعاصمة وتعد هذه الساحة من أهم الفضاءات غير الرسمية للتعاملات المالية في الجزائر ، إضافة إلى سوق شارع الجمهورية بوسط مدينة الشلف ، أسواق مدن عنابة ، قسنطينة ووهران ...الخ، و خاصة أسواق المناطق الحدودية.

ثانيا: حجم التهرب الجبائي:

تظهر الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية أرقاما مخيفة حول حجم التهرب الضريبي في الجزائر ، هذا التهرب سواء المشروع والمرتبط بالثغرات القانونية أو غير المشروع أو ما يعرف بالغش الضريبي ، تقدر أرقامه بمليارات الدنانير سنويا ، كما تتعدد أسباب التهرب

الضريبي في الجزائر إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى دينية أيضا¹ مثل :

- _ أسباب اقتصادية ، فأحيانا تكون النتائج والأرباح غير مرضية مما يؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة لتعويض تلك النتائج غير المرضية .
- _ أسباب متعلقة بالدين، فهناك نظرة إلى أن الزكاة هي الأساس فلا داعي لدفع الضرائب.
- _ أسباب متعلقة بذهنيات وأخلاق الأفراد الراضية لدفع الضرائب بسبب نقص الوعي .
- _ أسباب تعود إلى تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها من طرف المكلف.

_ أسباب متعلقة بصعوبة تقدير الوعاء الضريبي .

_ وأحيانا بعدم المساواة في تطبيق الإجراءات .

حيث تظهر الإحصائيات من سنة 2008 إلى غاية 2011 حجم التهرب الضريبي في الجزائر بمبلغ 864 مليار دينار أو ما يعادل 15 مليار دولار وهو رقم كبير جدا .

ثالثا: مساهمة الاقتصاد الموازي في الفساد المالي:

يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد المالي ارتباطا وثيقا في الجزائر ، إذ تمثل الأنشطة غير الرسمية في مجال التجارة والشغل وبيع وشراء مختلف العملات الصعبة والأشياء ذات القيمة من ابرز مسببات بروز مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري .

إن تغذية الاقتصاد الموازي للفساد المالي في الجزائر يمكن إيضاحه من خلال إعطاء بعض الأمثلة التالية :

_ وجود أكثر من 200 ألف تاجر و 700 سوق في الجزائر تنشط خارج القانون، بمعنى خارج القنوات المعلوماتية².

_ وجود أفراد معدودون يستولون ويحتكرون أنشطة اقتصادية وتجارية رئيسية ومعينة ويتحكمون من خلالها في الأسعار المحلية ويجنون من خلالها أرباح خيالية غير مراقبة من طرف الدولة.

¹ عبد الباسط جراد ، الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ، المؤتمر الضريبي الرابع - اثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية - ، مصر ، 25 / 26 سبتمبر 2004 ، ص 03.

² الأخضر عزي ، مقال بعنوان: دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، افريل 2012

- إن تشكيل السوق الموازية لنسبة 25% من الاقتصاد الوطني من شأنه حرمان الدولة من عائدات جبائية معتبرة.
- عدم استخدام الفوترة في الأنشطة غير الرسمية يعيق الدولة في عملية تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة .
- وجود 35% من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية ، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه هو أن ظاهرة الاقتصاد الموازي وبالرغم من بعض الجوانب التي تبدو ايجابية على الاقتصاد والمجتمع ، إلا أن النظرة المتفحصة تشير إلى أن هذه الظاهرة هي فعلا جريمة اقتصادية تؤثر على سلوك الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين بشكل سيئ ، كما أنها تحرم الخزينة العمومية من عوائد مالية معتبرة.

لقد انتشرت الأنشطة الموازية في شتى قطاعات الاقتصاد الجزائري ، حيث أصبحت تمثل نسبة معتبرة من الأنشطة التجارية والشغل والسوق النقدية وغيرها ، وذلك بالرغم من الجهود الميدانية للدولة في سبيل التقليل من هذه الظاهرة الخطيرة.

المراجع:

- (1): إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1996.
- (2): هاشم الشمري ، إشار الفتلي الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
- (3): بودلال علي ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد علي توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2002.
- (4): بودلال علي ، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب والحلول ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 37 ، السنة الخامسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2008.
- (5): بوصافي كمال ، حدود البطالة الظرفية والبطالة السنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.
- (6): عبد الباسط جراد ، الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ، المؤتمر الضريبي الرابع - أثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية - ، مصر ، 25 / 26 سبتمبر 2004 .
- (7): الأخضر عزي ، مقال بعنوان : دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية _ واقع وتحديات _ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، افريل 2012.

(8) fatma boufenik, l'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle, le cas de la production domestique en algerie, thèse de doctorat en sciences économiques, université aboubakerbelkaid Tlemcen, octobre 2010.

9) conseil nationale économique et sociale, rapport : le secteur informel illusion et réalité.

(10) Youhourtabelleche, l'économie informelle en algérie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économique, université paris –est Créteil et université de Bejaia, 2010.

تحليل سلوك إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي

أ. سمير معوشي¹

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل سلوك إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ابتداء من إعطاء فكرة موجزة عن نظرة الاقتصاد الوضعي (سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً) لسلوك المستهلك، ثم يليه التطرق إلى مختلف ضوابط الإنفاق في الإسلام، وبالاستعانة بالرسومات البيانية نتطرق فيه أيضاً إلى التمثيل البياني لكلا من الإسراف والتبذير كونهما من بين أهم ضوابط الإنفاق في الإسلام، مع تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الإنفاقي بالاعتماد على مفهومي القناعة والبركة، وهي كمجرد محاولة القيام بتحليل رياضي، قياسي وبياني (نمذجة) لهذين المفهومين باعتبارهما مفهومين اقتصاديين إسلاميين. تمكنا دراسة أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، من تمييزه عن المستهلك غير المسلم، وانطلاقاً من هذا التمييز يمكننا نمذجة سلوكه الإنفاقي.

كلمات مفتاحية: سلوك الإنفاق الأسري-المستهلك المسلم-الاستهلاك الملموس-الاستهلاك المحسوس-الإسراف-التبذير-القناعة-البركة-أعداد مركبة.

Abstract:

This study aims to analyse the consumer expenditure behaviour through an Islamic economics perspective, focusing first on highlighting the positive economics (whether socialism or capitalism) view towards the consumer behaviour, then we show the different Islamic determinants of expenditure with the help of the graphic representation of the prodigality and the wasting by showing the impact of Muslim belief on his expenditure behaviour basing on the concepts of Conviction and el`Baraka (Benediction) for the purpose of doing a mathematical, econometric and graphic analysis for both last concepts.

To study the impact of Muslim belief on his consumption behaviour constitutes the basic of expenditure behaviour modelling.

Key Words: Expenditure behaviour of household-Muslim consumer-Effective consumption-Sensual consumption-Prodigality-Wasting-Conviction-el`Baraka-Complex numbers.

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة -2-.

المقدمة:

إن السلوك الإنفاقي جزء من السلوك العام الذي يتشكل ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، نفسية...، مما يجعل التنبؤ بسلوك المستهلك وكيفية اتخاذ قرار شرائه لمختلف السلع والخدمات من المسائل البالغة التعقيد، بسبب التداخل والتشابك بين هذه العوامل.

لقد استحوذت نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي على عدة أبحاث وتحاليل على المستويين النظري والتطبيقي للتعرف على أهم جوانبها، فالنظرية الاقتصادية مثلاً تساعد في توقع سلوك المستهلك عند الأخذ بعين الاعتبار عاملي الدخل والأسعار كمعايير لسلوك المستهلك الشرائي، إلا أن هناك عوامل غير اقتصادية تفسر الكثير من السلوك الاستهلاكي للفرد والتي منها عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية، الشيء الذي أدى إلى تواصل البحوث والدراسات حول سلوك المستهلك بغية الوصول إلى نظرية كاملة ومتكاملة يمكن أن تفسر وتحلل سلوك المستهلك كما ينبغي.

- إشكالية البحث: تتلخص مشكلة البحث في تحليل إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي، فمن المعروف أن للعالم الإسلامي قيمه الاجتماعية الخاصة به، وباعتبار أغلب الأسر العربية (بصفة عامة) والجزائرية (بصفة خاصة) مسلمة الديانة فضلاً عن الإسلام هو المرجع لاشك في ذلك، جاءت صياغة الإشكالية كما يلي:

هل بإمكاننا تمييز سلوك المستهلك المسلم عن سلوك المستهلك غير المسلم؟ وإلى أي بعد يمكننا نمذجة ذلك؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن نجيب عن التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي نظرة الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي لتحليل سلوك المستهلك؟

2- بماذا يتميز سلوك المستهلك المسلم عن سلوك المستهلك غير المسلم؟

3- أيمكننا نمذجة سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامي؟

- فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات أعلاه وجب علينا وضع الفرضيات الآتية:

1- تختلف نظرة الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي لتحليل سلوك

المستهلك من حيث المبادئ (الركائز الفلسفية) التي تبنى عليها هذه التحليلات.
2- سلوك المستهلك المسلم هو نموذج مثالي كونه يجمع ما بين المادة والروح.

3- عقيدة المستهلك المسلم تجعله يتميز عن المستهلك غير المسلم، وانطلاقاً من هذا التمييز يمكننا نمذجة سلوكه الاستهلاكي.

- **المنهج العلمي المتبع:** نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي لهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى المنهج الكمي والمتمثل في الأدوات الرياضية، الإحصائية والقياسية، بحيث هذان المنهجان يساعداننا في تحليل وفهم سلوك المستهلك. مع استخدام المنهج المقارن في تحليل سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الوضعي¹ والاقتصاد الإسلامي.

- **أهمية الدراسة:** جاءت هذه الدراسة لسد النقص الملموس في البحوث المتخصصة حول التحليلات الاقتصادية الكمية بصفة عامة، والمتعلقة منها بسلوك المستهلك المسلم بصفة خاصة، لاسيما في المجال الرياضي، الإحصائي والقياسي الاقتصادي (النمذجة).

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحليل سلوك إنفاق المستهلك سواء كان فرداً أم أسرة وفقاً للقواعد الاقتصادية الإسلامية، إذ نقوم بمحاولة تحليل سلوكه الإنفاقي من خلال التطرق إلى مختلف ضوابط الاستهلاك في الإسلام، وإلى التمثيل البياني لكلا من الإسراف والتبذير كونهما من بين أهم هذه الضوابط، مع التحليل الرياضي والقياسي لمتغيرتي القناعة والبركة.

- **مجال وحدود الدراسة:** سنعالج مفهوم سلوك المستهلك من وجهة نظر اقتصادية وذلك بالاعتماد على سلوكه الإنفاقي، بحيث نقوم بتحليله في ظل الاقتصاد الوضعي سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً، ثم في ضوء الاقتصاد الإلهي (الرباني) وهو الاقتصاد الإسلامي. وهذا لا يعني أننا نتجاهل أو نتناسى الرؤى الأخرى والتي نستطيع أن نحلل بها سلوك المستهلك،² وسبب هذا القصر (وإن لم يكن قصر بل تخصص) في الدراسة يرجع إلى عدة عوامل من بينها: طبيعة هذه الدراسة ومجال تخصصها.

1- سواء كان رأسمالياً أم اشتراكياً.

2- يمكننا النظر إلى مفهوم سلوك المستهلك من عدة أوجه مختلفة ومتباينة وهي: اقتصادية، تسويقية (سلوكية) وبيولوجية.

المحور الأول: سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي وفي الاقتصاد الإسلامي

سيتم التطرق خلال هذا المحور إلى نظرة سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً، ثم في ضوء الاقتصاد الإسلامي:

1- سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي:

لقد اعترف علماء الاقتصاد الوضعي بأنفسهم أن النظرية تنشأ لترجمة الواقع وتفسيره، وترتبط به من حيث إطارها وفرضياتها، كما أنهم يقرون بأن الغالبية العظمى من النظريات الاقتصادية التي نجدتها حتى الآن في كتب الاقتصاد هي نظريات من عمل اقتصاديين عاشوا في دول الغرب، وتأثروا بلا شك بتاريخهم، وبالبيئة الاقتصادية التي عاصروها، وبالعقائد التي اعتنقوها.¹

1- 1- سلوك المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي: لقد نشأت قضية سلوك المستهلك في الغرب بعد ظهور الرأسمالية، وهي نتيجة ما يسمى بالعقلانية الاقتصادية والنفعية، إذ تفسر العقلانية الاقتصادية السلوك البشري على أنه نتيجة عملية حسابية دقيقة موجهة بحذر وعناية نحو النجاح الاقتصادي الذي يعرف بتحويل الإنسان إلى مكاسب مالية، أما النفعية فهي المعين للقيم الأخلاقية² وبالتالي يمكننا استنتاج أن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على أربعة مبادئ أو ركائز لسلوك المستهلك، وهي:³

- **مبدأ المنفعة:** والذي يعتبر المتعة أو المنفعة هي الحيز والهدف الأسمى الذي يجب أن ينشد من قبل الأفراد والمجتمعات.

- **مبدأ العقلانية:** والذي يربط بين الوسائل والغايات، وبناء عليه يختار الفرد والمجتمع بين البدائل أو الوسائل التي تحقق أعلى معدلات الإشباع للحاجات الإنسانية أو الغايات.

- **مبدأ الفردية:** والذي يأخذ بعين الاعتبار استقلالية كل فرد، وبأن كل فرد يغلب مصلحته على مصلحة غيره.

- **مبدأ الحرية:** ويمثل هذا المبدأ حجر الزاوية في الاقتصاد الرأسمالي، إذ يقصد بالحرية هنا حقوق الملكية واستغلال المواهب والقدرات وحرية الاستهلاك. إن هذه الرؤية تنتقد من طرف عدة باحثين في مجال الاقتصاد

1- زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 11.

2- المرجع نفسه، ص 17.

3- المرجع نفسه، ص 17-18.

الإسلامي، معترفين أن السعي والكسب وتحقيق مستويات معيشية جيدة وأكثر رفاهية، أمر غير مذموم، بل على العكس من ذلك يعد فضيلة من الفضائل المرغوبة، إلا أنهم يؤكدون أن تحقيق هذه الغايات ينبغي أن يكون متسقا مع مفاهيم المشروعية والاعتدال،¹ ومع مفاهيم أكثر روحية أو خلقية كالقناعة والبركة، كما أن حتمية توافق المنفعة أو السعادة الحقيقية مع دالة التفضيل قد لا تكون مقبولة، بل ربما لا تكون متطابقة أبدا، بدليل قوله تعالى: (...وَعَسَى أَنْ تَحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ...)،² وأيضا ينبغي أن لا تكون المنفعة منفعة مادية فقط، بل هناك منفعة روحية، والتي تؤثر خاصة على نمط الاستهلاك لدى الفرد المسلم.

1- 2- سلوك المستهلك في الاقتصاد الاشتراكي: يتسم الاقتصاد الاشتراكي بالتخطيط المركزي، ففي ظل نظام من التقنين النوعي الكامل والمحدد، لن تكون هناك حرية اختيار بالنسبة للمستهلكين، بل تسود تفضيلات المخططين في تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات الاستهلاكية، بدلا من بروز تفضيلات المستهلكين، فالمستهلك في الاقتصاد الاشتراكي لا يملك سوى تأثير ضئيل على حجم وتركيب الإنتاج، ولو كان في قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك تعطي أهمية محدودة جدا لتنويع المنتجات الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها.³

يبين أحد الباحثين أن فكرة "اختيار المستهلك" المعروفة لدى الاقتصاد الرأسمالي، كان يقابلها سياسة "الضبط الاستهلاكي"⁴ لدى الاقتصاد الاشتراكي، حيث نتج عن هذه السياسة إهدار اختيارات المستهلك، إذ تميز الاقتصاد الاشتراكي بالمجاميع السلعية المحدودة وغير المتاحة بالكميات الكافية، مما ترتب عليه ظاهرة الطواير في معظم البلدان الاشتراكية، والجزائر خير مثال على ذلك (خلال النظام الاشتراكي)، بالإضافة إلى رداءة نوعية هذه السلع.

يدعي أصحاب الاقتصاد الاشتراكي بالتوزيع الأكثر عدالة للمداخيل، ولكنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة في توزيعها، طالما هناك إمكانية لاختيار المهن، ولتخصيص العمل من خلال تفاوت الأجور والرواتب، أضف لذلك، فإن

1- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص: 116-117.

2- الآية 216 من سورة البقرة.

3- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

4- عن: المرجع نفسه، ص: 30، عن: إبراهيم حلمي عبد الرحمان، (عالم الغد عالم واحد وعوالم متعددة)، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 44، أكتوبر 1991، ص: 75.

المستهلكين في الاقتصاد الاشتراكي يقومون باختيار السلع والخدمات الموجودة في السوق ولا يؤثرون على الإنتاج بأي حال من الأحوال، ولا يهتم المنتجين رأيهم فيما يخص رغباتهم وأذواقهم، فهي حالة شبه تعسر اقتصادي. فلا بد من السماح للمستهلكين في إنفاق دخولهم النقدية بكل حرية قصد الحصول على الإشباع الكامل، وإعطاء أهمية لتلبية طلباتهم، وإعادة الاعتبار لمبدأ اختيارات المستهلك، ونهاية الضبط الاستهلاكي، وإنشاء علاقات ما بين الوحدات المنتجة من جهة، وبين الوحدات المنتجة والوحدات الاستهلاكية من جهة أخرى، لتكون أكثر حساسية لمؤثرات السوق، دون الرجوع للسلطات المركزية.¹

2- سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي:

في ظل العولمة أصبح العالم سوقا مفتوحا تسوده المنافسة الشرسة للحصول على أموال المستهلك، باستخدام آليات شديدة التأثير على قرارات ذلك المستهلك، كآلية الإعلانات، مما ترتب عليه تغير النمط الاستهلاكي له، وخلق لديه طموحات قد لا تتناسب مع دخله، وهذا ولا شك يسبب الكثير من المشاكل الخطيرة والتي تلحق ارتباكا لميزانية البيت وحتى الدولة، فنجد في هذا العصر يزداد الإسراف والتبذير من خلال توجيه الإنفاق نحو الترف والمظاهرة، وأحيانا الإنفاق في معصية الله، وهذا الأمر لا يتوقف على الإنفاق والاستهلاك الفردي، بل يمتد إلى الإنفاق والاستهلاك الحكومي، وذلك يؤدي إلى سلسلة من الآثار السيئة محصلتها النهائية مشاكل اجتماعية واقتصادية² وسبب كل ذلك الابتعاد عن الدين وإتباع الطريق غير المستقيم، وحتى نخرج من هذا المأزق علينا بالرجوع والالتزام بعدد من المبادئ والضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك.³

ويمكن حصر مبادئ سلوك المستهلك في إطار الاقتصاد الإسلامي ضمن النقاط التالية:⁴

1- إن آفاق المستهلك المسلم تتسع لتشمل جميع الطيبات، ولا يستثنى إلا الخبائث المذكورة في القرآن الكريم، وما يقاس عليها، مع العلم أن عدد السلع الاستهلاكية المحرمة قليل جدا، إذا ما قرن بالعدد الهائل للسلع الاستهلاكية

1- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-32.

2- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، نما، مراجعات اقتصادية، 07-05-2000. [En ligne].
العنوان الإلكتروني:

<<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-32/morajaat.asp>>

3- وسوف نتناول الضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك بشكل مفصل في المحور الثاني من هذه الدراسة.

4- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المباحة.

2- وجود حد أقصى للكمية التي يطلبها المستهلك المسلم من أية سلعة أو خدمة كانت.

3- تعتمد منفعة المستهلك المسلم على تحقيق منافع الآخرين، فلا ينطوي سلوكه الاستهلاكي على الأنانية.

"إن فكرة الإنسان في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن الإنسان الغربي الذي لا هم له إلا الحصول على أقصى ما يمكن من إشباع حاجاته، فالإنسان في الاقتصاد الإسلامي تحفزه حوافز خلقية روحية، كما تحفزه حوافز مادية كالمنفعة الشخصية، وكذلك خدمة الآخرين".¹

ومن خلال ذلك فإن فكرة المسلم عن الاستهلاك تخضع لقواعد منها: قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، قاعدة المشروعية (الحلال والحرام)، قاعدة القيم الخلقية وقاعدة الاعتدال.

إن التحليل الاقتصادي للاستهلاك يفترض توفر الرشد لدى المستهلك، كما يفترض نظرية سلوك المستهلك ضمنياً تطابق دالة التفضيل Preference Function مع دالة المنفعة (الحقيقية) للمستهلك Utility Function، وهذا قد لا يكون صحيحاً في أغلب الأحيان فقد يفضل المستهلك تدخين سيجارة من تبغ على شرب كوب من الحليب، بينما المنفعة الحقيقية لكوب الحليب أكبر بكثير من المنفعة الحقيقية إن لم نقل مضار السيجارة، ففي إطار الاقتصاد الإسلامي لا يمكننا قبول حتمية تطابق المنفعة الحقيقية (السعادة) مع دالة التفضيل (الاختيار)، فالإسلام يؤكد إمكانية اختلافهما،² يقول تعالى: (...وَعَسَى أَنْ تَحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ...)³.

إضافة إلى ذلك نجد أن دالة المنفعة بالنسبة للمستهلك المسلم تحوي متغيراً إضافياً إلى جانب المتعة المادية، هو الثواب (أو العقاب) في الحياة الآخرة (يسأل الله الثواب)، فهذا المتغير هو أكثر قوة ونفوذاً لقوله تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ

1- زيد بن محمد الرماني، المستهلك المسلم تحكمه قواعد الدين والأخلاق، باب المقال، 10-04-2004 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=7184>.

2- سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص 107 وص ص: 115-117.

3- الآية 216 من سورة البقرة.

الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ¹.

ومن خلال ما سبق فلا عجب أن نجد وجوها للإنفاق تبدو اقتصادية ولا تولد منفعة في المفهوم الاقتصادي الوضعي، بينما تولد منفعة عظيمة في المفهوم الإسلامي للمنفعة، فمساعدة الفقراء والمحتاجين، والجهد بالمال وغيرها من أعمال البر والإحسان، قد لا يكون لها نفع مادي في الحياة الدنيا، ولكن ثوابها عند الله عظيم، وبالتالي أثرها على دالة المنفعة يكون إيجابيا.²

المحور الثاني: ضوابط الإنفاق في الإسلام

لقد وضع الإسلام عدة ضوابط وتوجيهات لتحديد المسار الرشيد بالنسبة للإنفاق، فهي بمثابة محددات لسلوك المستهلك المسلم، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:³

1- الإنفاق في طاعة الله والالتزام بالحلال:

يشعر المستهلك المسلم الذي يخاف الله أن ماله هو ملك لله سبحانه وتعالى، وأن ملكيته له هي ملكية مؤقتة تنتهي بموته، ولقد ورد بالقرآن الكريم عديدا من الآيات تؤكد هذا المعنى، منها قوله سبحانه وتعالى: (آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)⁴، وتؤكد هذه الآية أن المستهلك عليه أن ينفق المال طبقا لأوامر وشريعة مالكه الحقيقي، وأن في ذلك طاعة الله سبحانه وتعالى.⁵

فقبل أن يهجم الفرد بإنفاق أي دينار أو درهم، عليه أن يعرف هل ذلك في طاعة الله أم لا، فإذا كان في طاعة الله فليسرع بالإنفاق، وإن كان في معصية الله فليمتنع عن ذلك.⁶

كما يجب أن يعتقد المستهلك المسلم ويؤمن بأن له وقفة مع الله سبحانه وتعالى، ليحاسب عن هذا المال من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وأساس ذلك

1- الآية 77 من سورة القصص.

2- المرجع نفسه، ص 117.

3- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

4- الآية 7 من سورة الحديد.

5- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر

والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2002، ص ص: 98-102.

6- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب (مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ).

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ... وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا وَضَعَهُ...»¹.

2- الإنفاق في الطيبات وتجنب الخبائث:

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن يكون الإنفاق في مجال الطيبات، فقد قال الله عز وجل في كتابه: (...وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...) ²، وقال الله أيضاً: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...) ³، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «...إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا...»⁴.

فينبغي على الفرد المسلم أن ينفق ماله في شراء السلع والخدمات الطيبة، والتي تعود عليه وعلى المجتمع الإسلامي بالنفع، وأن يمتنع عن الإنفاق في الخبائث.⁵

3- الاعتدال والوسطية في الإنفاق:

من ضوابط الإنفاق في الإسلام الاعتدال دون إسراف أو تقتير، لأن في الإسراف مفسدة للمال وللنفس وللمجتمع، وكذلك الوضع بالنسبة للتقتير ففيه حبس وتجميد للكتلة النقدية، وكلاهما يسبب خللاً في النظام الاقتصادي، وأصل ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) ⁶، وقوله عز وجل: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) ⁷.

ومن وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال الاعتدال في الإنفاق قوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَابْسُوا فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلَا سَرْفٍ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَرَىٰ نِعْمَتَهُ عَلَىٰ عَبْدِهِ»⁸.

فلا بد على المستهلك المسلم أن يلتزم بهذا الضابط في إنفاقه، فلا

1- سنن الدارمي، كتاب المقدمة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 538.

2- الآية 157 من سورة الأعراف.

3- الآية 32 من سورة الأعراف.

4- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1686.

5- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- منظور أحمد الأزهرى، مرجع سبق ذكره، ص: 91-98.

- سعيد سعد مرطان مرجع سبق ذكره، ص: 113-115.

6- الآية 67 من سورة الفرقان.

7- الآية 29 من سورة الإسراء.

8- مسند أحمد، كتاب مسند المكثرين من الصحابة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 6421.

يجب أن تسحبه السعة في الرزق بعد الضيق أو التقليد الأعمى للعادات السيئة إلى أن يسرف، كما يجب أن لا يضيع على نفسه وأسرته إلى المستوى الذي تصبح فيه نعمة الله نقمة وتصبح الحياة عندئذ ضنكاً.¹

4- مراعاة الأولوية في الإنفاق:

لقد وضع فقهاء المسلمين أولويات يجب أن يلتزم بها الفرد المسلم عند قيامه بالإنفاق لشراء حاجياته، ونقدم هذه الأولويات وفق الترتيب التالي:²

4- 1- **الضروريات:** هي النفقات الضرورية واللازمة لقوام المخلوقات، وتحقيق المقاصد الشرعية، ولا تستقيم الحياة بدونها، كالمأكل والمشرب والملبس.

4- 2- **الحاجيات (أشباه الضروريات):** ما ينفقه الفرد على ما يحتاجه لجعل الحياة أكثر يسرا، وتخفف من المشاق، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضروريات.

4- 3- **التحسينات (الكمائيات):** وتشمل شتى النفقات التي تجعل حياة الفرد رغبة طيبة، ولا يجب الإنفاق على التحسينات إلا بعد استيفاء الضروريات والحاجيات.

ومن ثم يجب الالتزام بهذه الأولويات عند الإنفاق لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومما يؤسف له في هذه الأزمنة أن الأفراد والحكومات ينفقون الأموال على الكماليات في الوقت الذي يعانون فيه من نقص في الضروريات والحاجيات، ومن نتائج ذلك محق البركة وظهور الأزمات الاقتصادية.

5- التوازن بين الكسب والإنفاق:

لقد حثنا الله سبحانه وتعالى على التوازن في كل شؤون الحياة، ويدخل في نطاق ذلك التوازن بين الكسب والإنفاق، سواء على المستوى الجزئي أي العائلة أو على المستوى الكلي أي الدولة، فلا يجب أن يكلف الفرد نفسه مالا يطيق، فيقول الله سبحانه وتعالى: (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

¹- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص: 112-113.

- منظور أحمد الأزهرى، مرجع سبق ذكره، ص: 117-123.

²- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- المرجع نفسه، ص: 103-116.

- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص: 63-64.

اَكْتَسَبَتْ...»¹، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا وَفَعَّاهُ اللَّهُ»².

6- أولوية التعامل مع المسلمين وأبناء الوطن:

من أولويات تعامل الفرد المسلم أن يكون مع المسلمين، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ...)³، وفي هذا الشأن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرَ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»⁴، ويقول صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»⁵.

ولقد رتب الفقهاء أولويات التعامل في كل المجالات ومنها عند الشراء والبيع على النحو التالي:

1- المسلم المواطن.

2- المواطن من أهل الكتاب.

3- الكتابي غير المواطن.

4- غير الكتابي المواطن.

وفيما يخص التعامل مع العدو الحربي فلقد حرم الفقهاء التعامل معه، لذلك يجب على المستهلك المسلم الملتزم بشرع الله عز وجل ألا يتعامل قطعياً مع الأعداء الحربيين بكافة فئاتهم وحيثياتهم ومللهم، حتى لا تروج بضاعتهم وتدعم اقتصادهم، وتضيع فرص التعامل مع غير الحربيين الذين هم أولى بالتعامل معهم (كما رأيناه سابقاً)، ودليل هذا الحكم من كتاب العزيز الحكيم قوله: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تُوَلُّوهُمْ وَمَنْ يُتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)⁶، وحتى رسولنا صلى الله عليه وسلم يوصينا بذلك في قوله: «لَا تَصَاحِبِ إِلَّا مُؤْمِنًا وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيًّا»⁷.

1- الآية 286 من سورة البقرة.

2- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2271.

3- الآية 71 من سورة التوبة.

4- صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4685.

5- صحيح البخاري، كتاب الأدب، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5567.

6- الآية 9 من سورة الممتحنة.

7- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2318.

7- تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق:

لقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير، لما ينطوي عليه من تبديد غير واع لموارد الفرد والجماعة التي ينبغي الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها.¹

فمن خلال النظر إلى تواجد هاتين الكلمتين (الإسراف والتبذير) في سياقات القرآن يتبين لنا الفرق بينهما،² فكأن الإسراف هو تجاوز الحد (حد الاعتدال) لقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرِ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مِخْتَلَفًا آكَلَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مِثْلَهَا وَغَيْرَ مِثْلَيْهِ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)³، وقوله عز وجل: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)⁴، وقوله أيضا: (...وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)⁵، وأما التبذير فهو الإنفاق في وجوه الحرام لقوله تعالى: (وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا)⁶، وقوله عز وجل: (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)⁷.

ويعرف الدكتور أحمد الشرباصي التبذير بأنه هو صرف الشيء فيما لا ينبغي بخلاف الإسراف الذي قيل إنه صرف الشيء فيما ينبغي زيادة على ما ينبغي، فالإسراف هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، وقيل الإسراف تجاوز الحد في النفقة، وقيل أن يأكل الرجل مما يحل له فوق الاعتدال ومقدار الحاجة، وقيل الإسراف تجاوز في الكمية، فهو جهل بمقادير الحقوق، ولذلك قال الأزهري وغيره: السرف مجاوزة الحد المعروف لمثله.⁸

إذن الإسراف هو تجاوز الحد وعدم الاعتدال، بينما التبذير هو الإنفاق فيما حرم الله، وبالتالي يمكننا القول أن الإسراف يخضع لمقياس كمي وهو حجم

1- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص: 111-112.

2- الإسراف باللغة الانجليزية Prodigality، وباللغة الفرنسية Prodigalité، ولقد ذكرت 23 مرة في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري، أما التبذير فهو Wasting باللغة الانجليزية، و Gaspillage باللغة الفرنسية، ولقد ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري.

3- الآية 141 من سورة الأنعام.

4- الآية 67 من سورة الفرقان.

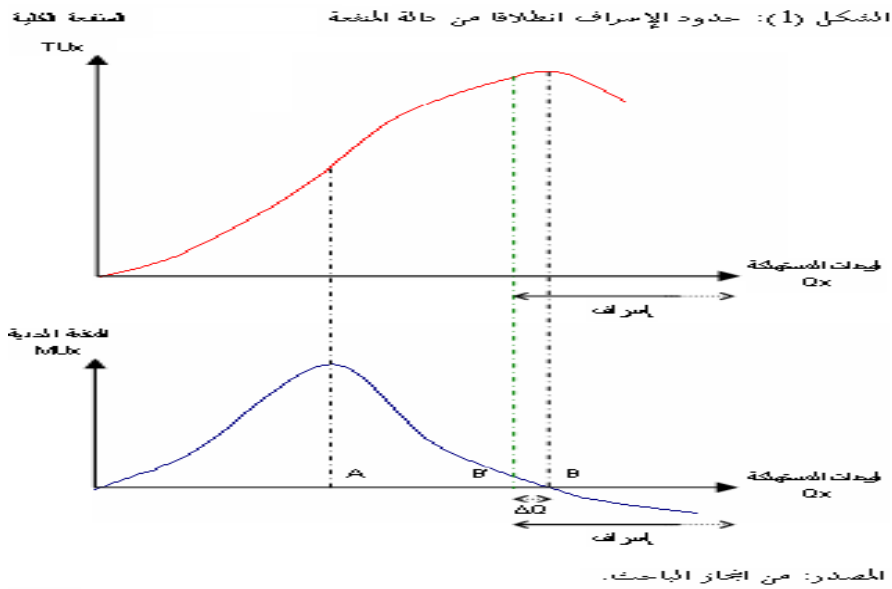
5- الآية 31 من سورة الأعراف.

6- الآية 26 من سورة الإسراء.

7- الآية 27 من سورة الإسراء.

8- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1981، ص: 28-29 و ص: 69.

السلع والخدمات المستهلكة (تجاوز الحد أم لا)، في حين التبذير يخضع لمقياس نوعي وهو نوعية السلع والخدمات المستهلكة (حلال أم حرام، أو طيبة أم خبيثة). وباستخدام مفهوم المنفعة يمكننا توضيح حدود الإسراف¹ فالسلوك الاستهلاكي للفرد المسلم يفترض أن يبدأ عندما تعطي السلعة أو الخدمة المستهلكة أعظم إشباع ممكن²، ويستمر استهلاكه حتى يصل هذا الإشباع أو المنفعة إلى الصفر، وهي النقطة التي يفترض أن يتوقف الاستهلاك عندها أو قبلها بقليل، واعتمادا على الشكل التالي يمكن توضيح ذلك:



فالشكل (1) يبين لنا حدود الإسراف، إذ يتوقف المستهلك عن استهلاك السلعة أو الخدمة (x) عند النقطة (B)، بل نتوقع أن يتوقف المستهلك المسلم عن

1- علي عبد العزيز، الاستهلاك: قاعدة ذهبية، نماء، اقتصاد وأعمال - مراجعات اقتصادية، 20-01-2001 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

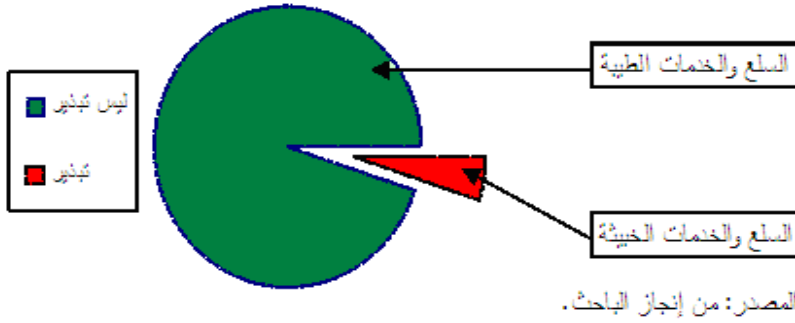
< تصف. /arabic /economics /2001/article9.shtml >

2- أنظر إلى الشكل (1): وهي النقطة A، وهي بداية الجزء الذي يتصرف المستهلك على مده والمناسب من حيث تحليل سلوك الفرد، وتسمى ببداية المنطقة المفضلة اقتصاديا. ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- Salvatore Dominick, Microéconomie: Cours et Problèmes, série Schaum, McGraw-Hill.Inc., paris, 2ème édition, 1993, pp:75-78.

استهلاك السلعة أو الخدمة (x) عند النقطة (B')، بحيث كل استهلاك يتجاوز النقطة (B') يعتبر إسرافاً، لأنه تجاوز المقدار الكافي لتلبية الحاجة المفقودة، وهذا الذي عادة ما يقع فيه المستهلكون، مع العلم أن المقدار (ΔQ) يمثل مقدار القناعة لدى المستهلك المسلم. بينما يمكننا توضيح ماهية التبذير عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل (2): ماهية التبذير انطلاقاً من نوع السلع والخدمات المستهلكة



فالإسراف والتبذير كلاهما يفضيان إلى الإفلاس الاقتصادي، أو إن شئت إلى التحطم الاقتصادي¹، ويذكر في الأثر عن يوسف عليه السلام أنه لما صار أميناً على خزائن الأرض، ما كان يشبع أبداً، فلما سئل عن ذلك قال: أخاف إن شبت أن أنسى الجياع. ومن صور الإسراف والتبذير في أيامنا هذه: الإسراف (خاصة خلال شهر رمضان) في المأكل والمشرب، وأيضا في الملابس وفي سلع وخدمات الزينة والتجميل (خاصة بالنسبة للعنصر النسوي)، وإسراف الأموال في السيارات الفخمة...، رغم أن السيارة العادية توصلك إلى مصر. وكل ذلك استهلاك تفاخري غرضه المباهاة وحب الظهور، فالاستهلاك في حد ذاته ليس مذموماً، ولكن المذموم فيه هو الإسراف والتبذير من الناحية الشرعية ومن الناحية الاقتصادية².

8- تجنب الترف والخيلاء في الإنفاق³

لقد حرمت الشريعة الإسلامية الإنفاق على السلع والخدمات الترفيهية

1- ونجد تفاصيل مفهوم هذه القاعدة في سورة يوسف عليه السلام.

2- علي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

3- يعرف الترف بأنه المبالغة في التمتع بملاذ الدنيا وشهواتها، وهو يفوت الإسراف، أما الخيلاء فتعني الفخر والتكبر والإعجاب بالنفس.

بصفة قطعية، لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك، سواء بالنسبة للأموال الخاصة للفرد أو بالنسبة للأموال العامة للدولة، ويقول الله تعالى في هذا الصدق: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْبَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا)¹، فالله سبحانه وتعالى يحذرنا من حياة الترف وإنفاق المال في الملذات المحرمة، وحتى الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد لنا ذلك من خلال عدة أحاديث نبوية، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة، وقال ابن عباس كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان سرف أو مخيلة»². فيجب على المسلم سواء كان حاكماً أو محكوماً أن يتبعد عن كل سبل الترف والخيلاء حتى لا يحبط عمله ويفوز في الدنيا وفي الآخرة.

9- تجنب التقليد المخالف للشرع:

لقد نهانا الإسلام أن نقلد غير المسلمين في عاداتهم وتقاليدهم التي تخالف أحكام ومبادئ ديننا الحنيف، فيقول الله سبحانه وتعالى: (...وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)³، وأيضا حذرنا الرسول صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فقال: «التَّبَعِينَ سَنَنْ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جَحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ قَالَ فَمَنْ»⁴، كما حذرنا من البدع فقال عليه الصلاة والسلام: «...فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمَحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»⁵.

إذن لا بد على كل فرد من المجتمع أن يستشعر أنه مسئول ومحاسب يوم القيامة أمام الله وأمام الملائكة أجمعين، وأن يعي تماماً قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أَلَا كَلِمَةٌ رَاعٍ وَكَلِمَةٌ مَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالِإِمَامِ الَّذِي عَلِي النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلِ رَاعٍ عَلَيَّ أَهْلُ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَيَّ أَهْلُ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْتَوِلَةٌ عَنْهُمْ وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَيَّ مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْتَوِلٌ عَنْهُ»⁶.

10- التقشف عند الأزمات المالية والاقتصادية:

لقد أمرنا الإسلام بالتقشف في حالة وقوع الأزمات، فيقول الله سبحانه

1- الآية 16 من سورة الإسراء.

2- صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ).

3- الآية 106 من سورة الأنعام.

4- صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 3197.

5- سنن أبو داود، كتاب السنة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 3991.

6- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 6605.

وتعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُّهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ⁽⁴⁷⁾) ثم يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ⁽⁴⁸⁾) ثم يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يَغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ⁽⁴⁹⁾)¹، فلما عين سيدنا يوسف عليه السلام أميناً على خزائن الأرض وضع خطة للاستهلاك مبنية على الاقتصاد والتشرف حتى أخرج الأمة من أزمته، وهذا درس لأولي الألباب.

ومن خلال كل ما سبق، يتبين لنا بأن الفرد المسلم عكس الفرد غير المسلم الذي لا هم له إلا الانشغال بالدنيا، والفرد المسلم لا ينشغل كثيراً بها، لأن الهدف الأساسي الذي خلق من أجله هو عبادة الله سبحانه وتعالى فيها، للفوز برضوان الله وجناته يوم القيامة، وبعد تحليلنا لضوابط الاستهلاك في الإسلام يتبين لنا أن سلوك المستهلك المسلم يختلف تماماً عن سلوك المستهلك غير المسلم.

المحور الثالث: محاولة تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي بالاعتماد على مفهومي القناعة والبركة

لقد رأينا أن فكرة المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن فكرة المستهلك في الاقتصاد الغربي الذي لا هم له إلا الحصول على أقصى قدر ممكن لإشباع حاجياته ورغباته المتنوعة، فما دمنا نؤمن بالله سبحانه وتعالى ونصدقه فنحن نؤمن بالعالم الغيبي الذي جاءت به عقيدة السلف الصالح وأنارتنا به.²

فالفرد المسلم تحفزه حوافز خلقية وغيبية، كما تحفزه حوافز مادية، بينما الفرد غير المسلم لا يخرج مجال اهتمامه عن دائرة الحوافز المادية، لذلك ارتأينا أن نلجأ في هذا الجزء الأخير من هذا البحث إلى محاولة تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، لتمييزه عن الفرد غير المسلم، وهذا كمجرد محاولة تتجلى في التطرق إلى مفهومين أساسيين لدراسة سلوك المستهلك المسلم (في نظر الباحث)، لما يحويانه من أهمية بالغة لتحليل سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهما: القناعة والبركة،³ وهذه المحاولة تدخل في مجال

1- الآيات [47-49] من سورة يوسف.

2- سمي بالعالم الغيبي لأنه غاب عن العقول.

3- القناعة باللغة الإنجليزية Conviction، وباللغة الفرنسية Conviction، ولقد ذكرت مرتين في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري، أما البركة فهي Benediction باللغة الإنجليزية، و Bénédiction (أو el Baraka: باعتبار هذه الكلمة أصلها عربي) باللغة الفرنسية، ولقد ذكرت 32 مرة في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري.

البحوث الكمية لدراسات سلوك المستهلك المسلم، بحيث حاول الباحث بتقديم تحليل رياضي، قياسي وبياني لهذين المفهومين، ولا ننسى بأن هذين المفهومين هما مفهومان اقتصاديان إسلاميان.

1- القناعة:

1-1 -1 تعريفها: القناعة معناها الرضا والتعفف وترك المسألة، ويقال قنع الرجل فهو قنع إذا رضي.¹ وقال ابن السني في كتابه القناعة: "القناعة هي الرضا بالقسم (أي النصيب والحظ). وقال الراغب في كتاب موسوعة نضرة النعيم: "القناعة هي الاجتزاء باليسير من الأغراض المحتاج إليها". وقال الجاحظ: "القناعة هي الاقتصار على ما سنع من العيش والرضا بما تسهل من المعاش، وترك الحرص على اكتساب الأموال وطلب المراتب العالية مع الرغبة في جميع ذلك وإيثاره والميل إليه وقهر النفس على ذلك والتقنع باليسير منه". وقال المناوي: "القناعة عرفاً: الاقتصار على الكفاف، وقيل الاكتفاء بالبلغة، وقيل سكون الجأش عند عدم المألوفات، وقيل الوقوف عند الكفاية".² ويعرف البعض من الفقهاء والباحثين بأن القناعة هي الرضا بما قسم الله، ولو كان قليلاً، وهي عدم التطلع إلى ما في أيدي الآخرين، وهي علامة على صدق الإيمان،³ فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كِفَافًا وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ».⁴

يفهم من هذه الأقوال أن القناعة هي رضا الإنسان المسلم بما آتاه الله سبحانه وتعالى، وبمعنى آخر القناعة هي الرضا مع حسن الأدب، وكأن هذه الأخيرة لها صلة قرابة مع الصبر، فلا صبر دون قناعة، ولا قناعة دون صبر.

1-2 -2 مراتبها:

- المرتبة الأعلى: أن يقتنع الفرد بالبلغة من دنياه، ويصرف نفسه عن التعرض لما سواه.

1- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثاني عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر، ص ص: 64-65.

2- موقع مدينة الرياض، القناعة، 2005/07/02، [En ligne]، العنوان الإلكتروني: http://www.arriyadh.com/Islam/LeftBar/Ayah/-----/-----< .>.doc_cvt.asp

3- موقع كويت 25، القناعة، موسوعة الأسرة المسلمة، 2005/07/11، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<<http://www.kuwait25.com/encyclopedia/print.php?book=1&id=8>>.

4- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1746.

5- موقع مدينة الرياض، مرجع سبق ذكره.

- **المرتبة الأوسط:** أن تنتهي به القناعة إلى الكفاية، ويحذف الفضول والزيادة.

- **المرتبة الأدنى:** أن تنتهي به القناعة إلى الوقوف على ما سنع، فلا يكره ما أتاه وإن كان كثيرا، ولا يطلب ما تعذر وإن كان يسيرا.

ومهما اختلفت مراتب القناعة، فإنها تعتبر أعلى صور الشكر والرضا: فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «...وَكُنْ قَنِعًا تَكُنْ أَشْكِرَ النَّاسِ...»¹.

1- 3- آثار وفضائل القناعة: الإنسان القانع يحبه الله سبحانه وتعالى ويحبه الناس، والقناعة تحقق للإنسان خيرا عظيما في الدنيا والآخرة، ومن آثارها وفضائلها ما يلي:

- امتلاء القلب بالإيمان بالله سبحانه وتعالى، والثقة به والرضا بما قدر وقسم، وبالتالي الفوز في الدنيا والآخرة.

- القناعة سبيل للراحة النفسية وبالتالي الحياة الطيبة، بحيث يعيش المسلم القانع في راحة وأمن واطمئنان دائم، أما الطماع فإنه يعيش مهموما، ولا يستقر على حال، وهنا يستوقفنا الحديث القدسي الآتي: «يَا ابْنَ آدَمَ تَفَرِّغْ لِعِبَادَتِي أَمَلًا صَدْرَكَ غَنِيًّا وَأَسَدَّ فَقْرَكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَلَأْتُ صَدْرَكَ شُغْلًا وَلَمْ أُسَدِّ فَقْرَكَ»²، وقال أحد الحكماء:³ "سرور الدنيا أن تقنع بما رزقت، وغمها أن تغتم لما لم ترزق".

- تحقيق شكر المنعم سبحانه وتعالى، فالقناعة أعلى صور الشكر والرضا، إذ كما قال عليه الصلاة والسلام: «...وَكُنْ قَنِعًا تَكُنْ أَشْكِرَ النَّاسِ...»⁴، هذا ومن لم يقنع لم يشكر، والله تعالى يقول: «...لِيُنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...»⁵، فيتضاعف الرزق بالشكر، ويكون الرضا في حد ذاته سببا لزيادة الثروة.

- حقيقة الغنى في القناعة، فقد يكون الفقير قانعا مستضعفا، كما قد يكون الغني طماعا جشعا، ذلك لأن الغنى غنى النفس، ويقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ»⁶، ويقول أيضا عليه الصلاة والسلام: «...وَأَرْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ تَكُنْ لَكَ أَغْنَى النَّاسِ...»⁷.

1- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4207.

2- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4097.

3- موقع كويت 25، مرجع سبق ذكره.

4- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4207.

5- الآية 7 من سورة إبراهيم.

6- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5965.

7- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2227.

- القناعة عزة للنفس، إذ تجعل صاحبها حراً، فلا يتسلط عليه الآخرون، أما الطمع فيجعل صاحبه عبداً للآخرين، وهنا نتذكر حكمة العرب القائلة "عز من قنع وذل من طمع"، وقيل العبيد ثلاثة: عبد رق، وعبد شهوة، وعبد طمع.¹

- القناعة سبب البركة، فكثيراً ما نسأل أشخاصاً نحسبهم أغنياء عن حالهم، فنجدهم يشكون من ضيق العيش وتتعجب ألا يكفيهم كل ما يملكون؟ ونرى آخرين نسألهم عن حالهم مع أنهم لا يسألون الناس إلحافاً، فيجيبون: "الحمد لله"، والسبب في ذلك هو أن الإنسان القانع يشعر بالبركة في الرزق عكس الإنسان الطماع الذي يجري دائماً وراء كسب المزيد، فلا يشبع أبداً، ولا يشعر ببركة الرزق، لذلك جاء في الحديث: «...إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ فَمَنْ أَحَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ بوركَ لَهُ فِيهِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ...»²، ومن ثم نستخلص أن الرضا هو سبباً من أسباب البركة.

- وأيضاً من آثار وفضائل القناعة الوقاية من الذنوب التي تفتك بالقلب وتذهب الحسنات كالحسد والغيبة والنميمة والكذب، فالقانع تعزف نفسه عن حطام الدنيا رغبة فيما عند الله. ضف إلى ذلك فإن القناعة تشيع الألفة والمحبة بين الناس، والقرباة بين العبد وربيه، لهذا القناعة هي طريق الجنة، ويقول عليه الصلاة والسلام مبيناً ثواب المسلم القانع الذي لا يسأل الناس: «مَنْ يَكْفُلْ لِي أَنْ لَا يَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئاً وَأَتَكْفُلْ لَهُ بِالْجَنَّةِ فَقَالَ ثَوْبَانٌ أَنَا فَكَانَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئاً»³.

1- 4- الأسباب المؤدية للقناعة: إن الإنسان بطبعه طماع، فيقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَأَدْيَانٍ مِنْ مَالٍ لَبْتَغَى ثَالِثًا وَلَا يَمَلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابَ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»⁴، فأين يؤدي به الطمع؟ لذلك وجب على الفرد أن يجاهد نفسه - ويتوفيق من الله - لكي يرضى بما قسم الله له، ومن الأسباب المؤدية للقناعة ما يلي:⁵

- تقوية الإيمان بالله تعالى والاستعانة به والتوكل عليه، والتسليم لقضائه وقدره، مع اليقين بأن الرزق مكتوب والإنسان في رحم أمه.

- الاقتداء بحال السلف، والنظر في حال الصالحين وزهدهم وكفافهم

1- موقع كويت 25، مرجع إلكتروني سبق ذكره.

2- صحيح البخاري، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1379.

3- سنن أبو داود، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1400.

4- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5956.

5- ونشير إلى أن لكل سبب من هذه الأسباب دليل شرعي من الكتاب والسنة، ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتب تفاسير القرآن و إلى كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

وإعراضهم عن الدنيا وملذاتها.

- النظر إلى حال من كان دونك، لمعرفة نعمة الله عليك.
- العلم بأن عاقبة الغنى شر ووبال على صاحبه إذا لم يكن الاكتساب والصرف (المنفق) منه بالطرق المشروعة.
- العمل لتأمين الكفاية من العيش، إذ القناعة الحقيقية هي أن يرضى الإنسان بنفسه وبإمكاناته، فيثق بقدراته ويسعى للأفضل، ويجتهد لذلك في ظل هذا الرضا واليقين، وليس ما يتوهمه البعض من أن القناعة هي حالة من الاستلام للأمر الواقع من ذل ويأس. فالقناعة ضدها الطمع، لا الطموح، حيث ينهانا الله عز وجل أن نطمع فيما يملكه غيرنا، وما هو إلا متاع يختبره الله فيه، إذ يأمرنا أن نطمع في فضله بالابتغاء، وهذا الأخير هو دافع العمل.
- استحضار ما في السؤال من ذل الدنيا والآخرة.
- مجاهدة النفس وترويض القلب على القناعة والكفاف والغنى،¹ مع العلم أن في القناعة راحة للنفس وسلامة للصدر واطمئنان للقلب.
- تقدير الدنيا بقدرها وإنزالها منزلتها، وجعل الهم للآخرة والتنافس فيها.
- معرفة نعم الله تعالى والتفكير فيها، مع تدبر آيات القرآن العظيم لا سيما التي تتحدث عن الرزق والاكتساب.
- معرفة حكمة الله تعالى في تفاوت الأرزاق والمراتب بين العباد، مع العلم بأن الرزق لا يخضع لمقاييس البشر من قوة الذكاء وكثرة الحركة وسعة المعارف.
- الدعاء وهو مفتاح كل شيء.
- وأيضا لكي يصل الفرد للقناعة، عليه أن يكون رشيدا ومتحكما في نفقاته، وفق ضوابط الاستهلاك التي جاء بها الإسلام.

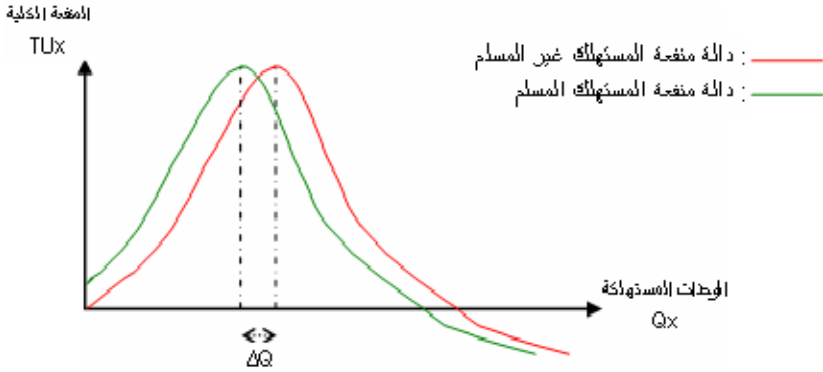
1- 5- التحليل الرياضي للقناعة: ويتمثل هذا التحليل في محاولة إدخال متغير القناعة في دالة المنفعة لتمييز دالة منفعة المستهلك المسلم عن دالة منفعة المستهلك غير المسلم، بحيث يمكن التفرقة بين سلوكيهما في الاستهلاك على أساس أن الفرد المسلم عند استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة فبمجرد قناعته سوف يصل إلى مرحلة الإشباع Saturation، دون استهلاكه لكميات كبيرة من السلعة أو الخدمة المدروسة، بينما الفرد غير المسلم لا يعرف القناعة،² وبالتالي

1- ويقال: الدنيا ساعة فاجعلها في طاعة والنفس طماعة فعودها القناعة.

2- فرضا أن المستهلك المسلم هو إنسان ذو قناعة والمستهلك غير المسلم هو إنسان غير قنوع.

سوف لن يشعر بالإشباع إلا بعد استهلاكه لكميات كبيرة من السلعة أو الخدمة المدروسة تفوق الكميات المقتناة من طرف الفرد المسلم، والبيان التالي يبين ذلك:¹

الشكل (3): تمييز دالة منفعة المستهلك المسلم عن دالة منفعة المستهلك غير المسلم باستخدام متغير المنفعة



المصدر: من إنجاز الباحث.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

- لنفرض أن المستهلك غير المسلم لديه سلعة x ، ودالة منفعته هي:

$$U_1(x) = f_1(x)$$

مع:

$$f_1(x) = 3 \log x - x \quad \dots\dots\dots(11)$$

- ولنفرض أيضا أن المستهلك المسلم لديه نفس السلعة x ، ودالة منفعته

هي:

$$U_2(x) = f_2(x)$$

- بحيث يمكننا في هذه الحالة استخدام مفهوم القناعة للتمييز بين هاتين

1- مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها.
2- هذه الدالة هي دالة منفعة صحيحة ومعقولة، لأنها تحقق الخاصيتين التاليتين:
- أولاً: تتزايد المنفعة بزيادة عدد الكميات المستهلكة من السلعة x .
- ثانياً: تتناقص المنفعة الحدية للسلعة x كلما ازدادت الكمية المستهلكة منها.

الدالتين (مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها)، وذلك بمحاولة إدخال متغير القناعة والذي نرسم له مثلاً بـ: $conv^1$ في دالة منفعة الفرد غير المسلم بالشكل الذي يترك هذه الدالة صحيحة ومعقولة، لهدف الحصول على العبارة الرياضية لدالة منفعة الفرد المسلم (f_2) .

فباستعمال طريقة سحب المحاور يمكننا الحصول على شكل الدالة (f_2) ،² بحيث:

$$f_2(x) = f_1(x + \Delta x) \quad / \Delta x > 0 \quad \dots\dots\dots(12)$$

ونشير إلى أن Δx هي مقدار سحب منحنى الدالة (f_1) نحو (f_2) ، وتمثل مقدار قناعة المستهلك المسلم أي $(\Delta x = conv)$ ، ومنه تصبح العلاقة (12) كما يلي:

$$f_2(x) = f_1(x + conv) \quad / conv > 0 \quad \dots\dots(13)$$

وبتعويض عبارة $f_1(x + \Delta x)$ بما تساويها في العلاقة (11) فينتج:

$$\begin{aligned} f_2(x) &= 3 \log(x + conv) - (x + conv) \\ &= 3 \log(x + conv) - x - conv \quad \dots\dots(14) \end{aligned}$$

وهي دالة المنفعة للمستهلك المسلم ذو القناعة $conv$. فمثلاً إذا كان لدينا مقدار قناعة المستهلك المسلم $(conv)$ يساوي وحدة قناعة واحدة³ (قيمة تخيلية)، فإن دالة منفعته تصبح تساوي:

$$U_2(x) = 3 \log(x + 1) - x - 1$$

وفي حالة انعدام القناعة $(conv=0)$ ، فإن العلاقة (14) تصبح كالآتي:

$$\begin{aligned} f_2(x) &= 3 \log(x) - x \\ \Rightarrow U_1(x) &= U_2(x) \end{aligned}$$

1- نسبة إلى: Conviction.

2- أنظر إلى الشكل (3).

3- ومن الممكن أن تمثل القناعة بوحدات من السلعة أو الخدمة المستهلكة، أنظر إلى الشكلين (1) و(5).

وفي هذه الحالة يصبح المستهلك المسلم بدون قناعة، أي يصبح له نفس دالة منفعة المستهلك غير المسلم (غير قنوع)، وهذا صحيح حسب فرضيات هذا التحليل.

فمن خلال ما سبق نستنتج أن المستهلك المسلم بمجرد قناعته سوف يصل إلى مرحلة الإشباع، عكس المستهلك غير المسلم الذي يقنع عند الإشباع. فحسب الحضارة الغربية الحديثة، لا وجود للقناعة إلا أن يتم الإشباع، إذ نجد فيها مقابل كلمة القناعة كلمة Satisfaction والتي تعني إرضاء الإشباع، وفي الواقع فإن هذا لا يتحقق في الحياة الدنيا، طالما أن الرغبات والشهوات لا حد لها، وإن أشبعت رغبات البدن فرغبات النفس لا تشبع. إذن لا وجود في الحضارة الغربية Satisfaction ولا قناعة!¹ بينما في الحضارة الإسلامية نجد القناعة كخلق ضمن مجموعة من أخلاق المسلم، ولا ننسى ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون في التعامل، وهذا كله من سمات الاقتصاد الإسلامي.

2- البركة:

2- 1- تعريفها: البركة معناها الكثرة من كل ذي خير، ويقال برك الشيء إذا ثبت، ومنه برك الجمل والطير على الماء، أي دام وثبت.² وقال الشيخ ناصر بن محمد الأحمد في إحدى خطب الجمعة والتي كانت تتمحور حول البركة "البركة هي شيء من خير يجعله الله تعالى في بعض مخلوقاته.³ وهناك من الباحثين ما يعرف البركة بأنها: "الزيادة والنماء، فالبركة في المال زيادته وكثرته، وفي الدار فساحتها وسكينتها وهدوؤها، وفي الطعام وفرته وحسنه، وفي العيال كثرتهم وحسن أخلاقهم، وفي الأسرة انسجامها وتفاهمها، وفي الوقت اتساعه وقضاء الحوائج فيه، وفي الصحة تمامها وكمالها، وفي العمر طوله وحسن العمل فيه، وفي العلم الإحاطة والمعرفة..."⁴ وأيضا هناك من يعرف البركة بأنها: "غيب

1- لبنى سعيد، القناعة: الكنز المفقود، نما، مراجعات اقتصادية، 05-07-2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/morajaat.asp>>

2- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر، ص ص: 1-2.

3- ناصر بن محمد الأحمد، البركة: خطبة الجمعة في مسجد النور بمدينة الخبر، رقم الخطبة 1354، المنبر، 12-10-1416هـ، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<<http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=2782>>

4- أبو أنس، أنيس الحجاز، جلب البركة إلى منزلك، منتديات الصوت الإسلامي، 03-06-04-2003، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<<http://www.islamcvoice.com/vb/printthread.php?threadid=1067>>، بتصرف.

يرسله الله بعلمه، فيعطي به عباده المستحقين صك أمان ضد الفقر¹.

ويفهم من خلال هذه التعاريف أن البركة هي الزيادة في الشيء نحو الخير، فيقول الله سبحانه وتعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...)2.

فمفهوم البركة هو مفهوم غيبي لأنها غيب يرسله الله بعلمه، فهو المبارك جل وعلى بيده الخير كله، والبركة كلها له سبحانه وتعالى، ويختص بها بعض خلقه بما يشاء من الخير والفضل، كالرسل والأنبياء والملائكة والصالحين من البشر، فقال الله عز وجل: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)3، وقال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا)30(وَجَعَلَنِي مَبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)31(4).

وكذلك فضل الله بعض الأماكن على بعض وبارك فيها، كمكة والمدينة، والمسجد الأقصى، وفضل بعض الأوقات والأزمنة على بعض وبارك فيها، كشهر رمضان والعشر الأواخر منه بما فيها ليلة القدر، وعشر ذي الحجة، ويوم الجمعة، والعيدين، وأيضا فقد أوجد الله جل جلاله البركة في الأشياء كالمطر، السحور، الزيتون، الخيل ونحوها.5

فمثلا لنأخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ»6، وباستعمال علم الحساب (الرياضيات) يتبين لنا أن طعام الاثنین لا يكفي الثلاثة لأن (3 < 2)، وأن طعام الثلاثة لا يكفي الأربعة لأن (4 < 3)، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4) (7)، إذ يؤكد لنا أن طعام الاثنین يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة، فما السر هنا؟

1- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، نماء، مراجعات اقتصادية، 09-01-

2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<-1-7namaa/iol-arabic/dowalia/00/morajaat.asp>

2- الآية 96 من سورة الأعراف.

3- الآية 33 من سورة آل عمران.

4- الآيتين [30-31] من سورة مريم.

5- ناصر بن محمد الأحمد، مرجع سبق ذكره.

6- صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4973.

7- الآيتين [3-4] من سورة النجم.

فالحمد لله الذي خلقنا وجعلنا مسلمين، نؤمن به ونصدقه، ومن غيبه أن يرسل البركة بعلمه لعباده المستحقين كصك استثنائي لزيادة الرزق والخير أو كقرض أمان ضد الفقر بدون فائدة، وبالتالي يمكن النظر إلى البركة بأنها مفهوم اقتصادي إسلامي، حيث الشرط الأساسي لتجلي البركة إلى واقع مادي ملموس هو الإيمان وتقوى الله عز وجل في كل شيء، فإذا لم يلتزم السلوك الاقتصادي للفرد وللدولة بتقوى الله فلا نلمس التجلي الفعلي للبركة في حياتنا اليومية، لعدم تحقق الشرط، ويصبح الحاكم الوحيد هو دقة الحسابات والأرقام الاقتصادية فيغيب - بفعلنا - فضل الله سبحانه وتعالى¹.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نصدق المعادلة الاقتصادية النادرة والعجيبة والرائعة في نفس الوقت، التي يصعب أن يدركها أي فرد وأي مجتمع تضيع من نفسه الثقة في الله، نتيجة ثقته الزائدة والمسرقة في إحكام خططه الاقتصادية ونماذجه القياسية، وضبط الحسابات والأرقام، فلا يصدق أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة. ولا يعني هذا إطلاقاً عدم جدوى الخطط والنماذج وضبط الحسابات أو ممارستها وفق النظريات والقواعد، ولكنه فقط يعني مراعاة خصوصيات ومميزات المجتمع، ومعتقداته عند التطبيق، وبالتالي الحصول على البركة².

2- 2- الأسباب الجالبة للبركة في الرزق: لقد رأينا من خلال تطرقنا لمجموعة الأسباب المؤدية للقناعة أن العمل لا بد منه لتوفير دواعي الكفاية والقناعة، بل ليس لذلك فقط، إذ يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فاختصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي، فقال الله في كتابه الحكيم: (وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِي اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ...)3، وقال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ...)4، وقال عز وجل: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ...)5، ويقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِي بِحِزْمَةِ الْحَطَبِ عَلِيٍّ ظَهْرَهُ فَيَبِيعُهَا فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ»6، ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول بنفسه اشتغل عند بدء حياته بالرعي، كما اشتغل

1- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، مرجع سبق ذكره.

2- المرجع نفسه.

3- الآية 105 من سورة التوبة.

4- الآية 15 من سورة الملك.

5- الآية 10 من سورة الجمعة.

6- صحيح البخاري، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1378.

بالتجارة. فالعمل والإنتاج يرتقيان في نظر الإسلام إلى مستوى التعبد بل إلى مستوى الجهاد في سبيل الله، كما اعتبر الإسلام أن العمل نعمة تقتضي الشكر عليها، ومن ثم الحفاظ عليها،¹ فيقول الله سبحانه وتعالى: (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)².

فالعمل الجاد والمتواصل والأخذ بالأسباب أهم دواء للفقر وأهم مصدر للكسب والمال، ثم هناك عدة أسباب للبركة في الرزق منها:³

- القرآن، وهو كله بركة.
- الإيمان والتقوى، ولا شك أنها من الأمور الجالبة للبركة.
- التسمية، وتكون في بداية كل عمل.
- الاجتماع على الطعام، وقد بورك في الطعام الذي يجتمع عليه، ويظهر هذا جلياً في شهر رمضان عند الإفطار.
- الكسب الحلال والمصرف الحلال، مع الانقياد بضوابط الاستهلاك التي جاء بها الإسلام.
- كثرة الشكر والحمد.
- الصدقة والتي يضاعفها الله جل جلاله إلى عشر أضعاف وقد يضاعفها إلى سبعمائة ضعف، والله يضاعف لمن يشاء، فلا شك أن الصدقة تبارك مال الإنسان وتزيده.
- البر وصلة الأرحام.

- لقد رأينا عند دراسة مفهوم القناعة أن من فضائلها وآثارها البركة، فقناعة الإنسان تجعله يشعر بالبركة، وعندئذ سوف يحس بالغنى، أما طمع المرء ورغبته في الزيادة يجعله ذليلاً إلى الناس يلح في سؤالهم، لا يشبع أبداً ولا يشعر بالبركة في الرزق، ويتبين لنا ذلك من خلال قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَلَحَّفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئاً

1- رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420-كانون الثاني 2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

<<http://www.annabaa.org/nba41/fikr.htm#top8>>.

2- الآية 35 من سورة يس.

3- ونشير إلى أن لكل سبب من هذه الأسباب دليل شرعي من الكتاب والسنة، ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتب تفاسير القرآن وإلى كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

وَأَنَا لَهُ كَارَةٌ فَيَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ»¹.

10- بالإضافة إلى كل ذلك هناك عدة أمور وأشياء جالبة للبركة من بينها:² إمهال المعسر والبيع إلى أجل والمقارضة³ وأيضا الصدق في المعاملات التجارية، وكذلك الزواج والجهاد، وأيضا لعق الأصابع والسحور والتبكير، وكذلك المطر، شجرة الزيتون، شجرة النخل وثمرها، وبركة استخدام الخيل في الجهاد في سبيل الله، ضف إلى ذلك بركة ماء زمزم وهو خير ماء على وجه الأرض، ولا ننسى بركة الأشخاص، وفي مقدمتهم وعلى رأسهم أفضل الأنبياء وسيد الأولين والآخرين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهناك الصالحون من البشر الذين هم أولياء الله عز وجل، فهؤلاء أيضا بركة على أنفسهم وعلى غيرهم وفي مقدمة هؤلاء الأنبياء والعلماء والدعاة وطلاب العلم العاملون المخلصون.

2- 3- **محققات البركة:** إن عدم إتباع العوامل السابقة (أسباب جلب البركة) يؤدي إلى انعدام البركة في الرزق وفي شتى الأشياء والأمور، ومما يؤدي أيضا إلى محق بركة المال ومنه الدخل الشهري ما يلي:⁴

- عدم إخراج الزكاة المفروضة من الدخل المتاح بعد تمام النصاب ومضي الحول، وهذه آفة خطيرة تورط فيها الكثيرون، حيث لا تبالي فئات من الناس بقضية المداخيل الشهرية، ويظنونها بمنأى من الزكاة الواجبة بعد تحقق الشروط المعروفة.

- عدم مراعاة الحقوق الواجبة في هذه الأموال خارج الزكاة، كالتفقة على الوالدين وخاصة في حالة احتياجهما، والتفقة على الزوجة والأولاد، ونحوهم.

- عدم إعطاء الأجراء من عمال ومستخدمين حقوقهم وأجورهم، أو تأخيرها والمماطلة في تسليمها.

- تبذير المال وإنفاقه في غير وجهه المشروع، ويشتد الأمر سوءا حين يسخر المال في الحرام والمنكرات والمعاصي، كشراء آلات الطرب والغناء، أو تبديده في السفر إلى بلاد الكفر أو أماكن العبث والفجور إبان الإجازات والعطل ونحوها بدون سبب شرعي.

1- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1720.

2- ناصر بن محمد الأحمد، مرجع سبق ذكره.

3- المقارضة وهي مشتقة من القراض، وهو اشتراك طرفين أحدهما بالمال والآخر بالعمل.

4- المرجع نفسه، ورياض بن محمد المسميري، محقق البركة من المال، الإسلام اليوم، 26-11-1422هـ، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:

>http://islamtoday.net/questions/show_question_content.cfm?id=4590.

- ومن أعظم ما يمحق بركة المال تعاطي المعاملات المحرمة كالربا والرشوة والغش، أو خلط المال الحلال بأموال محرمة مصدرها الاختلاس أو السرقة أو الغصب، أو غير ذلك من مصادر الكسب المحرمة.

- تعاطي الأيمان الفاجرة عند البيع والشراء، أو كتمان عيوب السلعة وما يتبع ذلك، مما درج عليه الكثير من المتعاملين في الأسواق، فضلا عن النجش المحرم في أماكن المزادات العلنية.

2- 4- التحليل الرياضي للبركة: ويتمثل هذا التحليل في محاولة نمذجة متغير البركة لهدف تمييز دالة الاستهلاك للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك للفرد غير المسلم. ومع العلم أن البركة متغير نوعي غيبي إذ لا يمكن قياسها فهي ذات مفهوم حسي، وما دام الأمر كذلك، حاول الباحث في هذا الصدد إعطاء فكرة جديدة وهي محاولة التفرقة بين الاستهلاك المنفق عليه فعلا¹ Effective consumption من طرف الفرد أو العائلة في السوق خلال وحدة زمنية معينة (يوم، شهر، سداسي، سنة...)، وبين الاستهلاك المحسوس Sensual consumption من طرف الفرد أو العائلة عند نهاية الوحدة الزمنية المدروسة.

فمثلا، إذا رمزنا لمتغير البركة بالرمز ben^2 يمكننا كتابة النموذج

التالي:

$$\left. \begin{array}{l} C' = C + \alpha \cdot ben \\ \text{and} \\ C = c_0 + c_1 \cdot R \end{array} \right\} \dots\dots\dots (15)^3$$

أي:

$$C' = c_0 + c_1 \cdot R + \alpha \cdot ben \dots\dots\dots (16)$$

مع:

$$ben = \begin{cases} 0 & \text{if : (حالة المستهلك غير المسلم)} \\ 1 & \text{if : (حالة المستهلك المسلم)} \end{cases}$$

1- ونسبته أيضا بالاستهلاك الملموس أو الاستهلاك الحقيقي.

2- نسبة إلى: Benediction.

3- نعتمد في تحليلنا للإستهلاك المنفق عليه فعلا (C) على أبسط نماذج الاستهلاك وهو نموذج كينز: $C = c_0 + c_1 \cdot R$

4- فرضا أن البركة تكون موجودة لدى المستهلك المسلم، وتعدم لدى المستهلك غير المسلم.

بحيث:

C' : تمثل مقدار الاستهلاك المحسوس (وحدات من الاستهلاك المحسوس).

C : تمثل مقدار الاستهلاك المنفق عليه فعلا.

R : تمثل مقدار الدخل.

ben : تمثل البركة.

c_0 : حد الكفاف للاستهلاك المنفق عليه فعلا.

c_1 : درجة استجابة الاستهلاك المنفق عليه فعلا لتغيرات الدخل، وهو الميل الحدي للاستهلاك المنفق عليه فعلا.

α : درجة استجابة الاستهلاك المحسوس لتغيرات البركة بين المستهلك المسلم والمستهلك غير المسلم.

ونلاحظ هنا أن متغير البركة ben هو متغير تمثيلي $Dummy variable$ ¹، بحيث يأخذ القيمة صفر (0) في حالة عدم وجودها (فرضا ذلك عند المستهلك غير المسلم)، ويأخذ القيمة واحد (1) في حالة وجودها (فرضا ذلك عند المستهلك المسلم).

من خلال النموذج (16) يمكننا استنتاج دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم وذلك بأخذ $ben=0$ أي:

$$C' = c_0 + c_1.R \quad \dots\dots\dots(17)$$

وهذه المعادلة هي دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم الذي لا يؤمن بالبركة (فرضا أنه لا يؤمن إلا بالملموسات أو الماديات فقط). بينما دالة الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم الذي يؤمن بالبركة هي:

$$C' = c_0 + c_1.R + \alpha.ben \quad / \alpha \in R \quad \dots\dots(18)$$

ومن هنا تتجلى لنا أهمية البركة عند المستهلك المسلم الذي يؤمن بوجودها ويحس بها عند نهاية كل وحدة زمنية مدروسة (يوم، شهر، سنة...).

1- وتسمى أيضا بالمتغيرات الصورية أو الصماء، وباللغة الفرنسية *Variables indicatrices ou muettes*، ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- Johnston J., *Econometric Methods*, McGraw-hill Inc, Japan, third edition, 1984, pp:225-239.
- Bourbonnais Régis, *Econométrie: Manuel et Exercices Corrigées*, Dunod, Paris, 4ème édition, 2002, pp: 73-94.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التقنية السابقة (تقنية تمثيل متغير البركة كمتغير تمثيلي) هي تقنية أكاديمية فقط وليست عملية، إذ لا يمكننا تقدير الاستهلاك المحسوس لعدم معرفة قيمه، ولهذا فكر الباحث بالانتقال من التحليل القياسي الاقتصادي للبركة نحو التحليل الرياضي المحض للبركة، وهذا كمجرد اقتراح نمذجة رياضية بحتة لمتغير البركة "ben" وذلك بالاستعانة بالأعداد المركبة¹، فهذا النوع من الأعداد يحتوي في قيمه على جانب حقيقي ملموس وجانب تخيلي غير ملموس، وهذا ما يتوافق مع موضوع الدراسة باعتبار الاستهلاك يتفرع إلى استهلاك ملموس ونسبته بالاستهلاك الحقيقي Effective consumption والذي يدل على قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا من طرف الفرد أو العائلة خلال مدة زمنية معينة (يوم، شهر، سنة...)، وإلى استهلاك محسوس Sensual consumption من طرف الفرد أو العائلة عند نهاية الوحدة الزمنية المدروسة، ولفهم ذلك نستعين بالكتابة الرياضية التالية:

$$C' = C + \alpha.t \quad / \quad \alpha.t = ben, t \in \underline{IC} \quad \dots(19)$$

$$\Rightarrow C' = C + ben \quad \dots\dots\dots(20)$$

بحيث:

C' : تمثل مقدار الاستهلاك المحسوس (وحدات من الاستهلاك المحسوس)².

C : تمثل مقدار الاستهلاك المنفق عليه فعلا (وحدات نقدية).

ben : تمثل مقدار البركة (وحدات من البركة)³.

مع:

t : عدد مركب بحيث: $t^2 = -1$.

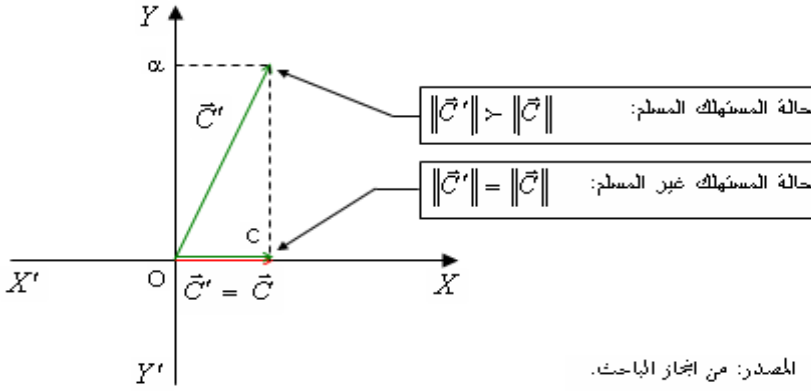
α : عدد حقيقي، بحيث:

$$\begin{cases} \text{if } \alpha = 0 \Rightarrow C' = C & \dots\dots\dots : \text{حالة المستهلك غير المسلم} \\ \text{if } \alpha \neq 0 \Rightarrow C' = C + \alpha.t & \dots : \text{حالة المستهلك المسلم} \end{cases}$$

1- مجموعة الأعداد المركبة، ويرمز لها بالرمز \underline{IC} نسبة إلى Complex Number.
2- ومن الممكن أن نمثلها بوحدات نقدية مستهلكة.
3- ومن الممكن أيضا أن نمثل البركة بوحدات نقدية مستهلكة.

فالعلاقة (21) تدل على أن قيمة الاستهلاك المحسوس تساوي قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا¹ وهذه الحالة قد تناسب حالة المستهلك غير المسلم الذي لا يتقي الله، بل يعصيه ولا يبالي في جلب البركة قط. أما العلاقة (22) فتدل على أن قيمة الاستهلاك المحسوس أكبر من قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا² وهذه الحالة قد تناسب حالة المستهلك المسلم الذي يتقي الله ويعمل على تحقيق أسباب جلب البركة³ والشكل التالي يبين ذلك:4

الشكل (4): بيان الفرق بين المستهلك المسلم والمستهلك غير المسلم اعتمادا على فكرة "الاستهلاك المحسوس و الاستهلاك المنفق عليه فعلا" وباستعمال الأعداد المركبة

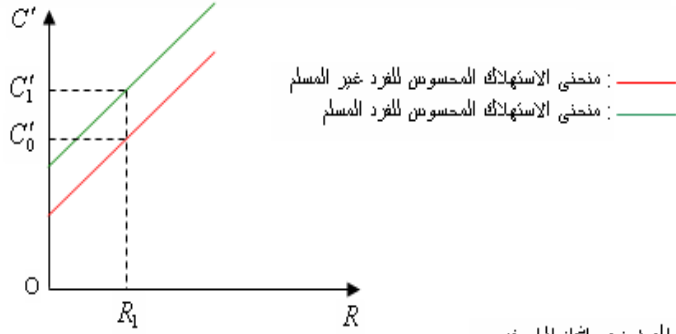


المصدر: من إنجاز الباحث.

وبيانها دائما ومع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها، يمكننا تمييز دالة الاستهلاك للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك للفرد غير المسلم من خلال الشكل البياني التالي:

- 1- ويمكننا استعمال الطويلة (طويلة العدد المركب) للبرهنة عن ذلك، إذ نجد: $\| \vec{C}' \| = \| \vec{C} \|$.
- 2- ونعتمد على الطويلة (طويلة العدد المركب) للبرهنة عن ذلك، إذ نجد: $\| \vec{C}' \| > \| \vec{C} \|$ ، لأن: $\| \vec{C}' \|^2 = c^2 + \alpha^2$.
- 3- من الممكن أيضا نمذجة متغيرة البركة بصفة أخرى، وذلك مثلا بإدخال درجة الإيمان والتقوى كمتغير مستقل (شارح) في النموذج.
- 4- مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها.

الشكل (5): تمييز دالة الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم باستعمال متغيرة البركة



المصدر: من إنتاج الباحث.

من خلال النظر إلى البيان (5) أعلاه يتبين لنا أنه عند أي مستوى من الدخل وليكن R_1 ، فإن مقدار الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم (C'_1) يفوق مقدار الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم (C'_0).

ويفسر الفرق بين هذين المقدارين بوجود مقدار من البركة بداخل الاستهلاك الحسي للفرد المسلم، ومن هنا تتجلى لنا أهمية البركة في تفسير سلوك المستهلك المسلم وتميز دالة استهلاكه عن دالة استهلاك الفرد غير المسلم. وهذا ما ينطبق على الواقع، إذ نجد بعض العائلات تحصل على مداخيل شهرية بالملايين ولكن تجدها تشكي من قلة وعدم اكتفاء دخلها الشهري، فلا تتمتع بها، لأن البركة منزوعة، وقد نجد بعض العائلات ليس لها إلا الراتب الذي لا يوصلها لآخر الشهر، لكن يبارك الله في هذا القليل، فتعيش حياة الملوك، والأمثلة كثيرة ومتعددة.

الخاتمة:

لقد رأينا أن نظرة الاقتصاد الرأسمالي لسلوك المستهلك كانت تخضع لفكرة "اختيار المستهلك"، في حين نظرة الاقتصاد الاشتراكي لسلوك المستهلك كانت تخضع لفكرة "سياسة الضبط الاستهلاكي"، ومن هذا المنطلق وبعد دراستنا لسلوك المستهلك المسلم يمكننا القول أن سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يخضع لفكرة "الاختيار الواسع والموجه"، وتبدو هذه الفكرة كأنها وسط للفكرتين السابقتين، وهنا نتذكر قول الله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...)¹. فالإسلام لا يثبط الهمم في السعي والكسب، بل هو رحمة للعالمين ويقول سبحانه وتعالى:

1- الآية 143 من سورة البقرة.

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)¹، لذلك جاء بضوابط لتحديد المسار الرشيد بالنسبة للاستهلاك وهي بمثابة توجيهات لسلوك المستهلك، فمثلا من ضوابط الإنفاق في الإسلام الإنفاق في الطيبات والامتناع عن الإنفاق في الخبائث، مع العلم أن حجم هذه الأخيرة لا يكاد أن يساوي شيئا إذا ما قرن مع حجم الطيبات من السلع والخدمات، وهذا ما يدل على أن اختيار المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يكون واسع المجال ولكن موجه بتعاليم الإسلام.

إن فكرة المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن فكرة المستهلك في الاقتصاد الوضعي، فالمستهلك المسلم يجمع بين المادة والروح بينما الفرد غير المسلم لا يهتم إلا بالماديات فقط، وبالتالي نستخلص أن سلوك المستهلك المسلم هو نموذج متزن وكامل أي أمثل، ولهذا ينبغي البحث في إيجاد نظريات وأساليب جديدة لتحليل سلوك المستهلك بصفة عامة وسلوك المستهلك المسلم بصفة خاصة.

ما دمنا نؤمن بالله سبحانه وتعالى ونصدقه فنحن نؤمن بالعالم الغيبي الذي جاءت به عقيدة السلف الصالح وأنارتنا به. فالفرد المسلم تحفزه حوافر خلقية وغيبية، كما تحفزه حوافر مادية، بينما الفرد غير المسلم لا يخرج مجال اهتمامه عن دائرة الحوافر المادية، لذلك يمكننا تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، لتمييزه عن المستهلك غير المسلم، وهذا اعتمادا على عدة مفاهيم اقتصادية إسلامية كالقناعة والبركة...، وانطلاقا من هذا التمييز يمكننا نمذجة سلوك المستهلك المسلم.

وختاما كان هذا العمل ثمرة بحث طويل نسأل الله أن ينفع بها قارئها، على أن ما كان فيها من صواب فهو من توفيق الله وإنعامه، وما كان فيها من خطأ فهو من النفس والشيطان، ونسال الله العفو، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- كتب تفاسير القرآن.
- كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

المراجع باللغة العربية

- 1- أبو أنس، أنيس الحجاز، جلب البركة إلى منزلك، منتديات الصوت الإسلامي، 04-06/03-

1- الآية 107 من سورة الأنبياء.

- 2003، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.islamcvoice.com/vb/printthread.php?threadid=1067>>.
- 2- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر.
- 3- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثاني عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر.
- 4- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجبل، بيروت، 1981.
- 5- أحمد طه، مكة كولا تراجم بيبسي وكوكا كولا في الجزائر، جريدة الوطن، الجزائر، العدد (1154)، السنة الرابعة، الخميس 3 شوال 1424هـ الموافق لـ 27 نوفمبر 2003م، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-11-27/economy/economy01.htm>>.
- 6- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، نماء، مراجعات اقتصادية، 07-05-2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-32/morajaat.asp>>.
- 7- حسين شحاته، البعد الاقتصادي في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- 8- رياض بن محمد المسميري، ممحق البركة من المال، الإسلام اليوم، 26-11-1422هـ، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://islamtoday.net/questions/show_question_content.cfm?id=4590>.
- 9- رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420- كانون الثاني 2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.annabaa.org/nba41/fikr.htm#top8>>.
- 10- زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
- 11- زيد بن محمد الرماني، المستهلك المسلم تحكمه قواعد الدين والأخلاق، باب المقال، 10-04-2004، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=7184>.
- 12- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
- 13- سلمان العوده، البركة في المال، الإسلام اليوم، 05-06-1422هـ، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://islamtoday.net/pen/show_question_content.cfm?id=3623>.
- 14- علي عبد العزيز، الاستهلاك: قاعدة ذهبية، نماء، اقتصاد وأعمال- مراجعات اقتصادية، 20-01-2001، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.islam-online.net/arabic/economics/2001/article9.shtml>>.
- 15- غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أو وهم، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.
- 16- لبنى سعيد، الفناعة: الكنز المفقود، نماء، مراجعات اقتصادية، 05-07-2000، [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/morajaat.asp>>.
- 17- محمود محمد الخزندار، هذه أخلاقنا: حين نكون مؤمنين حقاً، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.
- 18- منظور أحمد الأزهرى، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر

- والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2002.
- 19- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، نماء، مراجعات اقتصادية، 09-01-2000 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/morajaat.asp>
- 20- موقع إسلام أون لاين، الكفاية لا الكفاف، نماء، مراجعات اقتصادية، 05-03-2000 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa5-3-00/morajaat.asp>
- 21- موقع كويت 25، القناعة، موسوعة الأسرة المسلمة، 11/07/2005 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://www.kuwait25.com/encyclopedia/print.php?book=1&id=8>
- 22- موقع مدينة الرياض، القناعة، 02/07/2005 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
http://www.arriyadh.com/Islam/LeftBar/Ayah/-----/----->.doc_cvt.asp
- 23- موقع مفكرة الإسلام، إدارة التسويق: سلوك المستهلك، 10/09/2006 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
http://www.islammemo.cc/filz/one_news.asp?IDnews=370
- 24- ناصر بن محمد الأحمد، البركة: خطبة الجمعة في مسجد النور بمدينة الخبر، رقم الخطبة 1354، المنبر، 12-10-1416 [En ligne]، العنوان الإلكتروني:
<http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=2782>

المراجع باللغة الأجنبية

- Bourbonnais Régis, Econométrie: Manuel et Exercices 52 Corrigées, Dunod, Paris, 4ème édition, 2002.
- Johnston J., Econometric Methods, McGraw-hill Inc, Japan, 62 third edition, 1984.
- Salvatore Dominick, Microéconomie: Cours et Problèmes, 72 série Schaum, McGraw-Hill.Inc., paris, 2ème édition, 1993

البرامج الآلية

- 28- برنامج القرآن الكريم، شركة صخر، الإصدار السادس 6.31، 1991-1996.
- 29- برنامج الحديث الشريف: الكتب التسعة، شركة صخر، الإصدار الثاني 2.00، 1991-1997.

أهمية شبكة الأنترنت في تفعيل اليقظة الاستراتيجية

أ/وقنوني باية¹

الملخص:

في ظل تغيرات المحيط وضغط المنافسة وزيادة حالات عدم التأكد، ظهرت اليقظة الاستراتيجية كوسيلة مراقبة مستمرة للمحيط الخارجي و أداة فعالة لاستباق التغيرات قبل حدوثها.

وتزايد أهمية اليقظة الاستراتيجية في منظمات الاعمال، ازداد البحث عن طرق جديدة لزيادة فعاليتها منها شبكة الأنترنت التي اصبح امتلاكها امرا ضروريا في منظمات الاعمال كونها تمثل مصدرا مهما من مصادر المعرفة والتواصل في العالم اجمع، ووسيلة فعالة للتتبع الفوري لمجريات المحيط الخارجي.

Résumé :

Devant les changements de l'environnement et la pression de la concurrence et l'augmentation des cas d'incertitude, la veille stratégique est apparue comme une surveillance constante de l'environnement extérieur, et un outil efficace pour anticiper les changements avant qu'ils surviennent.

Et avec l'importance croissante de la veille stratégique dans les entreprises, la recherche de nouveaux moyens a augmenté afin d'accroître leur efficacité y compris l'internet qui est devenu nécessaire dans les entreprises, et devenu aussi une importante source de connaissance et de la communication dans le monde entier, et un moyen efficace de suivre les changements immédiats de l'environnement extérieur.

مقدمة :

تعتبر اليقظة الاستراتيجية أحد أساليب التسيير الجديدة في علم الإدارة الحديثة التي تقوم على المراقبة المستمرة لمحيط المنظمة، من أجل كسب الفرص الإيجابية وتجنب التهديدات والنتائج السلبية.

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

وأمام التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، برزت شبكة الأنترنت كوسيلة عالمية لجمع المعلومات وتجميع المعرفة ومد جسور التواصل والصدقة بين أقطاب العالم المختلفة، كما أنها تعتبر وسيلة فعالة في نشر الأخبار وجمع معلومات اليقظة، من هنا تنطلق إشكالية بحثنا التي يمكن ترجمتها في السؤال التالي :

كيف تساهم شبكة الأنترنت في تفعيل اليقظة الاستراتيجية؟

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة أجزاء مختلفة، حيث يتناول الجزء الأول التعريف بشبكة الأنترنت وتقنية الويب، أما الجزء الثاني فسنعرض فيه الى ماهية اليقظة الاستراتيجية وسنعرض مختلف مراحلها وأنواعها في الجزء الثالث، وقد خصصنا الجزء الرابع لعرض كيفية مساهمة شبكة الأنترنت في زيادة فعالية اليقظة الاستراتيجية .

أولا : التعريف بشبكة الأنترنت وتقنية الويب 2.0.

الأنترنت هي شبكة عالمية تتكون من ملايين الشبكات المتصلة ببعضها البعض حول العالم، وتعود بدايات هذه الشبكة إلى عام 1969 م، عندما طرحت وزارة الدفاع الأمريكية مشروعها الخاص بتبادل المعلومات مع مراكز البحث العلمي في مختلف أرجاء العالم عن طريق خطوط الهاتف¹ ، وذلك من أجل دعم المشاريع والبحوث العلمية في مجال الدفاع والشؤون العسكرية، وقد أطلق على هذا المشروع تسمية - ARPA.Net، حيث كان استخدامه مقتصرًا فقط على وزارة الدفاع الأمريكية.

بعدها فتح المجال أمام الباحثين والأكاديميين لاستخدام هذه الشبكة ليصل عدد مراكز البحث العلمي المرتبطة ببعضها عن طريق هذه الشبكة إلى 15 مركز سنة 1971² ، واستمرت هذه الشبكة في النمو إلى أن تطور استخدامها إلى نطاق عالمي في إطار ما يسمى بالأنترنت .

ويعتبر استخدام الأنترنت مكسبا حقيقيا لمستخدميها، حيث أنها تسمح بكسب الوقت والجهد للوصول إلى مصادر المعلومات المختلفة والموجودة في أنحاء العالم، كما أنها تمكن الأشخاص وخاصة المتعاملين الاقتصاديين من

1 محمد عبده حافظ، التسويق عبر الأنترنت، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 55 .

2 (شبكة وكالة مشاريع البحوث المتقدمة) ARPA.Net: Advanced Research Projects Agency Network * نفس المكان.

التعريف بأنفسهم وتمدهم بمعلومات مختلفة حول البيئة الخارجية والوضع الاقتصادي الراهن والمحتمل .

وتقدم شبكة الأنترنت خدمات مختلفة كخدمة البريد الإلكتروني، خدمة البحث، خدمة التعلم عن بعد خدمة المحادثة والتسلية، خدمة التجارة الإلكترونية وخدمات البروتوكولات - .

هذا و بالإضافة الى خدمات اخرى كخدمة المجموعات الاخبارية التي هي بمثابة مجموعات حوارية تجمع بين مجموعة من الاشخاص لديهم نفس الاهتمامات، وهناك ايضا خدمة قوائم النشر والقوائم البريدية والتي هي عبارة عن قوائم لعدد من المشتركين المهتمين بموضوع معين، ولا يسمح لغيرهم الدخول إليها والاستفادة من خدماتها على عكس المجموعات الإخبارية.

وتقوم قوائم النشر على إرسال رسالة إلكترونية إلى عنوان رئيسي، وتتم معالجتها بواسطة برنامج في ذلك العنوان ومن ثم يرسل إلى جميع المشتركين في القائمة عبر البريد الإلكتروني الخاص بهم ¹ .

ومع ظهور شبكة الويب 2.0 ظهرت عدة تقنيات تجسد الخدمات المعتمدة على الجيل الثاني من الويب .

ويمكن تعريف الويب 2.0 على أنه " مجموعة من الخدمات على شبكة الأنترنت التي تقدم للمستخدمين نماذج للاتصالات إلى جانب القدرة على إنشاء ومشاركة المحتوى" ² .

وتشير الموسوعة الحرة ويكيبيديا أن كلمة ويب 2.0 سمعت لأول مرة في دورة نقاش بين شركة أوريلي (O'Reilly) الإعلامية ومجموعة ميديا لايف (Media Live) الدولية لتكنولوجيا المعلومات في مؤتمر تطوير الويب الذي عقد في سان فرانسيسكو في 2003، وقد ذكر الكلمة نائب رئيس شركة أوريلي للتعبير عن مفهوم جيل جديد للشبكة العالمية، ومنذ ذلك الحين اعتبر كل ما هو جديد

* البروتوكول هو مجموعة من القوانين التي تحدد وتفصل كيف لحاسوبين آليين أن يتصلا ببعضهما البعض عبر شبكة ما، ومن بين أنواع البروتوكولات نجد بروتوكول HTTP، بروتوكول FTP، بروتوكول TCP/IP و بروتوكول telnet .

1 مجلة العالم الرقمي، ماهي المجموعات الاخبارية، مقال من الموقع الإلكتروني <http://www.al.jazzerah.com.sa>، 2013/05/14.

2 السيد صلاح الصاوي، سمات الويب 2.0 على مواقع الأرشيفات والمكتبات الرئيسية على الأنترنت، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجموعة 18، العدد 02 المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2012، ص 211، مقال من الموقع الإلكتروني

<http://www.kfml.gov.sa/ar/media center/magazine/D>، 2014/02/15.

على الشبكة العالمية جزءا من الويب 2.0¹.

ويتضمن الويب 2.0 تقنيات متعددة منها:

- المدونات (Les Blogs) :

المدونة هي عبارة عن صفحة عنكبوتية تظهر عليها تدوينات (مدخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا، تصاحبها آلية لأرشفة المدخلات القديمة²، ويمكن للزوار الاطلاع على هذه المدونات وحتى التعليق عليها وتقييمها.

- الويكي (Wiki) :

هو موقع ويب يساعد على الكتابة بشكل جماعي، بحيث يمكن لأي شخص تعديل المحتوى وتقديم إضافات إليه بسهولة وبدون قيود، وتمثل موسوعة ويكيبيديا واحدة من أشهر تطبيقات برامج الويكي.

- التدوين الصوتي (Podcast) :

تسمح هذه التقنية بتسجيل ملفات صوتية بصفة MP3 ليقوم المستمع لاحقا بتحميلها أو الاستماع إليها.

- صور 2.0 :

صور 2.0 هي مواقع تسمح لأي متصفح بإنشاء صفحة أو معرض صور شخصي له على الأنترنت بحيث يستطيع الآخرون أن يرو صورته التي قام بتصويرها ووضعها في هذه الصفحة وبالإمكان إضافة التعليقات والتقييم³.
و من أشهر المواقع:

<http://www.flickr.com> - <http://www.photobucket.com>

- الفيديو 2.0 :

هي مواقع تسمح للمستخدمين برفع ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو والتعليق عليها وتقييمها. وتعتبر مواقع YouTube من أشهر هذه المواقع على الإطلاق.

1 مؤسسة ويكيبيديا، الويب 2.0، مقال من الموقع الإلكتروني <http://www.wikipedia.org>, 2014/04/12.

2 السيد صالح الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

3 أفنان بنت صالح المحيسن، استخدام تقنيات الويب 2.0 في التعليم والتعلم، مقال من الموقع الإلكتروني <http://docs.google.com/document/preview?hgd=1...>, 2014/04/12.

-الشبكات الاجتماعية:

تمكن مستخدميها من عمل الملفات الشخصية وتبادل التعليقات والتعرف على الأصدقاء.

ثانيا: ماهية اليقظة الاستراتيجية.

يمكن تجسيد ماهية اليقظة الاستراتيجية في النقاط التالية :

1-التطور التاريخي لمصطلح اليقظة الاستراتيجية .

لقد ظهرت البوادر الأولى لليقظة عند اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية، أين تم إنشاء منظمة وطنية تعمل على جمع ونشر المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية، وتعالج هذه المعلومات من طرف وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITH) - ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) - .

ولقد شهدت سنوات السبعينات الانطلاقة الحقيقية للذكاء الاقتصادي في اليابان، أما الدول الإنجلوسكسونية والتي فضلت استخدام مصطلح الذكاء والمسح عن مصطلح اليقظة، فتعتبر سنوات الخمسينات البداية الأولى للذكاء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حسب Corine Cohen غير أن الانطلاقة الحقيقية كانت في سنوات الثمانينات.

وفي سنوات السبعينات شهدت فرنسا بداية ظهور اليقظة التكنولوجية التي تعتبر أحد الأنواع الرئيسية لليقظة الاستراتيجية والتي ظهرت في الثمانينات، أما الذكاء الاقتصادي فقد ظهر بشكل كبير في فرنسا في بداية سنوات التسعينات.

2 - مفهوم اليقظة وأهدافها:

اليقظة هي عكس النوم، وتعني أن يكون الشخص على تيقظ وفي وضعية استقبال وتلقي لكل ما يرد من محيطه الخارجي من إشارات، أفعال وأقوال دون معرفة ماهي بالضبط، وحتى وأين تحدث¹ .

وتعرف اليقظة الاستراتيجية على أنها " المراقبة الشاملة والذكية لمحيط

*MITH :Ministry OF International Trade and Industry

**JITRO: Japan External Trade Organization

1 عبد الفتاح بوخمخم، عائشة مصباح، دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، ص 64.

المنظمة للاطلاع على المعلومات الواقعية الحاملة لملامح المستقبل¹.
و يعرفها توفيق مولين على أنها « كشف الإشارات الضعيفة وبدور التغيير والتعديلات الكبيرة في مختلف الاتجاهات (كشف مبكر)، وتقوم على جمع وتحليل ونشر المعلومات السديدة والضرورية في عملية وضع القرار² »
ويمكن تعريف اليقظة على أنها نشاط جماعي استباقي ومستمر، وتقوم بجمع وتحليل المعلومات ذات الطبيعة الاستراتيجية والمتعلقة بمحيط المنظمة الخارجي لتستخدم في القرارات المهمة، وتهدف اليقظة الاستراتيجية إلى الكشف المبكر للتغيرات المحتمل حدوثها بغية استغلال الفرص والتقليل من حالات عدم التأكد وتجنب التهديدات .

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن استنتاج بعض أهداف اليقظة الاستراتيجية والتي يمكن تمثيلها في :

- مراقبة المحيط الخارجي للمنظمة .
- توقع التهديدات من أجل تجنبها واكتشاف الفرص و استغلالها.
- الكشف المبكر للتغيرات البيئية و محاولة التكيف معها.
- تعزيز القدرة الإبداعية للمنظمة.
- جمع وتحليل المعلومات ذات الطبيعة الاستراتيجية والاستباقية عن محيط المنظمة .
- التخفيف من حالات عدم التأكد والمخاطر وتجنب المفاجأة غير السارة.
- كشف الإشارات الضعيفة في المحيط الخارجي .
- المساعدة في اتخاذ القرارات المهمة والاستراتيجية .

3-أهمية اليقظة الاستراتيجية:

تتميز اليقظة الاستراتيجية بأهمية كبيرة في المنظمات الاقتصادية، وقد وضحها كل من Medhaffer و Lesca في عدة نقاط أهمها ما يلي

¹ Laurent Hermel, Maitriser et pratiquer... veille stratégique et intelligence économique, 2 édition, AFNOR France , 2007, p2.

²Tawfik Moulin, l'intelligence économique au service de la veille stratégique, journée sur le thème « apport de l'intelligence économique pour la gouvernance stratégique de l'entreprise, ENSIAS, Maroc, 2010, p 7.

يقظتها منها 1 :

- تعتبر اداة للمساعدة في اتخاذ القرار الاستراتيجي.
- تسمح بالكشف المبكر للتغيرات التي يجب(او يمكن) ان تتكيف معها المنظمة.
- تسمح للمنظمة برد فعل سريع والاستعداد في الوقت المناسب، كما تسمح بالاقتصاد في الموارد لان التأخر يؤدي الى ارتفاع التكلفة.
- تعتبر وسيلة لتكوين استراتيجية المنظمة او اعادة توجيهها.
- تمثل وسيلة لاستباق التغيرات وربح الوقت من اجل اتخاذ القرارات الهامة.
- تساعد في ادارة الاخطار والرفع من درجة الامن.
- تسمح بربح زبائن واسواق جدد، وتجنب خسارة زبون حالي رئيسي.
- تساهم في البحث عن استراتيجية تجارية جديدة.
- تؤدي الي تحسين القدرة الابداعية في المنظمة و التميز في السوق الحالي.
- تساعد في تحديد و توفير الفرص من اجل تحسين اداء المنظمة وسط المحيط التنافسي.
- تسمح بالبحث عن موردين جدد.

ثالثا: مراحل وأنواع اليقظة الاستراتيجية.

تختلف مراحل وأنواع اليقظة الاستراتيجية باختلاف الباحثين في هذا المجال، وسنعرض فيمايلي المراحل التي قدمها الباحث Humber Lesca ثم الأنواع المختلفة لليقظة الاستراتيجية .

1-مراحل اليقظة الاستراتيجية :

- يجسد Humber Lesca عملية اليقظة الاستراتيجية في عدة مراحل وهي:
- **المرحلة الأولى:** في عملية اليقظة الاستراتيجية هي مرحلة البحث عن المعلومات وتنشأ هذه المرحلة بعد استهداف جزء من المحيط الذي يتم وضعه تحت الترصد، وتحديد المعلومات والمواضيع والمجالات والأشخاص والفترة

¹ Salima kriaa medhaffer, Humber lesca , L'animation de la veille stratégique, édition bernes science, France 2010,pp 25-26.

الزمنية اللازمة للبحث .

- **المرحلة الثانية:** وبعد جمع البيانات تأتي مرحلة التحليل والمعالجة، حيث تصعد البيانات من المتعقبين إلى الشخص أو الأشخاص المكلفين بتخزينها أو إلى المستعملين المحتملين للمعلومات، وبعد غربلتها وانتقائها ومعالجتها يتم الحصول على معلومات ذات طابع استباقي لتطورات المحيط المستهدف والتي يمكن التعبير عنها بإشارات الإنذار المبكر .

ويوضح Humber Lesca ان عملية تنشيط خلية اليقظة مهمة جدا، كما أنه يشير إلى أن اليقظة عملية مستمرة ومتكررة وأنها عبارة عن نظام معلومات مفتوح على البيئة. ويشير Lesca أيضا إلى أهمية تكوين المعنى جماعيا للمعلومات، وإلى ضرورة وجود تغذية عكسية بين هذه المرحلة والمراحل الأخرى لعملية اليقظة .

2- أنواع اليقظة الاستراتيجية.

تتعدد أنواع اليقظة بتعدد معايير تطبيقها، وسنحاول في الجدول الموالي إبراز أهم هذه المعايير والتصنيفات.

الجدول رقم (01): أنواع اليقظة

العيار	أنواع اليقظة
حسب نوع المحيط	<u>يقظة داخلية</u> : تهتم برصد المحيط الداخلي للمنظمة . <u>يقظة خارجية</u> : تهتم بمراقبة المحيط الخارجي للمنظمة .
حسب الزمن	<u>يقظة رجعية</u> : تهتم بالماضي الذي يهيم المنظمة . <u>يقظة آنية</u> : تركز على الحاضر برؤية شاملة . <u>يقظة استباقية</u> : تهتم بتوقع واستباق التطورات و جمع المعلومات المستقبلية .
حسب Alphonse Carlier	<u>اليقظة النقطية أو الدقيقية</u> : تهدف إلى التغطية السريعة للنقص الموجود في وقت معين وفي إطار محدد <u>اليقظة العرضية</u> : وهي مراقبة عرضة لوضوح مستهدف . <u>اليقظة الدورية</u> : تقوم على أساس مراقبة دورية للهدف . هذا ويضيف Jean- François Miaux إلى تصنيف A-Carlier نوع آخر هو اليقظة المستمرة والتي تسمح بالعودة والمراقبة المستمرة للمحيط الخارجي .
حسب درجة الاستهداف	<u>اليقظة السلبية</u> : تبنى هذه اليقظة على جمع المعلومات المفيدة دون هدف ثابت . <u>اليقظة النشطة</u> : تسعى اليقظة النشطة إلى تحقيق هدف معين كما أنها تقوم بجمع معلومات جد مستهدفة . <u>اليقظة شبه النشطة</u> : تتميز بوضوح نسبي للهدف، ويقوم بتطبيقها مجموعة من المتقنين بالاعتماد خاصة على شبكة الأنترن.
اليقظة المتفاعلية والاستباقية	<u>اليقظة المتفاعلية</u> : تهدف إلى ترصد تغيرات المحيط الحالية بهدف التفاعل معها . <u>اليقظة الاستباقية</u> : تبنى على توقع استباق التطورات قبل حدوثها .
حسب الندرج الهرمي	<u>اليقظة الاستراتيجية</u> : تشير إلى عملية البحث، الجمع ومعالجة المعلومات الاستراتيجية ونشرها واتخاذ قرارات تساعد في تحقيق أهداف استراتيجية . <u>اليقظة التشغيلية</u> : وتقوم على عملية البحث، الجمع، المعالجة ونشر المعلومات لتحقيق أهداف المستوى التشغيلي . <u>اليقظة التنفيذية</u> : تهدف إلى تحقيق أهداف المستوى التنفيذي .
حسب مجال النشاط	يمكن تصنيف عدة أنواع لليقظة الاستراتيجية على حسب مجال النشاط منها : <u>اليقظة التسويقية</u> : تقوم برصد السوق الحالي والمحتمل للمنظمة بهدف توسيع الخطة السوقية . <u>اليقظة التنافسية</u> : تقوم برصد المحيط التنافسي للمنظمة بهدف معرفة كل ما يتعلق بالمنافسين من أجل تجنب تهديداتهم . <u>اليقظة التجارية</u> : ترصد المحيط التجاري للمنظمة من حيث جمع المعلومات عن الموردين، الزبائن والموزعين . <u>اليقظة المرتبطة بالصورة</u> : ترصد بصورة وسمعة منظمة أو علامة أو منتج ما تهتم به المنظمة . <u>اليقظة التكنولوجية والعلمية</u> : تسمح بمراقبة المحيط العلمي، التقني والتكنولوجي الحالي والمتوقع في المستقبل . <u>اليقظة القانونية</u> : تتمثل في مراقبة تطورات القوانين والمعايير القانونية والتقنية في القطاع الذي تنشط فيه المنظمة .

المصدر : من إعداد الباحثة -

* باعتماد على:

- Humber Lesca, op-cit, pp19-20.

رابعاً: مساهمة شبكة الأنترنت في زيادة فعالية اليقظة الاستراتيجية.

مع ظهور الويب 2.0، أصبح لشبكة الأنترنت مساهمة فعالة لوصول خلية اليقظة إلى مختلف أهدافها، ومن أكثر الخدمات أهمية لدى الخلية هي خدمة RSS التي تسمح بالحصول على آخر الأخبار حول موضوع معين، دون زيارة كل المواقع، كما أن هناك محركات بحث تنبئية هدفها زيادة يقظة المنظمة منها:

1. <http://www.google.fr/alert>, 2. <http://northyenlight.com>, 3. <http://pickanews.com>
4. <http://www.alerinfo.fr>

و قد أضاف Jakobiak بعض المواقع الخاصة التي تساعد المنظمات على الرفع من يقظتها منها¹:

1. <http://www.fuld.com>, 2. <http://www.souet.com>
3. <http://www.companiesonline.com>

و تلعب البرمجيات دورا مهما في عمليات البحث، الفهرسة، التصفية، التخزين، التحليل وعرض بيانات اليقظة، والجدول الموالي يوضح عناوين بعض البرامج التي تخدم هذه الوظائف.

الجدول رقم(02): البرامج الإلكترونية ووظائف اليقظة.

العناوين	البرنامج	الوظائف
http://www.Webforia.com http://www.illumise.com	webforia webspector	المراقبة، البحث العرض والتوزيع
http://www.memoweb.com http://www.spidersoft.com	memoweb wezip	التخزين، الفهرسة والتصنيف
http://www.Semio.com http://www.electrum.com	SemionMap PowerMapper	التحليل وعرض البيانات

المصدر من إعداد الباحثة -.

- Alphonse Calier, Intelligence Economies et Knowledge management, édition AFNOR, France, 2012 pp 89-90.
- Jean- François Miaux, Mise en œuvre d'une activité de veille, mémoire pour obtenir le titre professionnel « chef de projet en ingénierie documentaire »INTD, conservatoire national des arts et métiers institut national des techniques de la documentation, France, 04/11/2010, p18.
- Nicolas Lesca, veille et développement durable, édition Lavoisier, France, 2010, pp54-55.

¹ François Jakobiak, l'intelligence économique (la comprendre ,L'implanter, l'utiliser), édition d'organisation France,2004 ,p127.

*بالاعتماد على:

- Henry Samier, Victor Sandoval, La veille stratégiques sur l'internet, édition bermes, France ,pp66-70.

ويعتبر الوكلاء الأذكياء من بين البرامج التي تساعد المتيقظ في عملية البحث، الفهرسة، التصنيفية الحفظ، العرض، النشر واتخاذ القرار¹.
وقد قاما كل من Henry Samier و Victor Sandoval بعرض العديد من العناوين الخاصة بالوكلاء الأذكياء منها²:

الوكيل Netbrilliant الذي موقعه <http://www.Netbrilliant.com/>

و الوكيل Copernic الذي موقعه <http://www.Copernic.com/>

ومن الوسائل الإلكترونية التي تستخدمها خلية اليقظة للتواصل مع الجمهور المستهدف ومعرفة وجهات نظره حول موضوع معين نجد المنتديات والشبكات الاجتماعية والمجموعات الإخبارية والقوائم البريدية والمدونات.
ومن خلال كل هذه الوسائل نستنتج أن للأترنت دورا كبيرا في وصول خلية اليقظة إلى تحقيق أهدافها، وسنحاول فيمايلي توضيح أهم مزايا الأترنت بالنسبة لخلية اليقظة:

- ربح الوقت والجهد والتكلفة في الحصول على عدد هائل من المعلومات المتطورة، المفتوحة المتعددة المصادر والحديثة.

- تساعد الشبكة على الاكتشاف السريع للفرص وتجنب التهديدات .

- تسمح خدمة RSS لخلية اليقظة بالحصول على آخر المستجدات حول موضوع معين، كما تسمح المواقع التنبيهية بالتعرف على كل جديد في موضوع محدد، هذا ويلعب الوكيل الذكي دورا كبيرا في مراقبة المحيط وجمع المعلومات وحفظها ونقلها واتخاذ القرارات .

- تساهم في تطوير قدرة خلية اليقظة على كشف إشارات الإنذار المبكرة، كما تساعد على استباق الأحداث وتجديد معلومات المنظمة وإيجاد أفكار جديدة.

- تسمح شبكة الأترنت في تطوير الأنواع المختلفة لليقظة الاستراتيجية.

وسنحاول في الجدول الآتي عرض مساهمة الشبكة في أنواع اليقظة الاستراتيجية .

¹ Henry Samier, Victor Sandoval, op-cit, p67.

² Ibid, p 67.

أنواع اليقظة	مساهمات الأترنت
اليقظة التسويقية	تزويد خلية اليقظة بمعلومات مختلفة عن المتغيرات التسويقية والمستجدات البيئية المحلية والدولية. المراقبة السريعة للأسواق ومتابعة تطورات المنتجات الجديدة المعروضة على الشبكة والمرتبطة باهتمامات المنظمة. اكتشاف أسواق جديدة وتقييم وضعية الأسواق الحالية.
اليقظة التنافسية	تطوير مراكز المراقبة التنافسية والتعرف على كل جديد في مواقع المنافسة وآخر منشوراتهم. مراقبة التسويق الإلكتروني للمنافسين ومتابعة تطور منتجاتهم الجديدة ونظرة المستهلك لهذه الأخيرة. التعرف على سياسات المنافسين والنقائص الموجودة في منتجاتهم.
اليقظة التجارية	المعرفة المباشرة لرغبات المستهلك وأرائه الإيجابية والسلبية حول المنظمة ومنتجاتها. متابعة التسويق الإلكتروني الخاص بالموردين والموزعين والبنوك. متابعة مستجدات التجارة الإلكترونية وأهم التطورات المرتبطة بها.
اليقظة المرتبطة بالصورة	التعرف على صورة المنظمة ومنتجاتها من خلال المراقبة التكنولوجية لوسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية، وأيضاً من خلال المشاركة في المنتديات والشبكات الاجتماعية والمجموعات الإخبارية والقوائم البريدية. معرفة الإشاعات المرتبطة بالمنظمة ومنتجاتها أو إطاراتها وذلك فور نشرها على الشبكة.
اليقظة التكنولوجية	الحصول على معلومات مختلفة عن براءات الاختراع. متابعة أعمال الباحثين. المعرفة السريعة للتكنولوجيا والأبحاث الجديدة.
اليقظة القانونية	التعرف على القوانين الجديدة والتعديلات الأخيرة فيها، ومحاولة التصرف قبل تنفيذها.

المصدر من إعداد الباحثة.

الخاتمة :

مع تسارع الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي، أصبح من الضروري على منظمات الأعمال إعادة النظر ومراجعة الطرق المعتمدة في كسب الموارد الخارجية، وتعتبر شبكة الأترنت من أهم مصادر معلومات منظمات الأعمال المعاصرة والناجحة، كما أنها أصبحت تمثل وسيلة ضرورية لجمع معلومات اليقظة الاستراتيجية. ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لقد ساعد ظهور شبكة الأترنت في تطوير قدرة المنظمة على جمع مختلف المعلومات فور نشرها وذلك بفضل خدماتها المتعددة كخدمة شبكة الويب والمجموعات الأخرى.

- تعتبر المدونات، الشبكات الاجتماعية، الويكي وخدمة RSS من أهم تقنيات الويب 2.0، ولقد أصبحت هذه التقنيات تستخدم كقاعدة أساسية للتواصل مع الجمهور والحصول على آخر المستجدات.

- لقد ساهمت التطورات السريعة للبيئة وارتفاع حالات عدم التأكد إلى زيادة أهمية اليقظة الاستراتيجية والاهتمام أكثر بالبحث عن طرق تدعيم فعاليتها،

وتعتبر شبكة الأنترنت من أهم الوسائل المساعدة في وصول خلية اليقظة إلى تحقيق أهدافها وزيادة فعاليتها بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة.

- تمثل خدمة RSS، المجموعات الإخبارية والمواقع التبيهية من أكثر خدمات الأنترنت استخداما لدى خلية اليقظة في جمع المعلومات، ويعتبر الوكلاء الأذكياء من أهم البرامج المستخدمة لدى المتيقظ في عملية البحث، الفهرسة، التصفية، الحفظ، العرض، النشر، واتخاذ القرار.

- تساهم شبكة الأنترنت في تطوير قدرة خلية اليقظة على كشف إشارات الإنذار المبكرة واستباق الأحداث وتجديد المعلومات، كما أنها تساعد في تطوير الأنواع المختلفة لليقظة الاستراتيجية منها اليقظة التسويقية، التنافسية، التجارية، اليقظة المرتبطة بالصورة، اليقظة القانونية واليقظة التكنولوجية.

- ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن للأنترنت دورا هاما جدا في تفعيل اليقظة الاستراتيجية، ومن ثمة المساعدة في اتخاذ القرار، كما انه يجب على كل المنظمات استخدامها مهما كان حجمها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- محمد عبده حافظ، التسويق عبر الأنترنت، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 2- أفنان بنت صالح المحيسن، استخدام تقنيات الويب 2.0 في التعليم والتعلم، مقال من الموقع الإلكتروني <http://docs.google.com/document/preview?hgd=1...> 2014/04/12.
- 3- السيد صلاح الصاوي، سمات الويب 2.0 على مواقع الأرشيفات والمكتبات الرئيسية على الأنترنت مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجموعة 18، العدد 02 المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2012 مقال من الموقع الإلكتروني <http://www.kfml.gov.sa/ar/media center/magazine/D> 2014/02/15.
- 4_ مجلة العالم الرقمي، ماهي المجموعات الإخبارية، مقال من الموقع الإلكتروني <http://www.al.jazzerah.com.sa> 2013/05/14،
- 5- مؤسسة ويكيميديا، الويب 2.0، مقال من الموقع الإلكتروني <http://www.wikipedia.org> 2014/04/12.
- 6- عبد الفتاح بوخمخم، عائشة مصباح، دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 09 و 10 نوفمبر 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Alphonse Calier, Intelligence Economies et Knowledge management, édition AFNOR France, 2012.
- 2- François Jakobiak, l'intelligence économique (la comprendre, L'implanter, l'utiliser), édition d'organisation, France, 2004.

-
-
- 3- Henry Samier, Victor Sandoval, la veille stratégique sur l'internet, édition bermes France ,2002 .
 - 4- Humber Lesca , veille stratégique (la méthode L.E.SCAning), édition EMS, France, 2003
 - 5- Laurent Hermel, Maitriser et pratiquer... veille stratégique et intelligence économique, 2 édition, AFNOR France , 2007.
 - 6- Nicolas Lesca, veille et développement durable, édition Lavoisier, France, 2010.
 - 7- Salima kriaa medhaffer, Humber lesca , L'animation de la veille stratégique, édition bermes science, France , 2010.
 - 8- Jean- François Miaux, Mise en œuvre d'une activité de veille, mémoire pour obtenir le titre professionnel « chef de projet en ingénierie documentaire »INTD, conservatoire national des arts et métiers, institut national des techniques de la documentation, France, 04/11/2010.
 - 9- Tawfik Moulin, l'intelligence économique au service de la veille stratégique, journée sur le thème « apport de l'intelligence économique pour la gouvernance stratégique de l'entreprise, ENSIAS, Maroc, 2010.

تخطيط القوى العاملة الجزائرية بين النظرية والتطبيق

أ/شلاللي فارس¹

الملخص

إن ضرورة التخطيط في الجزائر تبدو واضحة من أجل تجنب سلبيات الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآليات السوق مثل عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع لصالح تطور جميع أفرادها . فالطبيعة التنافسية لهذا الاقتصاد تدفع المشروعات إلى اتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطاقات الإنتاجية، ثم نصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق وهذا يعني بقاء قسم من طاقتها الإنتاجية معطلا عن العمل أي بقاء جزء من الموارد الإنتاجية مجمدا بدون استغلال . هذا الوضع يقود إلى الأزمات الاقتصادية وما يرافقها من كساد وتعطيل الجزء من القوى المنتجة وبشكل خاص لقوة العمل البشرية (البطالة المعلنة والمقنعة).

يمثل الحديث عن تخطيط القوى العاملة الجزائرية تحديا كبيرا ، حيث تواجه الجزائر الآن إحدى أكبر التحديات التنموية إلحاحا والتي تتمثل في مكافحة البطالة نتيجة الإمكانيات المتعلقة بأنماط خلق فرص العمل الأساسية في الماضي. أي هجرة اليد العاملة والتوظيف في القطاع العام من جهة وتزايد اليد العاملة المتسارع من جهة أخرى.

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية من خلال محاولتها التعرف على واقع القوى العاملة الجزائرية وإلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تعيق عملية التخطيط. بالإضافة إلى أن عملية تخطيط القوى العاملة في حد ذاتها ذات أهمية عالية ، حيث أنها تعني إحداث توازن ديناميكي مستقر بين الاحتياجات التنظيمية من العمالة وبين سوق العمل ، كما أنها تمكن من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية مما يساعد على تطبيق مبادئ التنظيم الحديثة وخاصة مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يساعد على الاستقرار عموما والتقليل من دوران العمل وما يتبعه من مشكلات.

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

Abstract

The need for planning in Algeria seems so clear in order to avoid the negative aspects of the economy which is based on a spontaneous development of the market mechanisms such as market device's inability to achieve the optimal use of all human and material resources in the community for the benefit of the development of all its members. The competitive nature of the economy leads entrepreneurs to take isolated individual decisions to expand production capacities; but they face a huge market absorptive power, which means economic crisis and unemployment.

Nowadays, Algeria faces an important economic challenge which is manpower planning, in order to limit unemployment. The present paper tries to recognize and determine the real Algerian labor force and to shed light on the planning barriers that the Algerian economy suffers from.

مقدمة

يعتبر تخطيط القوى العاملة من المواضيع الهامة التي اهتم بها العديد من الباحثين وهو فرع من فروع التخطيط. حيث أنه يلتزم بقواعد و متطلبات عامة و يختلف عن غيره من أنواع التخطيط بتخصصه و ضرورة ذلك التخصص.

أولا : واقع القوى العاملة الجزائرية

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها سوق العمل الجزائري خلال مراحل تطوره المختلفة إلى إحداث العديد من التحولات الهيكلية في القوى العاملة، في بنيتها القطاعية والتعليمية والمهنية.

1-التحولات الهيكلية في القوى العاملة الجزائرية:

القوى العاملة أو النشطون، هم ذلك القسم من السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي، و هم عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين " 15 و 64 سنة" سواء كانوا مشغولين فعلا أم عاطلين عن الشغل. إن حجم و بنية السكان النشطين (القوى العاملة للفئة المتراوحة بين 15 و 64 سنة) في الجزائر، و التي تنطبق نظريا على الأشخاص الذين هم في سن العمل، تعطي أول دليل على ضالة حجم القوى العاملة. خاصة و أن عدد القادرين عن العمل و غير الراغبين في العمل لسبب أو لآخر كبير في الجزائر هذا من جهة. و من جهة أخرى تعتبر منخفضة مقارنة بالمستويات الدولية.والجدول الموالي يبرز لنا مدى

تطور حجم و بنية القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1986-2010.

جدول رقم (1): تطور حجم السكان الإجمالي وحجم السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2010.

السنة	حجم السكان الإجمالي	حجم السكان النشطين	معدل النشاط (%)
1986	22542000	4749000	21,0
1987	23074000	5164000	22,4
1988	23446000	5360000	22,8
1989	24800000	5588000	22,5
1990	25022000	5851000	23,3
1991	25643000	6085000	23,7
1992	26271000	6318000	24,0
1993	26894000	6561000	24,4
1994	27496000	6814000	24,7
1995	28060000	7561000	26,9
1996	28566000	7811000	27,3
1997	29045000	8072000	27,7
1998	29507000	8326000	28,2
1999	29965000	8589000	28,6
2000	30416000	8153000	26,8
2001	30879000	8568000	27,7
2003	31600000	8762326	27,7
2004	32080000	9469946	29,5
2005	32906000	9492508	28,8
2006	33400000	10109645	30,2
2007	34090000	9968906	29,2
2008	34710000	10315000	29,7
2009	35665000	10544000	29,5
2010	36371000	10812000	29,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين اقتصاديا، أو ما يصطلح على تسميته بمعدل النشاط من الأمور الهامة باعتباره يعكس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يبلغه البلد. فبهذا الصياغ و من خلال دراسة معدلات النشاط الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنها تبدو إجمالا منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث كون أن حوالي ربع السكان يقوم بنشاط اقتصادي. و يرجع هذا الانخفاض في رأينا إلى العديد من الأسباب من أهمها:

- فتوة التركيب العمري للسكان في الجزائر.

- ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للجنسين معا.

- الانخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة مما يؤثر على معنويات بعض الشباب من القيام بالبحث عن العمل و عدم تسجيل أسمائهم لدى مكاتب اليد العاملة المتواجدة في البلاد.

- كما ذكرنا سابقا أن السكان النشطين (القوى العاملة) تنقسم بدورها إلى قسمين بارزين و هما الأفراد المشتغلين فعلا (العمالة) و الباحثين عن العمل (المتعطلين أو البطالين). سوف نتناولها في النقطتين الموالتين.

1-1 - القوى العاملة المشتغلة(العمالة):

إن الفهم الشامل للعمالة حجما و نسبة و هيكلها أيضا يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة و التعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في بعض المهارات. كذلك التي تواجه زيادة في العمالة ، لكي نستخلص الخصائص الحقيقية للعمالة في الجزائر نوجد التصنيفات التالية:

- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.
- توزيع العمالة حسب المهنة.
- توزيع العمالة حسب فئات العمر.
- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب نوع الجنس.

أ/ العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

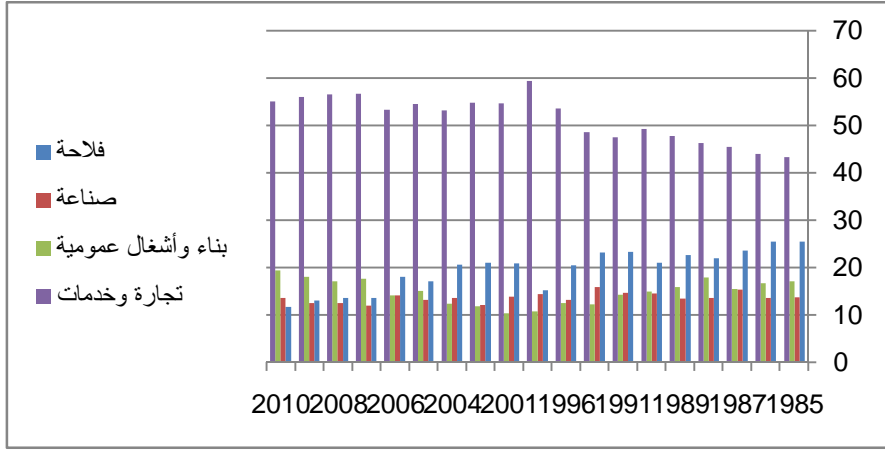
إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار و توجيهات التنمية الاقتصادية و انعكاساتها على مساهمة القطاعات الاقتصادية في عملية التنمية. إذ غالبا ما تواكبها تحولات جوهرية قبي هياكل التشغيل، لذا سنحاول التعرف فيما يلي على توزيع العمالة بين القطاعات على النحو التالي:

جدول رقم (2): تطور حجم ونسبة العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1985-2010).

القطاعات	الفلاحة	الصناعة	بناءواشغال عمومية	تجارة و خدمات	المجموع	السنوات			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
990000	25.6	536000	13.8	661000	17.2	1681000	43.4	3868000	1985
1002000	25.6	537000	13.6	657000	16.7	1727000	44.1	3923000	1986
1003000	23.6	654000	15.4	658000	15.5	1932000	45.5	4247000	1987
1003000	22	621000	13.6	820000	18	2114000	46.4	4558000	1988
1010000	22.7	602000	13.5	717000	16	2139000	47.8	4468000	1989
970000	21.1	670000	14.6	683000	15	2256000	49.3	4579000	1990
1140000	23.4	715000	14.7	681000	14.3	2308000	47.6	4852000	1991
1150000	23.2	789000	15.9	613000	12.3	4222000	48.6	4974000	1992
1154000	20.6	748000	13.2	705000	12.6	3018000	53.6	5625000	1996
872880	15.3	826060	14.4	617357	10.8	3409692	59.5	5725919	2000
1311641	21	861119	13.9	650012	10.4	3406000	54.7	6228772	2001
1412340	21.1	804152	12.1	799914	11.9	3667650	54.9	6684056	2003
1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.3	7798412	2004
1380520	17,2	1058853	13,2	1212022	15,1	4392844	54,6	8044220	2005
1609633	18,1	1263591	14,2	1257703	14,2	4737877	53,4	8868804	2006
1170897	13,6	1027817	12	1523610	17,7	4871918	56,7	8594243	2007
1252000	13,7	1141000	12,5	1575000	17,2	5178000	56,6	9146000	2008
1242000	13,1	1194000	12,6	1718000	18,1	5318000	56,1	9472000	2009
1136000	11,7	1337000	13,7	1886000	19,4	5377000	55,2	9735000	2010

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم: 1 تطور نسب العمالة في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1985-2010



من خلال التوزيع القطاعي للعمالة إن أول ملاحظة نسجلها هو أن اليد العاملة المشغلة (العمالة) الكلية تزداد شيئاً فشيئاً من سنة لأخرى، حيث وصلت إلى 9735000 عامل مشغول عام 2010.

1-1-1 العمالة في القطاع الأول (القطاع الفلاحي):

العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر. لأننا لا نستطيع بصورة كافية عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي (هذا العدد يتغير حسب السنة و الظروف المناخية).

انطلاقاً من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، من الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في القطاع الفلاحي و المعنيون بالأمر هنا كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية. لن يؤخذ بعين الاعتبار كل الذين يمارسون نشاطاً زراعياً بصفة ثانوية، أي الذين سجلوا أنفسهم كعمال، موظفون و بناءون و تجار

من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي في مطلع النصف الثاني من الثمانينات كان يستحوذ على ربع العمالة. إلا أن هذه النسبة بدأت في التذبذب و الانخفاض تدريجياً من سنة إلى أخرى حيث كان يمثل السكان العاملون اقتصادياً في حقل الفلاحة 25.6% من مجموع العمالة عام 1985، ثم هبط إلى 21,1% عام 1990، إلى أن وصلت النسبة إلى 11,7% عام 2010. هذا الانخفاض كان نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد و انتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية. بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخل ما بين القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى التي تعمل على

إغراء المداخيل و جلب العمالة إليها، و كذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل في نشاطات أخرى.

1- 1- 2- العمالة في القطاع الثاني (الصناعة والبناء والأشغال العمومية) :

أولا : العمالة في القطاع الصناعي :

لقد كان من أولويات الاستراتيجية التنموية الجزائرية الاهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين اقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة. إلا أن العمالة الصناعية في الجزائر تحتل المركز الرابع بعد كل من الفلاحة و الإدارة و التجارة و خدمات أخرى، حيث بقيت نسبة السكان العاملين في قطاع الصناعة يتراوح بين 13 % و 16 % خلال الفترة 1985 و 2010 (انظر الجدول)، إلى أن وصلت النسبة عام 2010 إلى 13,7% . جاء هذا الترتيب نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بعد الصدمة البترولية عام 1986، التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الخارجية وتمثلت هذه الإصلاحات في إعادة الهيكلة المالية و العضوية للمؤسسات مما ترتب عنها تسريح عدد هائل من العمال خلال التسعينات، إلا أن البرامج التي باشرتها الدولة في مطلع الألفية الثالثة لامتنعاص البطالة ساعدت بشكل كبير في استحداث مناصب شغل معتبرة حيث، وصل معدّل البطالة في نهاية 2010 إلى 10%. هذا يوصلنا إلى نتيجة ألا وهي أن مناصب العمل الجديدة تم إنشاؤها على مستوى القطاعات الأخرى (قطاع البناء و قطاع الخدمات) .

ثانيا : العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية :

يشهد هذا القطاع انخفاضا محسوسا في عدد العاملين، إلا أنه بدأ يعرف استقطابا تدريجيا لليد العاملة. فبعدها كانت نسبة العاملين في هذا القطاع 18% عام 1988، بلغت عام 1996 حوالي 12.6 %، ثم وصلت إلى 10,8% عام 2000، هذا التراجع راجع إلى تأثيرات تحول المسار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية التي أثرت على ميزانية القطاع و لاسيما في نهاية التسعينات . بعد ذلك بدأت نسبة العاملين في القطاع تتحسن شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى 19,4 % . هذا التحسن المسجل راجع إلى تأثير سياسة التشغيل المنتهجة في بداية الألفية الثالثة.

1- 1- 3- العمالة في القطاع الثالث (الخدمات) :

إن قطاع الخدمات على عكس القطاع الصناعي يستقطب أكبر عدد ممكن من العمالة في الجزائر. إن هذا القطاع الذي يحتوي بدوره على قطاعات أخرى

كالتجارة، الإدارة، النقل و خدمات أخرى ما فتئت تتزايد فيه العمالة منذ 1985 إلى أن وصلت 53.3% عام 2004، ثم إلى 55,2% عام 2010 وهذا ناتج عن عوامل يرجع أسبابها إلى الديناميكية الاقتصادية لأن الاستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى تطور نشاط الخدمات .

ملاحظة :

في اعتقادنا إن استحواذ القطاع غير الإنتاجي (قطاع الخدمات) على نسبة معتبرة من مناصب العمل غير مرغوب فيه. لأنه كان من المفروض و من المنطقي استحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة المعتبرة (الكبرى) من مناصب الشغل ، وذلك لكون القطاعات المنتجة هي التي تحقق المزيد من الثروة .

يشير واقع توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أن القطاع الفلاحي كان و ما يزال من بين القطاعات الهامة (بعد قطاع الخدمات) التي تحتضن نسبة معتبرة من القوى العاملة بالرغم من الانخفاض (التراجع المستمر). أما قطاع الصناعة فرغم حداتها و فتوتها أصبحت تشكل مصدرا هاما للتشغيل. وبطبيعة الحال فإن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق باستقطاب اليد العاملة الجديدة على الرغم من أنه قطاع غير منتج، و هكذا فقد انتقلت العمالة منقطاع الزراعة (نشاطات إنتاجية سلعية) إلى قطاع الخدمات (نشاطات هامشية خدمية). بالتالي تضخم نشاط قطاع الخدمات و بروز السمسة والمضاربة و عمليات استيراد على حساب قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة). مما أدى إلى وجود اختلال بين القطاعات الاقتصادية الكبرى و إلا كيف يفسر وجود عمالة في المكاتب الإدارية، يقضون معظم الوقت في مكاتبتهم يقرؤون الجرائد و المجالات (إن كانوا من المحوظين في استغلال الوقت الضائع من أوقات العمل الحقيقية ...) و يتناقشون في أمور تافهة أو يتساءلون عن دخول الأجر الشهري في وقته المحدد و على الزيادات (إن وجدت) و بهذا لو كانوا يقضون هذا الوقت في النقاش البناء المتعلق باقتراح بعض الأمور الهامة و التي تعود بالنفع عليهم و على الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعل جانبا كبيرا من الأجور و المرتبات المدفوعة لهم دون مقابل مادي من الإنتاج الحقيقي .

ب- توزيع العمالة حسب نوع المهنة:

إن التركيب المهني للعمالة، هو توزيع هذه الأخيرة حسب نوع العمل الذي يؤديه العامل بغض النظر عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي يعمل

بها. لذلك يعبر مثل هذا النوع (التصنيف) في أي مجتمع عن أهمية الوظائف (المهن) التي تؤديها العمالة ، و في نفس الوقت يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع و درجة التطور التي بلغها ، و الجدول الموالي يبين لنا توزيع العمالة حسب نوع المهنة .

جدول رقم (3): توزيع العمالة حسب نوع المهنة

المهنة/السنوات	1997	2000	2001	2003	2004	2007	2010
أرباب عمل ومستقلون	1597000 (27.5) %	1673670 (29.2) %	1826020 (29.3) %	1855361 (27.8) %	2471805 (31.7) %	2515977 (29.2) %	2874000 (29,5) %
دائمون	2793000 (48) %	2668802 (46.7) %	2570793 (41.3) %	2829197 (42.4) %	2902365 (37.2) %	2908861 (33,8) %	3208000 (32,9) %
غير دائمين	1079000 (18.5) %	1115062 (19.5) %	1306407 (20.9) %	1515442 (22.6) %	1784641 (22.9) %	2679977 (31,3) %	3250000 (33,4) %
مساعدا الأسر	346000 (6) %	268385 (4.6) %	525552 (8.5) %	484057 (7.2) %	639602 (8.2) %	489428 (5,7) %	403000 (4,2) %
الجموع	5815000	5725919	6228772	6684056	7798412	8594243	9735000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن الشيء الذي يمكننا ملاحظته من خلال تصفحنا لهذه الأرقام و النسب هو أن نسبة العمال الأجراء الدائمين هي في انخفاض تدريجي مقارنة بسنة 1997، فبعدما كانت تمثل 48 ٪ من اليد العاملة المشغلة أصبحت تمثل سوى 37.2 ٪ عام 2004، إلى أن وصلت إلى 32,9 ٪ عام 2010 أما عدد الأجراء غير الدائمين فهو في ارتفاع حيث انتقلت النسبة من 18.5 ٪ (1997) إلى 22.9 ٪ عام 2004، ثم إلى 33,4 ٪ عام 2010 .

في رأينا أن التفسير الوحيد لهذه التغيرات هو أن الزيادة التي حصلت في كمية اليد العاملة المشغلة (العمالة) خلال الفترة 1997-2010 و التي قدرت بـ 3920000 عامل، كان فيها عدد مناصب الشغل المؤقتة أكبر من الدائمة (حوالي 2171000 عامل أجير غير دائم مقابل 415000 عامل أجير دائم). إلا أن عدد أرباب العمل و المستقلون استحوذوا على جزء هام من هذه الزيادة، حوالي 1277000 رب عمل مستقل خلال الفترة 1997-2010.

النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن المناصب المستحدثة إلى غاية 2010 لمواجهة مشكل البطالة أغلبها مناصب غير دائمة ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن ديمومة هذه المناصب في المستقبل وهل هناك رؤية مستقبلية للسلطات المعنية لمواجهة التحديات والتطورات التي ستطرأ على القوى العاملة الجزائرية.

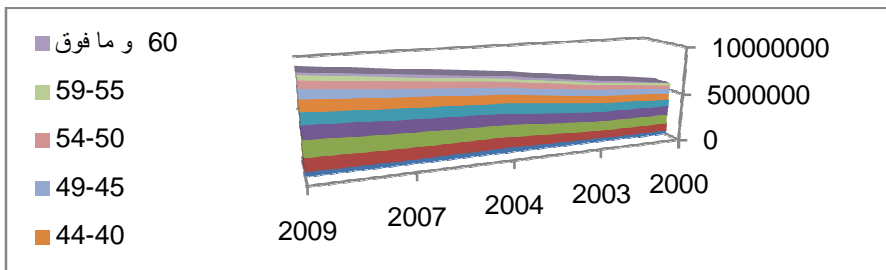
ج- توزيع العمالة حسب فئات العمر:

لقد تطرقنا في الفقرات السابقة إلى تطور العمالة في الجزائر حسب

كل من النشاط الاقتصادي و حسب نوع المهنة، فوجدنا في الحالة الأولى اختلالا فيما يخص توزيع هذه الأخيرة على كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة، و في الحالة الثانية برز فيها تزايد عدد مناصب العمل المؤقتة مقارنة بالدائمة. أما في الحالة الثالثة سوف نحاول التعرف على الفئات (أو الفئة) التي تملك النسبة الكبيرة، و من ثم نتعرف على نوعية العمالة، هل هي شابة أو غير ذلك؟ .
الجدول الموالي يوضح توزيع العمالة حسب فئات العمر:
جدول رقم (4): توزيع العمالة حسب فئات العمر

2009	2007	2004	2003	2000	فئة السن/السنوات
414000	385352	469538	341537	315797	20 - سنة
4,4	4,4	6	5,2	5,6	%
1317000	1194515	1123794	851363	822500	24-20
13,9	13,9	14,5	12,7	14,4	%
1673000	1477470	1275676	1036461	996217	29-25
17,6	17,1	16,2	15,6	17,4	%
1355000	1292775	1157632	1041010	973100	34-30
14,3	15,1	14,8	15,5	16,9	%
1169000	1086317	1054982	977556	741846	39-35
12,3	12,6	13,5	14,6	12,9	%
1116000	1080505	880621	807590	662844	44-40
11,9	12,5	11,3	12,1	11,6	%
995000	804121	704841	651461	581368	49-45
10,5	9,4	9,1	9,7	10,2	%
709000	630888	562296	495958	323948	54-50
7,5	7,4	7,3	7,5	5,6	%
473000	389470	315166	243577	281757	59-55
5	4,6	4	3,6	4,9	%
251000	252831	253866	237543	26542	60+ سنة
2,6	3	3,3	3,5	0,5	%
9472000	7798412	7798412	6684056	5725919	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات
الشكل رقم: 2 تطور حجم العمالة في الجزائر حسب فئات العمر خلال الفترة 2009-2000



المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال توزيع العمالة حسب فئة العمر، أن أعلى مستوى يوجد بين (25-29 سنة) بنسبة تقارب 17,6% (2009). ثم تأتي بعد ذلك الفئة العمرية (30-34 سنة)، بحيث أن نسبتها تقارب 14,3% و تليها الفئة العمرية 20-25 سنة بنسبة 13,9%. هذا ما يؤكد على مدى اعتماد العمالة الجزائرية على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة و الثلاثون من العمر على الخصوص، حيث نسبة هذه الفئة أي الذين يتراوح أعمارهم بين 20 و 35 سنة هي في حدود 50% من مجموع القوى العاملة المشغلة. أما نسبة الفئات الصغرى أي تحت السن 20 سنة فقد بلغت 2,6% من العمالة الكلية خلال سنة 2009.

د- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب نوع الجنس:

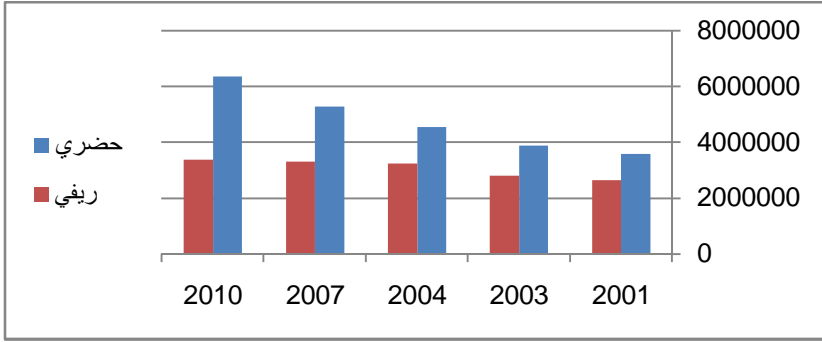
إن النظر إلى العمالة الوطنية من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك عن مجموعة من التوترات و الإختلالات في التوازن، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع العمالة. كونها لا يمكن أن تنفصل عن هؤلاء السكان باعتبارها جزءا لا يتجزأ منهم. بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية التي لها دورا بارزا في تركيز العمالة. بناء على هذا الأساس يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، إحداهما مدني (حضري) و الآخر ريفي، و سوف نرى من خلال هذا التقسيم كيف يتوزع الإناث و الذكور على هذه المناطق و ذلك من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (5): توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب نوع الجنس

2010	2007	2004	2003	2001	السنوات	نوع المنطقة/
5234000	4244247	3606996	3131440	2934016	ذكور	حضري
1126000	1044342	941048	754848	656350	إناث	
6360000	5288588	4548044	3886288	3590366	المجموع	
65,3	61,5	58,32	58,14	57,6		
3027000	3003120	2832162	2619591	2411207	ذكور	ريفي
348000	302534	418206	178176	227199	إناث	
3375000	3305645	3250368	2797768	2638406	المجموع	
34,7	38,5	41,68	41,86	42,4		
8261000	7247361	6439158	5751032	5345223	ذكور	المجموع
84,9	84,3	82,5	86	85,8	إناث	
1474000	1346876	1359254	933024	883549	المجموع	
15,1	15,7	17,5	14	14,2		
9735000	7798412	7798412	6684056	6228772	المجموع	

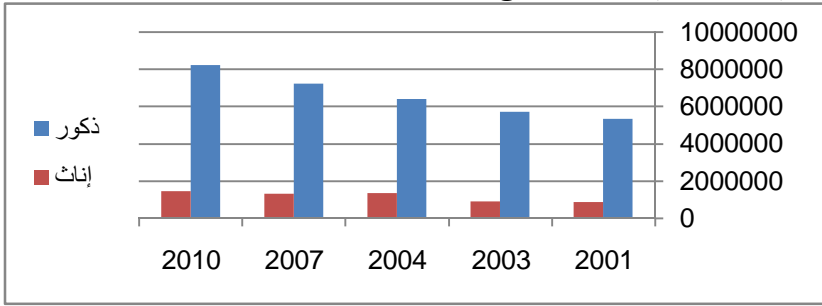
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم: 3 تطور حجم العمالة حسب نوع المنطقة خلال الفترة 2010-2001



المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم: 4 تطور حجم العمالة حسب نوع الجنس خلال الفترة 2010-2001



نلاحظ من خلال هذه الأرقام و النسب أن العمالة تتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث أن النسبة لم تنزل عن مستوى 57% خلال الفترة 2001-2010، إذ بلغت في سنة 2010 حوالي 65,3%. في حين بلغت 34,7% في المناطق الريفية، إلا أن الذكور بدورهم يستحوذون على الجزء الأكبر من اليد العاملة المشغلة، حيث بلغت النسبة عام 2010 حوالي 84,9%. أما نسبة الإناث فهي تمثل سوى 15,1% من اليد العاملة المشغلة.

في رأينا و من خلال تتبعنا لهذه النسب خلال الفترة 2010-2001 نلاحظ أن هناك اختلالا في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية و الريفية، حيث أن العمالة الحضرية في توسع كبير مقارنة بالريفية. هذا ما ينعكس في الأخير بالتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المناطق الريفية على الخصوص، حيث يعتبر حصول الفرد الريفي على مستويات عالية من التعليم و التكوين دافعا له للهجرة الداخلية نحو المدن و ذلك إما لعدم حصوله على عمل ملائم في الريف أو لسعيه وراء المكاسب المادية و الدخول المرتفعة. زد على ذلك التوسع الصناعي على حساب المناطق الزراعية الخصبة. كل هذه العوامل و غيرها أثرت

على توزيع العمالة.

1- 2 - القوى العاملة غير المشتغلة (البطالون):

تنال مشكلة البطالة في بلادنا اهتماما كبيرا، و إن تحديد حدة هذه المشكلة يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة على أساس عدد من التصنيفات، و من أهمها:

- السن (فئات العمر).

- المناطق الجغرافية و الجنس.

- المدة الزمنية.

- المستوى التعليمي.

أ - توزيع البطالين حسب فئات العمر:

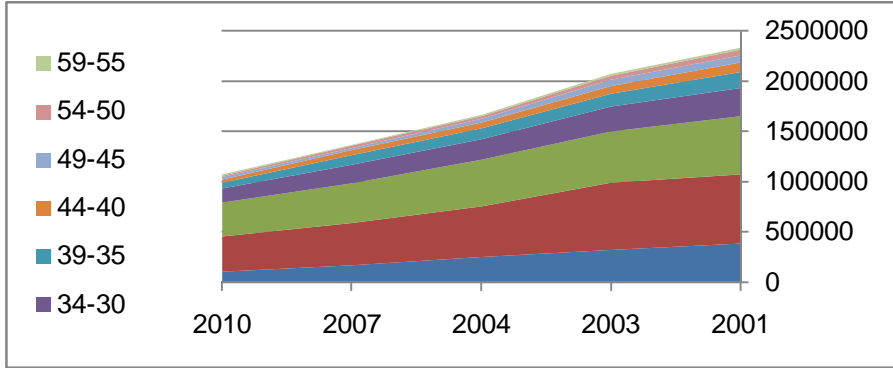
إن ظاهرة البطالة تمس بالدرجة الأولى مختلف فئات الشباب كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (6): توزيع البطالين حسب فئات العمر

2010	2007	2004	2003	2001	فئة السن/السنوات
116000	175245	256907	329136	393441	أقل من 20
(10,7)	(12,7)	(15.37)	(15.84)	(16.82)	%
349000	421404	505378	666872	687958	20-24%
(32,4)	(30,6)	(30.23)	(32.09)	(29.41)	
336000	393024	462633	509289	578984	25-29
(31,2)	(28,7)	(27.68)	(24.51)	(24.75)	%
140000	187488	206447	245568	280890	30-34%
(13,1)	(13,6)	(12.35)	(11.81)	(12.01)	
58000	93151	104297	133532	155896	35-39%
(5,3)	(6,7)	(6.24)	(6.43)	(6.66)	
33000	48364	58291	75108	93287	40-44%
(3,1)	(3,5)	(3.49)	(3.61)	(3.99)	
22000	22192	41583	62516	72662	45-49
(2,1)	(1,7)	(2.49)	(3.01)	(3.11)	%
13000	24182	24577	40295	58163	50-54
(1,2)	(1,7)	(1.47)	(1.94)	(2.49)	%
10000	9613	11422	15954	18169	55-59
(0,9)	(0,8)	(0.68)	(0.77)	(0.78)	%
-	-	-	-	-	60+ سنة
1076000	1374663	1671534	2078270	2339449	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم: 5 تطور حجم البطالين حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة 2001-2010



من خلال الجدول نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) هم معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث أن نسبة البطالة في هذه الفئة بلغت عام 2001 حوالي 70.98% و انتقلت إلى 74,3% عام 2010. ضمن هذه الفئة يلاحظ أن فئة (20-24 سنة) هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث سجلت 30.23% عام 2004 عندما كانت 29.41% عام 2001 ثم ارتفعت إلى 32,4% عام 2010. كذلك بالنسبة للفئة 25-29 حيث انتقل عدد بطالي هذه الفئة من 27,68% عام 2004 إلى 31,2% عام 2010.

في رأينا يرجع هذا الارتفاع إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية التي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل بصورة عامة، لأن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين و المكونين في المعاهد. كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية و الذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، و هم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين و ذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان. نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

ب - توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:

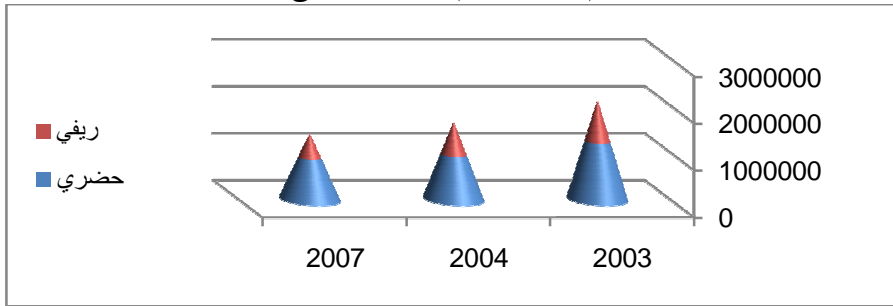
إن الشيء الذي يمكن ملاحظته أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق نظيرتها في المنطقة الريفية. لكن كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء في هذه المناطق، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7): توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية و حسب نوع الجنس

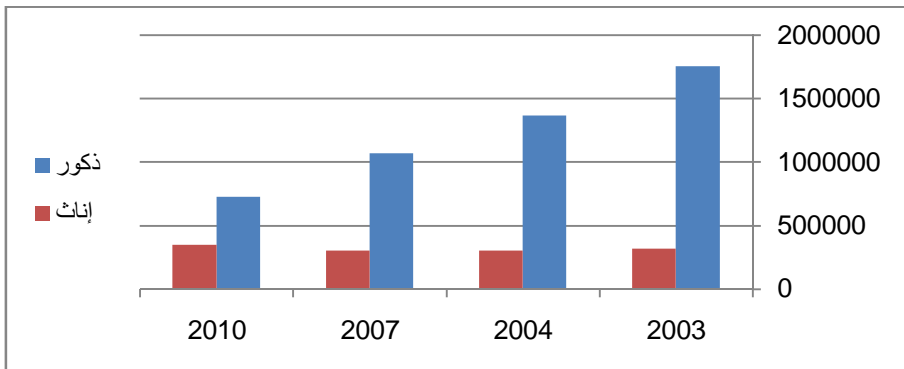
2010	2007	2004	2003	السنوات	نوع المنطقة /
-	653238	790726	995969	ذكور	حضري
-	225071	203644	227150	إناث	
-	878309	943371	1223119	المجموع	
-	(%63,9)	(% 59.5)	(% 58.85)		
-	418737	579688	763964	ذكور	ريفي
-	77588	97475	91187	إناث	
-	496325	677163	855151	المجموع	
-	(%36,1)	(% 40.5)	(% 41.15)		
729000 (%67,7)	1071975 302659 (%78)	(%82)1370415 (%18) 301119	(%84.68)1759933 (%15.32) 318336	ذكور	المجموع
348000 (%32,3)	(%22)			إناث	
1671534	1374633	1671534	2078270	المجموع	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم: 6 تطور حجم البطالين حسب نوع المنطقة



الشكل رقم: 7 تطور حجم البطالين حسب نوع الجنس



يتضح لنا من الجدول أن البطالة لدى الرجال أكبر من بطالة النساء حيث إن نسبة البطالة عند الرجال بلغت عام 2010 حوالي 67,7% أي 729000 عاطل عن العمل. بينما نجد البطالة عند الإناث تمثل سوى 32,3% من فئة البطالين الكلية حيث وصل عدد النساء العاطلات عن العمل عام 2010 حوالي 348000 عاطلة. في الوقت الذي نجد فيه أن نسبة البطالة لدى الرجال تتجه نحو الانخفاض مقارنة بسنة 2003، (حيث انتقلت من 84.68% إلى 67,7%)، وبالنسبة للنساء فهي تتجه نحو الارتفاع (حيث انتقت من 15.32% إلى 32,3% عام 2010).

إن التفسير الوحيد لهذه النسب هو أن كلا من الريف و المدينة عانيا من شبح البطالة [63,9% مدينة، 36,1% ريف (عام 2007)]. حيث حدث نوع من الهجرة المعاكسة نحو المناطق الداخلية (المدن) في البلاد، فالتعطّل الذي يسود سواء الرجل أو المرأة في الريف يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

- قسم متعطّل تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على الري (السقي).

- قسم متعطّل تعطلا سافرا و كاملا (ظاهرا و بارزا).

- قسم متعطّل تعطلا مقنعا (خفيا)، كان من المفروض تشغيله خارج القطاع الفلاحي.

أما التعطّل الذي يسود القوى العاملة في المدن الجزائرية يمكن تقسيمه إلى أقسام عدة أهمها:

- قسم متعطّل تعطلا سافرا و كاملا (بطالة سافرة و بارزة).

- قسم متعطّل تعطلا مقنعا (خفيا)، (بطالة مقنعة).

- قسم متعطّل تعطلا هيكليا (بطالة هيكلية).

ج - توزيع البطالين حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة (المدة اللازمة و الكافية للظفر بمنصب شغل، مهما كان نوعه...) يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل بشكل عام. عموما إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات و هذا راجع لنقص العمل و كذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين. الجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية لسنة 2010.

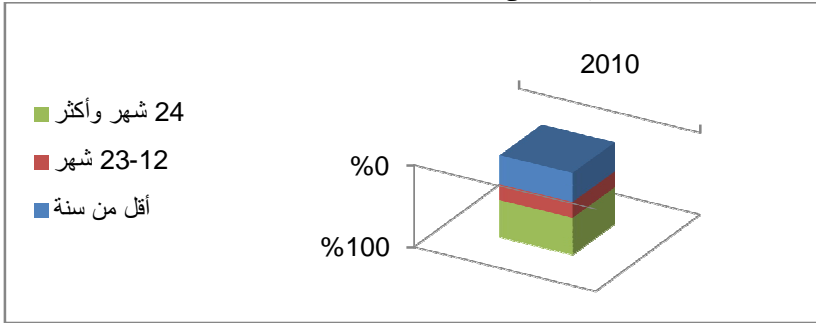
جدول رقم (8): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

2010		السنة
النسبة	العدد	مدة البحث
35,6	383000	أقل من سنة
19,3	207000	12-23 شهر
45,1	485000	24 شهر وأكثر
100	2078270	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول يتضح لنا أن حوالي 35,6% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة سنة على الأكثر، حسب تعداد 2010، و حوالي 19,3% يتواجدون في حالة بطالة سنتين على الأكثر. كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة سنتين وأكثر حوالي 485000 شخص أي 45,1% من مجموع البطالين وهي نسبة معتبرة. كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين، و على امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل.

الشكل رقم: 8 توزيع البطالين حسب المدة الزمنية لسنة 2010



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال عرضنا لأهم توزيعات البطالة حسب التصنيفات السابقة فإنه من الأصعب فهم البطالة بكل أبعادها في بلادنا على الخصوص لأن أرقام و إحصاءات البطالة غير منتظمة و غير دقيقة (إن وجدت أصلا).بالإضافة إلى إظهارها بأحجام أقل من أحجامها الحقيقية (الأصلية) و هذا في اعتقادنا يكون عملا مقصودا من جانب السلطات الحاكمة أو غير مقصود (التهاون و التستر وراء أن هذا العمل من أسرار الدولة). الدليل على ذلك هو النقص الكبير في البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الظاهرة بصورة عامة. على سبيل المثال لم تبرز لنا الإحصاءات الرسمية عن هيكلية هذه البطالة و لم تكشف لنا عن البطالة الخفية أو المقنعة أو الأنماط الأخرى (الإجبارية، أو الاختيارية....الخ....).في الوقت الذي

يتبين لنا في كل عام و بكامل الوضوح و الدقة، أحجام و معدلات البطالة بمختلف أنواعها و مظاهرها في الدول المتقدمة.

ثانيا: أهمية التخطيط للقوى العاملة الجزائرية

أ- مفهوم تخطيط القوى العاملة:

تخطيط القوى العاملة ، يعتبر كوسيلة لضمان الحصول على الأفراد العاملين اللازمين لسير العمليات الإنتاجية و التوثيقية و الإدارية المختلفة خلال فترة زمنية مستقبلية من كفاءات محددة و بأعداد معينة¹. وهو يتضمن² مسار علمي واضح و محدد يساعد في اختيار السياسات الضرورية للتدخل في سوق العمل لخلق نوع من التوازن بين العرض و الطلب في ذلك السوق . لأن عدم التوازن المذكور بين العرض و الطلب على القوى العاملة قد يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي و الاجتماعي و زيادة البطالة وخلق نوع من عدم المساواة في التعبئة الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة. وقد عرف الباحث ستينر Stainer " تخطيط القوى العاملة على انه إستراتيجية الحصول على موارد المنظمة البشرية واستخدامها و تطويرها و عرضها³. كما عرّف تخطيط القوى العاملة بأنه الموازنة بين عرض القوى العاملة و الطلب عليها⁴.

إذن ما تركز عليه عملية تخطيط القوى العاملة هو التنبؤ باحتياجات القوى العاملة على مختلف المستويات و ذلك لضمان الحصول عليها وفق خطة زمنية محددة.

ب- أهمية تخطيط القوى العاملة:

إن ازدياد حاجة الدول إلى توفير القوى العاملة المطلوبة جعلها تولي أهمية خاصة لتخطيط القوى العاملة على جميع المستويات خاصة في الدول النامية و من بينها الجزائر، و يعود هذا الاهتمام إلى عدم قدرة سوق العمل على توفير بشكل تلقائي الحجم المطلوب من القوى العاملة اللازمة لتحقيق هدف اقتصادي واجتماعي محدد و مرغوب فيه .

تكمن أهمية⁵ تخطيط القوى العاملة بالأهداف المتعددة التي يهدف إليها :

- 1 حسين عمر ، التخطيط الاقتصادي، دارالمعارف، مصر 1967 ، ص 94 .
- 2 فايز الزعبي، أساسيات الإدارة الحديثة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 1997 ، ص 29.
- 3 فايز الزعبي، أساسيات الإدارة الحديثة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 1997 ، ص 29.
- 4 حسين عمر، المرجع السابق، ص 87.
- 5 مهدي حسن زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان 1983، ص 18

-العناية بالإنسان: يعتبر الإنسان العنصر البشري الأعلى والفريد من نوعه الذي يصنع الحياة ويطورها ويضيف المزيد من الرفاهية والتقدم عليها، لذا فإن تخطيط القوى العاملة يمثل وسيلة للعناية بالإنسان الذي يملك القدرة على المساهمة بطاقاته في تحقيق أهداف أمتة.

-تقرير المهارات و القدرات للنمو الاقتصادي: إن تخطيط القوى العاملة يتضمن دراسة ما يمكن أن يقدمه سوق العمل و ما يمكن أن تستوعبه القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة المتاحة حيث يشكل الوسيلة للموازنة بين عرض القوى العاملة و الطلب عليها. وذلك بتقدير الاحتياجات الضرورية من القوى العاملة المؤهلة التي تتطلبها تلك القطاعات من مهارات ومؤهلات.

-تحقيق التشغيل الكامل : إن من أهداف تخطيط القوى العاملة هو تحقيق التشغيل الكامل أي إخضاع خطة التنمية الاقتصادية إلى متطلبات خطة التنمية البشرية ، وهذا يتم على أساس تقدير اتجاهات القوى العاملة داخل النشاطات الاقتصادية الرئيسية، ودراسة معدلات الاستثمار اللازمة لتوظيف حجم قوة العمل في كل نشاط.

-رفع نصيب الفرد من الناتج القومي: إن تخطيط القوى العاملة لا يقف عند حد البحث عن فرص التشغيل للأيدي العاملة المتزايدة بل يحاول رفع نصيب الفرد من الناتج القومي ويتطلب ذلك في الأساس زيادة إنتاجية الفرد في مختلف القطاعات الاقتصادية. و ما تخطيط القوى العاملة إلا الركيزة الفعالة لاستخدام الإنسان استخداماً أمثلاً.

- التخطيط للتعليم و التدريب: يرتبط تخطيط القوة العاملة بعملية تخطيط التدريب والتعليم باعتبارها عوامل تؤثر على جانب عرض العمل التي يتضمنها تخطيط القوى العاملة وذلك بربط النظم التعليمية باحتياجات التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية في شكل خطط مترابطة و متناسقة للتعليم في كل مرحلة من مراحلها.

-الاستقرار السياسي والاجتماعي : إن تخطيط القوى العاملة كذلك يساهم في رسم السياقة التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للقوى العاملة و زيادة تشغيل عاطلين و المساعدة في اختيار و تنفيذ البرامج الاقتصادية و من ثم اختيار المشروعات التي تزيد من استخدام الأيدي العاملة لذا فهو يؤدي إلى استقرار البلد

سياسياً و اجتماعياً¹.

- كفاءة العمليات الإنتاجية: إنَّ أبعاد تخطيط القوى العاملة و أهدافه على مستوى القطاعات الاقتصادية لها أثر كبير على كفاءة العمليات الإنتاجية كحديد تكلفة العمل، تقدير التكلفة الكلية للإنتاج تجنب دفع أجور إضافية دون أن يقابلها عمل مماثل.

و هو يمي كذلك إلى تحديد أو تطبيق حدّة المشاكل التي تنبثق من وراء ذلك، فهو مصدر أساسي لرفع معنويات العاملين وزيادة كفاءتهم فهو يزيد من استقرار العمل و إنتاجيته.

- إتباع الأسلوب العلمي في إيجاد سياسة الأفراد: إن مختلف البحوث الخاصة بتخطيط القوى العاملة ستؤدي حتماً إلى تزويد سياسات قرارات الأفراد بأساليب و طرق البحث العلمي و بالتالي زيادة كفاءة فعالية هذه السياسات والقرارات.

ج- متطلبات تخطيط القوى العاملة :

إن من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التخطيط القوى العاملة خاصة في الدول النامية هي :

-إنعدام المصادر الإحصائية أو قلتها: حقيقة إن المصادر الإحصائية تشكل الحجر الأساسي في كل عملية تخطيطية ، و لذا قلة أو عدم دقة المعلومات الإحصائية أو عدم شفافية المنومة الإحصائية يشكل مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي و يمثل عائقاً في استحضار و احتساب ميزانية القوى العاملة.

-وضوح الأهداف العامة لسياسة التنمية القومية: بما أن تخطيطي القوى العاملة يعتبر جزءاً مكماً للتخطيط الاقتصادي فهو يتطلب فهماً للأهداف العامة لسياسة التنمية الوطنية و هذا يعني عدم فصله عن التخطيط الاستثمار و الإنتاج خصوصاً أنه يهتم بالعنصر البشري الذي يمثل الأساس في أي عملية إنتاجية.

-تهيئة الظروف: بما أن التخطيط بصورة عامة يتصف بالاستمرارية لذا لا بد من تهيئة الظروف التي من شأنها تحقيق هذه الاستمرارية و ذلك بوضع منهاج علمي يساعد على متابعة كيفية وضع الخطط و تنفيذها وصولاً إلى نتائج التنفيذ و سد الثغرات التي تظهر من حين لآخر.

-توفير الأسس الفنية: في بعض الأحيان يسود غموض على نشاط التخطيط

1 - محمد جمال برعي، التخطيط للتدريب في مجال التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1968، ص6 .

مما يعرقل بلوغ الأهداف المرجوة و لهذا لا بد من الاعتماد على الأسس الفنية الضرورية لتعداد السكان والدراسات الاجتماعية التي تخص الاستخدام...

إضافة لمستلزمات التي يتطلبها كل نوع من أنواع التخطيط و هي : وضوح الأهداف ، التنبؤ بالمستقلو وجود فترة زمنية ، اتخاذ وسائل تحقيق الخطة و من ثم متابعتها.

د- أهداف و مستويات تخطيط القوى العاملة

-أهداف تخطيط القوى العاملة :

إن هدف تخطيط القوى العاملة هو رسم استراتيجية واضحة و محددة لتطوير القوى العاملة تكون قادرة على تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية في بلد ما¹. بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المتعلقة بالقوى العاملة و من خلال ما يسعى إليه القائمون على هذه العملية يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من تخطيط القوى العاملة نوردتها فيما يلي :

التعرف على الوضع القائم للقوى العاملة بصورة تفصيلية للتمكن من تحديد المعالم الواقعية لقوى العمل المتاحة.

التعرف على مصادر القوى العاملة و دراستها و تقييمها بهدف تحديد أسلوب الإستفادة المثلى منها في تمثيل خطة القوى العاملة الحالية الممكنة في الحاضر و المستقبل².

-مستويات تخطيط القوى العاملة :

لتخطيط القوى العاملة مستويات عدّة تتكامل و تتسجم مع بعضها البعض ابتداءً من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي فالقطاعي و إنتهاءً على مستوى المؤسسة و يعتبر التخطيط عند كل مستوى مرحلة مكاملة و متوازنة إحياناً مع المستويات الأخرى .

• تخطيط القوى العاملة على المستوى الوطني³:

يمثل التخطيط على المستوى الوطني المصب النهائي و الإطار العام الذي يضم كافة مستويات التخطيطية الأخرى و يعمل على تحقيق التوازن بين

¹ مهدي حسن زويلف، المرجع السابق، ص20.

² مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص11.

³ مهدي حسن زويلف ، نفس المرجع السابق، ص ص 24-27.

الطلب على القوى العاملة و المعروض منها .إن هذا النوع من التخطيط يقوم على التقدير العام للقوى العاملة الموجودة في الدول كذلك من خلال سعيها المستمر إلى تحقيق ازدهار مجتمع كما يقوم على توفير القوى العاملة الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أنه يرتبط مباشرة مع تحقيق الأهداف العامة للدولة .

• تخطيط القوى العاملة على المستوى الإقليمي:

يقسم البلد عادة إلى أقاليم عدّة كل إقليم له صفاته و مميزاته الخاصة و يتم التخطيط عند هذا المستوى من خلال الإطار الذي يقع ضمنه الإقليم و ما يتوفر عليه من إمكانيات و موارد طبيعية و بشرية .تظهر أهمية هذا التخطيط في الدول ذات المساحة الشاسعة كالهند و الصين و روسيا الفيدرالية فإذا كانت الاختلافات بين أقاليمها كبيرة من حيث النظم الاجتماعية و طبيعة الموارد الاقتصادية فإنه من الضروري أنه سيكون لكل إقليم خطته كما يجب أن يتم التخطيط الإقليم ضمن إطار التخطيط الوطني الشامل و أن يتحقق التنسيق الكامل بينهما¹.

• تخطيط القوى العاملة على مستوى القطاع:

يعرف القطاع بأنه مجموعة من المنظمات الإنتاجية تجمع بينهما على المستوى الاقتصادي الوطني روابط عضوية تتعلق بعوامل تطور الإنتاج و هي التقدم التكنولوجي و الاستثمارات و القوى البشرية و مستلزمات الإنتاج الأخرى و يمثل التخطيط عند هذا المستوى حلقة وصل بين التخطيط على المستوى الوطنيمن جهة و التخطيط على مستوى المؤسسة من جهة أخرى و يتم تخطيط القوى الفعالية على مستوى القطاع بتنسيق القطاعات عادة على أساس التخطيط النوعي كقطاع الصناعة، الفلاحة ، الخدمات ... إلخ .التخطيط القطاعي يرمي إلى تحديد الأهداف الأساسية لكل قطاع و مستلزمات كل منها من استثمارات و عمالها و غيرها و انطلاقاً من مجموعة هذه الأهداف الأساسية توضع الخيارات المتعلقة بتحقيق التنمية القومية و معدلات النمو التي تستهدفها².

1 محمد جمال برعي، نفس المرجع السابق، ص144

2 د علي السلمي، إدارة الأفراد لرفع الكفاءة الانتاجية، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص53.

• تخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة (المنظمة):

يعتبر التخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة الحجر الأساسي أو الركيزة الأولى لتخطيط القطاعي و الإقليمي و الوطني و هو وسيلة حصول المؤسسة على الأفراد اللازمين لتسيير العمليات الإدارية و الإنتاجية و الخدمة خلال فترة زمنية مقبلة بغية الوصول إلى أهداف محددة يقوم القائمون على تخطيط هنا بتحديد الاحتياجات من القوى العاملة اللازمة للمنظمة بناءً على حجم التوسعات الخدمية أو السلعية لها في المستقبل و من ثم يتم احتساب العدد والنوع المطلوب للمناصب الشاغرة.

ه- نماذج وأساليب تخطيط القوى العاملة

حسب ما تقتضيه دراستنا هذه، سوف نركز فقط على أهمّ النماذج والأساليب الخاصة بتخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي. تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي يتضمن أساليب مختلفة، والتي تتضمن بدورها اتخاذ القرارات ورسم الخطط على المستوى العام للدولة. من أهمّ هذه الأساليب نجد

- أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة¹ Manpower Forecasting Approach

يقوم هذا الأسلوب على أساس التنبؤ باحتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة لتحقيق هدف اقتصادي معين وخلال فترة زمنية معينة. يعتبر من أشهر الأساليب المستخدمة في تخطيط القوى العاملة في معظم دول العالم وأكثرها تطوراً كما ونوعاً.

لقد طوّر هذا الأسلوب من خلال المشروع الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD: Organisation for Economic Cooperation and Development) لتطوير الاحتياجات التعليمية القادرة على مواجهة متطلبات التنمية من القوى البشرية في ستّ دول من دول البحر الأبيض المتوسط وهي: اسبانيا، إيطاليا، اليونان، يوغسلافيا، تركيا، والبرتغال، وذلك للأعوام 1960-1975. يتضمن هذا المشروع المراحل التالية لتحديد الاحتياجات من القوى العاملة أي جانب الطلب.

¹ محسن عبد الله مخامرة، تخطيط القوى العاملة على المستويين الكلي والجزئي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الاردن 1986، ص 17

- تحديد معدل النمو المراد تحقيقه في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة القادمة.

- توزيع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي حسب القطاعات المختلفة.

- تحديد معدل إنتاجية الفرد الواحد من القوى العاملة في كل قطاع اقتصادي.

- تقسيم الناتج المحلي الإجمالي المراد الوصول إليه في سنوات الخطة على معدل إنتاجية الفرد المتوقعة وهذا يعطينا حجم القوى العاملة المطلوبة في كل قطاع من القطاعات والتي تعتبر ضرورية لتحقيق معدل النمو المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك القطاع وخلال سنوات الخطة.

- توزيع حجم القوى العاملة المطلوبة لتحقيق معدل النمو المطلوب في كل قطاع على عدد الفئات المهنية (الوظيفية) اللازمة لتشغيل الأعمال في ذلك القطاع.

- توضيح المراحل السابقة الخطوات العملية في تقدير احتياجات الدولة من القوى العاملة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وهذا يبين جانب الطلب على القوى العاملة. أما تقدير جانب العرض من القوى العاملة فيتضمن المراحل التالية :

- تقدير حجم القوى البشرية المتوقعة ، ويتم ذلك عن طريق تقدير الزيادة السنوية لعدد السكان على أساس احتساب معدل النمو السكاني كل سنة من تاريخ سنة الأساس. ويتحدد النمو السكاني عن طريق الفرق بين معدل الولادة ومعدل الوفيات في كل سنة مع أخذ الهجرة السكانية من الدولة وإليها كل سنة بعين الاعتبار.

- تقدير حجم القوى العاملة المعروضة عن طريق تحديد نسبة مساهمة السكان بالقوى العاملة.

- توزيع القوى العاملة المتوقعة على الفئات المهنية المختلفة المطلوبة والتي ستوفر في الاقتصاد الوطني خلال سنوات الخطة.

المرحلة الأخيرة في تخطيط القوى العاملة تتضمن مقارنة الاحتياجات من القوى العاملة (الطلب) مع (العرض) من القوى العاملة المتوفرة خلال سنوات الخطة. على ضوء هذه المقارنات تتحدد القرارات الواجب اتخاذها لمعالجة

الموقف.

إن أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة يعتبر من الأساليب المهمة في رسم السياسات المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما. لكن من جانب آخر تجد هذا الأسلوب يحتاج إلى توفر معلومات متنوعة وكافية عن القوى العاملة من حيث تصنيفها مهنيا وقطاعيا وعمريا... الخ. وهذه قد لا تكون متوفرة أو تكون تكلفة الحصول عليها عالية. كما أن هذا الأسلوب يتجاهل عامل التكلفة في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

- أسلوب العائد على الاستثمار في القوى العاملة¹ The Rate of Return

Approach

يستخدم هذا الاسلوب في تخطيط القوى العاملة كمؤشر على مدى جدوى الاستثمار في القوى العاملة (بكل الفئات منها أو بفئة معينة) أو عدم جدوى ذلك الاستثمار. ومعدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة هو سعر الخصم، الذي تصبح بموجبه القيمة المتوقعة لصافي الدخل المتأتي للفرد خلال حياته تساوي الصفر كما يتضح في المعادلة التالية:

حيث: Y :الدخل المتأتي للفرد قبل الضريبة وبعدها.

C : تكاليف التعليم أو أية تكاليف أخرى مصاحبة لها.

n=16 : السن القانونية المسموح بها للفرد أن يترك المدرسة ويلتحق بسوق

العمل.

n=60 : سن التقاعد القانوني والتي يخرج الفرد بعدها من سوق العمل.

n : عدد السنوات التي يقضيها الفرد في سوق العمل وهي تساوي 44

عاما (60-16).

r : معدل العائد على الاستثمار.

بعد حساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة لفئة معينة مثلا

¹ وزارة التخطيط، دراسة تفصيلية حول واقع القوى العاملة في العراق، وزارة التخطيط، بغداد، تموز، 1971، ص

بموجب المعادلة السابقة، نجري مقارنة ذلك العائد مع العائد لفئة أخرى من القوى العاملة تسمى فئة المقارنة. فإذا كان العائد للفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة فإن ذلك يشير إلى أن الاستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه والعكس صحيح.

إنّ هذا الأسلوب يساعد المخطّط على اتخاذ القرار في توجيه الاستثمار نحو فئات ومهن معينة. فمثلاً إذا كان العائد المتأتي عن الاستثمار في المحاسبين الإداريين أكثر منه في الأطباء، فإنه في مثل هذه الحالة يجب التوسّع في الاستثمار في كليات العلوم الإدارية بدلاً من الاستثمار في كليات الطب وهكذا.

يتضح للوهلة الأولى سهولة حساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة باستخدام المعادلة السابقة. وهذا صحيح إذا توفرت المعلومات المطلوبة لعملية الحساب، لأنه في معظم الأحيان هناك صعوبة في الحصول على كل المعلومات المطلوبة لذلك مثل:

- معلومات عن الفئات المهنية المختلفة التي تتكون منها القوى العاملة من حيث العدد والحجم.

- معلومات عن العمر، التعليم، الدخل لفئات القوى العاملة.

التكاليف المختلفة التي تصاحب كل مستوى من مستويات التعليم ونوعه.

بالإضافة إلى صعوبة توفر المعلومات المطلوبة لحساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة، فإن هناك انتقادات وجهت إلى هذا الأسلوب وأهمها:

- يفترض هذا الأسلوب أن الطلب على التعليم يحدده بصورة كلية العائد المادي المصاحب لذلك التعليم ولا يبيّن أهمية الجوانب غير المادية كالمستوى الاجتماعي والثقافي والوظيفي الذي يحصل عليه الفرد نتيجة التعليم بالإضافة إلى العائد المادي.

- التنبؤات المستقبلية بالدخل لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير التطورات التكنولوجية والاقتصادية على مستويات الدخل وتكاليف التعليم في المستقبل مما يعرض عملية التنبؤ إلى درجة معينة من عدم الدقة.

يتضح مما سبق أن هذا الأسلوب في تخطيط القوى العاملة مفيد في تحديد اتجاه الاستثمار في القوى العاملة نحو الفئات التعليمية والمهنية المربحة، والتي يكون العائد عليها أفضل ما يمكن. لكنه لا يحدد مسار عمل (استراتيجية) لتحقيق

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرغب المجتمع في الوصول إليها.

- أسلوب الطلب الاجتماعي: The Social Demand Approach

يتضمن هذا الأسلوب في تخطيط القوى العاملة فكرة أساسية تشير بمضمونها إلى أن التوسع في النظام التعليمي وزيادة الاستثمار فيه يجب أن يكون موجها بما ينسجم مع الطلب الفردي والأسري على التعليم والتنوع فيه. وهذا يعني أن اتجاهات الأفراد وميولهم نحو التعليم هو العامل الذي يوجه الاستثمارات في النظام التعليمي.

يقوم هذا الأسلوب في التخطيط على أساس التنبؤ الطبيعي لفئات القوى العاملة المختلفة، من خلال المسار العادي الذي تسلكه في ظل اقتصاد غير موجه لا يخضع للسياسات التدخلية. والتي تؤثر في سلوك ذلك المسار وهذا يعني أن التوسع في تعليم الطب مثلا يعتمد على إقبال الطلبة على كليات الطب في المستقبل. فإذا كان هناك زيادة في عدد الطلبات المقدمة إلى كليات الطب في بلد ما مقارنة بعدد المقبولين منها فإنه يجري في مثل هذه الحالة التوسع في بناء كليات طب جديدة لمواجهة الطلب الفردي على هذه المهنة. بغض النظر عن مدى حاجة الدولة إلى كل هؤلاء الأطباء لتلبية الاحتياجات الكلية للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

يتضح مما سبق أن أسلوب الطلب الاجتماعي يركز على نوعية التوسع في التعليم على أساس تلبية إقبال الأفراد على التخصصات العلمية المختلفة. في حين يركز أسلوبا "التنبؤ بالقوى العاملة" و"معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة" على توجيه التوسع في التعليم لتلبية احتياجات أصحاب العمل من التخصصات التعليمية المختلفة.

كما يتضح بأن أساليب تخطيط القوى العاملة السابقة ليس بعضها بديلا لبعض، بل إنما هو مكمل. لأنه لا يمكن استخدام أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة والذي يعتمد على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لبلد ما دون أخذ حاجات الأفراد وإقبالهم على فئات معينة من التعليم (أسلوب الطلب الاجتماعي) بعين الاعتبار. وفي نفس الوقت لا نستطيع القيام بالاستثمارات في التخصصات التعليمية المختلفة دون النظر إلى العائد المتوقع من هذه الاستثمارات وتكلفتها على الاقتصاد (أسلوب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة).

ولهذا نجد أفضل أسلوب هو الأسلوب الذي يجمع بين الأساليب الثلاثة

السابقة معا.

خاتمة

إذا كان التخطيط بمفهومه العام عبارة عن تحديد مجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة وخلال فترة زمنية محددة واعتمادا على وسائل وإجراءات لتحويل هذه الأهداف إلى واقع. فإنّ عملية تخطيط القوى العاملة الجزائرية عملية مهمة للغاية لأنّ العامل المهمّ الذي من خلاله تحاول الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية هو العامل البشري. حيث أنّ القوى العاملة بحجمها وخصائصها لها دور مهمّ في العملية الإنتاجية.

إنّ الجزائر الحديثة التي تسعى باستمرار إلى البقاء والنمو والنجاح مطالبة بان تركز اهتمامها على تخطيط القوى العاملة وأن تنظر إلى المستقبل وترى احتمالاته (التخطيط) وتستعدّ لهذه الاحتمالات. وباعتبار أن الجزائر أصبحت مؤسساتها تعمل اليوم في اقتصاد ديناميكي للغاية، حيث التغيير هو القاعدة وليس الاستثناء وقد يكون هذا التغيير فجائيا وشاملا أو قد يكون بطيئا ويحدث بالتدريج.

لكن المهم أن الأشياء لا تبقى أبدا على حالها ساكنة بل تتغير باستمرار ، وقد يؤدي هذا التغيير إلى ظهور مشكلات حالات عدم التوازن في القوى العاملة والتي يواجهها كل الأفراد القائمين بعملية تخطيط القوى العاملة. وهنا نجد أن المخطط الناجح يتعامل مع مشكلات منظورة بينما يناضل المخطط غير الناجح مع مشكلات غير منظورة والفرق بين الموقفين يرجع بلا شك إلى نوعية البيانات المعتمدة والأساليب المستعملة وخبرة المخطط.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- مهدي زويلف، نفس المرجع السابق، (ص ص 30-33)
- 2- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، التنمية الأمل و التحدي ، دار وجدان للطباعة و النشر، القاهرة ، 1974، ص 14.
- 3- محي الدين عبد الله ، محاضرة ، تخطيط القوى العاملة على المستويين الكلي و الجزئي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان ، 1986 ، ص 9.
- 4- مصطفى شاوشي: إدارة الأفراد، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1990، ص 132.
- 5- كمال نور الله : إدارة الموارد البشرية ، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق ، سورية ، 1992، ص ص 50-52.
- 6- مهدي حسن زويلف: مرجع سابق، ص ص 40-45
- 7- حسين الدويري، تخطيط القوى البشرية بمنهج تحليل النظم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية عمان، الأردن ، 1982، ص ص 59-62.
- 8- محسن عبد الله مخامرة، تخطيط القوى العاملة على المستويين الكلي والجزئي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986، ص ص 17-34 .

9- نفس المرجع السابق، ص ص 26-30.
10- الديوان الوطني للغحصائيات

المراجع باللغة الأجنبية:

1-W.warrenHayen,Management Analysis and Cases,New Jersey-Prentis-Hall,New York 1969,P337.

2-Q.Stainer, Manpower planning, William Helnemnn London, 1970, p3.

دراسة كمية لفعالية قناة القرض في نقل آثار السياسة النقدية في ظل تجربة استقلالية البنك المركزي الجزائري

أ/بوشة محمد¹

ملخص:

يحاول الباحث في هذا البحث تحليل العلاقة بين العرض النقدي من جهة وكل من المؤشر العام لأسعار الاستهلاك و الناتج من جهة أخرى، وهذا من خلال تحييد عمل جميع القنوات الممكنة لانتقال السياسة النقدية، وقد كان الغرض من ذلك هو قياس العلاقة المباشرة للعرض النقدي مع المتغيرات الاقتصادية المشار إليها في غياب أية قناة انتقال. و قد كانت النتائج المستخرجة من عملية التقدير الأولى متباينة مع ما تقترحه النظرية النقدية، فقد بينت دوال استجابة كل من الناتج والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك استجابة متباينة لما تقترحه النظرية الاقتصادية وخاصة بالنسبة إلى مؤشر الأسعار.

Abstract:

Trying researcher in this research the relationship between the money supply on the one hand and all of the general index of consumer prices and output on the other hand analysis, and this by neutralizing the work of all possible channels of transmission of monetary policy, was the purpose of that is a measure of the direct relationship money supply with economic variables referred to in the absence of any transmission channel. And may the results were extracted from the initial estimate process mixed with what is proposed monetary theory, it has shown all the functions response from the public and the resulting consumer price index varying in response to the proposed economic theory, especially for the price index

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينات أزمة اقتصادية خانقة بالموازاة مع انهيار أسعار النفط العالمية وقد برزت أهم معالم هذه الأزمة من خلال التدهور الكبير لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي كان أخطرها ارتفاع خدمة الدين الخارجي وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية الممثلة في فوائد وأصول الديون الخارجية مما اضطرها في الأخير ورغم محاولات الإصلاح الذاتية إلى الدخول في مفاوضات مع مجموعة من الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف المساعدة المالية والتقنية للخروج من هذه الوضعية في إطار ما يعرف بسياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات إعادة الهيكلة.

يجمع أغلب المهتمين بالشأن الاقتصادي الجزائري على أن السياسة النقدية في الجزائر لم تأخذ مكانتها الحقيقية إلا بعد الدخول في اتفاقات مع صندوق النقد الدولي. فلقد أحدث عامل إشراف الخزينة العمومية على السياسة النقدية بشكل غير مباشر اختلالات اقتصادية أدت إلى تشويه حقبة ميكانيزمات عمل الاقتصاد الجزائري في الفترة الماضية، الشيء الذي أظهرته نهاية الثمانينات. وهو ما يوحي بأن إشكالية الاقتصاد الجزائري تتمثل في ذلك التراكم الاختلالي الهيكلي. لتصبح تكلفة الإصلاح مرتفعة اقتصاديا واجتماعيا.

اشتملت برامج الاستقرار الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي على مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية. وتؤدي السياسة النقدية دورا هاما داخل هذه البرامج من خلال دورها في دعم صيرورة استقرار الأسعار محليا والذي بدوره يؤدي بشكل تلقائي إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مع ما يمثله هذا الأخير من دعامة أساسية لتشجيع الاستقرار والنمو الاقتصادي كهدف أساسي في هذه البرامج وهذا ما أدى بالسلطات النقدية خلال مرحلة الاستقرار الاقتصادي ثم مرحلة التعديل الهيكلي، لاختيار هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي على حساب التشغيل الكامل ومكافحة البطالة¹.

أثبتت تجارب التحول الاقتصادي الخاصة بالاقتصاديات المخططة أن

¹ Conseil national économique et sociale ., p 65

إصلاحات القطاع البنكي والنقدي تلعب دورا مهما في نجاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنها تلعب الدور المحرك للإصلاح المالي. كما أن إصلاح ناجح للقطاع النقدي والمالي يمكن أن يساهم بفعالية في إصلاحات القطاع الحقيقي من خلال ترشيد ووضع قواعد ملتزم بها. في هذه الظروف وهذا المبتغى تم إقرار القانون 90-10 لسنة 1990 الخاص بالنقد والقرض حيث يتميز هذا القانون بمجموعة من الخصائص أهمها، الفصل ما بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، والفصل ما بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة¹، إلى جانب الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛ كما أنه يمنح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية ويكلفه بتسيير السياسة النقدية من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية.

يعرف القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، يحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية. وتشير المادة 55 من هذا القانون إلى التالي " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف، في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها، بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ". إذا فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك². بافتراض أن حسن أداء الجهاز المصرفي مرتبط باستقلالته ومنحه المسؤولية الكاملة في إيرامه لعقود الائتمان ليتمكن من احترام نسب كفاية رأس المال³ المحددة من قبل بنك الجزائر.

تعتبر الإجراءات التنظيمية المحددة في قانون النقد والقرض لسنة 1990 مرجعا أساسيا لإثبات قدرة البنك المركزي على تنفيذ أساليب الرقابة عند تأطير القروض الممنوحة للاقتصاد باستقلالية تامة عن مراكز اتخاذ القرارات⁴، والتي

1 بحوصى مجلوب . "استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03" الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة بومرداس . 04-05/ديسمبر/2006.

2 محمد لكساسى. "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر". صندوق النقد العربي. أبو ظبي 2004، ص 12

3 للتدقيق أكثر في مفهوم كفاية رأس المال و النماذج المختلفة لتقديرها، انظر: عبد التطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002/2003)، ص ص: 89-103
4 Patrick Arthus quel est vraiment le sens de l'indépendance des

كانت تفرض بقرار من الوزارة الوصية. ويقضي القرار، باستخدام الأدوات المباشرة بهدف توجيه الائتمان نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية، كما يمكنه استخدام الوسائل غير المباشرة للحفاظ على التوازنات النقدية، وتشديد الرقابة على الآثار التي يمكن أن تحدثها القيود التضخمية، والحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف وحدات النظام والتي أدت إلى تشوهات شديدة مرتبطة بتوزيع الموارد المالية.

في هذا الإطار وبموجب الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي قرر بنك الجزائر وكوسيلة مباشرة اعتماد سياسة تحديد سقف إجمالي يطلق على الاحتياطات الداخلية للقطاع المصرفي بهدف التأثير على البنوك للاحتفاظ بها في شكل ودائع دون تجاوز البنك للسقف المحدد له¹ بهدف تخفيض قدرة البنوك على خلق النقود الائتمانية بحيث تتوقف كل زيادة في حجم القروض التي يسمح بها لكل بنك على حجم الودائع التي يرصدها خلال الفترة السابقة.

إن فهم كيفية انتقال آثار السياسة النقدية داخل الاقتصاد، تساعد على الكيفية التي يتم من خلالها بناء وصياغة هذه السياسة في شكل قواعد أساسية، تظهر من خلالها المعالم الرئيسية لأهداف ووسائل هذه السياسة ولكيفية استعمالها بغرض تحقيق الأهداف النهائية المسطرة من طرف السلطات النقدية.

سنحاول في هذا البحث التحقق من أداء قناة القرض في نقل آثار السياسة النقدية وفي تحقيق أهداف هذه السياسة في ظل استقلالية بنك الجزائر. وهذا من خلال المحور الأول الذي سنتطرق من خلاله إلى تحديد المنهجية المستعملة وتعريف المعطيات، ثم في المحور الثاني سنتطرق إلى العلاقة بين العرض النقدي، المؤشر العام للأسعار والنتائج ممثلاً في مؤشر الإنتاج الصناعي، كل هذا في إطار نموذج أساسي لشعاع الانحدار الذاتي، ثم سنحاول التحقق من قناة القرض في المحور الثالث من خلال توسيع النموذج الأساسي وإضافة متغيرة هذه القناة كمتغيرة داخلية أولاً ثم كمتغيرة خارجية، وسنخصص المحور الرابع إلى تحليل نتائج دوال الاستجابة و تحليل التباين لمختلف النماذج.

1-هدف الدراسة

من بين أهم التحديات التي تواجهها السياسة النقدية حالياً هو صعوبة

banques centrales in macro-économie, n10, juillet 1997

¹ Lounis Ahcene "la politique monétaire dans le cadre du transition vers une économie de marche libre, cas de l'Algérie" ; thèse de magistère en science économique, université d'Alger 1995/1996 , p161 .

تحقيق معدلات مرتفعة لاستقلالية السلطة النقدية؛ ذلك أن النقود كما هي أداة اقتصادية فكذاك هي أداة سياسية. الأمر الذي قد يبرره تراجع معدل استقلالية السلطة النقدية في الجزائر اثر صدور الأمر 11/03 الذي تم على أساسه تعديل القانون 10/90 الذي نص في بنوده على مؤشرات هامة لاستقلالية بنك الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من فعالية قناة القرض في ظل الاستقلالية التي تمتع بها البنك المركزي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90/10، عن طريق مقارنة تحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين، إلى جانب اختبارات جذور الوحدة في إطار نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

2- منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على استخدام الطرق الكمية وعلى رأسها منهج دوال الاستجابة وتحليل التباين، إلى جانب اختبارات الاستقرار.

3- فرضيات الدراسة

من المتوقع أن تتوافق نتائج هذه الدراسة مع أي من الفرضيات التالية:
- **الفرضية الأولى:** تؤدي قناة القرض دورا هاما في التأثير على حدة انتقال آثار السياسة النقدية.

- **الفرضية الثانية:** تعتبر استقلالية البنك المركزي شرطا أساسيا لفعالية أداء السياسة النقدية.

- **الفرضية الثالثة:** يرتبط عرض القروض بعلاقة طردية مع العرض النقدي.

4- الدراسات السابقة

حاولت العديد من الدراسات القياسية تقييم فعالية مختلف قنوات انتقال السياسة النقدية لنفي أو تأكيد حقيقة عمل قناة ما في بعض الاقتصاديات، فقد قام كل من (Racette, Raynauld, 1992) بدراسة ميكانيزم الانتقال في الاقتصاد الكندي، ووجدوا أن سياسة نقدية انكماشية تنتج انخفاض في قيمة العملة المحلية (لغز معدل الصرف)، وبينت نتائج البحث أن السياسة النقدية تؤثر على الاقتصاديات بطرق مختلفة عن ما تقترحه النظرية¹. من جهة أخرى وضع كل من (Bernank, Gertler, 1995) و (Hubbard, 1995) أن قناة القرض تعمل كإضافة إلى

¹ Cushman.David.O, Zha.Tao "Identifying monetary policy in small open economy under flexible exchange rates" Journal of Monetary Economics 39(1997) 433-448. pp.433-448

قناة معدل الفائدة في مسار توافقي للكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية في مستوى الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي من خلال تغيير تكلفة رأس المال ومردودية الادخار¹.

إلى جانب ذلك استعمل كل من (Chrystal,Alec, Mizer.Paul , 2002) صيغة موسعة لنموذج (Friedman,Kuttner, 1993) في دراسة دور قناة القرض في انتقال السياسة النقدية، واستنتج أن لهذه القناة دورا رئيسيا في انتقال السياسة النقدية². أما (Bernank,Blender, 1992) فقد حاولا التحقق من ميكانيزم انتقال السياسة النقدية، وقد وجدا من خلال دراستهم أن السياسة النقدية تعمل جزئيا من خلال التأثير في مركبات أصول البنوك. أيضا وجد كل من (Peersman,Smets, 2001) أن سياسة نقدية انكماشية غير متوقعة تتبع بارتفاع حقيقي لمعدل الصرف وبنخفاض في الناتج لمنطقة الأورو، كما وجدا أن الأسعار تكون ثابتة ثم تنخفض معنويا إلى الصفر بعد أربعة فصول من انخفاض الناتج المحلي الخام. أما (Morsink,Bayoumi, 2001) فوجدا أن البنوك تلعب دورا هاما في انتقال صدمات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، من جهته حاول (Suziki, 2004) مناقشة لغز العرض مقابل الطلب على القروض للتحقق من قناة القرض في الاقتصاد الياباني، واستنتج فعليا وجود قناة القرض، كما وجد أن صدمات للسياسة النقدية غير متوقعة تتبع بارتفاع دائم لأسعار القروض. أما الدراسات الخاصة بالبلدان الناشئة فقد حاول كلا من (Disyatat,Vongsinsirikul, 2003) التحقق من قنوات السياسة النقدية في تايلاند وبرهنوا الدور الهام لقناة القرض، بالمقابل وجد (Elmashat, 2003) في دراسته أن البنوك تلعب دورا هاما في نقل صدمات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي في الهند، ووجد أن آثار صدمات السياسة النقدية تكون كبيرة بعد إقحام متغيرة معدل الصرف في النموذج القياسي³.

5- ميكانيزم انتقال السياسة النقدية في الجزائر

سنحاول في هذا المحور تقييم ميكانيزم انتقال السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين العرض النقدي وكلا من الأسعار والناتج خلال فترة

¹ Hulsewid.Olivier,Mayer.Eric,Wallmershauser.Timi "Bank loan supply and monetary policy transaction in Germany :an assessment based on matching impulse responses" Journal of Banking & Finance 30(2006) 2893-2910.p2895

² Chrystal.Alec, Mizer.Paul "Modeling credit in the transmission mechanism of the united kingdom" Journal of Banking & Finance 26(2002) 2131-2154

³ Abdul Aleem "Transmission mechanism of monetary policy in India" Journal of Asian Economics 21(2010) 186-197.p187

الإصلاحات الاقتصادية، غير أنه قبل ذلك وجب توضيح المنهجية المستعملة وكيفية تحديد متغيرات الدراسة.

5-1 المنهجية وتحديد المتغيرات

تسمح نماذج شعاع الانحدار الذاتي بتحليل آثار السياسة الاقتصادية، وهذا من خلال محاكاة الصدمات العشوائية ومن خلال تجزئة تباين الخطأ للبواقبي. غير أن هذا التحليل مبني على افتراض ثبات المحيط الاقتصادي¹. سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل ميكانيزم انتقال السياسة النقدية في الجزائر باستعمال نموذج أساسي أولي بدون الاهتمام بقناة الانتقال، وهذا في إطار نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) أين تكون كل المتغيرات متغيرات داخلية ذات انحدار ذاتي برتب مختلفة وأيضا انحدار على المتغيرات ذات الابطاءات الأخرى. و يكون عدد الابطاءات هو الذي يحدد رتبة هذا النموذج .

يعطى نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) الأساسي من الشكل التالي :

$$y_t = C + \sum_{i=1}^p \theta_i y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث :

$y_{t,t}$: تعبر على شعاع المتغيرات الداخلية.

C : يمثل شعاع الثوابت.

Φ : مصفوفة معاملات الانحدار الذاتي.

y_{t-i} شعاع المتغيرات الداخلية المبطننة.

ε_t : تمثل شعاع البواقبي ذات صيرورة الصخب الأييض.

وفي هذا الإطار فإن كل المتغيرات تقحم داخل النموذج بشكل آني. كما نفترض في هذا الجانب أن نموذج الـ (VAR) يتميز بأخطاء مستقلة، بمتوسط يساوي الصفر، بتباين ثابت وبمصفوفة التباين والتباين المشترك ذات $E(\varepsilon_t)$ $\varepsilon_t = \sum \varepsilon$. يمكن بكل بساطة تقدير الثوابت ومعاملات الانحدار الذاتي ($C, \theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$) بواسطة المربعات الصغرى بطريقة منفصلة، أي كل معادلة

¹ Bourbonnais.R "Manuel et exercices corrigés econometrie" 4^e edition , Dunod , paris, 2002. p266

على انفراد، وتستعمل مصفوفة التباين المشترك للبواقي لتقدير Σ .

يتم تحديد الصدمات عن طريق الترتيب السببي للمتغيرات الداخلية. يقترح (Sims)¹ في هذا الإطار أن يتم ترتيب المتغيرات انطلاقاً من المتغيرات الأكثر تأثيراً إلى المتغيرات الأقل تأثيراً، ويفترض في المتغيرات التي ترتب أولاً، أنها تؤثر في المتغيرات الأخرى بصورة مباشرة وعاجلة. وبالتالي فالمتغيرات التي تؤثر حالياً على المتغيرات الأخرى ترتب هي الأولى، وهكذا بالنسبة إلى المتغيرات الأقل فالأقل. ويكون ترتيب المتغيرات الداخلية مبني على أسس النظرية الاقتصادية.

سنقوم تبعا لأبحاث (Christiano, Eichenbaum, Evans, 1996)² و (Bernanke, Mihov, 1998)³ بترتيب متغيرات السياسة أولاً في النموذج المقدر. وأساس هذه المقاربة هو أن آثار السياسة النقدية تكون عاجلة وأنية على كل المتغيرات الداخلية، عكس ذلك فكل المتغيرات الداخلية ليس لها أثر عاجل على متغيرة السياسة النقدية. هذا يعني أن القيمة الحالية لمتغيرة السياسة النقدية تؤثر في مؤشر الأسعار والناجح، والعكس غير صحيح. غير أن القيم المؤخرة للمتغيرات تؤثر كلها في متغيرة السياسة النقدية في المرحلة اللاحقة.

تستعمل تجزئة (Cholesky) لمصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي الشكل المختصر، لاستخراج الصدمات انطلاقاً من بواقي نموذج الـ (VAR). فإذا كانت بواقي الشكل المختصر مرتبطة بشكل ممثل فإن تجزئة (Cholesky) تستعمل لاستخراج البواقي الهيكلية. ومنه فإن استجابة النظام للصدمات (الصدمات غير المتوقعة) يتم تقديرها عن طريق المحاكاة بواسطة دالة الاستجابة، والفكرة الأساسية لتحليل الصدمات (دالة الاستجابة)، هو في تلخيص المعلومة المتعلقة بتطور المتغيرة (y_t^i) تبعا لصدمة على المتغيرة (y_t^j) في الفترة ($t = 0$) بافتراض ثبات جميع المتغيرات الأخرى في الفترة ($t \leq 0$). إلى جانب دالة الاستجابة فيمكن أيضاً تحليل الخصائص الديناميكية للنظام عن طريق تجزئة التباين، الذي يجرى تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة إلى الجزء الخاص بها وإلى الأجزاء الخاصة

¹ Sims.C,Zha.T, 'Bayesian methods for dynamic multivariate models" federal reserve bank of Atlanta , working paper 96-13 , october 1996

² Hansen.M.S, 'Varying monetary policy regimes :a vector autoregressive investigation' journal of economics and business 58(2006) 407-427. p410

³ Bernank.B,Mihov.I,' Measuring monetary policy' , quarterly journal of economics 113 , N° 3 :869-902

بكل متغيرة وهذا عند كل خطوة أو مرحلة محاكاة .

تركز نماذج الـ (VAR) على استجابة المتغيرات الحقيقية للصدمات الخارجية للسياسة النقدية، بحيث أنها تعطي حلا واضحا لمشكل المتغيرات الداخلية. ونتيجة تحديدها لمفهوم المتغيرة الداخلية بين السياسة النقدية وتطورات الاقتصاد الكلي، أصبحت نماذج (VAR) من أكثر الطرق الشائعة الاستعمال في تحليل وتفسير انتقال السياسة النقدية، كما ترجع أسباب شهرتها أيضا، إلى العدد الصغير من القيود التي تتطلبها لتحديد التقلبات في المتغيرات الداخلية الناجمة عن مختلف الصدمات المرتبطة بالسياسة النقدية.

من النموذج القاعدي المعطى في المعادلة (1)، يعبر (y) على شعاع المتغيرات الداخلية، وتبعاً لأعمال (Harrison.C.H, 2001)¹، (Ozdogan.Z, 2009)²، (Sjuib.F.F, 2003)³ وآخرون، تشتمل المتغيرات الداخلية عادة على معدل الفائدة الإسمي المحلي القصير المدى (معدل الفائدة للسوق ما بين البنوك) كمتغيرة ممثلة للسياسة النقدية، لوغريتم مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI)، ولوغريتم مؤشر الإنتاج الصناعي (LINDPROD).

يمثل معدل الفائدة متغيرة السياسة النقدية في كثير من الدول، وهو يمثل عادة معدل الفائدة القصير المدى للسوق النقدي ما بين البنوك، وفي كثير من الدراسات تعتبر المتغيرة الوسيلة للسياسة النقدية، غير أنه بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري خاصة وفي الاقتصاديات الناشئة عموماً، فإن متغيرة معدل الفائدة ليست بالمتغيرة الممثلة للسياسة النقدية بشكل هام، وهذا نتيجة عدم تطور السوق النقدي من جهة، إلى جانب عدم إمكانية اعتبارها العنصر الأساسي الذي يوازن بين العرض والطلب في هذه السوق⁴؛ لذا تعتمد الكثير من الأبحاث في هذا المجال والخاصة بالاقتصاديات الناشئة بشكل أساسي على متغيرة المجمع النقدي (M1)

¹ Harrison.C.H, "Essays on the coordination of debt management and monetary policy" a thesis in economic, submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, the Pennsylvania state university the graduate school, department of economics, august 2001.

² Ozdogan.Z, op.cit

³ Sjuib.F.F, op.cit

⁴ بقي معدل إعادة الخصم الحقيقي سالبا حتى سنة (1997)، ولم تكن معدلات الفائدة تعبر فعليا عن التكلفة الحقيقية لرأس المال.

أو ($M2$) كمتغيرة ممثلة لتوجهات السياسة النقدية.¹ وهذا ما سنقوم به في هذه الدراسة بناءً على العناصر المشكلة لتوجهات السياسة النقدية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية. لذا سنقوم باستعمال المجمع النقدي ($M2$) كمؤشر أساسي لتوجهات السياسة النقدية في الجزائر، إذ أنه اعتبر طوال فترة الإصلاحات الهدف الوسيط الأساسي في تنفيذ إجراءات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية لهذه السياسة. وعليه تكون المعطيات المستعملة في الدراسة على الشكل الآتي :

$LINDPRODSA$: لوغاريتم الإنتاج الصناعي الحقيقي منزوع المركبة الفصلية (أسعار سنة 1989).

$LCPI$: لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك (1989، 100).

$LM2$: لوغاريتم المجمع النقدي مقدر بمليار دج.

LCE : لوغاريتم القروض المحلية الموجهة إلى الاقتصاد مقدر بمليار دج.

5-2- النموذج الأساسي.

يعطى نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) الأساسي من الشكل التالي :

$$y = (LM2, LCPI, LINDPRODSA) \quad (2)$$

ترتيب المتغيرات داخل النموذج مبني على التفسيرات المذكورة سابقا، أما ترتيب متغيرة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك قبل مؤشر الإنتاج الصناعي، فهذا راجع إلى أن الأسعار عادة تتأثر قبل تأثير الناتج²، وقد تم استعمال مؤشر الإنتاج الصناعي لقياس أثر السياسة النقدية على النشاط الإنتاجي، أما مؤشر أسعار الاستهلاك فاستعمل لقياس وتحليل اثر صدمات السياسة النقدية على الأسعار، مع الإشارة إلى أن المجمع النقدي المستعمل هو المجمع ($M2$)، من حيث أنه يشرح بشكل أحسن انتقال السياسة النقدية وخاصة في الدول الناشئة أين الأسواق المالية غير متطورة، فاستعماله يكون ملائم أكثر من استعمال المجمع ($M3$)، هذا إلى جانب اعتماد السياسة النقدية في الجزائر على هذا المجمع عوضا عن المجمع

¹ Hung.Le.Viet "A vector auto regression var analysis of the monetary transmission in Vietnam". national graduate institut for Policy study (GRIPS)

² قمنا بتقدير جميع النماذج بتغيير ترتيب مؤشر الاستهلاك ومؤشر الإنتاج الصناعي، وقد كانت النتائج متشابهة، وبالتالي فترتيب المتغيرات لا يؤثر في النتائج.

النقدي (M1) خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية كهدف وسيط.

يوجد في الدراسات التطبيقية طريقتان لمعرفة حساسية نموذج شعاع الانحدار الذاتي لطريقة ترتيب المتغيرات: أولها إجراء اختبار (likelihood ratio)، وهذا عن طريق اختبار الفرضية الصفرية ضد الفرضية البديلة، وإذا لم يتم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%، فإن دالة الاستجابة لنموذج شعاع الانحدار الذاتي تكون غير حساسة لترتيب المتغيرات (مصنوفة التباين المشترك للبواقي قطرية). أما الطريقة الثانية فهي القيام بتقدير مختلف نماذج الـ (VAR) بعد تغيير ترتيب المتغيرات ومشاهدة دالة الاستجابة. ففي حالة لم يظهر أي تغيير في دالة الاستجابة فهذا يعني أن نموذج الـ (VAR) غير حساس لطريقة ترتيب المتغيرات. وقد بينت النتائج الخاصة بدالة الاستجابة لمختلف النماذج المقدره بعد تغيير ترتيب المتغيرات، أن دالة الاستجابة غير حساسة لطريقة ترتيب هذه الأخيرة.

3-5- المعطيات الخاصة بالدراسة

تم إدخال اللوغاريتم على كل السلاسل، وقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالنسبة إلى كل السلاسل للتحقق من إستقراريتها، إلى جانب ذلك فقد تم التأكد باستعمال اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF) من عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية والمتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية عند مستوياتها، وهذا عند مستوى معنوية 1% و 5% بالنسبة إلى المجمع النقدي، مؤشر الناتج الصناعي، متغيرة القروض المقدمة إلى الاقتصاد، وبالتالي فجميع السلاسل تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عند المستوى ما عدا متغيرة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك التي وجد أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية باحتمال 5% (انظر الملحق(1))،

تتيح الدراسات التطبيقية استعمال ثلاث طرق بديلة في حالة التعامل مع سلاسل زمنية غير مستقرة، وهي، إما استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي بعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى على المتغيرات قبل التقدير؛ أو عدم الاهتمام بمشكل الاستقرار والقيام بتقدير نموذج الـ (VAR) باستعمال المتغيرات عند المستوى، إذ أن الهدف الأساسي لتحليل نماذج الـ (VAR) هو التحقق من العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وليس في استخراج مقدرات حقيقية للنموذج؛ أو أخيرا التحقق من وجود علاقات للتكامل المشترك، إذ أنه في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستعملة في الدراسة فيمكن الاستعانة بنموذج متجه

تصحيح الخطأ (VEC)، غير أنه في دراستنا هذه ارتأينا استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرات الفرق بالنسبة للمتغيرات المتكاملة من الرتبة الأولى، واستعمال متغيرة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك عند المستوى، وهذا حتى يحقق هذا النموذج شرط الاستقرار المطلوبة في هذا النوع من النمذجة.

4-5- النتائج التطبيقية

قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الذي يحتوي على ثلاثة متغيرات هي المجمع النقدي (LM2)، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك (LCPI)، وأخيراً مؤشر الإنتاج الصناعي (LIPRODSA)، وهذا بنفس الترتيب. وقد تم تقدير النموذج بتأخير أمثلي مقدر بفترة إبطاء واحدة بناءً على المعايير (Schwartz)، (Akaike)، (HQ)¹ و (LR) (انظر الملحق (2) الجدول (1)).

تمثل دالة الاستجابة (IRF)² للنموذج الأساسي مركز تقييم النتائج. فدالة استجابة الناتج، التي تم التحصل عليها كرد فعل الناتج لصدمة سياسة نقدية مقدره بانحراف معياري واحد، ترسم لنا الخطوات الديناميكية للمتغيرات الداخلية للنظام، كما أن حساب دالة الاستجابة لنفس الشدة أي صدمة مقدره بانحراف معياري واحد وهي المستعملة عادة في الدراسات القياسية، يسمح لنا بتحليل ديناميكية الاستجابة للمتغيرات عند مراقبة كل الصدمات. وتمثل صدمات الفترة الواحدة، المصادر الخارجية للمتغيرات التي تساعدنا في تحديد استجابة الاقتصاد للسياسة النقدية. حيث تسمح لنا هذه الاستجابة فهم كيفية تغير ميكانيزم انتقال السياسة النقدية خلال الفترات المختلفة.

يمكن أن نبين نتائج دالة الاستجابة من خلال الشكل (1)، مع العلم أن المحور الأفقي يمثل عدد الفصول التي يستغرقها التأثير بعد صدمة سياسة نقدية، أما المحور العمودي فهو يمثل الانحراف عن المستوى التوازني للمتغيرة المستهدفة نتيجة استجابتها لصدمة مقدره بانحراف معياري لمتغيرة السياسة النقدية (المجمع النقدي M2) (دوال الاستجابة الكلية الملحق (3)).

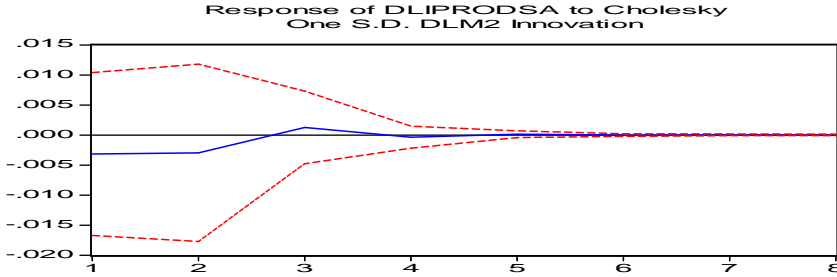
5- 4- 1- دالة استجابة الناتج في النموذج الأساسي

يبين الشكل التالي دالة استجابة الناتج لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد

¹ بين (Paulsen) أن معيار (HQ) يكون متناسق في حالة احتواء المتغيرات على جذر الوحدة، عكس معيار (AIK) والذي يعطي عدد إبطاءات أمثلي أكبر من الإبطاءات الحقيقية. انظر: Petri.M.F, op.cit, p47

² في حالة استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرات عند المستوى غير مستقرة، فإن مجال الثقة لدالة الاستجابة يصبح غير صحيح وغير معبر عن مجال الثقة الحقيقي.

على المجمع النقدي $M2$ وهي تشرح ردة الفعل الديناميكي لمستوى الناتج خلال ثمانية فصول التي تعقب التغيير غير المتوقع في السياسة النقدية. الشكل رقم (1): دالة استجابة الناتج في النموذج الأساسي لصدمة على $M2$



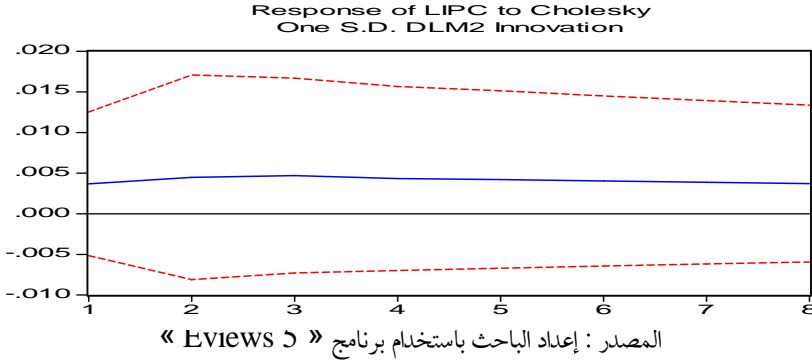
المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج « Eviews 5 »

ترجم صدمة موجبة للمجمع النقدي $M2$ كصدمة سياسة نقدية توسعية، تتميز دالة الاستجابة التي تظهر في الشكل (1) بأنها تتوافق مع النتائج المستخرجة من العديد من الدراسات القياسية، كما أنها توافقت النظرية النقدية من حيث أن سياسة توسعية تؤدي عادة إلى ارتفاع الإنتاج، والعكس في حالة سياسة انكماشية. كما أننا نلاحظ أن الناتج يبقى تحت مستواه التوازني خلال الفصلين التاليين للصدمة النقدية ولا يظهر أي استجابة، ثم يبدأ في الارتفاع بعد الفصل الثاني متجاوزاً وضعه التوازني للمدى المتوسط، ثم يعاود الانخفاض من جديد بعد الفصل الثالث ويستقر حول وضعه التوازني لبقية الفترة المشاهدة. غير أن التدقيق في مضاعف الاستجابة لكل فترة يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائياً، وهذا خلال كل الفترة المشاهدة. وقد يفسر هذا بضعف السياسة النقدية الظرفية في التأثير على سلوك الإنتاج في المدى القصير وارتباط هذا الأخير بعوامل هيكلية أكثر تعقيداً.

5-4-2 دالة استجابة المؤشر العام لأسعار للاستهلاك

يبين الشكل التالي دالة استجابة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي $M2$ ، وهي تشرح ردة الفعل الديناميكي لمؤشر الأسعار خلال ثمانية فصول التي تعقب التغيير غير المتوقع في متغيرة السياسة النقدية.

الشكل رقم (2): دالة استجابة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في النموذج الأساسي لصدمة على $M2$



نلاحظ من خلال الشكل (2) أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك قليل الحساسية لصدمة السياسة النقدية، فالملاحظ أنه وتبعاً لصدمة نقدية موجبة فإن تغيرات المؤشر العام للاستهلاك للفترات اللاحقة تكون جد ضئيلة، رغم ارتفاعها عن الوضع التوازني للمدى المتوسط للفصول الثلاثة الأولى ثم الانخفاض بعد الفصل الثالث حتى نهاية المحاكاة. غير أن الملاحظ أنه حتى في انحرافها الضئيل، فإن هذا الانحراف يكون شبه ثابت مقارنة بالوضع التوازني، بمعنى أن الاتجاه يكون نحو الانخفاض ولو بشكل غير محسوس. غير أن التدقيق في مضاعف الاستجابة لكل فترة يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائياً، وهذا خلال كل الفترة المشاهدة.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى التكيف البطيء للأسعار نتيجة محاولة السلطات الاقتصادية تقييد التغيرات الحرة للأسعار من خلال وضع حدود قصوى لتغيراتها، إلى جانب عدم تحريرها كلياً، وهذا ما يمكن ملاحظته في حالة الاقتصاد الجزائري. فخلال كل الفترة المعنية بالدراسة كان تحرير الأسعار تحريراً تدريجياً، كما أن نسبة كبيرة من أسعار المواد الغذائية الأساسية والمشكلة لنسبة كبيرة داخل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك بقيت مقيدة. وكسبب أخير، يمكن الاستنتاج أن العلاقة بين العرض النقدي ومستوى الأسعار علاقة غير متينة، من حيث أن النسبة الكبيرة من السلع المشكلة للمؤشر العام للأسعار متكونة من فرع المواد الغذائية والتي يشكل الاستيراد النسبة الكبيرة منها، كما أن أسعارها تتأثر أكثر بسعر الصرف، التكاليف العامة للاستيراد كتكاليف النقل، التأمين، إلى جانب المنظومة الضريبية المطبقة على الواردات بشكل عام.

وكخلاصة لهذا، يمكن القول أن الاستجابة غير المتوقعة للأسعار، لا تعني

الانعدام التام للعلاقة بين العرض النقدي والأسعار، بقدر ما تعني غياب قناة الانتقال الموضحة لهذا التأثير داخل النموذج وهذا ما سنتأكد منه عند التحقق من فعالية قناة القرض.

5- 4- 3- تجزئة التباين للنواتج والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك

يهدف إعطاء نظرة دقيقة على التقلبات الحاصلة في مختلف المتغيرات والناجمة عن مختلف الصدمات، قمنا بحساب وتجزئة التباين بالنسبة إلى كل متغيرة في أفق تنبؤ من سنة إلى سنتين، (انظر الملحق 4) الخاص بتجزئة التباين لكل المتغيرات).

يظهر المحور الأفقي، أفق التنبؤ من الفصل الأول إلى الفصل الثامن أي فترة سنتين، أما المحور العمودي فيمثل نسبة التباين الناتجة عن كل صدمة. مع العلم أن القيم الموجودة في المحور العمودي أقل أو تساوي المائة، فنسبة التأثير في تباين خطأ بواقى التوقع لكل متغيرة تقترب من النسبة المذكورة سابقا في حالة التأثير القوي، وتقل عن هذه النسبة في حالة يكون تأثيرها ضعيفا. وهذا ما يمكن ملاحظته خلال كل فترة التوقع بالنسبة إلى كل متغيرة، وبالتالي معرفة التأثير الديناميكي لكل واحدة من المتغيرات على أفراد واتجاهات هذا التأثير.

من خلال جدول تحليل التباين يمكن الاستنتاج أنه خلال أفق ثمانية فصول فإن صدمات المجمع النقدي $M2$ لا تساهم إلا بشكل ضئيل جدا في تقلبات الناتج، أما الباقي فأغلبها متعلقة بالصدمات الخاصة للناتج، إلى جانب ذلك يمكن ملاحظة ثبات مساهمة المجمع النقدي في تقلبات الناتج من فصل إلى آخر، خاصة بين الفصل الخامس والفصل الثامن على قمتها. وقد ترجع هذه النتيجة إلى عدم إدخال متغيرة معدل الفائدة في النموذج إذ أنه يمكن من خلال المقارنة بين مساهمة كل من معدل الفائدة والمجمع النقدي في تباين خطأ التوقع للناتج، من فهم دور كل مجمع على أفراد خلال هذه الفترة. وبالتالي فهم فعالية وتأثير المتغيرة الكمية أو السعرية في عمل السياسة النقدية في الجزائر، كما يمكن الملاحظة من خلال تجزئة التباين التأثير الضئيل لصدمة السياسة النقدية على مؤشر الأسعار فهو لا يساهم إلا بأقل من 5% من تقلبات هذا الأخير.

6- قناة القرض

بعد تطرقنا إلى العلاقة بين العرض النقدي، مستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا المحور التدقيق في عمل وفعالية قناة القرض

ودورها في إنتقال السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، غير أنه وجب قبل كل شيء توضيح المنهجية المستعملة في هذه الدراسة.

6-1- المنهجية

سنقوم من خلال هذا المحور بدراسة فعالية قناة القرض في انتقال السياسة النقدية في الجزائر. وهذا دائما في إطار نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأساسي السابق، حيث نعيد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي السابق بعد إضافة متغيرة قناة القرض، وهذا كمتغيرة داخلية في النموذج الأساسي. حيث يسمى هذا النموذج بنموذج القناة الداخلية.

في دراستنا هذه يمثل نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرات داخلية النموذج الأساسي الموسع بإضافة متغيرة القناة كمتغيرة داخلية، أما نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرة خارجية فيحتوي على النموذج الأساسي مضافا إليه متغيرة القناة كمتغيرة خارجية. سنقوم في تحليلنا هذا بمقارنة استجابة نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأساسي للنماذج الداخلية والخارجية.

بإضافة قناة القرض كمتغيرة داخلية، فإن النموذج الأساسي الموسع (النموذج بمتغيرات داخلية) يكون على النحو التالي :

(3)

$$y_t = C + \sum_{i=1}^p \theta_i y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث :

y_t : شعاع المتغيرات الداخلية.

C : شعاع الثوابت.

θ_i : مصفوفة معاملات الانحدار الذاتي.

y_{t-i} : شعاع المتغيرات الداخلية المبطن.

ε_t : شعاع البواقي ذات صيرورة الصخب الأبيض.

و يكون النموذج العام كالتالي :

(4)

$$y = (LM \ 2, \ chan, \ LCPI, \ LINPRODSA)$$

حيث $chan$ تمثل متغيرة قناة القرض، أما المتغيرات الباقية فهي نفسها

المعرفة في النموذج الأساسي.

ويكون ترتيب المتغيرات الداخلية على أساس النظرية الاقتصادية كما هو مبين في الشعاع (y). حيث قمنا في هذا النموذج بترتيب متغيرة السياسة النقدية أولاً تبعاً لأعمال (Ozdogan.Z, 2009)¹ وهذا بالاعتماد على الفرضية التي تؤكد أن لصدمة السياسة النقدية أثر عاجل على كل من متغيرة القناة، المؤشر العام للأسعار والنتائج، والعكس غير صحيح، فليس لهذه المتغيرات الداخلية أثر حاضر على متغيرة السياسة النقدية.

أما الخطوة الثانية فهي تتمثل في تقدير النموذج في حالة افتراض المتغيرة الممثلة لقناة القرض المضافة إلى النموذج القاعدي متغيرة خارجية (نموذج بمتغيرة خارجية)، ويسمى هذا النوع من النماذج بنموذج VARX (نموذج VAR بمتغيرة خارجية)، ويعطى هذا النموذج بالشكل التالي :

$$(5)$$

$$y_t = C + \sum_{i=1}^p \theta_i y_{t-i} + Bx_t + \varepsilon_t$$

حيث:

y_t : شعاع المتغيرات الداخلية.

C : شعاع الثوابت.

θ_i : مصفوفة معاملات الانحدار الذاتي.

y_{t-i} : شعاع المتغيرات الداخلية المبطن.

ε_t : شعاع البواقي ذات صيرورة الصخب الأبيض.

x_t : شعاع المتغيرة الخارجية والتي تمثل متغيرة قناة القرض.

سنحاول من خلال هذا العنصر قياس أثر قناة القرض باستعمال متغيرة لوغاريتم القروض المقدمة إلى الاقتصاد. وفي هذا الإطار سنقوم بتقدير نموذجين: النموذج الأول هو نموذج متغيرة قناة القرض كمتغيرة داخلية، وقد تم الحصول على هذا النموذج بإضافة متغيرة قناة القرض إلى النموذج الأساسي كمتغيرة

¹ Ozdogan.Z, "Monetary transmission mechanism in turkey" a dissertation submitted to the faculty of the university of Delaware, in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, in economics , winter 2009.

داخلية، أما النموذج الثاني فهو نموذج متغيرة قناة القرض كمتغيرة خارجية، حيث تم الحصول عليه عن طريق إضافة متغيرة القناة إلى النموذج الأساسي كمتغيرة خارجية. وقد تم تقدير كل هذه النماذج باستعمال معطيات عند المستوى ما عدا بالنسبة لمتغيرة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك وبفترات تأخير بناءً على معيار (HQ)، (Schwartz)، (FPE)، (LR)، و(AIK) حيث بينت الاختبارات أن فترة التأخير المثلى هي الفترة الواحدة. أما بالنسبة إلى نموذج قناة القرض كمتغيرة خارجية فقد بينت أغلب المعايير على أن التأخير الأمثل هو التأخير الأول (الملحق(2) جدول (2) و جدول(3)).

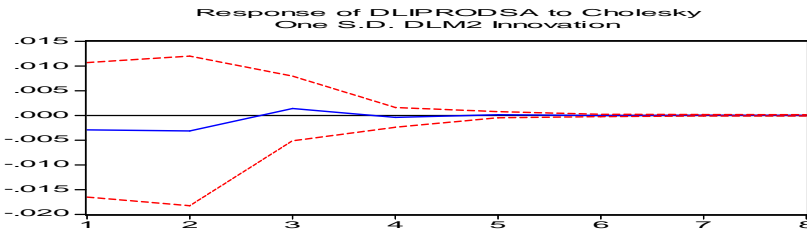
6-2 النتائج التطبيقية

تبين الأشكال التالية دالة استجابة الناتج لصدمة على المجمع النقدي $M2$ مقدرة بانحراف معياري واحد بالنسبة إلى نموذج قناة القرض كمتغيرة داخلية، ونموذج قناة القرض كمتغيرة خارجية (انظر النتائج الكلية في الملحق(5)).

6-2-1 دالة استجابة الناتج في نموذج قناة القرض

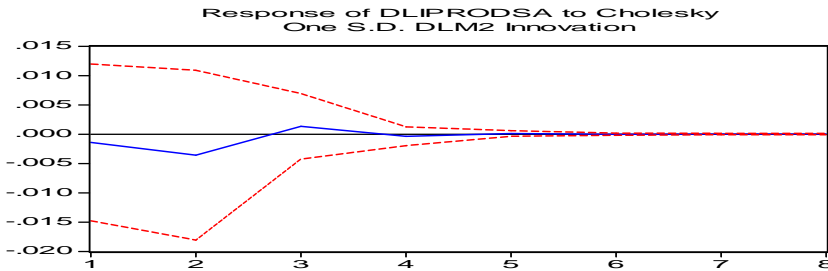
يمكن تمثيل الاستجابة الديناميكية للناتج في نموذج قناة القرض متغيرة داخلية ونموذج قناة القرض متغيرة خارجية نتيجة صدمة سياسة نقدية، من خلال دوال الاستجابة الممثلة في الأشكال التالية:

الشكل رقم (3) : دالة الاستجابة للناتج في نموذج قناة القرض متغيرة داخلية



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج « Eviews 5 »

الشكل رقم (4) : دالة استجابة الناتج في نموذج قناة القرض متغيرة خارجية



تبين دالة استجابة الناتج للنموذج الداخلي والخارجي لقناة القرض أن سلوك الناتج لا يختلف بشكل كبير عن الاستجابة التي يظهرها في النموذجين، مع تشابه كبير بين دالة الاستجابة في النموذج الأساسي ونموذج قناة القرض متغيرة داخلية، حيث أننا نلاحظ أن الناتج يبقى تحت مستواه التوازني خلال الفصلين التاليين للصدمة النقدية ولا يظهر أي استجابة، ثم يبدأ في الارتفاع بعد الفصل الثاني متجاوزا وضعه التوازني للمدى المتوسط، ثم يعاود الانخفاض من جديد بعد الفصل الثالث ويستقر حول وضعه التوازني لبقيّة الفترة المشاهدة، مع الإشارة إلى أن أعلى قيمة يصل إليها تكون بعد الفصل الثالث. كما أنه عند إجراء المقارنة في المدى المتوسط والطويل فإن سلوك الناتج يتشابه ولا يظهر اختلاف كبير بين النموذج الأساسي ونموذج قناة القرض متغيرة داخلية.

عكس ذلك، فإن دالة استجابة النموذج الثالث تظهر بعض الاختلاف وخاصة في بداية الفترة، فالملاحظ أن الناتج يستجيب بشكل عكسي مباشرة بعد الصدمة، وينخفض من بداية الفصل الأول حتى الفصل الثاني أين يصل إلى أدنى مستوى له ليعاود بعدها الصعود نحو وضعه التوازني للمدى المتوسط، ويصل إلى هذا المستوى في الفصل الثالث ثم يعاود الانخفاض مباشرة بين الفصل الثالث والرابع أين يستقر حول وضعه التوازني للمدى المتوسط لكل الفترة اللاحقة.

غير أن التمعن الدقيق في المعنوية الإحصائية لهذه الاستجابة يدخل بعض الشك في فعاليتها بالنسبة للنماذج الثلاث، وهذا ما يؤدي إلى الشك في فعالية هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية على الناتج. فدالة استجابة النموذج الداخلي والأساسي يتقاربان في المدى المتوسط والبعيد ولا يظهران تباينا كبيرا، غير أنه عند جعل متغيرة القرض متغيرة خارجية، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث بعض التغيير في شكل استجابة الناتج لصدّات السياسة النقدية.

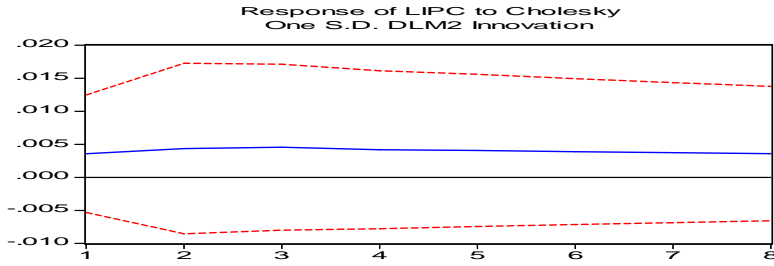
وكنتيجة لكل ما لاحظناه يمكن القول أن قناة القرض متوسطة الفعالية نسبيا في نقل آثار السياسة النقدية. فالآداب القياسية توضح أنه إذا كانت استجابة الناتج في النموذج الداخلي تختلف عنه في النموذج الخارجي في المدى الطويل، فهذا يعني أن هناك أثر كبير لقناة القرض، كما أنه إذا كانت استجابة الناتج لصدمة المجمع النقدي M2 أوسع في المدى الطويل من الاستجابة في النموذج الأساسي،

فهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الصدمة المطبقة على $M2$ في النموذج الداخلي تعكس صدمات القرض البنكي، وهذا ما لم نشاهده في دوال الاستجابة.

لتحليل استجابة مؤشر الأسعار لصدمة السياسة النقدية في وجود قناة القرض، يمكن الرجوع إلى دالة الاستجابة الخاصة بالأسعار في النموذج الداخلي لقناة القرض.

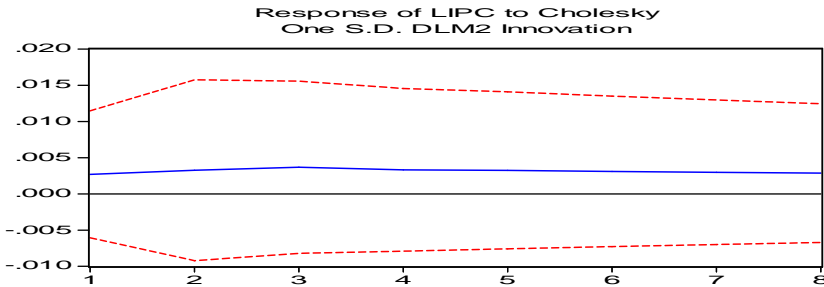
6- 2- 2- دالة استجابة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في نموذج قناة القرض
تبين الأشكال التالية دالة استجابة المؤشر العام لأسعار الاستهلاك لصدمة على المجمع النقدي $M2$ مقدرة بانحراف معياري واحد بالنسبة إلى نموذج قناة القرض كمتغيرة داخلية، ونموذج قناة القرض كمتغيرة خارجية (انظر النتائج الكلية في الملحق(5)) :

الشكل رقم (5): دالة الاستجابة للمؤشر العام للاستهلاك في نموذج قناة القرض متغيرة داخلية



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج « Eviews 5 »

الشكل رقم (6): دالة الاستجابة للمؤشر العام للاستهلاك في نموذج قناة القرض متغيرة خارجية



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج « Eviews 5 »

كنا قد لاحظنا أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في النموذج الأساسي قليل الحساسية لصدمة السياسة النقدية، فالملاحظ أنه وتبعاً لصدمة نقدية موجبة

فإن تغيرات المؤشر العام للاستهلاك للفترات اللاحقة تكون جد ضئيلة، رغم ارتفاعها عن الوضع التوازني للمدى المتوسط للفصول الثلاثة الأولى ثم الانخفاض بعد الفصل الثالث حتى نهاية المحاكاة. غير أن الملاحظ أنه حتى في انحرافها الضئيل، فإن هذا الانحراف يكون شبه ثابت مقارنة بالوضع التوازني، بمعنى أن الاتجاه يكون نحو الانخفاض ولو بشكل غير محسوس. غير أن التدقيق في مضاعف الاستجابة لكل فترة بين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائياً، وهذا خلال كل الفترة المشاهدة. كما أنه عند إضافة متغيرة قناة القرض للنموذج الأساسي سواء كمتغيرة داخلية أو خارجية فإننا نلاحظ أن هناك تشابهاً تاماً مع دالة الاستجابة الخاصة بالنموذج الأساسي. إضافة إلى ذلك فالنتائج تبين أن أثر تغير المجمع النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك تشابه في النماذج الثلاث. كما تظهر هذه النتائج غياب ما يسمى بلغز الأسعار، وهي الملاحظة المتعلقة بمشاهدة العلاقة العكسية بين تغير العرض النقدي والأسعار المستنتجة في الكثير من الدراسات القياسية، والتي تعالجها عن طريق إقحام متغيرة التضخم المتوقع في النموذج لإزالة هذا اللغز كما فعل (Sophocles.N.B , Magginas.N.S , 2006)¹، أو عن طريق إقحام متغيرة أسعار الرفاهة في النموذج كما فعل (Sims.C, 1992)². ولتحليل أكثر لقناة القرض سوف نقوم بتقدير دالة استجابة متغيرة القرض البنكي لصدمة مطبقة على المجمع النقدي $M2$ مقدارها انحراف معياري واحد.

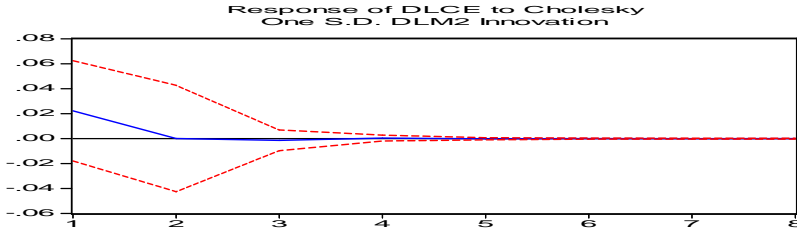
6- 2- 3- دالة استجابة القروض المقدمة إلى الاقتصاد لصدمة على $M2$

يبين الشكل التالي دالة استجابة متغيرة القروض المقدمة إلى الاقتصاد لصدمة على المجمع النقدي $M2$ مقدرة بانحراف معياري واحد.

¹ Sophocles.N.B , Magginas.N.S "Forward-looking information in VAR models and the prices puzzle" journal of monetary economics 53(2006) 1225-1234

² Taborsky.C.J "Essays on monetary and fiscal policy" a dissertation submitted in partial satisfaction of the requirement for the degree doctor of philosophy in economics, university of California. December 2002

الشكل رقم (7): دالة استجابة القروض المقدمة إلى الاقتصاد لصدمة على M2



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج « Eviews 5 »

نلاحظ من خلال دالة الاستجابة أن صدمة السياسة النقدية تؤدي إلى انخفاض القروض البنكية مباشرة بعد الفصل الأول، وتبقى في حالة الانخفاض حتى تصل إلى مستواها التوازني في الفصل الثاني، ثم تنخفض عن هذا المستوى للمدى المتوسط بعد الفصل الثاني وتعود إلى الوضع التوازني بعد ذلك وتبقى في هذا الوضع طيلة فترة المحاكاة.

ويمكن من خلال هذا الشكل التشكيك في وجود قناة القرض في الاقتصاد الجزائري، وهذا بكل بساطة راجع إلى أنه من غير المنطقي اقتصاديا إرتباط العرض على القروض بعلاقة عكسية مع العرض النقدي، نتيجة أن التوسع النقدي يؤدي عادة إلى إنخفاض في معدل الفائدة وبالتالي إرتفاع عرض القروض، ولكن كان من المفروض أن تظهر علاقة طردية بين صدمات السياسة النقدية الممثلة في توسع نقدي (انخفاض معدل الفائدة) والعرض والطلب على القروض، وهذا ما هو موافق للاستدلال الذي طرحه (Bernanke,Blender, 1992).¹ كما أن صدمة السياسة النقدية على القروض البنكية لا تؤدي إلى الاستقرار السريع بل يمتد عدم التوازن إلى المدى البعيد.

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث تحليل العلاقة بين العرض النقدي من جهة وكل من المؤشر العام لأسعار الاستهلاك و الناتج من جهة أخرى، وهذا من خلال تحييد عمل جميع القنوات الممكنة لانتقال السياسة النقدية، وقد كان الغرض من ذلك هو قياس العلاقة المباشرة للعرض النقدي مع المتغيرات الاقتصادية المشار إليها

1 بالنسبة إلى (Bernanke,al, 1992) و(Beanal, 2002) فإن العرض من القروض البنكية ينخفض تبعاً لصدمة سياسة نقدية انكماشية، ويعكس هذا الانخفاض عمل قناة القرض البنكي والذي يعتبر القسم الأول من قناة القرض.

في غياب أية قناة انتقال. و قد كانت النتائج المستخرجة من عملية التقدير الأولى متباينة مع ما تقترحه النظرية النقدية، فقد بينت دوال استجابة كل من الناتج والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك استجابة متباينة لما تقترحه النظرية الاقتصادية وخاصة بالنسبة إلى مؤشر الأسعار.

لم نحاول في المحور الأول لهذا البحث تحليل فعالية قنوات انتقال السياسة النقدية بقدر محاولة فهم شدة تأثير قرارات السياسة النقدية في مجاميع النشاط الاقتصادي سواء الناتج أو الأسعار. أما تحليل فعالية قناة القرض و تقييم فعاليتها و دورها في انتقال السياسة النقدية في الجزائر فدرسناها من خلال المحور الثاني، وقد قمنا في هذا الجانب باختبار فعالية قناة القرض، كل هذا في إطار مقارنة نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، ومن خلال مقارنة دوال استجابة الناتج والمؤشر العام لأسعار الاستهلاك بين النموذج القاعدي ونموذج القناة الداخلية ونموذج القناة الخارجية. عمليا كانت النتائج متباينة كما أن ما يسمى بلغز الأسعار لم يظهر في النتائج. غير أن النتائج بينت عدم فعالية قناة القرض في نقل آثار السياسة النقدية، كما أنه لم تظهر أية علاقة بين استقلالية البنك المركزي و فعالية هذه القناة، إلى جانب ذلك فقد بينت النتائج رفض فرضية العلاقة الطردية بين العرض النقدي و عرض الائتمان في الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة مما يفسر بوجود قيود هيكلية خاصة بالقطاع المصرفي الجزائري.

الملاحق

الملحق (1): نتائج اختبار جذر الوحدة

جدول رقم (1) : اختبار جذر الوحدة لـ (ADF) و (PP)

المتغيرات	الاختبار عند المستوى		الاختبار عند الفرق الأول		رتبة التكامل
	ADF		ADF		
	المجدولة	الحاسوبية	المجدولة	الحاسوبية	
LM2	-2.03	-4.18	-6.73	-3.59	1 (1)
LIPRODSA	-3.19	-4.18	-8.49	-2.62	1 (1)
LCE	1.86	-2.61	-5.27	-2.62	1 (1)
LIPC	-3.18	-2.93			1 (0)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الحاسوبية (Eviews 5.0)

الملحق (2): درجة التأخير المثلى
الجدول الأول: درجة التأخير للنموذج الأساسي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	119.2670	NA	5.17e-07	-5.962411	-5.834445	-5.916498
1	234.5398	206.8999	- 2.22e-09	-11.41230	- -10.90043	- -11.22865
2	239.9357	8.854807	2.70e-09	-11.22747	-10.33171	-10.90608
3	253.0963	- 19.57212	2.23e-09	- -11.44084	-10.16117	-10.98170
4	258.7645	7.557581	2.77e-09	-11.26997	-9.606412	-10.67310

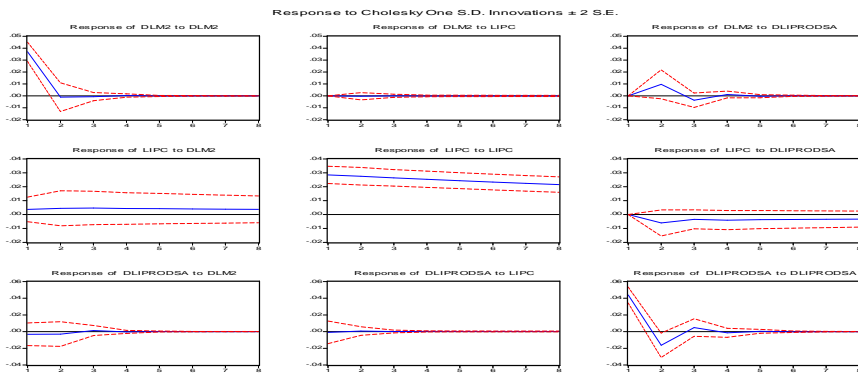
الجدول الثاني: درجة التأخير للنموذج قناة القرض متغيرة داخلية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	145.7973	NA	8.17e-09	-7.271656	-7.101034	-7.210438
1	262.8437	- 204.0810	- 4.61e-11	- -12.45352	- -11.60042	- -12.14744
2	271.8212	13.81142	6.80e-11	-12.09339	-10.55780	-11.54243
3	290.1732	24.46941	6.48e-11	-12.21401	-9.995929	-11.41818
4	299.2287	10.21649	1.07e-10	-11.85788	-8.957315	-10.81719

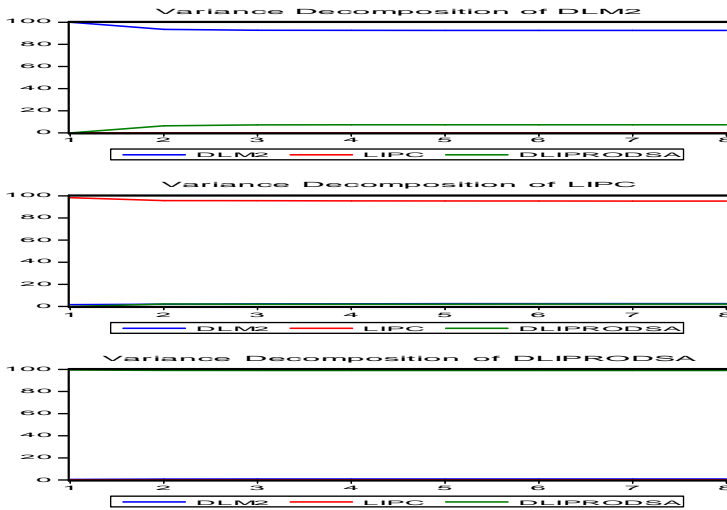
الجدول الثالث درجة التأخير للنموذج قناة القرض متغيرة خارجية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	121.5307	NA	5.37e-07	-5.924653	-5.668720	-5.832827
1	237.0778	201.4667	- 2.28e-09	- 11.38861	- 10.74878	- 11.15904
2	241.2676	6.660661	2.96e-09	-11.14193	-10.11820	-10.77462
3	254.8223	- 19.46315	2.41e-09	-11.37550	-9.967873	-10.87046
4	260.2369	6.941833	3.06e-09	-11.19164	-9.400109	-10.54885

الملحق (3): دوال الاستجابة للنموذج الأساسي

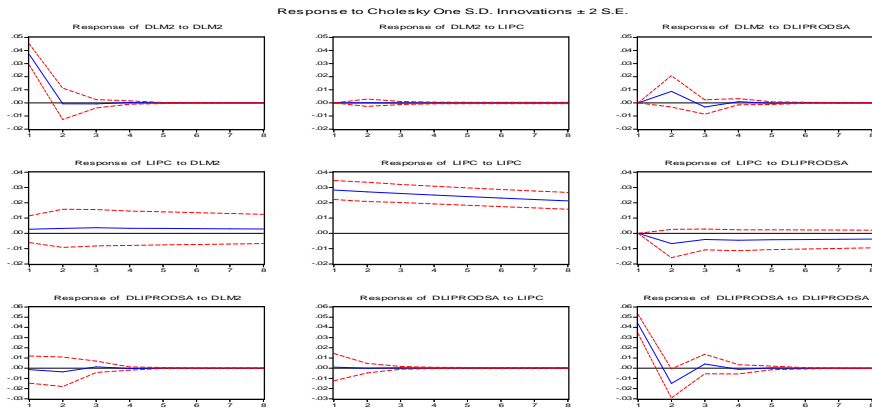


الملحق (4): تجزئة التباين للنموذج الأساسي

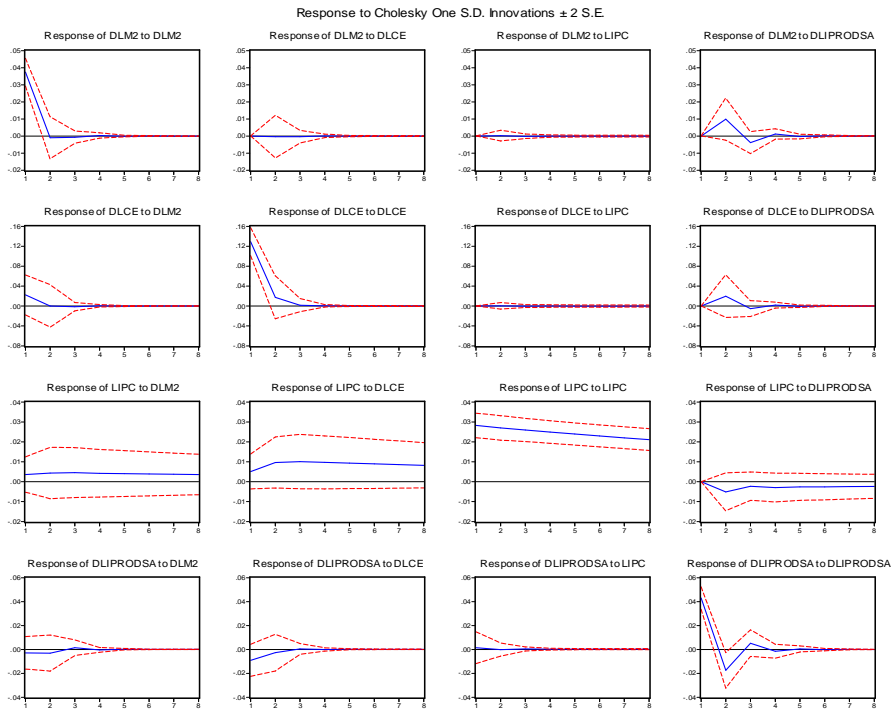


الملحق (5): دوال الاستجابة في نموذج قناة القرض

دوال الاستجابة في نموذج قناة القرض متغيرة خارجية



دوال الاستجابة في نموذج قناة القرض متغيرة داخلية



عولمة العالم العربي بين الوهم والحقيقة

أ / خوخي عبدالرحمان¹

ملخص

يؤكد الواقع المعاش في العالم العربي حاليا ان 50 سنة في فلك العولمة باتجاه الاندماج في الاقتصاد العالمي لم تؤدي الى تنمية حقيقية معتبرة تذكر أو حتى جزئية و لو في قطر من اقطار العالم العربي، بالرغم من وجود نمو اقتصادي معتبر بدرجات متفاوتة سواء على مستوى العالم العربي ككل او على مستوى دول عربية منفردة بدليل ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي شهدته الدول العربية كافة، و بالمقابل لازالت معظمها تتخبط في مشاكل كالبطالة و الفقر و الامية و التخلف بدرجات متفاوتة، و لعل النقطة المشتركة بينهم هي غياب صناعة محلية يعتمد عليها في النهوض بالتنمية حتى في قطاع الزراعة التي تمتلك فيها الدول العربية ميزة تنافسية من ناحية مساحة الاراضي و تكلفة اليد العاملة لم تستطع النهوض به.

الكلمات المفتاحية: النمو، التنمية، العولمة، العالم العربي، الفضاء الاقتصادي.

Abstract

Reality currently in the Arab world confirms that 50 years in the orbit of globalization towards integration into the global economy did not lead to real arguing remember or even partial and if in Qatar of the countries of the Arab world, although there are considerable economic growth to varying degrees, both at the level of the Arab world's development as a whole or at the level of individual Arab countries with evidence that growth in GDP witnessed by the Arab states all, and the other hand is still largely mired in problems such as unemployment, poverty, illiteracy and backwardness to varying degrees, and perhaps the common point between them is the absence of a domestic industry depends on it in the promotion of development even in the agriculture sector, which owns Arabic Vihat competitive advantage in terms of land area and the cost of labor can not promote it.

Key words: growth, development, globalization, the Arab world, economic space.

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

المقدمة

يشهد العالم أحداث غيرت مجرى البشرية أهمها تيار العولمة الذي يعرف تسارع رهيب في الآونة الأخيرة من هذا القرن، مقارنة بمساره السابق حيث تم توسيع نطاقه الى قارات أخرى بالتدرج حتى يمكن السيطرة و التحكم في اثاره و نتائجه و بعدما سخرت كل الادوات اللازمة لمتابعة و السهر على تنفيذ متطلبات المسار المسطر و التحرك لتصحيح الاخطاء عند ظهوره أي اختلالات ممكنة.

و نرى ان القارة الوحيدة التي لم تصل اليها العولمة خيارا او عمدا لحين اكمال العمل على باقي القارات هي القارة الافريقية ، و لكن بالرغم من ذلك تم البدء في بعض دولها التي لها وزن استراتيجي بحيث لا يمكن تاخيرها من ضمنها منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا (MENA) او ما يعرف بالعالم العربي، فبالرغم من الشعارات البراقة للعولمة المقدمة من اسياها التي توهم متبوعيها بانها المخلص الوحيد و الاوحد من مسرح التخلف و الاضطهاد و الجهل و الفقر برفع راية التطور و النمو و الازدهار و العلم و التكنولوجيا و هذا عن طريق مفتاح سحري تحت مظلة منظومة الرأسمالية الليبرالية و بوجه جديد يسمى العولمة و هذا لترسيخ حضارة جديدة للعالم أجمع و بتقسيم دولي ثم عالمي للعمل، و الشرط الوحيد للولوج في هذه الحضارة المعولمة هو انتهاج النظام الرأسمالي الليبرالي بحذافره بالقوة سواء القوة الناعمة أو القوة الغليظة.

لذلك فبحكم حداثة استقلال الدول العربية بدأت عملية عولمتها في السنوات السبعينيات و منذ ذلك الوقت حتى الان نلاحظ ازدياد عولمة الدول العربية و اندماجها في الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاد الاقليمي العربي والمحلي بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي عرف ارتفاع محسوس بالمقارنة بالسنوات السابقة اضافة الى تطور معدلات النمو و لكن بالمقابل لم تشهد معدلات التنمية ارتفاع يذكر بل بالعكس ازدادت التبعية و الانكشاف للخارج و حتى الصناعات التي كانت موجودة زالت بحكم المنافسة الشديدة و الغير عادلة التي تعرضت لها من جراء الانفتاح على الاسواق العالمية و الاوروبية.بالاضافة الى هشاشة الاقتصادات العربية و هذا بتراجع دور الدولة في كافة المجالات مما اعطى الدور للشركات المتعددة الجنسيات و القطاع الخاص للسيطرة و توجيه مسار الاقتصاد من اقتصاد منتج الى اقتصاد مستهلك و تحويل اليد العاملة من القطاعات المنتجة الصناعية الى قطاعات خدمية مما ادى الى اهمال القطاعات الاستراتيجية

و تشويه هيكل الاقتصاد العربي و هذا عن طريق تشويه و اختلال استغلال الموارد لسد الحاجات المحلية تم توجيهها لتلبية الحاجات الخارجية، و من هنا بدأ الاختلال او عاد الى سابق عهده اي فترة الاستعمار اين كانت الموارد المحلية توجه لتلبية الحاجات الخارجية للدول المستعمرة .

لذلك سنحاول في هذه الورقة الاجابة على الاشكالية التالية " ماذا جنى العالم العربي من العولمة بعد نصف قرن من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي؟ و لمحاولة تفصيل هذا الاشكال قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالعولمة و منظومتها؟
- ما مدى درجة عولمة العالم العربي ؟
- ماذا نعني بالنمو و التنمية مالفروق بينهما؟
- ماهو واقع العالم العربي في ظل العولمة (البطالة، الفقر،)
- ماعلاقة نظرية ميونيخ بالعولمة؟
- و لتحديد اطار البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية :
- هناك علاقة عكسية بين النمو و التنمية
- هناك علاقة عكسية بين التنمية المحلية و التنمية العالمية
- نظرية الجيوسياسية لمدرسة ميونيخ تعتبر خريطة الطريق المستقبلية للعولمة

للاجابة على هاته الاسئلة تم تقسيم الورقة الى 4 محاور هي:

المحور الاول : نتناول فيه مفهوم العولمة و منظومتها

المحور الثاني : تناولنا فيه درجة عولمة العالم العربي اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا حسب مؤشر كوف العالمي

المحور الثالث : نتناول فيه اشكالية النمو و التنمية و الفرق بينهما في ظل العولمة مع أهم مؤشرات التنمية في الدول العربية

المحور الرابع : نتناول فيه نظرية ميونيخ للمفكر كارل هاوس هوفر حول اتجاه العولمة مستقبلا و نهاياتها الحقيقية

اهداف البحث :

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة تسليط الضوء على الاوجه الحقيقية و الخفية للعولمة و الغير معلنة للملئ و اظهار الخطوط العريضة و المسارات الاستراتيجية على المدى البعيد، بدل التركيز على سيفساء الاليات و المظاهر

التي تخدم العولمة و ليست نتاجها كالتكنولوجيا (الاتصالات، الفضاء، النانو، السفر، ...) كما اردنا التركيز على العالم العربي و نتائج هاته العولمة بعد 50 سنة من العولمة على كل المستويات.

أولا : مفهوم العولمة ومنظومتها :

1 - مفهوم العولمة:

هي ظاهرة اقتصادية بامتياز و ليس فقط في طبيعتها و طبيعة الفاعلين فيها او المبشرين بها، بل في آلياتها و أدوات اشتغالها و منظومة القيم الجديدة الدافعة بها على مستوى الاقتصاد أولا ثم على مستويات السياسة و الثقافة و الفكر و ما سواها¹. معنى هذا انه مادام مستوى الاقتصاد هو الأصل و هو المنطلق فان ما سواه من مستويات سياسية و ثقافية و علمية و تكنولوجية و فكرية او على مستوى تمثلات الأفراد و الجماعات إنما هي روافد لذات المستوى ، يراد لها ان تساير فلسفته و ان تتكيف و معطياته و ان تتأقلم و تنصهر في صلبه و الا تبدي اي تمنع او ممانعة لسياسته في الزمن او المكان .

فقد لا يبدو اولول وهلة فارق جوهرى يذكر بين ما كانت الرسمالية تتطلعليه و تتمناه ببداياتها الاولى، و ما تتطلع اليه لوضعها في الزمن الراهن اذ هي منذ البداية كانت تضيق بالتشريعات و الحدود و مانعة منظومات الاستهلاك و ما الى ذلك .

يقول روني فآليت² ان العولمة عبارة عن مسلسل لتيارات الأفراد و السلع و الخدمات و الرساميل و التكنولوجية و انتشارها بموازاة ذلك لتشمل الكرة الارضية بكاملها و يضيف فآليت ان المبادلات الدولية جد قديمة بحق الا ان تكاثرها و كثافتها و تنوعها و شيوعها الواسع قدايا الى ظهور كلمة جديدة تميز هذا المسلسل بكلمة العولمة.

يقول "مارتان ألبرو" Martin Alberow : ان العولمة تشير الى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد يدعى المجتمع العالمي³

(1) اليحاوي : العولمة : أية عولمة ؟ افريقيا الشرق بيروت الدار البيضاء 1999
2Ballet R « la mondialisation » publication de l'institut des études politique de Lyon 1996 P4
3 شولت حان ارت " عولمة السياسة العالمية" ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث 2004 ص 29

ويمكن تلخيص مصطلح العولمة فيما يلي " العولمة "تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية، وأن هنا كعولمات كثيرة، أما العولمة الكاملة فإنها لمتحدث بعد، لأنها تحتاج إلى ثقافة عالمية واحدة وقيام حكومة موحدة. كما رأينا أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، ولكن تجمع بينهم جميعاً أفكار مشتركة وقواسم محددة أهمها ما يلي:

– تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائلهم ما سرع انتقال كل ما يراد نقله.

– يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز الشمالية القوية، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة الجنوبية.

– تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

– قيام نظام العولمة على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب،

لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

– تجاوزاً لأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

– يجمع معظم الباحثين - ولاسيما العرب والمسلمين - على أن النظام العالمي الحالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذي تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية.

ويستشهد ونعلى ذلك بالأحداث العالمية المتسارعة خاصة بعد حرب النفط في العراق و أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من غزو أمريكا لأفغانستان، واحتلال مباشر للعراق، وإطلاق الحرب على ما يسمى "الإرهاب"، وكذلك موضوع الإصلاح السياسي، وتحسين أحوال حقوقاً لإنسان، ونشر الديمقراطية خاصة في دول الجنوب، فضلاً عن سعي "واشنطن لتغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربية بإيجاد مشروع "الشرق الأوسط الجديد

الكويت

تارة، و"الشرق الأوسط" الكبير أو الموسع تارة أخرى.

2 - منظومة العولمة:

ترتكز منظومة العولمة على ثلاثة ركائز أساسية هي¹:

- **اقتصاد السوق**: ليس بوصفه روح الرسمالية و جوهر الحرية الفردية و الجماعية لا يمكن الا ان يكون الاقتصاد حرا و مفتوحا و تنافسيا و خاضعا في شكله و جوهره لمنطق العرض و الطلب فإذا تم الاعتراض على حركيتها بالتشريعات الوطنية او الحدود الجمركية فهذا حسب مبشر و العولمة يعتبر تضيق على الحرية الفردية و تقويض سبل انتاج الثروات.

- **ديموقراطية السوق**: الديموقراطية المقصودة هنا لا تحيل على السوق بوصفه فضاء للتباري بين مؤسسات الانتاج و المال و التسويق، ولكن بوصفه مرجعية في التباري السياسي بين الفرقاء في فضاء العام.

و على هذا الأساس فالديموقراطية ذات المرجعية الليبرالية تحديدا لا تتعاطى مع الشأن العام بوصفه حركة اجتماعية و حالة حضارية ، بل بوصفه فضاء للتباري بين عارض للبرمج و طالب يختار الاصلاح منها

- **ثقافة السوق** :و المراد بالثقافة ليس منظومة الرموز و التمثلات التي تكونها أمة ما في زمن ما عن نفسها و عن الكون من حولها و لكن ثقافة العولمة المبنية على المنافسة حتى الموت و البقاء للأقوى و العبرة بالإصلاح و المتبنية لسلسلة من الوصايا كالمعروفة ، الإنتاجية ، الإبداعية ، الاعتماد على النفس فالكل مرهون و مرتهن بنعرف الاستهلاك التي يحكيها افعلوا العولمة الكبار و يتطلعون الى تعميمها بالمكان و الزمان في أفق المجتمع الاستهلاكي الواسع² و المطلوب من المجتمع ليس فقط اقتناء السلعة أو الخدمة بغرض اشباع

¹yahiaoui.y -la mondialisation; communication –mondeultralibéralisme planétaire et Pense unique - Ed boukiliikenitra 1998 p30-42

²Petrella .R -les nouvelles tables de la loi-le Monde diplomatique10/1995 www.monde-diplomatique.fr (

الحاجة المادية و المعنوية، بل دفعه الى الاقتناء من أجل الاقتناء أي الاقتناء بوصفه غاية و ليس وسيلة لاشباع الرغبة.

فهذه الركائز الثلاث الكبرى هي التي على اساسها تبنى و تعتمد العولمة عليها لتوسيع مجالها الطبيعي المباشر، و الى المجالات الاخرى التي تتراء لها عضية على الاختراق او ممانعة في لانصهار في المنظومة اياها.

و لما كان نشر قيم المنظومة اياها في بداياته الاولى في الوقت الراهن، على اساس عشر عمليات الانتقال اليها جملة و تفصيلا في دول اوروبت الشرقية و افريقيا، و امريكا اللاتينية، و غيرها؛ فان تيار العولمة جارف بقوة الترهيب تارة، و بقوة الترغيب تارات اخرى.

ثانيا : درجة عولمة العالم العربي :

في هذا المحور سنحاول قياس درجة عولمة الدول العربية باستعمال مؤشر كوف¹ للعولمة الذي يعتمد على حساب هذه المؤشرات انطلاقا من متغيرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية ثم يتم حساب اوزانها و فيما يلي اهم مكونات هذا المؤشر :

¹ www.globalization.kof.ethz.ch

الأوزان	المؤشرات والمقايير
[36]%	مؤشر العولمة الاقتصادية : Globalization Economic
(50)%	البيانات الخاصة بالتحقق التعلية
(21)%	التجارة (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(27)%	الاستثمار الاجنبي المباشر (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(24)%	الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(27)%	الدخل المدفوع للاجانب (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(50)%	البيانات الخاصة بالقيود
(24)%	عوائق الاستيراد الخفية
(28)%	متوسط التعريف الجمركية
(26)%	الضرائب على التجارة العالمية (نسبة من العائد التجاري)
(22)%	القيود على الحساب الجاري
[38]%	العولمة الاجتماعية : Social Globalization
(33)%	البيانات الخاصة بالتواصل الشخصي
(25)%	حركة المكالمات الهاتفية
(04)%	التحويلات (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(26)%	المياحة الدولية
(21)%	السكان الاجانب
(24)%	البريد والوسائل الدولية
(35)%	البيانات الخاصة بتدفقات المعلومات
(36)%	مستخدمي الانترنت (لكل 1000 شخص)
(37)%	التلفاز (لكل 1000 شخص)
(27)%	التجارة في الصحافة الورقية (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
(32)%	البيانات الخاصة بالتقارب الثقافي
(45)%	عدد مطاعم ماكدونالد (لكل عاصمة)
(45)%	عدد محلات ايكيا (لكل عاصمة)
(10)%	التجارة في الكتب (نسبة إجمالي الناتج المحلي)
[26]%	العولمة السياسية : Political Globalization
(25)%	المقارات في البلد
(28)%	العضوية في المنظمات الدولية
(22)%	المشاركة في بعثات مجلس الأمن للأمم المتحدة
(25)%	المعاهدات الدولية

و بعد القاء نظرة على اهم مكونات هذا المؤشر المعتمد في هذه الورقة سنقوم باستخراج درجات و ترتيب الدول العربية عالميا و محليا على اربع مستويات هي :مؤشر العولمة (الكلية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية).

1 - مؤشر العولمة الكلية:

حسب تقرير مؤشرات العولمة لسنة 2014 في العالم نلاحظ من خلال الرسم البياني " مؤشر العولمة الكلية" ان العالم العربي شهد عملية دمج في العالم باستمرار و بخطى شبه ثابتة منذ أكثر من 40 سنة و كل دول العالم العربي تعرف زيادة و تسارع في سيوررة عولمتها بدرجات متفاوتة، و بصفة عامة يمكن تصنيف الدول العربية الى ثلاثة (3) مجموعات حسب درجة عولمتها و اندماجها في النظام

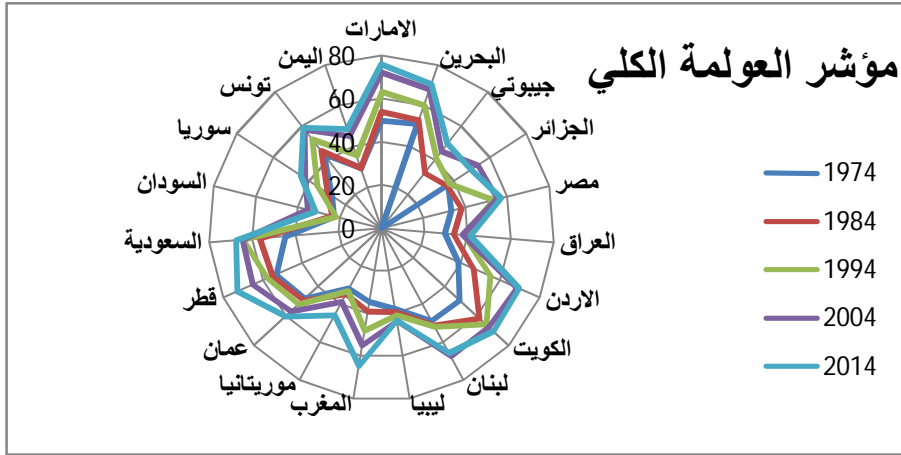
العالمي : - الفئة الاولى اكثر من 70 مرتفع جدا

- الفئة الثانية بين 60 و 70% مرتفع

- الفئة الثالثة اقل من 50 % متوسط

بحيث نجد في الفئة الاولى اغلب البلدان الخليجية اولها الامارات العربية المتحدة التي تتصدر القائمة العربية بنسبة 76.2% ثم تليها كل من قطر ب 72.6% ثم البحرين ب 70.59% و بعدها الكويت ب 70.49% ثم نجد الفئة الثانية كل من الاردن ب 68.46% ثم السعودية ب 67.69% لبنان ب 65.82% ثم المغرب ب 64.56% ثم عمان ب 60.49% ثم نجد في الفئة الثالثة كل من تونس ب 59.2% ثم مصر ب 57.2% ثم جيبوتي ب 49.54% ثم الجزائر ب 49.33%.

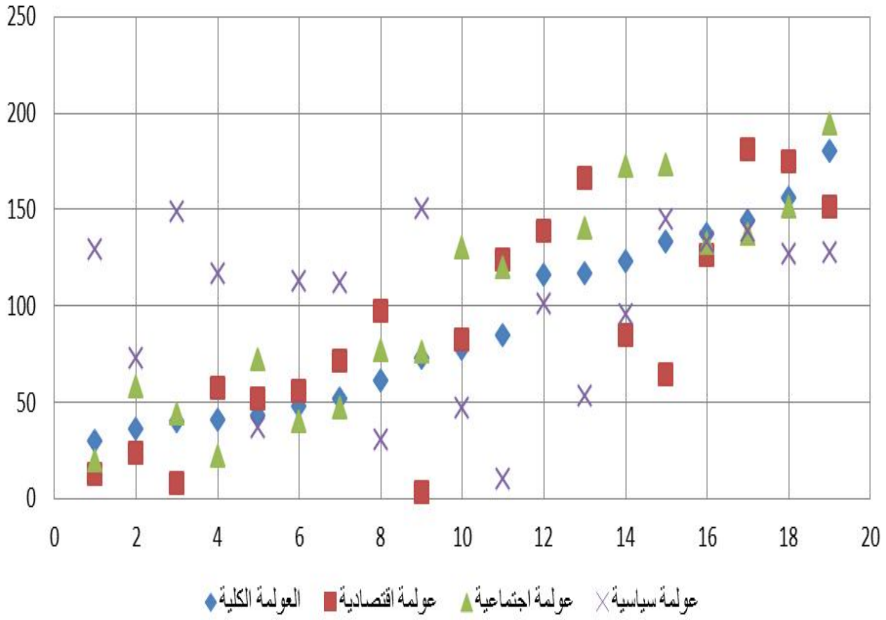
الشكل رقم 1 : مؤشر العولمة الكلي



أما اذا نظرنا لترتيب الدول العربية عربيا و عالميا من حيث درجة العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي فالرسم البياني "مراتب العالم العربي في العولمة" التالي يوضح ريادة الدول الخليجية عربيا على راسها الامارات العربية المتحدة والمرتبة 30 عالميا فقط في مؤشر العولمة الكلية تليها دولة قطر 2 عربيا و 36 عالميا ثم البحرين 3 عربيا و 44 عالميا ثم الكويت 4 عربيا و 41 عالميا ثم الاردن 5 عربيا و 37 عالميا ثم تليها السعودية 6 عربيا و 40 عالميا ثم لبنان 7 عربيا و 47 عالميا تليها المغرب 8 عربيا و 61 عالميا ثم عمان 9 عربيا و 76 عالميا ثم تونس 10 عربيا و 82 عالميا و نجد الجزائر في المرتبة 13 عربيا و 115 عالميا.

الشكل رقم 2 ترتيب الدول لعربية في العولمة

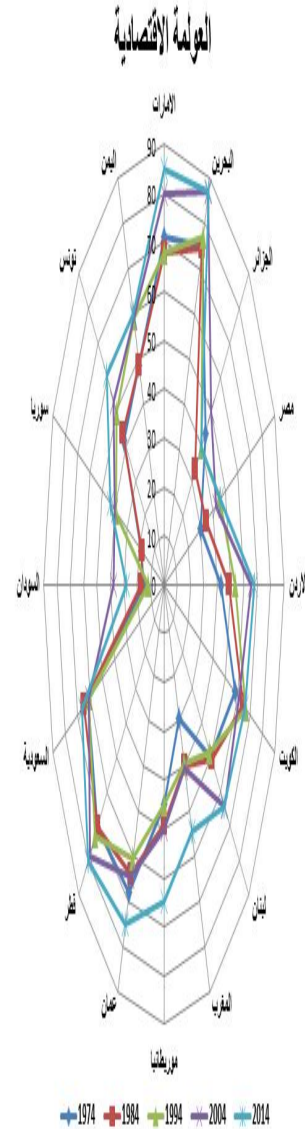
مراتب العالم العربي في العولمة



2 – مؤشر العولمة الاقتصادية:

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الامارات	71.04	68.13	67.89	79.95	85
البحرين	74.96	74.44	76.93	86.86	87.18
جيبوتي
الجزائر	43.94	33.22	39.71	50.21	39.72
مصر	29.7	34.16	45.49	42.54	46
العراق
الاردن	42.88	48.68	53.24	65.32	67.8
الكويت	57.63	64.47	66.21	60.88	65.96
لبنان	49.54	50.77	48.4	64.18	63.92
ليبيا
المغرب	29.85	40.06	39.73	40.7	54.83
موريطانيا	44.91	49.04	45.07	49.83	64.78
عمان	68.34	64.32	60.86	64.79	74.97
قطر	70.11	70.11	72.72	78.48	80.12
السعودية	61.58	64.66	61.05	60.74	66.35
السودان	15.08	16.83	11.59	37.56	28.12
سوريا	18.3	18.01	38.85	39.96	43.43
تونس	42.02	43.66	49.74	53.13	60.56
اليمن	48.49	48.49	59.11	58.98	59.77

الجدول 1 درجات العولمة الاقتصادية



الشكل رقم 2 مؤشر العولمة الاقتصادية

من خلال الرسم البياني "العولمة الاقتصادية" التالي تتضح لنا درجة اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي اي درجة عولمتها الاقتصادية منذ 40 سنة في تزايد مستمر الا دولة وحيدة فقط عرفت تباطؤ الى تراجع في درجة عولمتها و اندماجها في الاقتصاد العالمي و هي الجزائر حيث انتقل معدل العولمة من

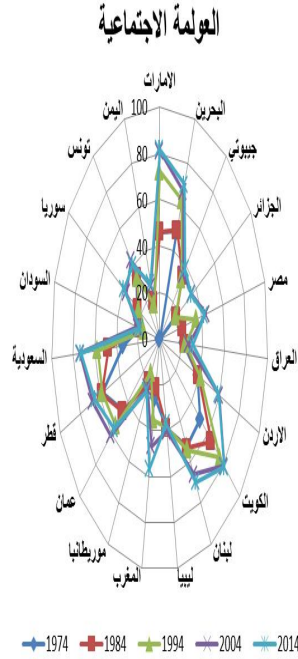
43.93 سنة 1974 ليتراجع الى 39.72 سنة 2014، اما باقي الدول العربية فقد عرفت ارتفاع و زيادة في عولمتها الاقتصادية بدرجات متفاوتة فاعلى درجة لهذا الاندماج يمكن ملاحظته في الرسم على مستوى مملكة البحرين حيث بلغت نسبة اندماجها و عولمتها 87.18 % تليها دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة اندماج ب 85 % ثم قطر ب 80.12 % ثم مملكة عمان ب 74.97 %، بحيث نجد ان اغلب الدول العربية قد بلغت درجة اندماجها و عولمتها الاقتصادية تكثر من 50 % ماعاد السودان التي بلغت فيه نسبة العولمة الاقتصادية 28.12 % .

و من هنا نلاحظ ان العولمة مستمرة على مستوى العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة و لم يعد الامر اختاري بل اجباري و هذا ما تؤكدته نظرية ميونيخ للبروفيسور هاوس هوفر التي سنأتي على شرح محتواها و علاقته بالعولمة في المحاور اللاحقة.

3 - مؤشر العولمة الاجتماعية :

على المستوى العولمة الاجتماعية نجد انها مرتفعة في الدول الخليجية لتصل الى اعلى نسبة لها في الامارات العربية المتحدة ب 81.69 % ثم تليها دولة الكويت ب 81.16 % ثم السعودية ب 72.65 % و البحرين ب 70.4 % هاته الدول التي تعرف بدرجة عولمتها الاجتماعية المرتفعة ثم تليها الاقل ارتفاعا ونجد فيها كل من لبنان 69.92 % و قطر ب 64.88 % و الاردن ب 59.1 % ثم المغرب ب 56.72 % اما باقي الدول العربية فعولمتها الاجتماعية اقل من 50 % ونجد من بينها مصر ب 42.52 % ثم تونس ب 40.4 % تليها الجزائر ب 34.95 % .

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الامارات	46.3	46.08	72.21	81.04	81.69
البحرين	49.16	49.66	63.14	66.96	70.4
جيبوتي	.	34.31	32.78	35.26	38.39
الجزائر	18.37	18.21	17.58	35.22	34.95
مصر	21.5	21.64	35.21	43.92	42.52
العراق	22	23.37	24	26.63	30.93
الاردن	38.2	38.99	41.47	60.15	59.1
الكويت	50.94	64.76	75.35	80.69	81.16
لبنان	52.53	53.12	54.07	66.06	69.92
ليبيا	38.73	38.74	38.31	40.15	36.71
المغرب	25.51	20.96	35.05	46.6	56.72
موريتانيا	20.91	20.75	16.24	23.59	25.41
عمان	45.42	46.01	54.91	61.06	56.85
قطر	57.82	57.98	57.68	67.29	64.88
السعودية	33.65	47.32	57.28	73.48	72.65
السودان	19.28	19.17	15.09	20.89	18.86
سوريا	24.78	23.94	22.99	36.49	39.3
تونس	34.62	33.67	33.43	42.86	40.4
اليمن	18.05	17.38	15.61	24.04	25.46



الجدول 2 درجات العملمة الاجتماعية

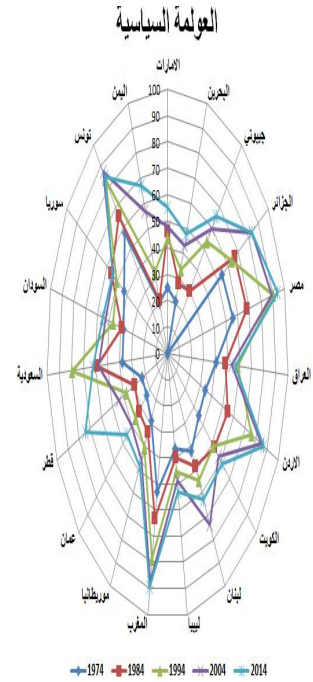
الشكل رقم 3 مؤشر العملمة الاجتماعية

4 - مؤشر العملمة السياسية :

على مستوى العملمة السياسية يظهر الرسم البياني المقابل " العملمة السياسية " تقلب المراتب و انعكاسها في الدول العربية التي عرفت درجة مرتفعة من العملمة الاقتصادية و الكلية قد شهدت تراجع ملفت للنظر مقارنة بالمعدلات المرتفعة في باقي المؤشرات، حيث الدول العربية التي عرفت تراجع في المؤشرات السابقة قد ارتفعت درجة عملمتها السياسية لتسجل اعلى نسبة بلغت 94.16 % و كانت من نصيب مصر ثم تليها المغرب بـ 89.54 % ثم الاردن بـ 86.86 % و تونس بـ 84.68 ثم الجزائر بـ 83.66 % ثم قطر بـ 74.36 % و هاته الفئة تعتبر اكثر الدول العربية المندمجة سياسيا في النظام العالمي (معملمة سياسيا)، فين نجد الفئة الثانية الاقل اندماجا و هي اليمن بـ 66.79 % ثم جيبوتي بـ 65.77 % ثم لبنان بـ 62.48 % ثم السعودية بـ 62.34 % ثم العراق بـ 56.34 % والسودان بـ 55.38 % ثم الامارات العربية بـ 55.21 % و سوريا بـ 54.21 % ، اما باقي الدول واغلبها من منطقة الخليج فدرجة عملمتها اقل من 50 %.

البلد	1974	1984	1994	2004	2014
الإمارات	25.07	45.95	43.85	47.87	55.27
البحرين	20.95	28.12	33.34	43.07	47.74
جيبوتي	.	29.85	53.49	59.54	65.77
الجزائر	54.13	66.61	63.69	83.55	83.66
مصر	55.8	67.83	90.37	89.35	94.16
العراق	40.25	48.34	58.36	53.42	56.34
الأردن	34.14	54.65	76.13	84.79	86.86
الكويت	34.92	52.72	51.75	57.63	61.29
لبنان	41.77	48.39	54.28	73.87	62.48
ليبيا	36.49	39.74	44.99	48.45	52.77
المغرب	53.15	63.33	78.84	87.45	89.54
موريتانيا	28.7	34	40.2	45.68	48.31
عمان	23.22	32.25	35.84	40.65	45.6
قطر	23.03	30.08	37.46	44.04	74.36
السعودية	37.53	58.86	79.58	57.28	62.34
السودان	37.77	39.3	46.56	52.74	55.38
سوريا	43.11	55.44	50.33	53.81	54.21
تونس	58.06	65.47	83.39	86.72	84.68
اليمن	20.11	21.36	32.57	57.01	66.79

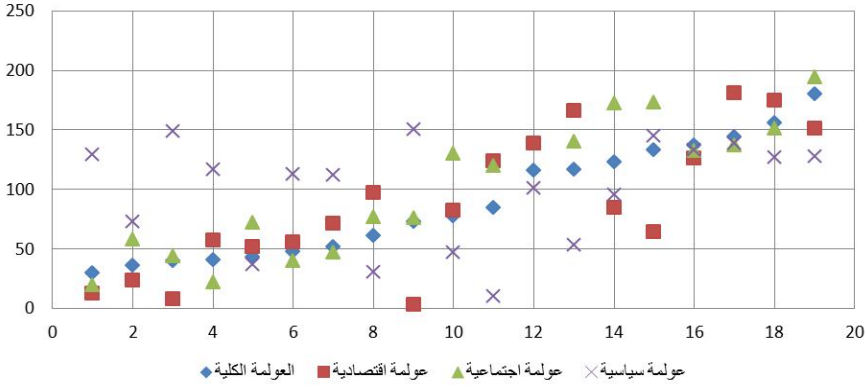
الجدول 3: درجات العولمة السياسية



كما يمكن ملاحظة ترتيب الدول العربية حسب كل المؤشرات السابقة عربيا و عالميا في الرسم البياني الاتي، حيث يمثل محور السينات الترتيب العربي و محور العينات الترتيب العالمي و قد قمنا بترتيب الدول العربية ممن 1 الى 20 عربيا كما يلي :

- 1 - الإمارات، 2 - قطر، 3 - البحرين، 4 - الكويت، 5 - الأردن، 6 - السعودية، 7 - لبنان، 8 - المغرب، 9 - عمان، 10 - تونس، 11 - مصر، 12 - جيبوتي، 13 - الجزائر، 14 - اليمن، 15 - موريتانيا، 16 - سوريا، 17 - ليبيا، 18 - العراق، 19 - السودان.

مراتب العالم العربي في العولمة



الشكل رقم 5: ترتيب العالم العربي في العولمة عربيا و عالميا

ثالثا : النمو والتنمية في ظل العولمة.

1 - مفهوم النمو الاقتصادي:

حسب المفكر شبيرو " هو الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي¹.

أ - انواع النمو: هناك ثلاثة انواع للنمو هي :

النمو طبيعي : يتمثل في :

- عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل كالانتقال من الزراعة الى الصناعة اليدوية ثم الى الصناعة الآلية الكبرى
- عملية تراكم اولي لرأسمال نتيجة اقضاء الفلاحين و تحول الاموال الى التجارة ثم انتقلت للصناعة

- سيادة الانتاج السلعي

- سيادة و تكوين السوق الداخلية

- النمو العابر : و نعني به نمو بلا تنمية حيث يزول بزوال المتغيرات الطارئة.

- النمو المخطط : يكون نتيجة لتخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته

و من مميزاته مايلي:

¹Shapiro, Edward:"Macro-economic Analysis", Thomson learning 1995 , P. 429

- ذاتي الحركة.
- واقعي.
- نمو مطرد و ليس نمو لطفرة واحدة.
- تحقيق تنمية اقتصادية.
- الكفاءة التقنية.
- ب - مراحل النمو عند روستو:** قسم روستو النمو الى 5 مراحل هي :
- **المجتمع التقليدي:** يتميز بتخلف شديد و وسائل بدائية للانتاج
- **التهوؤ للانطلاق:** يتميز بتخلف اقتصادي و صناعات بسيطة و انتشار للطرق و السكك الحديدية و الموانئ
- **الانطلاق:** تنمية الموارد الاقتصادية و هذا بارتفاع الاستثماراتو انخفاض نمو السكان و كذلك تحول في الانتاج و التوزيع .
- **النضوج:** يتميز بتقدم اقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية يضاف له انتاج مادي جديد ارتفاع معدلات الاستثمارات حيث تكون اكبر من معدلات الاستهلاك و قيام و توسع صناعات أخرى كالحديد و الكيمياء والميكانيك.
- **الاستهلاك الوفير:** حيث يكون الانتاج اكبر من الحاجات و تتميز هذه المرحلة كذلك بارتفاع الدخل الفردي و الذي يتبعه زيادة في استهلاك السلع المعمرة.

2- التنمية و التنمية المستدامة.

أ - تعرف التنمية الاقتصادية :

على انها عملية تغيير الحقيقي و الهيكلي للنتائج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة، و تشمل كافة القطاعات و النشاطات الاقتصادية كالزراعة - الصحة-التعليم - منشآت سياحية، بغض النظر اذا كانت عامة أو خاصة¹.

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على انها عملية مقصودة ارادية مخططة، هدفها إحداث تغييرات هيكلية بأبعاد المجتمع المختلفة لتوفير الحياة

1 الشمري خالد توفيق: "مدخل الى علم الاقتصاد و التحليل الجزئي و الكلي" دار وائل للنشر- الاردن 2009 ص 463

الكريمة لجميع افراد المجتمع¹.

من تعاريف التنمية يمكن استنتاج النقاط التالية²:

- ارتفاع انتاجية القطاعات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة.
- ارتفاع نسبة التراكم الرأسمالي و الكفاية الحدية لرأسمال.
- زيادة كمية و نسبة الاحتياطي من النقد الاجنبي.
- حصول زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي، أي زيتدة القدرة الشرائية للفرد.
- حصول زيادة حقيقية في كمية السلع و الخدمات المنتجة و ليست الزيادة في قيمتها السوقية.
- تخفيض نسبة الامية.
- تخفيض نسبة الوفيات و زيادة الوعي الصحي.
- ارتفاع نسبة تشغيل اليد العاملة و تخفيض معدلات البطالة.
- زيادة كمية الصادرات و تخفيض نسبة الاستراد.
- التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية و تخفيض نسب الهدر و التبذير.
- زيادة توسيع شبكة الامان الاجتماعي.
- القدرة على كبح جمتمع الازمات الاقتصادية.

ب - أهداف التنمية الاقتصادية :

يمكن تلخيص أهداف التنمية في النقاط التالية :

- زيادة الدخل القومي الحقيقي.
 - رفع مستوى المعيشة في المجتمع.
 - تخفيض التفاوت في الدخل.
 - تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني لصالح قطاع الصناعة والخدمات
- في حين ان هاته الاهداف لها متطلبات تقف في تحقيقها لا بد من توفيرها و هي :

1 الحبيب فايز إبراهيم : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعودي 1992 ص 399

2 الشمري خالد توفيق : نرجع سابق ص 463

- توفير البيانات الاحصائية و المعلومات اللازمة
- توفير التخطيط الكفؤ و سياسة اقتصادية ملائمة
- توفير معاهد التدريب اللازمة.
- توفير متطلبات الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات.
- توفير الامن الاستثماري بشقيه المحلي و الاجنبي.
- توفير الوعي التنموي العام و خلق الرغبة لدى السكان في التفاعل الحضاري مع التنمية الاقتصادية.

ج - تعريف التنمية المستدامة:

هي مصطلح يشير الى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

كذلك هي عملية تغيير واستغلال للموارد و توجيه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما ان مفهوم التنمية المستدامة يستند الى مجموعة من الاسس والضمانات الرامية الى تحقيق أهدافها أهمها¹ :

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص و مستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي و المستقبلي كأساس لشراكة الاجيال المقبلة في الانتاج من تلك الموارد.

- لا تتركز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية و كيفية توزيع تلك العائدات، و ما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية و الحفاظ على البيئة.

- اعادة النظر في انماط الاستثمار الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة

- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار و هياكل الانتاج بل يجب

¹ طارق عابد هواش: " دور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي " رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية ، جامعة دمشق سوريا 2012 ص 22.

تعديل أنماط الاستهلاك السائد إجتبابا للاسراف و تبيد الموارد و تلوث البيئة .
 - يجب ان يشمل العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بالنفع و لا يقتصر على العائد و التكلفة استنادا الى مردود الأثار البيئية غير المباشرة و ما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية .
 استدامة و تواصل و استمرارية النظم الاجتماعية أساس الوقاية من إحتتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

د - أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية:

ما يهمنا في ورقة البحث هاته هو محاولة استخراج نقاط الاختلاف بين النمو و التنمية حتى يتسنى لنا معرفة الاثار السلبية للنمو على التنمية في العالم العربي، و كما هو معروف أن:

التنمية: تعني الحد من التخلف و القضاء عليه في شتى الجوانب و النشاطات (انسانية-اقتصادية-سياسية-ثقافية-ادارية-إعلامية-علمية)، أما:

النمو: فلا يتطرق الى جوانب التخلف إلا من خلال زيادة في الناتج المحلي الاجمالي GDP¹ و يتحول الى نمط مطرد إذا استمر لفترة طويلة، و فيما يلي أهم الفروقات و الاختلافات الموجودة بينهما:

- النمو يمكن ان يتحقق ضمن دورة حياة اقتصادية و تكنولوجية قائمة ضمن مؤسسات و معطيات سبلسية و اقتصادية و ثقافية، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) و أفق زمني قصير ، إلا ان التنمية لا يمكن ان تتحقق إلا بفضل تبدلات ايجابية واسعة نوعية و كمية و الأهم ان تكون جذرية تمكن من كسر حلقة الدورة الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و القاتمة و خروجها من معطياتها و مؤسساتها الى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن و وضع حركي (ديناميكي) و أفق زمني طويل².

- النمو زيادة في الناتج القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل و يحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة، بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة.

¹Gross Domestic Product

² حسين عادل: " التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1985 ص 100

يميز "بونه" بين مفهومين : النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين التنمية الاقتصادية تفرض تطوراً فعالاً و واعياً أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة¹.

يرى "كوسوف" ان النمو هو التغيير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعني التنمية بالإضافة للتغيير في حجم النشاط تغيير في هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية².

لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، بينما تعمل التنمية إلى إحداث تغييرات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة³.

النمو في الدول النامية عموماً و العربية خصوصاً قد يواكب اسقاطات النموذج المتقدم و يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك و تغيير أنماطه، و لكنه لا يتحول إلى تنمية اقتصادية و اجتماعية ملموسة.

و يمكن القاء نظرة على اقتصاديات الدول العربية خصوصاً حول قضية النمو و التنمية فالملاحظ لتطورات الاقتصادية سواء تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرية الاخيرة، إلا انها لا زالت تتخبط في التخلف و ما يميزها من آثار مصاحبة له .

3- الأوضاع الاقتصادية للعالم العربي في ظل العولمة:

فيما يلي سنتناول أهم المؤشرات التنموية في ظل العولمة و سنركز على أهمها كالنمو الاقتصادي و التدفقات المالية الخارجية (الاستثمار الاجنبي المباشر) بطالة و الفقر و التبعية الاقتصادية في العالم العربي .

أ - النمو الاقتصادي :

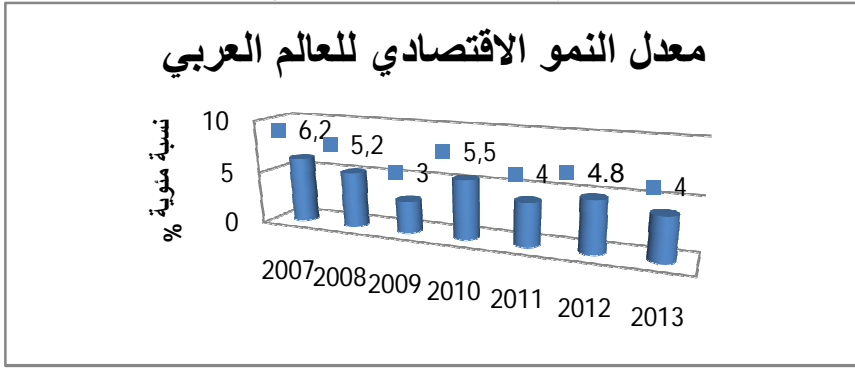
لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي في العالم العربي بصفة عامة معدلات مرتفعة عموماً رغم التدهور الذي عرفته في العشرية الاخيرة بالرغم من

1 المصباح عماد الدين : " محددات النمو الاقتصادي في سوريا " أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق 2008 ص 40
2 مصطفى مدحت : " النمتج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة دتر الشعاع مصر 1999 ص

3 الشمري خالد توفيق مرجع سابق ، ص 467

الارتفاع المحسوس في اسعار النفط فلقد تراجعت معدلات النمو من 6,2 % سنة 2007 الى 4.0 سنة 2013¹، ولكن حتى هذه المعدلات اثناء ارتفاعها لم تحدث أي تنمية تذكر على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، بل ادت فقط الى طفرة في النمو الاسمي غير حقيقي لم تستفيد منه الدول العربية بل الشركات المتعددة الجنسيات و فروها المحلية، و الرسم البياني التالي يوضح تطور هاته المعدلات.

الشكل رقم 7: معدل النمو الاقتصادي العالمي



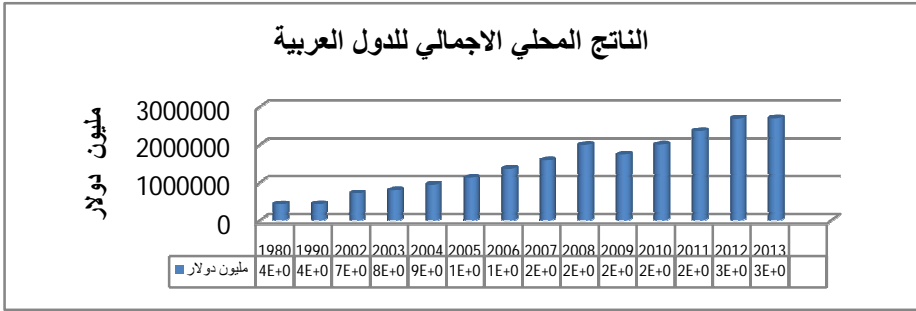
ب- الناتج المحلي الاجمالي²:

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية نمو مطردا خلال نصف القرن الماضي بمعدلات و سرعات متفاوتة، إلا انها لم تحدث التغيرات المنشودة لتطوير القطاعات الاقتصادية المتخلفة بل عملت على القضاء على الصناعات القليلة التي كانت موجودة، و هذا بتركها بدون حماية و دعم محلي لتقويتها لمواجهة المنافسة الدولية و العالمية، و الارقام المبينة في الرسم البياني رقم 8، توضح ضخامة نمو هذا الناتج بمعدلات تفوق 350% خلال العشرية الاخيرة حيث تضاعف تقريبا أربع مرات أي بزيادة 2202 مليار دولار بحيث إنتقل من 497,425 مليار دولار سنة 2002 ليصل الى 2699,963 مليار دولار سنة 2013، في حين انه انتقل من 429,081 مليار دولار سنة 1980 الى 434,542 مليار دولار سنة 1990 فقط أي بنسبة 1 % بزيادة خمسة 5 مليار دولار فقط.

الشكل رقم 6: الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

1 البنك الدولي " تقرير التنمية لسنة 2014 " البنك الدولي

2 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة " مؤشرات التنمية العالمية 2014 " الامم المتحدة



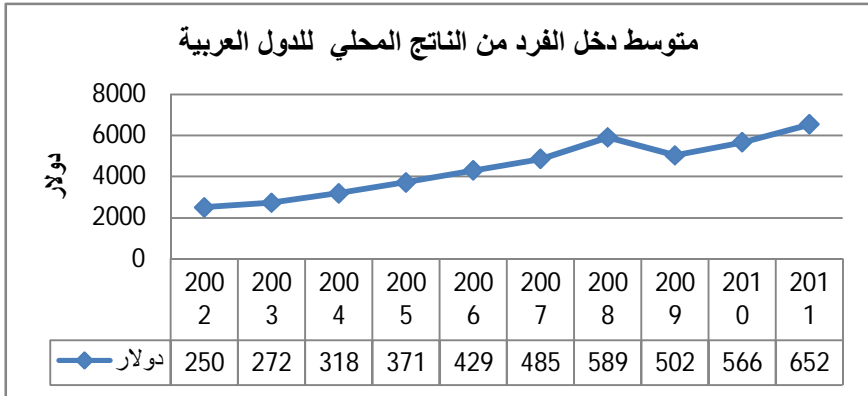
ج - التكامل الدولي للدول العربية¹ (نسبة التجارة الدولية للناتج المحلي الاجمالي) :

لمعرفة درجة اندماج و تكامل الدول العربية في الاقتصاد العالمي سوف نرى درجة تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصاد الدولي و هذا من خلال قياس نسبة التجارة الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 91.9 % سنة 2012 لمجمل الدول العربية حيث يصل الى 150% في بعض المناطق العبية و نخفض الى 40% في مناطق أخرى و هذا يدل على درجة ارتباط العالم العربي بالعالم اقتصاديا في المقابل هناك تفكك اقتصادي داخل المنظومة الاقتصادية للعالم العربي.

د - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

بالموازاة مع ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي تبعه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد منه بالرغم انه لم يكن بنفس المعدلات التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه يبقى نصيب الفرد العربي أخفض من المعدلات العالمية و الدولية مقارنة بالموارد و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، فالرسم البياني رقم 9 حيث كان نسبة تطور نصيب الفرد لا تتجاوز 10% سنويا، في حين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي كان حوالي 20%، و بالرغم هذا المعدل لنصيب الفرد و في ظل معدلات التضخم التي تشهدها الدول العربية فانه لا أثر يذكر لهذا النمو في نصيب الفرد على تغطية حاجاته الاساسية .
الشكل رقم 7 : متوسط دخل الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي

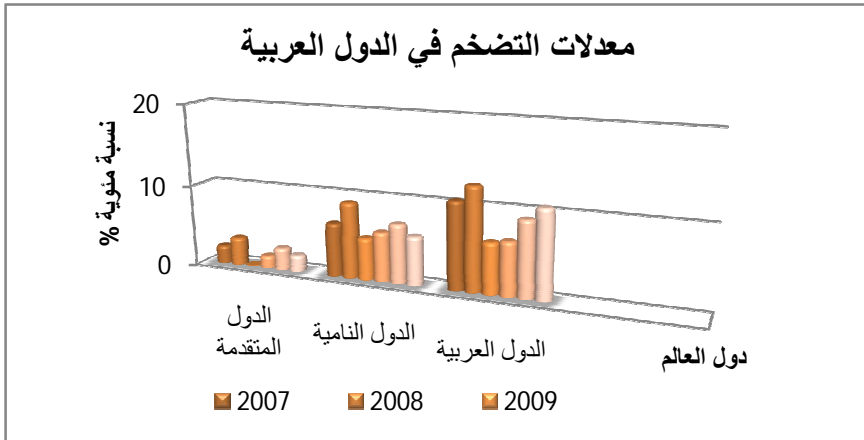
¹ برنامج الأمم المتحدة الانمائ " تقرير التنمية البشرية 2014 " الامم المتحدة نيو يورك الولايات المتحدة الأمريكية



هـ- التضخم في الدول العربية :

كما هو مبين في الرسم البياني رقم 10 فمعدلات التضخم في الدول العربية هي الأعلى في العالم مما يؤدي بالضرورة القضاء على تأثير ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يجعلها اسمية و غير حقيقية و فعلية لتغير و تحسين ظروف المعيشية للفرد العربي من جراء هاته الارتفاعات التي تنعكس على أهم السلع الأساسية كم غذاء و ملابس و تعليم .

الشكل رقم 8: معدلات التضخم حسب المناطق في العالم



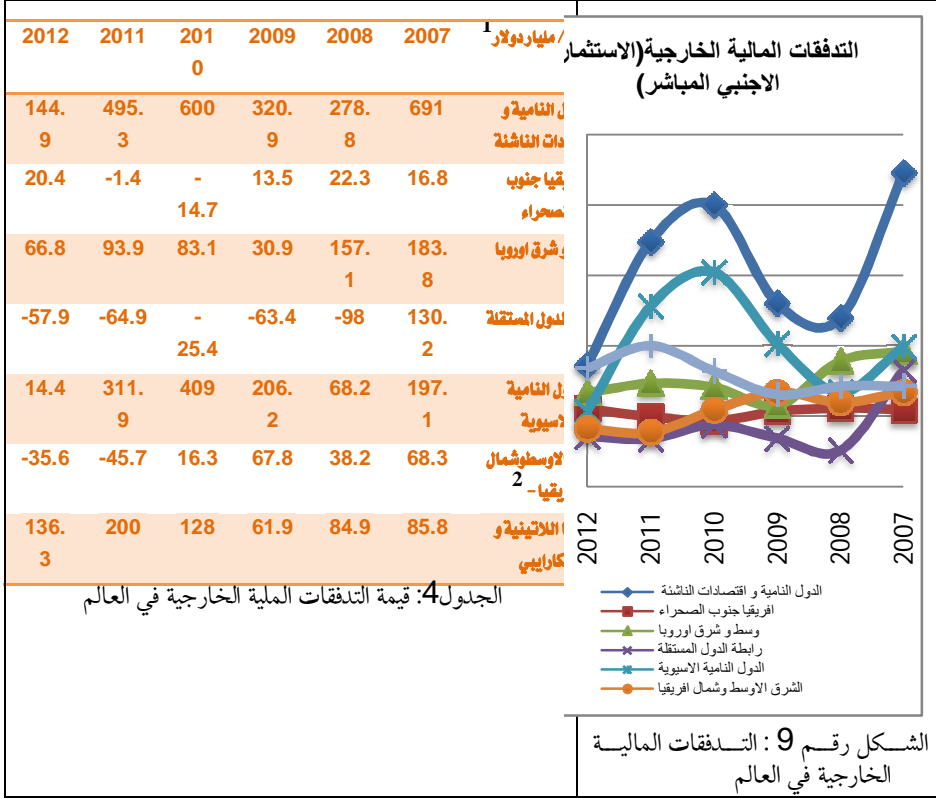
و- التدفقات المالية الخارجية :

من بين أهم مالمؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية في العالم مؤشر التدفقات المالية الخارجية أو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر الذي من المفروض يضمن انتقال التكنولوجيا و الصناعات و القدرة على الانتاج، و لكن حسب الرسم البياني رقم 11 و الجدول رقم 4 الذي يوضح قيمة هذه التدفقات في

العالم حسب المناطق نلاحظ أن أضعف قيم هذه التدفقات سجلت في الدول العربية منذ ما يزيد عن نصف قرن خصوصا في العشرية الاخيرة حيث سجلت قيم سلبية أي تم تسرب أو إعادة خروج هذه الاستثمارات قدرت أكثر من النصف ما تم تدفقه (دخولها) حيث أن أكبر مبلغ تدفق في اتجاه الدول العربية مجتمعة بلغ 68.3 مليار دولار سنة 2007 و انخفض الى 16.3 مليار سنة 2010 ليعود و ينخفض الى - 35.6 مليار أي تم خروج لهاته الاستثمارات بنسبة تزيد عن النصف بدون حساب تحويلات الارباح للشركة الام، و بالتالي نلاحظ ان هاته التدفقات عملت على القضاء على الشركات المحلية و تشويه الهياكل الاقتصادية وأغلب هاته الاستثمارات كانت في المحافظ المالية أي لم تكن في شكل

استثمارات صناعية أو تكنولوجية بل استقرت فقط في القطاع المالي (البنوك والتأمينات) مما سهل عملية الخروج في فترة وجيزة على عكس الاستثمارات المباشرة التي تركز على انشاء مصانع و تتطلب وقت طويل نسبيا للحصول على معدل عائد معتبر.

ي- الفقر في الدول العربية :



الجدول 4: قيمة التدفقات المالية الخارجية في العالم

إذا ما قيس الفقر بالخط الدولي للفقر، أي بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انخفاضاً في معدل الفقر المدقع في المنطقة العربية من 5.5 في المائة في عام 1990 إلى 4.1 في المائة في عام 2010 الرسم البياني رقم 12 الشكل أ، وتشير التقديرات إلى ارتفاع سجلته المنطقة في متوسط معدل الفقر في العامينا لماضيين، فأصبح 7.4 في المائة في عام 2012 وقد سجلت أقل البلدان العربية نمواً أعلى معدل للفقر المدقع في المنطقة، بلغ 21.6 في المائة في عام 2012 بعد أن كان 17.8 في المائة في عام 2010. أما في مجموعة بلدان المغرب، فظلا لفقر عند معدل 2.2 في المائة تقريباً، بينما ارتفع في مجموعة بلدان المشرق من 1.3 في المائة في عام 2010 إلى 5.7 في المائة في عام 2012 وقد تبددت المكاسب التي تحققت في تقليص الفقر في بعض البلدان بسبب النزاعات المسلحة والتحويلات السياسية، وهذا التراجع ليس بغريب على أي بلد يمر بمرحلة انتقالية

1 صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 " ، أبوظبي الامارات العربية المتحدة
2 الدول العربية

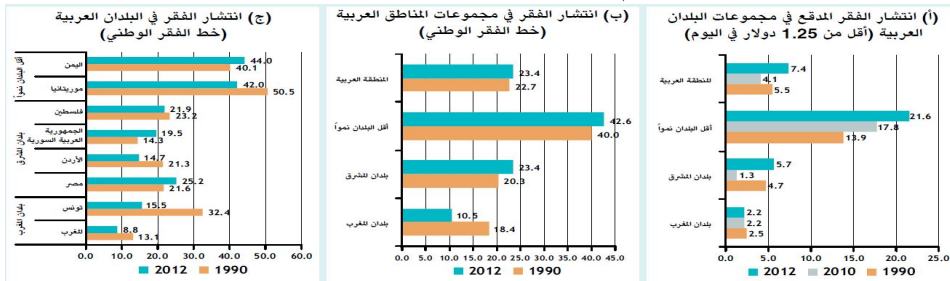
3. فالنزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية مثلاً، أثر مدمر على اقتصاد البلد و حياة السكان. وبعد أن كان معدل الفقرا لمدقع 7.9 في المائة في البلد في عام 1997، هبط إلى 0.3 في المائة في عام 2007. لكنه عاد وارتفعنتيجة للنزاعات إلى 7.2 في المائة في الفترة 2012-2013.

ويختلف معدل الفقر في المنطقة العربية باختلاف خط القياس، بين الخط الدولي للفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وخطوط الفقر الوطنية في المنطقة العربية. فإذا ما قيس الفقر بخط وطال فقر الوطنية في كل من بلدان المنطقة، تأتي الحصيلة ارتفاعاً في معدل الفقر من 22.7 في المائة في عام 1990 إلى 23.4 في المائة في عام 2012، نتيجة لأسباب عدة أهمها ارتفاع معدلات الفقر في أقل البلدان نمواً ومجموعة بلدان المشرق.

أما ضمن مجموعات البلدان، فتلاحظ فوارق كبيرة بين البلدان فيما لآداء على صعيد الحد من الفقر (الرسم البياني رقم 12 الشكل ج) ففي مجموعة بلدان المغرب، انخفض معدل الفقر في تونس والمغرب بين عامي 1990 و 2012 في مجموعة بلدان المشرق، كان أداء الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر جيداً في تخفيض معدل الفقر حتى عام 2010، إلا أنهارت في عام 2012 على أثر التحولات والنزاعات التي حلت بالبلدين.

أما في أقل البلدان العربية نمواً، فارتفع معدل الفقر في اليمن من 40.1 في المائة في التسعينات إلى 44 في المائة في الفترة 2013 - 2012، في حين انخفض في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة كموريتانيا من 50.5 في المائة إلى 42 في المائة.

الشكل رقم 10: انتشار الفقر في الدول العربية

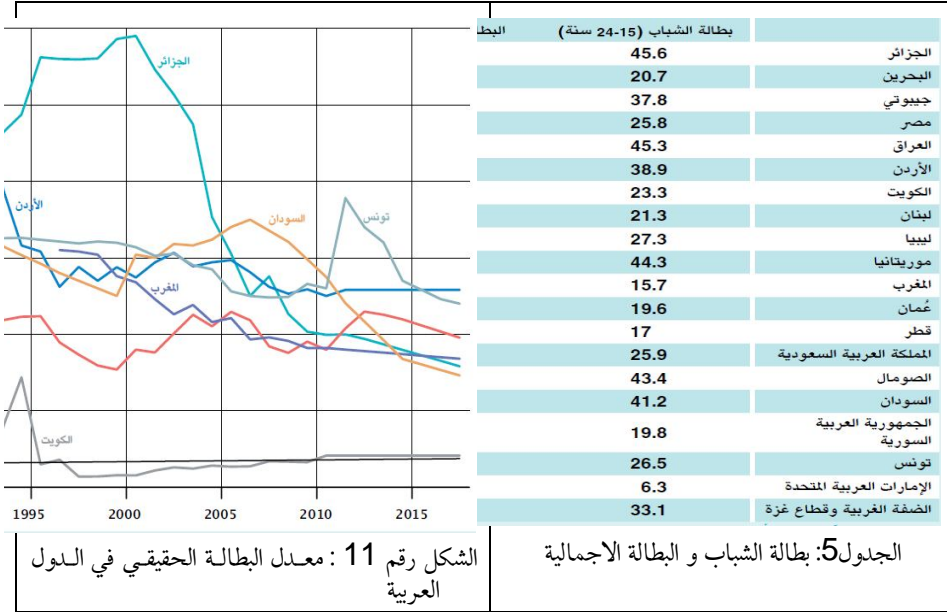


ف- البطالة في الدول العربية :

- بطالة مرتفعة جدا بين الشباب¹

أصبح الشباب الضحية الأولى للبطالة في المنطقة. وأظهرت إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 أن معدل البطالة في البلدان العربية يختلف حسب الفئات العمرية ومستويات التعليم. 14 ويلاحظ البرنامج أن بطالة الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة في البلدان العربية تسجل أعلى معدلات مقارنة بسائر الفئات السكانية (الجدول رقم 5) ويفيد صندوق النقد الدولي بالحصيلة نفسها، إذ يعلن أن البطالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم، والشباب يشكلون النسبة الأعلى من مجموع عاطلين عن العمل. وقد تجاوزت نسبة الشباب العاطلين عن العمل من الفئة العمرية 15-24 سنة ضعف معدل البطالة الإجمالية.

وبلغ معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25 في المائة، متجاوزاً معدل بطالة الشباب في أي منطقة أخرى من العالم.



1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية" الأمم المتحدة، الاسكوا 2013

- ارتفاع في البطالة وانخفاض في إنتاجية اليد العاملة

من مشاكل البطالة الأخرى في المنطقة العربية ارتباطها بانخفاض الإنتاجية . فالمنطق الشائع يفيد بأن ارتفاع الإنتاجية من جراء اعتماد التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى إلغاء الوظائف وارتفاع معدل البطالة . غير أن هذا التفسير الأولي للعلاقة بين البطالة والإنتاجية معكوس في المنطقة العربية، حيث تبدو الإنتاجية منخفضة جداً، إذا ما قورنت بالمناطق التي تسجل لأدنى المستويات في التنمية.

- ضعف الطلب على اليد العاملة من فئة العاملين المهرة

عندما يحسب محتوى المعرفة والإنتاجية في قطاعات مثل البناء والتجارة والنقل، تنخفض الأرقام إلى مستويات أدنى من المستوى المبيّن في الجدول رقم 6، وهذا يؤكد الانطباع بشأن انقسام تركيبة الاقتصادات بين قطاعات استخراجية وقطاعات إنتاجية. وتظهر البيانات أن نسبة تتراوح بين 40 و 55 في المائة من القوى العاملة النشطة في العراق وفلسطين ومصر واليمن تعمل دون المستوى المتوسط من الإنتاجية . وتولد الصناعات القائمة طلباً مرتفعاً على العمال من ذوي المهارات المنخفضة، بحيث من غير المفاجئ أن تكون البطالة في البلدان العربية على قدر من الارتفاع بين الشباب من ذوي التحصيل العلمي لا يلاحظ في الفئات الأخرى . ففي تونس، بلغ معدل بطالة الأفراد من ذوي التحصيل العلمي الثانوي أو أعلى مستويات قاربت ضعف متوسط البطالة في البلد .

الجدول 6: إنتاجية اليد العاملة في الدول العربية

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	44 536	44 980	51 243	54 898
الكويت	4 682 268	4 663 553	4 429 576	3 995 655	4 296 896	3 138 171	2 952 047
فلسطين	42 976	53 356	42 208	51 603	68 029	46 338	44 296
قطر	1 176 110	915 576	531 798	..	400 414	584 860	..
المملكة العربية السعودية	1 016 446	977 557	986 294	919 080	..
تونس	114 235	122 719	113 546	141 347
الإمارات العربية المتحدة	993 150	898 245	983 436	875 290	808 205
(ب) في قطاع الصناعات التحويلية (بالدولار الأمريكي)							
البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	11 354	11 355	11 356	11 357	11 358	11 359	11 360
الأردن	13 051	13 061	14 790	14 411	14 428	15 003	..
الكويت	60 029	60 431	59 369	58 143	46 823	50 274	54 677
المغرب	16 964	18 730	17 662	18 365	19 490	20 023	20 601
عمان	71 515	71 516	71 517	71 518	71 519	71 520	71 521
فلسطين	10 182	10 946	8 207	9 159	9 704	8 749	..
قطر	82 466	79 493	64 900	..	62 146	70 010	..
المملكة العربية السعودية	47 685	48 300	48 409	47 349	..
السودان	14 315	14 502	15 419	16 271
تونس	11 472	12 006	11 635	11 284
اليمن	7 752	7 349	6 178	11 426	11 747	9 654	8 419

رابعاً: نظرية ميونيخ وحقبة العولمة:

ان انتشار التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة يقودنا الى مفهوم الفضاءات الاقتصادية سواء الاقليمية أو القارية الذي أعتمد كعنصر في التحليل الاقتصادي لترجمة دور المحيط الجيو-اقتصادي و التجاري و الفني و السياسي في تحديد مستوى و نوعية النشاط الاقتصادي سواء في الداخل أو في الخارج، و قبل ذلك لابد من تحديد بعض المفاهيم:

1- الفضاءات الاقتصادية و العولمة:

أ - مفهوم الفضاء الاقتصادي:

الفضاء اصطلاحاً: المكان الذي يتم داخله استغلال الثروات القومية وامتدادها في اطار بنى و أنظمة معينة.¹

الفضاء الاقتصادي: الفضاء المحسوس مادياً و بشرياً كواقع فني و تجاري و نقدي و سياسي متو موضوع.

ان نظرية الفضاء الاقتصادي تؤكد ارتباط الفضاء بثلاث عناصر هي²:

- الفضاء هو تجانس

- الفضاء خطة

- الفضاء استقطاب

- **الفضاء المتجانس**: هو الفضاء المتصل بحيث يمتلك جزء من اجزائه المكونة ميزات و امكانيات متشابهة، فمثلاً يمكن تصنيف أقاليم معينة على انها متجانسة، و تتميز على الأقاليم الأخرى (باعتبار مقاييس القدرة الشرائية والتصنيع) و قد يتحقق التجانس استناداً الى معالم أخرى فالوطن العربي مثلاً به من التجانس (المقومات الأساسية التي تربط أجزاء الوطن العربي). كاللغة-الثقافة - الحضارة- التاريخ - المصير المشترك، ما تفتقر اليه مناطق أخرى من العالم كاوروبا.

- **خطة**: تشير الى فضاء متجاور و خضوع اجزائه الى لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيس و الفضاء يشكل برنامجاً و لا ينفذ الا داخل الحدود السياسية لقطر معين، و في داخل هذه الحدود فقط يكون للقرار

¹ محي الدين اللبان "الوحدة العربية في منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - القاهرة العدد 11 1994 ص 20.

² محي ناصر اللبان "الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مصدر سابق ص 24.

الفضائي أو للبرنامج صفة الالزام و الاجبار.

- **الفضاء استقطاب** :تكون اجزائه مكاملة لبعضها البعض بالرغم من تباينها و اذا دخلت مع بعضها البعض و مع الاقطاب المهيمنة بمبادلات تفوق المبادلات مع بعض الاقاليم الاخرى. وهذا العنصر ياتي ببعده جديد و مهم للفضاء -لأن حيوية هذا لم تعد تتوقف على التجانس و الاتصال و التحوار فحسب، بل على مستوى المبادلات . و قد اعطت النظرية الحديثة لهذا العنصر أولوية على العنصرين السابقين(التجانس و الخطة) خاصة في نموذج أوروبا الموحدة بالنظر لضعف التجانس و تعذر القرار الموحد فيها.

ان الاهتمام بموضوع الفضاءات الاقتصادية و اعادة هندستها ياتي في اطار (موجة التكتلات الاقتصادية) التي تقودها الدول المتقدمة في المنظومة الراسمالية و المتمثلة في الاسراع في انشاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بعد ان اصبح واضحا و من خلال متابعة تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التي توضح ان الاقتصاد في العقود القادمة ستتم ادارته ادارة مركزية و بصيغة (المركزية الاقتصادية) متعدد الاقطاب يسيطر فيها كل قطب على فضاء أو مجال اقتصادي محدد على اناجاء العديد من الفضاءات الاقتصادية الاقليمية التي يشهدها العالم بخطوات حثيثة بتشكيل فضاءات تابعة لأحد الفضاءات القارية، بهدف تنظيم العلاقات المستقبلية فيما بينها بما يمكن تلك الاقطاب من إحكام سيطرتها المركزية على مقدرات الاقتصاد العالمي¹

ان تعزيز نهج الاقليمية الرامية لاقامة المجالات او الفضاءات الاقتصادية الاقليمية يعتبر شرطا ضروريا للاحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة و انشاء أو تشكيل هذه الفضاءات ياتي تحت ذرائع و حجج و مشاريع التكامل الاقليمي و من خلال هذه الفضاءات تتكشف أليات اللاحاق²

كما ان عملية الحاق الفضاءات الاقتصادية القارية سيسرع من عملية تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص، و مايصاحبها من تآكل السلطة الوطنية و الازالة المتسارعة لكل القيود و العوائق التي تقف بوجه الشركات العابرة القوميات

1 حميد الجميلي "هندسة الفضاءات الاقتصادية" دراسة في الابعاد الجيو-اقتصادية، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية العدد 3 1994 . ص 123
2 حميد الجميلي "أليات الهيمنة و الاحتكار الجديدة" الاستراتيجيات و الاهداف من أجل عالم عادل و تقدم دائم ، مصدر سابقص 114.

و الاستثمار الاجنبي و يعد تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص شرطا من شروط الالحاق و خضوع الانتاج لشروط المركزية الاقتصادية.

ب - الفضاءات الاقتصادية المسيطر عليها :

- الهيمنة الامريكية على الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي
- الهيمنة الامريكية على النافتا و الناسافتا NAFTA NASAFTA
- الهيمنة الاوروبية على الفضاء المتوسطي
- الهيمنة الامريكية الجديدة على جنوب شرق آسيا ASEAN
- الهيمنة الامريكية على آسيا الوسطى
- الهيمنة الامريكية على الآبيك APEC

ج - الهيمنة الامريكية على الفضاءات في امريكا اللاتينية

و الضرورة الني يفرضها التوسع الراسمالي هو ربط عالم الجنوب بفضاءات اقليمية مما يعني سلب بلدان الجنوب مقومات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي منها و اذابة خصائصها الوطنية في المحيط العالمي لصالح الاقتصاد المعولم . و بروز النظام الانتاجي المعولم القائم على خصائص العولمة المتجاوز للخصائص الوطنية و الذي يلبي متطلبات التوسع الراسمالي .

وتحاول أمريكا هذا الاسلوب تحقيق أهدافها في الهيمنة على دول الجنوب بعد ان تحقق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي الذي تتكون قاعدته من اقتصادات متنافسة و منغلقة على الذات الى الاقتصاد الذي تصبح قمته دول الشمال و قاعدته اقتصادات دول الجنوب . و غاية أمريكا هو السيطرة على تقسيم العمل العالمي الجديد و السيطرة المعولمة على موارد الجنوب و أنماط تصنيعية و تكنولوجية.

ان ابرز آلية لجأت اليها الاقتصادات المتقدمة في سعيها لإعادة هندسة الفضاءات الاقتصادية ، اضافة الى الاليات التقليدية التي تعمل على ترسيخ التبعية -الترويج- لنهج تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) في اقتصادات الجنوب و التي بدأت في عقد الثمانينات و اخذت مداعا الواسع في التسعينات هي بمثابة التحضير المؤسسي اللازم لعولمة الوحدات الانتاجية في هذه الاقتصادات لتسهيل عملية اقامة الفضاءات الاقتصادية التابعة، و ادارتها ادارة مركزية في ظل الاطار الجديد للتكتلات الاقتصادية و الاقليمية و الاسلوب الجديد لتقسيم العمل الدولي في ظل هذه الموجة و عليه فان جوهر عملية الهيمنة على

اقتصادات الجنوب يتم تحت مختلف الذرائع إعادة هيكلة الاقتصاد و الاصلاح الاقتصادي و يتمثل ذلك في :

- إلزام الجنوب بتبني نماذج التنمية الراسمالية.
- البحث عن تنمية خارج بيئته.
- التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية تكيفا سلبيا.
- العمل بموجب آليات السوق الحرة في ادارة و تخصيص الموارد.
- الدعوة لتخلي الدولة عن قيادتها للانشطة الاقتصادية.
- تعميق اندماجها في السوق العالمية.
- تفويض سلطة الدولة بسلطة مؤسسات بريتون و دز(صندوق النقد الدولي-البنك الدولي -المنظمة العالمية للتجارة).
- تفويض سلطة الحكومات بسلطة الشركات العابرة للقوميات و ضمن نطاق (هندسة التفكيك و اعادة التركيب) - الهندسة الجيواقتصادية-

بالاضافة الى ظهور ما يسمى بالبعد الجنوبي للدول العظمى و هذا البعد يمثل فضاءات اقتصادية للمجموعات القارية الكبرى و هي شكل من أشكال العودة الى مدرسة ميونيخ الجيوبوليتيكية¹، فعندما تتآخم القوى الكبرى في ثلث الكرة الشمالي فمن الصعوبة و المدمر لها التمدد و التوسع و الهيمنة بشكل عرضي نظرا لتتآخمها و عدم وجود مناطق فراغ بينها يسمح بالتمدد، و البديهي في هذه الحالة و الحتمي - مد هذه القوى هيمنتها و توسعها باتجاه آخر و هذه الأقطاب لا شمال لها سوى ثلوج المحيط المتجمد الشمالي فلم يبقى لها إلا الجنوب الممتد فوق ثلث الكرة الجنوبي للسعي باتجاهه وفق ما يسمى (قانون طفح القوة و تمدد الهيمنة).

د - نظرية ميونيخ الحديثة :

مؤسسها هو البروفيسور كارل هاوسهوفر التي تقوم على مفاهيم توسعية فالدولة " كائن حي" لا تحتاج الى منطقة بقاء فقط تعيش عليها بل انها تحتاج لمد نفوذها الاقتصادي و السياسي، و بهذا توصلت هاته النظرية الى فكرة " ازدواجية القارات" واحدة في الشمال و الاخرى في الجنوب ليكونا معا كتلة اقليمية قارية

1 حميد الجميل مرجع سابق ص 127

ويتم خلالها تقسيم العمل الدولي، تقدم القارة الشمالية المصنوعات في حين تقدم الجنوبية الخامات اللازمة لإنتاج المصنوعات المطلوبة و الأسواق اللازمة لإستهلاكها واقترحت مدرسة ميونيخ الحديثة نظاما للسيطرة على العالم في شكل أربعة أقاليم قارية كبرى¹:

– إقليم أمريكا الكبرى بزعامة أمريكا يضم دول الأمريكيتين (الشمالية و الجنوبية)

– إقليم أورو-إفريقيا و يضم دول أوروبا (باستثناء الاتحاد السوفياتي) و إفريقيا و الوطن العربي و تركيا بزعامة ألمانيا و إيطاليا المشتركة.

– إقليم روسيا الكبرى بزعامة روسيا و يضم معظم دول الاتحاد السوفياتي و إيران و أفغانستان و الهند و باكستان

– إقليم آسيا الشرقية الكبرى تضم شرق سيبيريا و الصين و جنوب شرق آسيا و بورما و أندونيسيا و استراليا و معظم المحيط الهادي بزعامة اليابان و ترى مدرسة ميونيخ ضرورة وجود مناطق فاصلة بين هذه الاقاليم لمنع صراع القوى الكبرى لينعم العالم وفق هذا التقسيم بالتوازن الدولي المؤدي الى السلام.

الخاتمة:

مما سبق نلاحظ أن منظومة العولمة تشر وهم الازدهار و الرقي بالمجتمعات عن طرق عرض وجه العولمة المشرق، و لكن في حقيقة الامر تكرس التخلف الاضطهاد الاقتصادي و الاجتماعي من خلال وجهها الحقيقي عن طريق تنفيذ مخططاتها وفق قانون طفح القوة و تمدد الهيمنة كما توضحها نظرية ميونيخ، للسيطرة على موارد الجنوب بما فيهم الدول العربية، في إطار تقسيم دولي ثم عالمي للعمل يبدأ بتحرير التجارة و تذييق تنقل الاشخاص و تخصيص و توجيه الموارد لخدمة الاقتصاد العالمي الذي مركزه دول الشمال، و ينتهي بتقويض مفهوم الدولة و قيام امبراطوية عالمية واحدة قمتها في الشمال و قاعدتها في الجنوب، و كما رأينا و لاحظنا من خلال المؤشرات الاحصائية تعارض النمو الاقتصادي مع التنمية المحلية في الدول العربية بل الى وجود علاقة عكسية بينهما فكلما ارتفع النمو انخفضت التنمية في العالم العربي، و بالمقابل تعارض التنمية المحلية مع التنمية العالمية و لاحظنا كيف ان زيادة اندماج اقتصاديات العالم العربي في

1 محمد رياض الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا" دار النهضة العربية، بيروت 1979 ص 29 .

الاقتصاد العالمي زادها تخلفا و اثر سلبا على التنمية المحلية سواء على مستوى كل القطاعات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تكنولوجية) و تشوبهها بآليات الشركات ما فوق قومية و تعميق الاختلالات حتى على مستوى المؤشرات الاساسية كال فقر و البطالة. بالمقابل هنا أثر ايجابي لتنمية و تقدم الاقتصاد العالمي الذي تقوده دول الشمال على راسها مجموعة السبع.

مراجع باللغة العربية

- اليحياوي : العولمة : أية عولمة ؟ افريقيا الشرق بيروت الدار البيضاء 1999
 الحبيب فايز ابراهيم : " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض
 السعودية 1992 ص 399
 حسين عادل: " التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1985 ص
 100
 حميد الجميلي "آليات الهمنة و الاحتكار الجديدة" الاستراتيجيات و الاهداف من أجل عالم عادل و تقدم دائم
 ، مصدر سابق ص 114.
 حميد الجميلي "هندسة الفضاءات الاقتصادية" دراسة في الابعاد الجيو-اقتصادية، مجلة شؤون
 سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية العدد 3 1994 . ص 123
 الشمري خالد توفيق: "مدخل الى علم الاقتصاد و التحليل الجزئي و الكلي" دار وائل للنشر-
 الأردن 2009 ص 463
 شولت حان ارت " عولمة السياسة العالمية" ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث 2004 ص
 29 الكويت
 صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 " ، أبوظبي الامارات العربية المتحدة
 طارق عابدهاش: " دور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي " رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية ،
 جامعة دمشق سوريا 2012 ص 22 .
 محمد رياض "الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا" دار النهضة العربية، بيروت 1979 ص 29 .
 محي الدين اللبان "الوحدة العربية في منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة
 العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - القاهرة العدد 11 1994 ص 20.
 محي ناصر اللبان "الوحدة العربية من منظور تعاليم الفضاء الاقتصادي" مصدر سابق ص 24 .
 المصباح عماد الدين : " محددات النمو الاقتصادي في سوريا" أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق 2008 ص
 22
 مصطفى مدحت : " النمذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة دتر الشعاع مصر
 1999 ص 40
 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا " مسح التطورات الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية " الامم
 المتحدة ، الاسكوا 2013
 برنامج الامم المتحدة الانمائ " تقرير التنمية البشرية 2014 " الامم المتحدة نيو يورك الولايات المتحدة
 الأمريكية
 البنك الدولي " تقرير التنمية لسنة 2014 " البنك الدولي
 اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للامم المتحدة " مؤشرات التنمية العالمية 2014 " الامم المتحدة

كتب باللغة الاجنبية :

1. Ballet R « la mondialisation » publication de l'institut des études politique de
Lyon 1996 P4

-
2. Petrella .R -les nouvelles tables de la loi-le Monde
tique10/1995 www.monde-diplomatique.fr (
 3. Shapiro, Edward:"Macro-economic Analysis", Thomson learning 1995 , P. 429
 4. yahiaoui.y -la mondialisation; communication –monde ultralibéralisme planétaire et Pense unique - Ed boukili kenitra 1998 p30-42

مواقع إلكترونية :

www.globalization.kof.ethz.ch

www.imf.org

www.worldbank.org

www.amf.org

www.wdi.org

www.unctad.org

www.escwa.org

استقطاب الإستثمار الأجنبي للجزائر بين الواقع والمأمول

أ/ قاشي يوسف¹

ملخص:

لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي في وقتنا الحاضر نظرا لكونه يعتبر مدخلا مهما ضمن مداخل تحقيق التنمية الإقتصادية، وعلى هذا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول مدى قدرة المناخ الإستثماري في الجزائر على استقطاب هذا الإستثمار، ومن ثمة الوقوف عند الجوانب الإيجابية والسلبية لعوامل المناخ الإستثماري وذلك بغرض اقتراح بعض التدابير والإجراءات التي تساعد على وجود بيئة جاذبة لهذا الإستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، الإستثمار الأجنبي، المناخ الإستثماري، البيئة الإستثمارية الجزائرية.

Abstract

We have increased the importance of foreign investment in the present time due to the fact that it is an important input in the entrances to the achievement of economic development, and this came this paper to address the extent of the investment climate in Algeria's ability to attract this investment, and there is a stop at the positive and negative aspects of the investment climate factors for the purpose of proposal some of the measures and procedures that help to the presence of an attractive environment for this investment in Algeria.

Key words: investment, foreign investment, investment climate, Algeria's investment environment.

مقدمة

تستهدف الدولة تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تبني سياسة وإستراتيجية إقتصادية تتوافق والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة فيها، فالهدف العام من القيام بالسياسة الإنفاقية والتدخل بالطرق المباشرة أو غير المباشرة في النشاط الإقتصادي هو إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع وتحقيق التنمية الإقتصادية. لقد كان هذا الدور منوط بالدولة لتحقيقه من خلال إتباع سياسة إقتصادية تحفز وتشجع القطاع الخاص المحلي على المساهمة في

¹ أستاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

تحقيق هذه التنمية في ظل إلتباع وتطبيق آليات السوق الحر، لكن في ظل العولمة وما حملته من تغيرات وخصائص أدى ذلك إلى زيادة درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي في ظل سيادة مبدأ حرية تحرك عوامل الإنتاج والذي يعد من الخصائص المميزة للعولمة الإقتصادية، فهذه الأخيرة أزالت كل الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال من قطر إلى آخر، وفي ظل هذه التغيرات ازدادت الأهمية المعطاة للإستثمار الأجنبي للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، وعلى هذا أصبحت الدول تتهافت على جذب هذا الإستثمار من خلال تقديم عديد التسهيلات والإمتيازات وتوفير كل العوامل الجاذبة له، والدولة الجزائرية لم تخرج عن هذا الإطار ففي ظل الإنفتاح الإقتصادي وتغير النمط الإقتصادي المتبع من الإقتصاد المخطط والموجه مركزيا إلى إلتباع آليات السوق الحر قامت بإدخال عديد الإصلاحات على التشريعات المنظمة للنشاط الإقتصادي، وفي إطار قوانين الإستثمار قدمت العديد من التسهيلات و التحفيزات الضريبية، ناهيك عن سعي السلطات الجزائرية لتهيئة الظروف الملائمة لجذب الإستثمار الأجنبي، وذلك بغرض الإستفادة من المزايا التي يحققها هذا الإستثمار.

إشكالية البحث: من خلال كل ما سبق تتبلور إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي: هل يعتبر المناخ الإستثمارى فى الجزائر ملائما لجذب هذا الإستثمار، وفيما تتمثل أهم عراقيل جذب هذا الإستثمار وما هي مختلف السبل الواجب إلتباعها من أجل الوصول إلى بيئة جاذبة له؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فى الدور المتعاظم للإستثمار الأجنبي عبر الحدود والأهمية المتزايدة له، إضافة إلى تهافت الدول على جذب هذا الإستثمار للتوطن فيها، وعلى هذا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول واقع الإستثمار الأجنبي فى الجزائر ومحاولة حصر المعوقات التي تقف فى سبيل انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر، الأمر الذي ينعكس فى النهاية على تحقيق النمو الإقتصادي ومن ثمة انعكاس ذلك على تحقيق التنمية الإقتصادية.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التعرض إلى:

- أهمية الإستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة؛
- مكونات مناخ الإستثمار وأهمية إعطاء العناية اللازمة لتوفر هذا المناخ من طرف الدول؛

- الأسباب التي تقف عائقا في وجه انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر؛
- بعض الحلول التي نراها كفيلة بإزالة الحواجز التي تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر.

المنهج المتبع: من خلال هذه الورقة البحثية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي نرى أنه المنهج الملائم لمثل هذه الأبحاث وذلك من خلال الوصف المفاهيمي للإستثمار الأجنبي ومبادئه وأهميته إضافة إلى الوصف التشخيصي لمكونات مناخ الإستثمار الأجنبي، ناهيك عن التطرق إلى واقع هذا الإستثمار في الجزائر لنقوم بمحاولة تحليل الأسباب التي تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر ومن ثمة اقتراح بعض التدابير.

تقسيمات البحث: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا مختلف الأسئلة الفرعية لهذا البحث ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الأربعة التالية:

- ماهية الإستثمار الأجنبي وأهميته؛
- المناخ الملائم لجذب للإستثمار الأجنبي؛
- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- معوقات جذب الإستثمار الأجنبي وبعض الحلول.

المحور الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي وأهميته

في خضم العولمة الإقتصادية وازدياد حرية حركة رؤوس الأموال وزوال الحدود الجغرافية أصبحت الدول تحاول استقطاب الأموال الخارجية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، في هذا المحور نتطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي؛ أشكاله؛ دوافعه وأهميته.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي: للإستثمار الأجنبي العديد من التعاريف وذلك حسب الزاوية المنظور إليها لهذا الإستثمار من طرف الكتاب والباحثين، وفي هذا الإطار نقدم التعارف التالية:

- يعرف الإستثمار الأجنبي على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر¹، إذا يمكن أن ينظر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه

¹ - زغيب شهرزاد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق (مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005)، ص 72.

ذلك الإستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل؛

- يعبر الإستثمار الأجنبي عن انتقال رأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الإكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على فوائد مجزية¹.

من هذه التعاريف يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي هو ذلك الإستثمار الوافد من الخارج (من غير المواطنين المقيمين في الخارج)، والذي يكون في المجالات الإستثمارية سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو توظيفات مالية.

ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي: هناك العديد من التقسيمات للإستثمار الأجنبي حسب المعيار المتبع في التصنيف، يمكن أن نتناول أشكال الإستثمار الأجنبي بحسب طبيعته كالتالي²:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرّف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين ناهيك عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة². ويعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه الإستثمار الذي هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة

1- دريد محمود السامرائي: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية (ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006)، ص72.

• يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي على أساس محاور أخرى غير هذا المحور الذي اعتمدها ومن بين هذه المحاور:

-التقسيم على حسب النشاط الوظيفي للشركة: يمكن أن يصنف الإستثمار إلى إستثمار خاص بالإنتاج الدولي وإستثمار خاص بالتسويق الدولي؛

-التقسيم تبعا لملكية المشروع: إستثمارات مملوكة ملكية مطلقة وجزئية، وتلك التي لا تتطوي على تملك الطرف الأجنبي لمشروعات الإستثمار؛

-التقسيم حسب نوع النشاط: الإستثمار الإنتاجي والتجاري.

2- عبد السلام أبو قحف: نظرية التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبي (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989)، ص13.

التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان بلد المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة¹، ويكون استثمار أجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال². أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتعرفه على أنه ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة في المؤسسات لاسيما ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛
 - المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛
 - إقراض طويل الأجل "خمس سنوات أو أكثر"³.
- ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن ذكر أهمها⁴:

- المشاركة المختلطة المتساوية أو غير المتساوية في إطار العلاقات الاقتصادية بين الدول أي الإنتاج المشترك وإنجاز اقتصاديات الحجم، وتكون المشاركة بين أحد أو بعض المستثمرين الوطنيين وشركاء أجنب من دولة أخرى؛
- الإستثمار في المناطق الحرة والتي تعني وجود حيز محدد جغرافيا ومعرف إدريا يمتاز بإعفاء جمركي وضريبي؛
- عقود تسليم المفتاح بانتهاء المستثمر الأجنبي من المشروع كما هو الحال في إنشاء المباني والفنادق ومحطات الكهرباء.....الخ؛
- عقود الإدارة وعقود التسيير؛

- الرخص من خلال الاتفاقيات التي تسمح للمؤسسة الأجنبية والمالكة للشهادات والترخيصات في التنازل عنها لصالح مؤسسة محلية، كبراءات الإختراع

1- فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004)، ص 209.

2- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 - 2005)، ص 19.

3- فارس فوضيل: هل يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 209.

4- بن حمودة فطيمة المولودة بن عبد العزيز: الضريبة والاستثمار الأجنبي في الجزائر مقابلة بين التحفيز والإعاقبة (مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة البليدة، أيام 11-12 ماي 2003)، ص 36، 37.

وحقوق الملكية وعلامات المنتج.....الخ؛

- الإنتاج من الباطن • باتفاق يكون بين مؤسستين تكون الأولى مصدر الأمر والثانية هي التي تنتج من الباطن بتفويض للقيام بإنجاز أو تصريف جزء من الإنتاج أو كله وتبقى المؤسسة مصدر الأمر هي المسؤولة أمام زبائنها؛

- العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين والقيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب والتنفيذ الفني وذلك لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى متمتعة بالملكية والإدارة؛

- العقود المؤقتة للإستثمارات الدولية كحقوق الإمتياز والتشغيل لفترة محددة؛

- مشروعات الإستثمار الأجنبي الموجهة لتدعيم البنية الأساسية (الهياكل القاعدية)؛

- عمليات الشراء الكلي أو الجزئي للمؤسسات من قبل المستثمر الأجنبي برأسماله الخاص؛

- الإعتماد الإجاري الدولي المدعم من قبل المستثمرين الأجانب من أجل إتاحة الأموال بكراء الأصول الإستثمارية بين المتعاملين المتواجدين في الدول المختلفة.

2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتعلق الإستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر الأجنبي التعامل في الأنواع المختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية أو حقوق دين، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة (مثل صناديق الإستثمار) عن طريق شراء الأدوات المالية التي تصدرها¹. كما يعرف على أنه الإستثمار في الأدوات المالية الذي ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من

• هذا النوع من الاستثمار يسمى في لغة القانون والنصوص القانونية "عقود المناولة" وهذا اللفظ أصدق تعبيراً لأن المؤسسة مصدر الأمر تناول أو تقدم المشروع لمؤسسة أخرى للقيام به.
1 أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص43.

الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الإستثماري¹.

ثالثا: دوافع الإستثمار الأجنبي

يعود الدافع إلى الإستثمار في غير الوطن الأم إلى مجموعة من العوامل والمزايا التي يريد أن يحققها المستثمر ومن جملة هذه الدوافع نذكر ما يلي²:

- طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري، حيث تلعب طبيعة السلع المنتجة من قبل صاحب المشروع دورا مهما في دفعه للإستثمار في الخارج، إذ أن هناك بعض أنماط السلع سريعة التلف والتي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الخسارة بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس المال إلى السوق الملائم ومباشرة الإنتاج فيه؛

- السعي إلى زيادة العوائد، إذ أن الهدف من أي مشروع استثماري هو ديمومة هذا المشروع، ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر الأجنبي يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، وعليه فيتجه المستثمرون للإستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الإقتصاديات الوطنية المتنوعة واختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول؛

- الرغبة في النمو والتوسع: لا يعد تحقيق العوائد السبب الوحيد في القيام بالإستثمار الأجنبي بل إن من بين العوامل الأساسية التي تؤدي إلى قيامه هو السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية؛

- التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فالمستثمر الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في الدول والأسواق المختلفة كي يخفف من حدة الإنعكاسات السلبية للأزمات الإقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

رابعا: أهمية الإستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

سوف نتناول هذه الأهمية من خلال مدخلين، المدخل الأول نتطرق فيه إلى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والمدخل الثاني نتناول في أهمية

1 عبد السلام أبو قحف: نظرية التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 13.
2 السامرائي دريد محمود: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص 76.

الإستثمار الأجنبي غير المباشر.

1- أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة: إن الدول المضيفة وعلى الخصوص الدول النامية نفتتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي وتوفر له المناخ الملائم نظرا لما له من أهمية تذكر¹:

- أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل العجز في الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول؛

- يعوض الإستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاصل في الإدخار القومي وذلك لتمويل عمليات التنمية والإستثمار؛

- ونظرا لأنه من الضروري القيام بقدر من الإستثمار وذلك للحفاظ على مستوى معين من النمو الإقتصادي بعيد المدى، فهو يساعد الإقتصاد على التأقلم مع الصدمات الإقتصادية الخارجية إذا ما أحسنت إدارته؛

- قد يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة؛

- الإستثمار الأجنبي يتضمن نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وبالتالي سوف تكتسب هذه الأخيرة مهارات تكنولوجية لدى عاملها بشرط القدرة على التعلم؛

- الإستثمار الأجنبي يتيح فرص عمل في حال قيام مشاريع جديدة ويشجع الدخول إلى سوق التصدير.

2- أهمية الإستثمار الأجنبي غير المباشر بالنسبة للدول المضيفة: يحقق الإستثمار الأجنبي غير المباشر منافع عديدة للدول المضيفة، فهو يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي لأن التمويل يعتبر عصب وشريان الإقتصاد، ويتم هذا التطوير من خلال ما يلي²:

- المساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية إما في صورة إقراض للتمويل "سندات" أو على شكل المشاركة في الملكية "أسهم"؛

1 رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (ط 01، المكتبة العصرية، مصر، 2007)، ص 86، 87.

2 أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص 46، 47.

- زيادة درجة سيولة الأوراق المالية حيث يستطيع المستثمر الأجنبي شراء هذه الأوراق وبيعها بسرعة والحصول على أمواله متى أراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها، الأمر الذي يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الإصدارات وهو ما يدفع إلى تنشيط سوق الأوراق المالية؛
- تحث المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية على تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات، وذلك نتيجة لطلب المستثمر الأجنبي لمستوى متقدم من الخدمات التي تساعد على التداول مثل شركات السمسرة، الحفظ والإيداع والتسوية والمقاصة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة نمو وكفاءة السوق المالية.

المحور الثاني: المناخ الملائم لجذب للإستثمار الأجنبي

- إن متطلبات الإستثمار الأجنبي تشمل توليفة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي يتطلب توفرها في بيئة ما حتى تكون جاذبة أو قاطبة للإستثمار الأجنبي. هذا ما يطلق عليه تسمية مناخ الإستثمار.
- يعرّف مناخ الإستثمار لدولة ما على أنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و المؤسسية والقانونية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري¹، حيث يعد مناخ الإستثمار المحرك الأساسي لحفز الإستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية و تحركاتها، إذ أنه من بين أسباب خروج الإستثمارات (هروب رؤوس الأموال المحليّة) وعدم توطن وتوجّه الإستثمارات إلى البلد المضيف نجد ما يلي²:
- عدم توافر المناخ الإستثماري الذي يشجّع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم؛
- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بشركات الإستثمار إلى البحث عن ظروف أفضل للإستثمار في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الدولة الأم.
- إذا لجذب الإستثمار الأجنبي لابد من توفر المناخ المناسب والذي قدمنا تعريفه أعلاه، هذا المناخ تتفاعل فيه العديد من العوامل التي تكونه،

1- زعباط عبد الحميد: المناخ الاستثماري في الجزائر (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004)، ص 59.

2- سامي أحمد غنيم؛ عبد الدايم أحمد الشويطر: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة (مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2005)، ص 156.

وتختلف مكونات هذا المناخ بين الكتاب والمؤلفين، ولكن عموما نجد هذه المكونات تتعلق بعوامل سياسية وأمنية وأخرى مرتبطة بالعوامل الاقتصادية، ناهيك عن العوامل ذات الطبيعة المالية والضريبية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط التالية.

أولا- العوامل السياسية و الأمنية: تلعب العوامل السياسية والنظام السياسي المتبع في دولة ما وكذا الأوضاع الأمنية دورا بالغا في استقطاب الإستثمارات الأجنبية لأن هذان العاملان يعدان من الضرورة بما كان، فعدم توفر الإستقرار السياسي و الأمني يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإستثمار حيث يؤدي اللإستقرار إلى فقدان المستثمر الثقة في جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى تغيير أصوله الإستثمارية إلى مناطق أكثر استقرارا. والإستقرار الأمني و السياسي يرتبط بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أم ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الإستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية¹؛
- كما أن عدم الإستقرار الأمني وانتشار الفوضى في البلد يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وعدم التوجه إلى ذلك البلد، ليس هذا فقط بل أن رؤوس الأموال المحلية سوف يؤدي بها الأمر إلى نفس المآل، لأنه في حالة عدم الإستقرار الأمني تصبح القوانين غير نافذة وتحل محلها القواعد الخاصة بالطوارئ وبذلك فالمستثمرون لا يمكنهم المغامرة بأموالهم في بلد يعرف اضطرابات أمينة وسياسية. ولا ترتبط العوامل السياسية بالجانب الأمني و فقط بل إن مؤشر المخاطر السياسي له أسباب خارجية وأخرى داخلية²، فالأسباب الخارجية لمؤشر المخاطر

1 - أنظر قويدري محمد: أثر تطوير مناخ الإستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي (ملاحظة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 23/22 أبريل 2003).

2- قدي عبد المجيد: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)، ص 256.

السياسي تتمثل في التبعية تجاه قوى عظمى وكذا التأثير السلبي للقوى السياسية الجهوية، أما أسباب المخاطر الداخلية فتترجم في توزيع النسيج السياسي وسلطة الجماعات والأحزاب السياسية، وكذا توزيع السكان حسب اللغة والعرق والدين، التدابير القمعية المتخذة من طرف الحكومة للبقاء في السلطة وموقفها تجاه الأجانب، ناهيك عن الوضع الاجتماعي بما فيه الكثافة السكانية ومستويات المعيشة.

ثانيا- العوامل الاقتصادية: وهي تلك العوامل التي تسهل من مهمة المستثمر في قيامه بالعملية الإستثمارية ويمكن تلخيص هذه العوامل في العوامل المتعلقة بتوفير الموارد وعوامل مرتبطة بالموقع، وجملة من العوامل تتعلق بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج، وحمزة أخرى من العوامل تتعلق بحجم السوق والخدمات المتوفرة من طرف الدولة¹:

أ/العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع وتتمثل في:

- وفرة المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، ليس الوفرة فقط بل لا بد أن تكون بأسعار تنافسية ومعقولة؛
- ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبتروول والمعادن والغاز؛
- توفر المناخ الطبيعي الملائم للإستثمار، حيث أن قسوة البيئة ترفع من تكاليف العملية الإنتاجية الأمر الذي يجعل معه هامش الأرباح يتقلص خاصة إذا كانت المنافسة الكاملة هي ما يميز سوق السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة؛

ب/العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج وتتمثل في:

- توفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة، فالأولى تضمن تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي لأن تكون المنتجات والخدمات لها القدرة على المنافسة في السوق، أما الثانية (اليد العاملة المؤهلة) فهي تضمن الحصول على منتجات وخدمات بجودة عالية وبمواصفات تنافسية؛
- وجود مواقع ملائمة "أراضي ومباني" غير مكلفة للإستثمار، حيث إن إقامة المشاريع الإستثمارية يتطلب توفر العقار وبمواصفات معينة، كقرب هذا العقار من مصادر التمويل واتصاله بالخدمات العامة كالكهرباء والطرق...الخ؛

1 عبد المجيد أونيس: مناخ الإستثمار (مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 23/22 أبريل 2003).

- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المضيف، حيث أن المستثمر لا بد له من وسائل النقل التي تسهل له من نقل منتجاته أي مراكز التوزيع، أو حتى بالنسبة للموزعين الآخرين إذا كان لا يقوم بالتوزيع هو بنفسه.

ج/ العوامل المرتبطة بحجم الأسواق والخدمات المتوفرة وتشمل ما يلي:

- وجود سوق كبير من حيث المستهلكين يمكن المستثمر من تصريف منتجاته أو خدماته التي يقدمها، لأن من بين عوامل نجاح العملية الإنتاجية هو وجود السوق لتصريف هذا الإنتاج؛

- تقديم الخدمات للمستهلكين لا ينبغي أن يكون ذو تكلفة عالية؛

- المعاملة التفضيلية للمستثمر في إطار تنمية المناطق الصناعية، ويتم ذلك من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين سواء ما تعلق بالبنية التحتية أو الخدمات العامة، ويدخل في هذا الإطار مدة التوصيل بهذه الخدمات وكذا الإجراءات المرتبطة بها.

ثالثاً- العوامل الضريبية والمالية: وتتمثل هذه العوامل في جملة

التحفيزات التي توفرها تشريعات الدول من أجل استقطاب هذا الإستثمار، فالإمتيازات الضريبية يمكن أن نلخصها في:

- منح تخفيضات ضريبية لفترة معينة عند بداية المشروع الإستثماري؛

- إعفاء المشروع الإستثماري من الضريبة عند بداية النشاط؛

- إعفاء الواردات "المواد الأولية و سلع التجهيز" من الرسوم الجمركية؛

- الإعفاء من رسوم التصدير عند قيام المستثمر بعملية تصدير منتجاته.

فهذه المزايا تدخل في خانة سياسة التحفيز الضريبي المتبعة من طرف الدول من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي، وفي هذا المجال نرى أن تكون سياسة التحفيز الضريبي هذه مدروسة وشاملة ومتناسقة في مضمونها وليس عبارة عن إجراءات متناثرة.

أما عن العوامل المالية الأخرى فتتمثل في:

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية وتوفير ضمانات تعويض القروض، ويعتمد هذا على مدى فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي، حيث ينبغي أن تكون هناك مرونة في الإجراءات والشروط المطلوبة للحصول على القروض؛

- توفير ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال وكيفياته، هذه الضمانات تكون من خلال السياسة الواضحة للدولة المستضيفة للإستثمار الأجنبي في مجال التعامل مع تحويل الأرباح ونسبة هذه الأرباح المحولة، إذ اليوم نجد أن الشركات الأجنبية عادة ما تمثل فروع لشركات الأم المتوطنة في بلدان أخرى، وبالتالي على الدول أن تضع القواعد القانونية الواضحة والبعيدة عن الغموض من أجل تحقق هذه الضمانة؛

- عدم التدخل في التسعير وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب وذلك أساس اقتصاد السوق، فينبغي على الدولة أن تترك حرية الأسعار لتتحدد وفق آليات العرض والطلب والمنافسة الموجودة في السوق؛

من جهة أخرى وفي مجال محددات الإستثمار الأجنبي يستعرض جغاثسن (Gegatheson) عشرة عوامل يعتبر توفرها أمر ضروري لوضع محيط مثالي للإستثمار، وهي تتداخل مع بعض ما تم ذكره أعلاه من العوامل المحددة لمناخ الإستثمار، هذه العوامل تتمثل في¹:

- الاستقرار السياسي؛ - صلابة الاقتصاد؛ - المواقف العامة تجاه الأجانب؛
- السياسات الحكومية؛ - البنية التحتية؛ - اليد العاملة؛
- النظام المالي والمصرفي؛ - الإدارة العمومية؛ - محيط الأعمال المحلي؛
- مستوى المعيشة.

المحور الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم أن الجزائر تتوفر على إمكانات كبيرة من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي للتوطن في الجزائر إلا أن واقع الحال يثبت عكس ذلك، فإذا نظرنا إلى الإحصائيات التي توفرها الهيآت الوطنية نجد أن أغلب الإستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر هي في القطاع الإستخراجي، فرغم أن البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة القطاع الصناعي من هذه الإستثمارات إلا أن الواقع يؤكد أنها تكون في مجال قطاع المحروقات، ونصيب الإستثمارات الأجنبية من إجمالي الإستثمار المنجز في الجزائر خلال الفترة 2002 إلى 2012 يظهر من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم 01: الإستثمارات المنجزة للفترة 2002-2012 حسب مصدر رؤوس الأموال

1- قدي عبد المجيد: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 257.

النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	عدد المشاريع	مصدر رؤوس الأموال
%68,46	1743783	% 98,71	31594	الإستثمارات المحلية
% 31,54	803057	%1,28	410	الاستثمارات الأجنبية
% 100	2546840	% 100	32004	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية تمثل ما نسبته 1,28% من إجمالي المشاريع المنجزة والتي يبلغ عددها الإجمالي 32004 مشروع استثماري، أما من حيث القيمة المالية فرغم انخفاض عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية إلا أنها تمثل ما نسبته 31,54% من إجمالي قيمة الإستثمار المنجز خلال نفس الفترة، فلقد بلغت القيمة 803057 مليون دج من ما مجموعه 2546840 مليون دج. هذا من حيث النسبة الإجمالية من عدد المشاريع وكذا من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع الإستثمارية، أما إذا أخذنا بعين الإعتبار توزيع الإستثمارات الأجنبية حسب القطاعات فنجد أن القطاعات الواعدة والكفيلة بتطوير الإقتصاد الجزائري وإخراجه من دائرة التبعية للمحروقات لم تحصل إلا على نسب ضئيلة جدا، فعلى سبيل المثال نصيب القطاع السياحي من هذه الإستثمارات لم يكن إلا 03 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية بلغت 13587 مليون دج، وهو ما يمثل 1,69% من القيمة الإجمالية للإستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2012/2002، ونفس الأمر بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي كان نصيبه 06 مشاريع استثمارية من أصل 410 مشروع منجز، حيث مثلت القيمة الإجمالية للإستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي 887 مليون دج، وهو ما يمثل 0,11% من إجمالي القيمة. إن توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط تظهر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 02: توزيع المشاريع الأجنبية المنجزة حسب قطاع النشاط للفترة 2012/2002

النسبة	مناصب الشغل	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	عدد المشاريع	قطاع النشاط
% 54,58	23450	% 74,61	599200	%53,68	220	الصناعة
% 24,12	10363	% 20,81	167118	23,65 %	97	الخدمات
% 15,59	6698	% 1,5	12082	15,36 %	63	البناء والأشغال العمومية والهيدروليكا
% 1,17	505	% 0,49	3991	03,90 %	16	النقل
% 0,19	82	% 0,11	887	%01,46	06	الفلاحة
% 1,71	737	% 0,77	6192	01,21 %	05	الصحة
% 2,61	1124	% 1,69	13587	% 0,73	03	السياحة
% 100	42959	% 100	803057	% 100	410	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني www.andi.dz

هذه الإحصائيات المقدمة عن عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة 2012/2002 لا يمكن من خلالها الحكم على مدى جاذبية المناخ الإستثماري من عدمه إلا إذا تم التطرق إلى نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي. حيث من خلال البيانات المتوفرة نجد أن نصيب الجزائر من هذا الإستثمار يعد زهيدا وهذا ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 03: قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
قيمة الإستثمار بالمليون دولار أمريكي	2,254	2,571	1,499	1,691

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، ص 110.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر تعتبر متذبذبة من سنة إلى أخرى، فهي لم تعرف منحى تصاعدي خلال الفترة 2010 إلى 2013، فقد عرفت قيمة هذا الإستثمار تزايدا من سنة 2010 إلى سنة 2011، لكن سرعان ما انخفضت القيمة سنة 2012 بمقدار 1,072 مليون دولار أمريكي وهي قيمة انخفاض كبيرة جدا، إلا أننا سنة 2013 نلاحظ ارتفاع طفيف في قيمة هذا الإستثمار الوارد مقارنة بسنة 2012، ومن خلال تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار نجد أن حصة الجزائر من الإستثمار الأجنبي تعد ضعيفة مقارنة ببعض الدول الأخرى، كما نجد أن دولا أخرى لا يمكن إجراء المقارنة بينها وبين الجزائر من حيث الإمكانيات تعرف تدفقات للإستثمار الأجنبي أكثر من الذي تعرفه الجزائر أو يجاربه، ونصيب الدول العربية من الإستثمار الأجنبي للفترة 2010 إلى 2013 نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد لبعض الدول العربية للفترة 2010-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013
السعودية	29,232	16,308	12,182	9,298
الإمارات العربية المتحدة	5,500	7,679	9,602	10,488
الكويت	1,304	3,260	3,391	2,329
مصر	6,385	0,482	6,881	5,553
الأردن	1,650	1,473	1,497	1,798
المغرب	1,573	2,568	2,728	3,358
تونس	1,512	1,147	1,918	1,096

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الجزائر من الإستثمار الأجنبي مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى يعد ضعيفا، فإذا نظرنا إلى حصة كل

من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت نجدها تفوق بكثير نصيب الجزائر من هذا الإستثمار، وإذا ما اعتبرنا أن هذه الدول تتوفر على البترول وتعد من بين أوائل الدول العربية في إنتاج النفط نجد المبرر الذي نستند إليه عند إجراء المقارنة بين هذه الدول والجزائر؛ رغم أن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للنفط كذلك، لكن إذا نظرنا إلى باقي الدول العربية الأخرى تتعري الفرضية القائمة على أن القطاع النفطي هو القطاع الجاذب للإستثمار الأجنبي في هذه الدول، فمن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الدولة المصرية من الإستثمار الأجنبي يفوق حصة الجزائر بما يقارب ثلاثة أضعاف خلال فترة الدراسة ماعدا في سنة 2011 أين عرفت الدولة المصرية اضطرابات أمنية وسياسية أثرت على الحصة المستقطبة من هذا الإستثمار، حيث نسجل قيمة سالبة وهذا يعني خروج الإستثمارات من الدولة المصرية تجاه الخارج، فالإقتصاد المصري لا يعتمد على القطاع النفطي في استقطاب هذا الإستثمار، بل إن استقطابه يكون في قطاعات أخرى من غير القطاع النفطي، وتعود ارتفاع القيمة المسجلة بخصوص الحالة المصرية مقارنة بالجزائر إلى توفر المناخ الملائم للإستثمار، وغير بعيد عن دول الجوار على غرار تونس والمغرب وكذلك الأردن التي تعد دولة فقيرة من حيث الموارد، إلا أننا نلاحظ أن حصة هذه الدول من الإستثمار تجاري الحصة التي حصلت عليها الجزائر خلال فترة المقارنة فتونس أو المغرب أو الأردن تعتبر دول فقيرة من حيث المورد النفطي إلا أنها استطاعت أن توفر العوامل المؤدية لجذب هذا الإستثمار. وما يزيد الأمر غرابة هو إذا قارنا حصة الجزائر من هذا الإستثمار بإجمالي الحصة التي تعود إلى مجموع الدول النامية والإفريقية؛ فهذه الحصة يمكن بيانها من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 05: نسبة حصة الجزائر من حصة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية والدول الإفريقية

السنوات	2011	2012	2013
نصيب الدول النامية..... (1) مليار دولار أمريكي	725	729	778
نصيب الدول الإفريقية..... (2) مليار دولار أمريكي	48	55	57
نصيب الجزائر..... (3) مليار دولار أمريكي	0.2571	0,1499	0,1691
النسبة (3) من (1)	% 0,035	% 0,020	% 0,021
النسبة (3) من (2)	% 0,53	% 0,27	% 0,29

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.

فمن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن حصة الجزائر من

الإستثمار الأجنبي الوارد هي نسب هامشية ولا تكاد تذكر، ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب التي سوف نتناولها في المحور الموالي من هذه الورقة البحثية.

المحور الرابع: معوقات جذب الإستثمار الأجنبي وبعض الحلول.

بناء على مكونات مناخ الإستثمار التي تطرقنا إليها في المحور الثاني من هذه المداخلة يمكن لنا أن نسجل بعض أوجه النقص والقصور بخصوص توفر البعض من هذه العوامل في الجزائر، كما أن بعض العوامل الأخرى متوفرة وموجودة في الجزائر.

فقبل أن نتطرق إلى العوامل المعيقة لتكوين بيئة جاذبة للإستثمار لابد أن نعرض بعض العوامل الإيجابية المتعلقة بالمناخ الإستثماري الجزائري، فبخصوص العوامل السياسية نرى أن الجزائر ورغم معاناتها خلال العشرية السوداء من انفلات أمني وعدم الإستقرار السياسي إلا أن هذه المخاوف لا يمكن أن تبرر مواقف الأجانب من الإستثمار في الجزائر لأن الأوضاع الأمنية والسياسية تعرف استقرارا متزايد منذ دخول ميثاق السلم والمصالحة حيز التنفيذ، كما أن البيئة السياسية عرفت انفتاحا لم تعرفه الجزائر منذ سنة 1989، ففي الآونة الأخيرة فتحت السلطات العامة الجزائرية المجال أمام الأفراد من أجل تكوين الأحزاب السياسية مما أنتج عديد الكيانات السياسية. لكن ما يسود الصورة عن الوضع الأمني والسياسي في الجزائر هو نقص توفر المعلومة عن حالة الأوضاع لدى المستثمرين الأجانب، وعلى هذا لابد أن تسعى السلطات الجزائرية لبذل المزيد من الجهد من أجل تحسين صورة الجزائر من الناحية الأمنية والسياسية في الخارج. ومن جهة أخرى فإن الجزائر تعرف بعض الإستقرار والتحسن على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية، كما نشير في الجانب الإيجابي أن السلطات العليا في البلاد أعطت الأهمية البالغة لتحفيز الإستثمار الأجنبي للتوطن في الجزائر ناهيك عن الحفاظ على الرأسمال المحلي من عدم الهروب، ويتضح ذلك جليا من خلال التحفيزات الجبائية والضمانات التي تتضمنها قوانين الإستثمار المختلفة في مرحلة اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى نجد أن السلطات العليا أولت عناية كبيرة لإشكالية تحويل الأرباح المحققة من طرف المستثمر، حيث تم تنظيم ذلك وتوضيح كل الطرق والآليات المتبعة في مجال تحويل الأرباح¹.

تجدد الإشارة إلى أن ما سوف نتناوله أدناه يتعلق بالمعوقات الخاصة

1- راجع في ذلك النظام رقم 03/05 المؤرخ في 06 جوان 2005، المتعلق بالإستثمارات الأجنبية، المواد من 02 إلى 06.

بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولا تتعلق بالإستثمار الأجنبي غير المباشر، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا الأخير لا يمكن الحديث عن معوقات جذبه ما دام أن الوضعية العملية للسوق المالي في الجزائر كارثية ولا يمكن الحديث عن أدائها، فإذا أردنا إعطاء فرصة لإنسياب الإستثمار الأجنبي غير المباشر فلا بد من القيام بإصلاح السوق المالي وتهيئة ظروف تطوره، أما بخصوص معوقات جذب الإستثمار الأجنبي فيمكن أن نستقرئ ذلك من خلال مكانة الجزائر وترتيبها في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، حيث تبين الإحصائيات أن الجزائر تحتل مراتب متدنية سواء على المستوى العربي أو العالمي، وهذا ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 06: ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال - للفترة 2008-2012

السنوات الترتيب	2008	2009	2010	2011	2012
عربيا	14	14	13	13	16
دوليا	125	132	136	136	148

المصدر: المؤسسة العربية لضمان واثمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنوات 2009 إلى 2012

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مناخ الإستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال لم يتحسن في الجزائر، بل نراه يزداد سوءا من سنة إلى أخرى حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 125 سنة 2008 إلى المرتبة 148 سنة 2012، ونفس الشيء على المستوى العربي حيث جاء ترتيب الجزائر سنتي 2008 و2009 في المرتبة 14، لتحتل سنة 2010 و2011 المرتبة 13، لتقفز سنة 2012 إلى المرتبة 16 من أصل 19 دولة عربية، وهذا أمر طبيعي إذا ما قمنا باستعراض ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

جدول رقم 07: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال دوليا للفترة 2009 - 2012

البيان السنوات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل المتكاثات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
الترتيب في 2009	141	112	118	162	131	70	166	118	126	49
الترتيب في 2010	148	110	122	160	135	73	168	122	123	51
الترتيب في 2011	150	113	122	165	138	74	168	124	127	51
الترتيب في 2012	153	118	118	167	150	79	164	157	122	59

المصدر: المؤسسة العربية لضمان واثمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنوات 2009 - 2012

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة متوسطة في

مؤشرين فرعيين فقط هما المؤشر الفرعي لحماية المستثمر، والمؤشر الفرعي لإغلاق المشروع، ولقد جاءت هذه المراتب المتوسطة بالنظر إلى الحماية القانونية التي كرّسها المشرع الجزائري للمشاريع الإستثمارية الأجنبية التي تتوطن في الجزائر، والتي تظهر من خلال 1:

- يكفل القانون الجزائري نفس المعاملة للمستثمرين الأجانب (طبيعيين كانوا أو معنويين) مع المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار؛

- إن التشريع الجزائري يكفل عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات أو التعديلات التي تحدث في المستقبل على القوانين المنظمة للإستثمار والحوافز الممنوحة للإستثمارات المقامة، إلا إذا طلب المستثمر تطبيق الإجراءات الجديدة؛

- قانون الإستثمارات الجزائري يقر صراحة على أن الإستثمارات المنجزة لا يجوز أن تكون محل مصادرة إدارية من طرف السلطات الجزائرية؛

- تطبيق مبادئ التحكيم الدولي بخصوص النزاعات التي تثور بين المستثمر الأجنبي والسلطات الجزائرية، حيث يعد هذا الإجراء الضمانة الأساسية التي تعطي الثقة للمستثمر الأجنبي من المشاكل التي قد يصادفها في التشريعات المحلية.

لكن إذا نظرنا إلى باقي المؤشرات الفرعية الثمانية فنجد أن الجزائر لا تحتل مراتب متقدمة فيها وذلك بالنظر إلى جملة النقائص والمعوقات التي جعلت الجزائر تحتل هذه المرتبة، وعلى هذا لا بد من القيام بما يلي:

- ضرورة تخفيف الإجراءات المتعلقة بتأسيس الكيان الإستثماري (المشاريع الإستثمارية) لأن عامل الزمن له تكلفته من وجهة نظر المستثمرين، ففي هذا الإطار نجد أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة خلال الفترة 2009-2012 على المستوى العالمي ضمن المؤشر الفرعي لبدء المشروع[●]، فمن خلال البيانات المتوفرة بخصوص عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري فإنها تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، من جهة أخرى فإن الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات يعد مرتفعا نوعا ما، فخلال السنوات 2009 إلى 2012

1- أظن الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، المواد 14-17 منه.

●- يتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل المشروع، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال القانوني لتأسيس الشركة

مثّلت عدد الإجراءات 14 إجراء، الأمر الذي استدعى 24 يوم لتنفيذها لترتفع في سنة 2012 إلى 25 يوماً¹ وبالمقارنة مع دول عربية أخرى نجد أن هذه الإجراءات تمثل سنة 2012 في كل من تونس، المغرب، مصر السعودية، على التوالي 10، 06، 03.06. الأمر الذي يستلزم 11 يوم في تونس، 12 يوم في المغرب، 07 أيام في مصر، 06 أيام في السعودية.

- ضرورة تحسين عمل الإدارة في مجال استخراج ومنح الوثائق اللازمة للمستثمرين وتخفيض الوقت اللازم لإستخراج مختلف هذه الوثائق، ويتم ذلك من خلال محاربة بيروقراطية الإدارة والتعسف الإداري من جهة، وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى من خلال وضع نماذج نمطية للوثائق الضرورية واللازمة لمثل هذه الأمور والتقليل منها قدر الإمكان، كل هذه التدابير من أجل اختصار الوقت أمام المستثمرين، لأن عامل الزمن يعد من بين العوامل التي يحتكم إليها المستثمر في قرارات استثماره. إذ في هذا الإطار نلاحظ ارتفاع عدد الإجراءات والزمن المستغرق لإكمال هذه الإجراءات، فالبيانات المتوفرة تظهر أن المستثمر لإتمام مختلف الإجراءات المرتبطة بالمشروع الإستثماري يقضي في ذلك 281 يوماً كاملاً². ففي هذا الإطار نجد أن الجزائر من بين البلدان العربية التي تعرف إجراءات كثيرة بخصوص استخراج تراخيص إقامة المشروع الإستثماري، كما أن الوقت المستغرق من أجل إتمام هذه الإجراءات يعد كبيراً جداً الأمر الذي يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى على المستوى العربي من حيث ارتفاع الوقت المستغرق لتسوية هذه الإجراءات، وذلك ما يظهر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 08: عدد الإجراءات والوقت المستغرق في إطار مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر و الدول العربية لسنة 2012

- 1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر تأسيس المشروع للفترة 2009، 2012.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات: سلسلة أداء بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص والبناء 2012.

الدولة	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	مصر	اليمن	الأرجنتين
عدد الإجراءات	09	12	14	17	17	14	24	22	12	17
الزمن المستغرق بالأيام	75	43	46	70	88	174	130	218	116	70
الدولة	لبنان	المغرب	فلسطين	الجزائر	سوريا	السودان	جيبوتي	موريتانيا	العراق	
عدد الإجراءات	19	15	18	19	23	16	15	18	13	
الزمن المستغرق بالأيام	219	97	119	281	104	270	172	119	187	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وأتتمان الصادرات، سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص 2012.

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال البنية التحتية وإقامة المرافق الحيوية، إذ أن هذه المقومات عادة ما تسهل إقامة الإستثمار على غرار توفر الطرقات والموانئ والسكك الحديدية، توفير الكهرباء...الخ؛

- تحسين عمل النظام المصرفي وتخفيف إجراءات الحصول على القروض، حيث أن المشروع الإستثماري عادة ما يحتاج إلى التمويل اللازم، وفي غياب السوق المالي يتم اللجوء إلى التمويل عن طريق الوساطة المالية، هذه الأخيرة تعرف عدة عراقيل في الجزائر من حيث عدد الإجراءات و تعقدتها، ففي هذا المجال يجب القيام بما يلي:

- إيجاد تشريعات اللازمة التي تحمي المقرضين من خطر الإفلاس الذي يلحق بالمقرضين في صورة البنوك والمؤسسات المالية من أجل وضع الأموال الزائدة عن الحاجة في دائرة الجهاز المصرفي؛

- إيجاد المرونة الكافية بخصوص الضمانات التي تطلب لحماية مبلغ القروض من حالات الإفلاس التي قد تحدث بالمستثمرين؛

- العمل على زيادة المراكز التي تهتم بإعطاء الإستشارة القانونية سواء للمستثمرين بخصوص البنك الذي يجب التعامل معه أو للبنوك بخصوص المقترضين، ما نود الإشارة إليه أن المشرع الجزائري في ظل أحكام المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار كان يمنح للمستثمرين الحق في الحصول على قروض بنكية بسعر فائدة منخفض والذي تضمنته أحكام المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار¹، إلا أن المشرع الجزائري تراجع عن منح هذا الإمتياز في ظل الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار وحتى في ظل الأمر 08/06 المعدل للأمر 03/01 لم ينص على هذا الإمتياز.

1- انظر المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، المادة 35 منه

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال حماية المستثمر الأجنبي وتوفير الضمانات الكافية من أجل عدم القيام بكل أشكال التأميم والمصادرة، حيث أشرنا أعلاه إلى أن المشرع الجزائري يكفل ضمانات كبيرة في هذا الإطار مما جعل الجزائر تحتل مراتب متقدمة في المؤشر الفرعي المتعلق بحماية المستثمر؛

- الحفاظ على قدر نسبي من الثبات للتشريعات الموجودة، إذ ما يأرقّ المستثمرين وينفرهم عن إقامة استثماراتهم في الجزائر هو الميوعة التي تتميز بها الجزائر في مجال تغيير وتعديل التشريعات، حيث نجد في هذا الإطار أن هناك العديد من القوانين التي تعرف الكثير من التغييرات والتعديلات في فترة وجيزة جدا، هذا الأمر يجعل المستثمر في حيرة من أمره ويولد الخوف في نفسه من اللجوء إلى استثمار أمواله في بلد يعرف تغييرات كثيرة في تشريعاته ولا يدري هل تغيير التشريع سوف يكون في صالحه أو ضده؛

- في المجال الضريبي نجد أن التشريع الضريبي الجزائري يتضمن العديد من المزايا¹ الممنوحة للمستثمر، لكن هذا لا يكفي ولا يعد عامل جذب في ظل التعقد وكثرة الإجراءات التي يتسم بها مجال تعامل المستثمر مع إدارة الضرائب فإذا نظرنا إلى المؤشر الفرعي المتعلق بدفع الضرائب¹ الذي تم استحداثه سنة 2006، والذي يقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة وكذا السياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات وإجراءات السداد نجد الجزائر تحتل المرتبة 18

• في إطار التحفيز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء فقد دأبت السلطات الجزائرية على تضمين قوانين الإستثمار العديد من التحفيزات سواء كان ذلك في إطار المرسوم التشريعي رقم 93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، أو الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، فقد تضمن المرسوم التشريعي عديد الإمتيازات الجبائية في إطار النظام العام (المواد 16-19)، ونفس الأمر نفسه في إطار الأمر 03/01 (المادة 09)، كما أنه توجد هناك تحفيزات جبائية في إطار النظام الخاص، حيث تضمنتها المواد من 20 إلى 34، أما في إطار الأمر 03/01 فقد جاء ذلك في المواد من 10 إلى 13.

1- يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الأول يتعلق بعدد مدفوعات الضرائب سنويا: ويشمل عدد المرات التي يتردد فيها المستثمر على الإدارة الضريبية لسداد الضرائب المستحقة عليه بما فيها الاشتراكات الإلزامية خلال السنة؛ أما الثاني فيتعلق بالوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية سواء ما تعلق بإعداد الملف الجبائي وسداد كل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة أو كما تسمى في دول أخرى ضريبة المبيعات، اشتراكات الضمان الإجتماعي بما في ذلك الضريبة على المرتبات والأجور الخاصة بالعمالين في الشركة معبرا عنها بعدد الساعات في السنة؛ والمؤشر الأخير يقيس نسبة إجمالي الضرائب و الاشتراكات الإلزامية مستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية، حيث تشمل هذه الضرائب الضريبة على أرباح الشركات واشتراكات الضمان الإجتماعي الإجبارية المرتبطة بالعمال وكل ضريبة ترتبط بهم.

عربيا من أصل 19 دولة شملها المؤشر، أما على المستوى الدولي فقد احتلت المرتبة 162؛ 164 على التوالي سنتي 2011، 2012، ومن خلال بيانات الجدول الموالي يتضح لنا الفرق الموجود بين الجزائر وباقي الدول العربية الأخرى في هذا المجال.

جدول رقم 09: ترتيب الجزائر وباقي الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب لسنة 2012.

الدولة	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	مصر	اليمن	الأردن
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	14	25	14	03	8	14	15	29	44	25
الوقت المستغرق للتعامل مع إدارة الضرائب.	79	36	12	36	144	62	118	433	248	116
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح	14,5	15,1	14,1	11,3	62,9	22	15,5	43,6	32,9	27,7
الدولة	لبنان	المغرب	فلسطين	الجزائر	سوريا	المودان	جيبوتي	موريتانيا	العراق	
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	19	17	27	29	19	47	35	37	13	
الوقت المستغرق للتعامل مع إدارة الضرائب	180	238	154	451	336	180	82	696	312	
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح	30,2	49,6	16,8	72	39,7	36,1	38,7	68,3	28,4	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وأتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر دفع الضرائب 2012

ففي هذا الإطار لا بد من اتخاذ العديد من التدابير لعل أهمها:

- تخفيف الإجراءات للتعامل مع المصالح الضريبية؛

- تحسين عمل الإدارة الضريبية؛

- رغم اتجاه المشرع الجزائري إلى تخفيض الضريبة على أرباح الشركات إلى معدلين 19%، 25% قبل قانون المالية لسنة 2015، ليتم في طار قانون المالية لهذه السنة إلى توحيد المعدل عند 23% بدل المعدلين السابقين¹، إلا أن نسبة الضرائب المدفوعة من طرف المستثمر تمثل مستويات عليا، وذلك ناتج عن ارتفاع الجزء الذي يتحمله المستثمر عن العمال والموظفين في إطار دفعه الاشتراكات الإجتماعية (26%) وعلى هذا لا بد من إعادة النظر في هذه النسبة وتوجيه التحفيزات تجاهها وليس اقتصرها على الضرائب فقط.

1- القانون رقم 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المادة 12 منه المعدلة لأحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الخاتمة

من خلال ما تناولناه في هذه الورقة البحثية نجد أن للإستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة له، وعلى هذا فهي تتهاافت على جذب المزيد منه، كما تبين لنا أن جذب هذا الإستثمار يتطلب توفير المناخ المناسب والملائم له والذي يتشكل من عدة عوامل تتفاعل فيما بينها من أجل أن تعطي لنا بيئة استثمارية جذابة. أما بخصوص الجزائر فيتبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نصيب الجزائر من الإستثمار الأجنبي تعد ضعيفة حتى بالمقارنة مع بعض الدول التي تفوقها الجزائر من حيث الإمكانيات، كما أن النسبة التي يمثلها الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من إجمالي الحصة العائدة للدول النامية والإفريقية تعد نسبة هامشية ولا تكاد تذكر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وعراقيل تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار للتوطن في الجزائر، وعلى هذا لا بد من القيام بعدديد الإجراءات التي تناولناها سابقا من أجل تحييد هذه العراقيل ولكي تكون البيئة الإستثمارية أكثر استقطابا للإستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع

- 1- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، النار الجامعية، الإسكندرية، 2004 – 2005.
- 2- دريد محمود السامرائي: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006.
- 3- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط 01، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 4- سامي أحمد غنيم؛ عبد اللطيف أحمد الشويطر: التأصيل التطويري للإستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة (مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2005).
- 5- عبد السلام أبو قحفة: نظرية التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 6- قدي عيد المجيد: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 7- زعباط عبد الحميد: المناخ الاستثماري في الجزائر (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11)، 2004.
- 8- زغيب شهرزاد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005.
- 9- فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
- 10- بن حمودة فطيمة المولودة بن عبد العزيز: الضريبة والاستثمار الأجنبي في الجزائر مقابلة بين التحفيز والإعاق، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البلدة، أيام 11-12 ماي 2003.
- 11- عبد المجيد أونيس: مناخ الإستثمار، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22/23 أفريل 2003.

- 12- قويدري محمد: أثر تطوير مناخ الإستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 23/22 أبريل 2003.
- 13- القانون رقم 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014ن المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- 14- المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار.
- 15- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006.
- 16- راجع في ذلك النظام رقم 03/05 المؤرخ في 06 جوان 2005، المتعلق بالإستثمارات الأجنبية.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر تأسيس المشروع للفترة 2009، 2012.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات: سلسلة أداء بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص والبناء 2012.
- 19- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.
- 20- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz